الإعلام التقليدي والإعلام الجديد

digg
YouTube
Broadcast Yourself
upcoming.org
Technorati
flickr
myspace.com
twitter
jaiku
facebook
MyBlogLog

الدكتور

حسين علي الفلاحي





الإعلام التقليدي

و

الإعلام الجديد

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (2013/12/4408)

302.2

الفلاحي، حسين علي

الاعلام التقليدي والاعلام الجديد/ حسين علي الفلاحي.- عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2013

( ) ص

ر.إ: (2013/12/4408).

الواصفات:/ الاعلام// وسائل الاتصال/ الجماهيري

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 978-9957-572-90-7



دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
مجمع العساف التجاري - الطابق الأول

هاتف: +962 6 5353402
خلوي: +962 7 95667143

ص.ب: 520946 عمان 11162 الأردن
E-mail: darghidaa@gmail.com

الإعلام التقليدي

والإعلام الجديد

دراسات في صور ومظاهر
من الإعلام التقليدي والإعلام الجديد

الدكتور

حسين علي إبراهيم الفلاحي

التدريسي في قسم الصحافة

كلية الإعلام

الجامعة العراقية

الطبعة الأولى

2014 م -- 1435 هـ

الإهداء

إلى.. أعز الناس... أمي الحبيبة الغالية...

العبير الذي أبهج عبق حياتي...
الغيث الذي أنبت أرضي...
اللحن الذي أطرب أسماعي...
الشهد الذي طيب مذاق مطعمي...
النسيم العليل الذي أنعش روحي..
الملكة التي أطلقت قلمي...و...
التي تفيض بحبي لها أنهار الدنيا وبحارها ومحيطاتها...
جزاها المولى تعالى خير الجزاء وأمد في عمرها.

إلى... روح والدي... والدي الذي تعلمت في مدرسته الصدق والإخلاص والجد والمثابرة.. والسير على المبدأ.. الذي أحب الجمعة.. فانتقلت روحه إلى بارئها في يوم الجمعة ... عسى الباري أن يجمعنا في فردوسه الأعلى...

حب ووفاء بلا حدود

ابنكم البار حسين

﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

سورة طه الآية: 114



الفهرس

الفصل الأول

واقع الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي : دراسة لتحديد المقومات اللازمة للنهوض بواقع الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي

الفصل الثاني

الوظيفة النقدية للصحافة

الفصل الثالث

مسؤولية الصحافة في تعزيز الثقافة السياسية في المجتمع

الفصل الرابع

إسهامات التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت في تلبية حق الجمهور في المعرفة

الفصل الخامس

ديمقراطية صحافة الإنترنت: دراسة في طبيعة الخصائص الديمقراطية لصحافة الإنترنت وانعكاساتها الايجابية على الممارسة الديمقراطية

الفصل السادس

أهمية صحافة الإنترنت في تكوين الرأي العام : دراسة في طبيعة إسهامات صحافة الإنترنت في عملية تكوين الرأي العام

الفصل السابع

المسؤولية الأخلاقية والقانونية لصحفي الإنترنت

المقدمة

الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا يوافي نعمه والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد الذي صلى عليه الباري تعالى وملائكته، الصادق الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه الغر المحجلين.

يجمع المتخصصون في الإعلام والاتصال على إن الظاهرة الإعلامية والاتصالية قد أصبحت اليوم الظاهرة الأبرز في عالمنا المعاصر، هذا العالم الذي تحول بفضل الإعلام وأدواته ووسائله ووسائطه – وكما يرى بعض فقهاء الإعلام – إلى شاشة صغيرة، جسدت على الواقع الشعار الشهير (العالم بين يديك) ليتجاوز بذلك التصور الذي طرحه العالم الشهير مارشال ماكلوهان منذ ستينات القرن العشرين عن تحول العالم إلى قرية صغيرة، بفضل تطور وانتشار وسائل الإعلام والاتصال.

لقد دخلت وسائل الإعلام والاتصال كل مفاصل الحياة، فضلا عن غزوها البيوتات كافة وولوجها إلى كل حجرة وغرفة في اغلب بقاع العالم.

إذ أضحت وسائل الإعلام والاتصال ووسائطهما ضرورة لا غنى عنها للفرد والمجتمع والحكومات والأنظمة على اختلاف تنوعاتها وإيديولوجياتها وفلسفاتها في أنحاء العالم كافة، حتى انه بات من المتعذر تصور وجود واستمرار قطاعات كثيرة في الحياة من دون وجود الإعلام والاتصال، وذلك يأتي نتيجة لتعاظم دور الإعلام والاتصال في حياة الأفراد والمجتمعات في الحياة المعاصرة، وتعدد وظائف وسائل الإعلام والاتصال ووسائطهما، وعمق تأثيرها، وتنوع الخدمات التي تقدمها.

لقد دخلت وسائل الإعلام والاتصال مفاصل حياة الفرد والمجتمع جميعها، واستطاعت من خلال إيمانها بدورها كصوت نابض للشعب، والمدافع عن مصالحه، ولاسيما وسائل الإعلام والاتصال الحرة التي لا تخضع لسيطرة الحكومات أو أصحاب المصالح والنفوذ، إن تؤشر الأخطاء وتكشف الفضائح وتلاحق الفساد والمفسدين، وتوجه النقد الايجابي، وتنبه السلطات المختصة إلى كثير من مواطن الخلل والقصور في

عمل مؤسسات الدولة أو المؤسسات الخاصة ونحوها.

كما أنها استطاعت أن تسقط رؤوس كبيرة وتهوي بعروش عديدة، وتذهب بفاسدين كثر إلى السجون والشواهد على ذلك كثيرة ولا يتسع المجال لتعدادها هنا،هذا فضلا عن إسهاماتها المتعددة في تعزيز النشاطات والممارسات الايجابية في ميادين الحياة كافة، ولاسيما الميدان السياسي الذي تؤدي فيه وسائل الإعلام والاتصال وظائف عديدة في بقاع العالم كافة.

وقد واكبت وسائل الإعلام والاتصال – ولاسيما الصحافة الورقية – مسيرة الحياة وتطوراتها في المجالات كافة، واستفادت استفادة كبيرة من التطورات التكنولوجية، ووظفتها بصورة فاعلة في صناعتها التي غدت اليوم صناعة متقدمة تجمع بين العلم والفن، إذ استفادت استفادة قصوى من التطورات في مجال الحواسيب وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، التي وفرت لوسائل الإعلام والاتصال التقليدية الفرص الكبيرة للتطور وتجاوز الجغرافيا والوصول إلى مساحات ومسافات وآفاق لم تكن معهودة من قبل.

إذ ومع ظهور الإنترنت وشيوعه منذ مطلع تسعينات القرن العشرين، وتطور تقنياته وتزايد أعداد مستخدميه التي تجاوزت اليوم الملياري مستخدم، فقد أضحى للإعلام والاتصال مظهر آخر ووجها آخر، حيث حرصت معظم وسائل الإعلام التقليدية إن لم يكن جلها ولاسيما الصحف على الظهور على هذه الشبكة التي استطاعت أن تنتشر على نطاق واسع في أرجاء العالم المختلفة، والدخول إلى الميادين كافة، مستفيدة من إمكانياتها التقنية وسهولة التعامل معها وقلة تكاليف استخدامها نسبيا ، – فضلا عن ذلك – فقد ظهرت على شبكة الإنترنت تطبيقات إعلامية واتصالية خاصة بالإنترنت، وصحف ومجلات الكترونية خالصة ونسخ الكترونية من صحف ومجلات ورقية معروفة بأسمائها.

حتى أنه من النادر اليوم أن نجد وسيلة إعلام تقليدية ولاسيما الصحف والمجلات دون أن يكون لها موقع على شبكة الإنترنت أو نسخة الكترونية، بل إن بعض الصحف والمجلات ولاسيما في الولايات المتحدة وأوربا الغربية قد أغلقت نسختها الورقية واكتفت

بنسختها على شبكة الإنترنت ومن أبرزها مجلة نيوزويك الأمريكية الشهيرة التي أغلقت نسختها الورقية منذ مطلع عام 2013م بعد مسيرة متواصلة دامت ثمانية عقود لم تشهد خلالها التوقف حتى في أحلك الظروف.

وأتاحت شبكة الإنترنت اليوم للجمهور المستخدم التواصل الفوري مع الصحف والمجلات التي تصدر في بقاع العالم المتعددة وكذلك مواقع المحطات التلفازية الفضائية والمحطات الإذاعية التي تنتشر عبر هذه الشبكة التي وصفها البعض بأنها الإنجاز الحضاري الأكبر الذي توصل إليه العقل البشري في هذا العصر.

وقد أطلق في معظم الأدبيات العربية على الصحافة التي تظهر أو تصدر على شبكة الإنترنت مصطلح الصحافة الالكترونية أو صحافة الإنترنت، والأخير هو الاصطلاح الأصوب والأكثر دقة.

ونجحت صحافة الإنترنت والتطبيقات الإعلامية والاتصالية الخاصة بالشبكة المذكورة والتي يطلق عليها اصطلاحا الإعلام الجديد، في إن توفر للجمهور ما لم تستطع أن توفره وسائل الإعلام والاتصال التقليدية، كما أنها أصبحت تؤدي الوظائف المعروفة التي تؤديها وسائل الإعلام والاتصال التقليدية مجتمعة، فضلا عن وظائف أخرى عديدة مستفيدة من الخصائص والسمات المميزة للإنترنت.

ويوجد على شبكة الإنترنت اليوم أنواع متعددة من التطبيقات الإعلامية والاتصالية وبأعداد كبيرة، فيما تجاوزت أعداد صحافة الإنترنت أل (10000) جريدة ومجلة وبلغات شتى ومضامين متنوعة وأشكال مختلفة استطاعت أن تستجذب مئات الملايين من الجمهور الذي تزايد أعداده يوما بعد يوم في أرجاء العالم المتعددة.

لقد استطاع ما يطلق عليه الإعلام الجديد إن يحتل المكانة المميزة فبيئة الإعلام والاتصال وأن يصبح أحد المظاهر البارزة لهذه البيئة.

وبغض النظر عن طبيعة العلاقة بين الإعلام التقليدي والإعلام الجديد، وهل هي علاقة صراع وتنافس أم علاقة تكامل؟، أو طبيعة المستقبل المنظور لكل منهما، فأن كلا النوعين له جمهوره ووظائفه وأهدافه وأهميته في بيئة الإعلام والاتصال، وهذا ما يتضح

جليا في المشهد الإعلامي والاتصالي العالمي الراهن الذي يمتلئ بالصور العديدة لكلا النوعين من الإعلام، والتي توفر في الوقت نفسه مجالا خصبا للباحثين في مجال الإعلام والاتصال للبحث في هذا المجال.

وقد التقط المؤلف سبع صور مميزة من هذه الصور شكلت في مجملها مادة هذا الكتاب الذي يقع في سبعة فصول وكما يلي:

الفصل الأول وجاء تحت عنوان: واقع الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي: دراسة في تحديد المقومات اللازمة للنهوض بواقع الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي، وضم مبحثين، حمل الأول عنوان: واقع الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي، فيما كان عنوان المبحث الثاني: المقومات اللازمة للنهوض بواقع الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي.

وحمل الفصل الثاني عنوان: الوظيفة النقدية للصحافة، بالتطبيق على أنموذجين من الصحف العراقية، وضم ثلاثة مباحث، اختص الأول بمنهجية الدراسة، في حين جاء المبحث الثاني تحت عنوان: الوظيفة النقدية للصحافة: مفهومها وأهميتها ومجالاتها وشروطها، في حين خصص المبحث الثالث لنتائج الدراسة وتحليلها.

أما الفصل الثالث فقد جاء تحت عنوان: مسؤولية الصحافة في تعزيز الثقافة السياسية في المجتمع، وبالتطبيق أيضا على نماذج من الصحافة العراقية، وقد ضم ثلاثة مباحث ن اختص الأول بمنهجية الدراسة، فيما تناول الثاني الذي حمل عنوان الإطار النظري للدراسة مفهوم الثقافة السياسية، وأنواعها، وأهميتها، وتلازمها مع مفاهيم أخرى، في حين خصص المبحث الثالث لعرض نتائج الدراسة وتحليلها .

وخصص الفصل الرابع لتناول إسهامات التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت في تلبية حق الجمهور في المعرفة، وضم فضلا عن منهجية الدراسة ثلاثة مباحث حمل الأول عنوان: التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت: نماذجها – خدماتها – وخصائصها التي وفرت لها المساهمة في تلبية حق الجمهور في المعرفة، فيما خصص المبحث الثاني لتناول حق الجمهور في المعرفة،أما المبحث الثالث فقد جاء تحت عنوان:

الفيض المعلوماتي والمعرفي الذي يوفره الإنترنت وتطبيقاته الإعلامية والاتصالية وانعكاساته الايجابية على واقع حياة الجمهور.

وجاء الفصل الخامس تحت عنوان: ديمقراطية صحافة الإنترنت: دراسة في طبيعة الخصائص الديمقراطية لصحافة الإنترنت وانعكاساتها الايجابية على الممارسة الديمقراطية، وضم مبحثين، تناول الأول ديمقراطية صحافة الإنترنت، فيما حمل الثاني عنوان: الخصائص الديمقراطية لصحافة الإنترنت وانعكاساتها الإيجابية على الممارسة الديمقراطية.

أما الفصل السادس فقد حمل عنوان: أهمية صحافة الإنترنت في تكوين الرأي العام: دراسة في طبيعة إسهامات صحافة الإنترنت في عملية تكوين الرأي العام، وضم مبحثين، جاء الأول تحت عنوان: صحافة الإنترنت والرأي العام، فيما حمل الثاني عنوان: إسهامات صحافة الإنترنت في عملية تكوين الرأي العام.

وجاء الفصل السابع والأخير تحت عنوان: المسؤولية الأخلاقية والقانونية لصحفي الإنترنت، وقد ضم مبحثين، تناول الأول: المسؤولية الأخلاقية لصحفي الإنترنت، في خصص المبحث الثاني للمسؤولية القانونية لصحفي الإنترنت.

والله تعالى ولي التوفيق

الفصل الأول

واقع الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي

دراسة في تحديد المقومات اللازمة للنهوض بواقع الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي

الفصل الأول

واقع الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي

دراسة في تحديد المقومات اللازمة للنهوض بواقع الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي

المقدمة

إن للصحافة اليوم مسؤوليات كبرى إزاء مجتمعاتها. ومن هذه المسؤوليات مساهمتها في عملية نمو وتطور المجتمع والتصدي للمظاهر التي تعترض طريق هذا التطور ومحاولة الوصول إلى الحقيقة كاملة وإيصالها إلى الجمهور، وممارسة الدور الرقابي على والمؤسسات العامة والتصدي لمظاهر الفساد والتنقيب عنه، وكشف الانتهاكات والانحرافات اللا أخلاقية واللاقانونية، و ملاحقة وفضح الجرائم المنظمة و حالات استغلال السلطة أو كل ما من شأنه الحفاظ على حقوق المجتمع،ويأتي هذا كله في إطار الممارسة الصحفية الاستقصائية التي ابتدأتها بعض الصحف في الولايات المتحدة الأمريكية منذ ما يزيد على قرن من الزمن ومن ثم لتنتشر بعد ذلك في أرجاء متعددة من العالم.

وقد استطاعت بعض الصحف العالمية التي اتبعت المنهج الصحفي الاستقصائي أن تكشف فضائح كبرى وانتهاكات خطيرة وحالات فساد وجرائم وانحرافات عديدة كان من نتائجها تصويب الأوضاع وإسقاط زعامات والذهاب بالبعض إلى السجون.

وإذا كان اللون الصحفي الاستقصائي قد انتشر وتطور في العديد من دول العالم فانه يبدو اليوم غائبا تماما عن البيئة الصحفية العربية سوى من حالات محدودة نفذت على استحياء وبدعم وتمويل من جهات خاصة.

إن الواقع الذي تعيش في ظله غالبية الدول العربية وطبيعة الأوضاع السائدة فيها

في المجالات كافة،تفرض على الصحافة العربية الاضطلاع بدورها ومسؤولياتها في التصدي لمظاهر الفساد والانحرافات و التجاوز على المال العام والاستحواذ على السلطة أو إساءة استعمالها،إن هذه المظاهر التي تسود في العديد من البلدان العربية تجعل مسؤولية الصحافة اكبر في فضح وكشف تلك التجاوزات والتصدي لها من خلال إتباع المنهج الصحفي الاستقصائي الذي أمسى اليوم ضرورة لا غنى عنها،وجاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على واقع الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي، و تبحث في العوائق التي تحول دون نشوء وتطور هذا اللون الصحفي الاستقصائي في البلدان العربية، وتحديد المقومات اللازمة للنهوض بواقع هذه النوعية من الصحافة في الوطن العربي.

أولاً : أهمية الصحافة الاستقصائية :

اصبحت الصحافة الاستقصائية اليوم مظهرا بارزا من مظاهر البيئة الصحفية العالمية،وأصبح لها اتحادات ومنظمات دولية وإقليمية ووطنية ومدارس ورواد،وقد استطاعت الصحافة الاستقصائية خلال العقود الأخيرة إن تطور من آلياتها ومنهجها وأهدافها وأدواتها ومصادرها مستفيدة من التطورات التقنية ولاسيما في مجال المعلومات و الإتصال، وقد تزايد الاهتمام العالمي بالصحافة الاستقصائية نظرا لدورها البارز في التصدي لمظاهر الفساد والانحرافات والاستغلال وإساءة استعمال السلطة 0

لكن وعلى الرغم من انتشار الصحافة الاستقصائية في إرجاء عديدة من العالم وتعاظم دورها في الحياة العامة،إلا إن الصحافة العربية ما تزال بعيدة عن إتباع المنهج الصحفي الاستقصائي في ممارساتها وتغطياتها الصحفيه،الأمر الذي يشكل قصورا واضحا في أداء هذه الصحف ويقلل من أهمية دورها في حياة المجتمعات العربية.

إن الواقع الذي يعيش في ظله غالبية الدول العربية يفرض أهمية وجود صحافة عربية استقصائية وكفوءة ونشطة تراقب وتتصدى للفساد والمفسدين وتحمي حقوق المجتمع وتخدم المصلحة العامة وبما يرتقي بالمجتمع العربي وبدور الصحافة في حياة هذا المجتمع، وفي هذا تتحدد أهمية هذه الدراسة.

ثانيا : مشكلة الصحافة الاستقصائية :

تتعرض المنطقة العربية منذ سنوات عديدة إلى حملات واسعة ومنظمة من قبل منظمات متعددة تستهدف نشر وتبني الصحافة الاستقصائية، وترافقت هذه الحملات التي أطلق عليها بعض المهتمين الاستهداف

الاستقصائي للمنطقة العربية ،مع الدعوات التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية لتبني الإصلاحات ونشر الديمقراطية في الدول العربية.

وعلى الرغم من حجم المساعدات والخبرات التي يمكن ان تقدمها تلك المنظمات في مجال نمو وتطور الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي، إلا انه يمكن القول انه ينبغي أن تنطلق الصحافة الاستقصائية من، الواقع العربي وتخدمه وترتقي به وليس بإرادة جهات أخرى، وهو الأمر الذي يتطلب تعاون الجهات ذات العلاقة في الدول العربية من أجل تحقيق هذا الهدف، ومن المهم التأكيد من هذا الصدد أن عملية نشوء وتطور الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي تستلزم أولاً دراسة الواقع العربي وتأشير المعيقات التي تعترض سبل تطور هذا النوع من الصحافة ومن ثم تحديد المقومات اللازمة التي توفر سبل النهوض بها في الوطن العربي، وفي هذا تتحدد مشكلة الدراسة التي يمكن حصرها في التساؤلات التالية:

1- ما هي أهمية نشوء الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي؟.

2- ما هي المعيقات التي تعترض عملية نمو وتطور الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي؟.

3- ما هي المقومات اللازمة التي توفر سبل النهوض بواقع الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي؟.

ثالثاً : أهداف الصحافة الاستقصائية :

تتحدد ابرز الأهداف التي تسعى هذه الدراسة للوصول إليها في الآتي:

1- التعرف على ماهية الصحافة الاستقصائية وتطورها ومجالاتها والياتها وأهميتها في حياة المجتمعات المعاصرة.

2- تسليط الضوء على واقع الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي.

3- تحديد ابرز العوامل التي تواجه عملية نمو وتطور الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي.

4- تحديد ابرز عناصر المسؤولية الملقاة على عاتق الحكومات العربية والمؤسسات الصحفية العربية والقوى الفاعلة في المجتمعات العربية في توفير سبل النهوض بواقع الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي.

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تهدف إلى اكتشاف الظاهرة ورصدها وتحديد الارتباط بينها وبين الظواهر الأخرى،وقد استخدم الباحث منهج المسح الوصفي الذي يعتمد على جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج بشأنها.

المبحث الأول

واقع الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي

الصحافة الاستقصائية : مفهومها ونشأتها وملامحها وأهميتها :

يجمع المتخصصون على الأهمية الكبرى للصحافة في حياة الأمم والشعوب، وتأتي هذه الأهمية نتيجة عوامل عديدة من أبرزها مجموعة المهام والوظائف التي تؤديها الصحافة في حياة المجتمعات البشرية، وفي مقدمتها الدفاع عن مصالح المجتمع وخدمة المصلحة العامة.

وقد شهدت مسيرة الصحافة ومنذ مطلع القرن العشرين تطورات كبيرة ترافقت مع التطورات الهائلة التي اجتاحت حياة المجتمعات البشرية في الميادين كافة ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية، لقد غيرت هذه التطورات أوجه الحياة الإنسانية وارتقت بها، لكنها أفرزت في الوقت نفسه الكثير من التحديات والمشكلات التي ألقت وتلقي بظلالها على إفراد المجتمع، ومنها تشابك المصالح، شيوع بعض مظاهر الفساد، الاستغلال أو الجشع، إساءة استخدام السلطة، نزوع البعض نحو انتهاك الحرمات والقوانين من اجل تحقيق مصالح وإغراض ذاتية، وغير ذلك.

وفي خضم هذا الواقع، ظهرت الصحافة الاستقصائية investigative journalism التي تمثل نمطا صحفيا يختلف اختلافا بينا عن الأنماط الصحفية المعهودة.

مفهوم الصحافة الاستقصائية :

تقوم فلسفة الصحافة الاستقصائية على مبدأ حماية و حراسة مصالح المجتمع من خلال العمل على كشف التجاوزات والممارسات الخاطئة والسعي للوصول إلى الحقيقة وإيصالها إلى الجمهور، بما يؤدي إلى تفعيل إجراءات المحاسبة والمساءلة، ومن ثم معالجة الأخطاء وتصويب الأوضاع، وهي بذلك تلتزم بدور الصحافة ككلب حراسة watch dog – أي حماية المجتمع من الانحرافات والفساد – على وفق المنظور الليبرالي الذي

ينظر للصحافة على أنها سلطة رابعة في موازاة السلطات الثلاث المعروفة.

وتعرف المنظمة الأمريكية للصحافة الاستقصائية هذا النوع من الصحافة بأنه: تغطية إخبارية في العمق تكشف شيئا ما يريد أحد ما أن يبقيه سرا، أو تؤشر لإخفاقات منهجية وسياسات غير صائبة نتيجة لجهد شخصي بذله صحفي أو صحفية،وهناك من يطلق على صحافة الاستقصاء (صحافة العمق) إذ يتم من خلالها سبر أغوار الظواهر المجتمعية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ومحاولة الوصول إلى عمقها عن طريق دراسة البيانات المتوفرة أو التحقيقات الجنائية أو الحسابية، ابتغاء تجلية حقيقتها أمام الرأي العام وصناع القرار، أيا كانت هذه الحقيقة، وأياً كان من يوافقها أو يجافيها [1].

ويمكن القول بناءً على ما سبق، إن الصحافة الاستقصائية هي مجهودات صحفية غير تقليدية، تستهدف تجلية الحقيقة وفضح وكشف التجاوزات والانحرافات والممارسات الخاطئة في مجالات الحياة كافة، بإتباع المنهج البحثي الاستقصائي الذي يقوم على الموضوعية والدقة والصدق وموثوقية المصادر، وبما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة في حماية مصالح المجتمع وخدمة المصلحة العامة.

نشأة وتطور الصحافة الاستقصائية :

تشير نتائج البحث والتنقيب في تاريخ الصحافة الاستقصائية إن الممارسات الأولى لهذا النوع من الصحافة قد ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1836م، وان لم تكن بذات المعايير المتبعة في الوقت الحاضر، وقد كانت انطلاقتها نتيجة عوامل عديدة منها، تطور مفهوم ودور الصحافة في المجتمع الأمريكي واتجاهها للتحري عن قضايا معينة وإبرازها خاصة جوانب الانحراف والفساد، ويعد جيمس كوردين بنيت من جريدة نيويورك تايمز، أول صحفي يستخدم التقصي من خلال تقصيه عن جريمة قتل ارتكبت في أحد بيوت الدعارة التي تديرها امرأة ليكتشف حقائق ومعلومات حول تلك القضية أكثر مما صرحت به المصادر الرسمية، وبذلك أصبحت هذه الحالة التي بدأها الصحفي المذكور

في نيسان عام 1836م، نموذجاً مبكر الصحافة الاستقصائية، ويعد ذلك تبنى هذا النموذج الصحفيون الذين أخذوا يتابعون حالات الفساد والانحراف في الإدارات الحكومية، وقد سمي محررو هذا اللون من الصحافة ب: MUCK REKERS أو المنقبون عن الفساد. وقد شهدت المدة مابين عام 1903 م، نهاية الحرب العالمية الأولى، انتشار وتوسع الصحافة الاستقصائية وأصبح الصحفي الاستقصائي شخصية وطنية تلاحق قضايا الفساد السياسي و المخدرات و الأطعمة الفاسدة والأعمال المنافية للآداب،وقد اتبعت الصحافة الاستقصائية في هذه المدة معايير عالية للتوثيق والموضوعية والدقة؛ومنذ عشرينات القرن العشرين إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية ركزت الصحافة الاستقصائية جهودها بصورة رئيسية على السياسة والتحري عن قضايا الفساد السياسي، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت الصحافة الاستقصائية بالانتعاش الذي وصل مراحله المتقدمة في سبعينيات القرن الماضي، إذ بدأت الصحف والمجلات الأمريكية تنشر العديد من التقارير والتحقيقات الاستقصائية التي حظيت بالاهتمام الكبير، فضلا عن انتقال هذا اللون الصحفي إلى العديد من الدول في أوروبا الغربية والدول الاسكندينافية وبعض الدول في قارات أمريكا الجنوبية واسيا وإفريقيا [2]

ويعود انتشار الصحافة الاستقصائية خلال تلك المدة ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية إلى عوامل متعددة منها: الدعم المالي الذي حصلت عليه الصحافة الاستقصائية منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي إذ تم إنشاء صندوق مستقل هو FUND OF INVESTIGATIVE JOURNALISM تموله والمؤسسات والأفراد، وقد نجح هذا الصندوق في تمويل أكثر من 60 مشروع تغطيه استقصائية خلال المدة من أيلول عام 1971م وحتى أيلول 1973 م. كشفت عن انحرافات وأوجه فساد في العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية،وعن فساد في بعض أعمال الحكومة، ولغرض تشجيع الصحافة الاستقصائية وتنميتها وتطويرها فقد تأسس عام 1976م اتحاد المندوبين والمحررين الاستقصائيين، كجماعة صحفية لا تهدف إلى الربح، إنما تعمل على تطوير مركز للموارد يضع خدمات ونشرة إخبارية من الموضوعات الاستقصائية إلى جانب دليل للخبراء

وبعض الخدمات الأخرى، وهكذا فقد انتشرت الصحافة الاستقصائية وأصبحت عملا مؤسسيا له قواعده وأصوله ومنهجه وآلياته،وقد ساعد على انتشارها تطور التكنولوجيا ولاسيما في مجال الحاسبات الالكترونية التي أتاحت سهولة تخزين المعلومات وتصنيفها وتحليلها واسترجاعها والحصول عليها بنفقات قليلة [3].

ونتيجة انتشار الصحافة الاستقصائية وحجم الاهتمام المتزايد بها، فقد تأسست مراكز وشبكات دولية خاصة بهذا اللون الصحفي منها الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين ويتكون الاتحاد من مائة صحفي من خمسين دولة، ويتطلع القائمون عليه للتوسيع أكثر فضلا عن وجود أكثر من خمسين مركزا استقصائيا حول العالم. وقد أنشأ نصف هذا العدد بعد عام 2000م.

الملامح المميزة للصحافة الاستقصائية :

تعمل الصحافة الاستقصائية على تقديم الرؤيا الاستقصائية الشاملة التي لا تستطيع أن تقدمها التغطية الصحفية التقليدية،فالمحرر في هذا النوع من الصحافة غالبا ما يعمل بتركيز شديد ويهتم باستقصاء الإخبار اهتماماً يندر وجوده مع التغطية الصحفية التقليدية، ويحدد الصحفي العالمي ديفيد راندال أربعة ملامح تميز الصحافة الاستقصائية تتمثل في الآتي: [4]

1- **بحث أصيل**: التقرير أو التحقيق الاستقصائي ليس موجزا أو تجميعا لما يتوصل إليه الآخرون من نتائج ومعلومات ومعطيات، لكنه بحث أصيل يقوم به الصحفيون إما من خلال مقابلة شاملة، أو اكتشاف أنماط وصلات لم تكن معروفة سابقا، أو مطابقة ومقارنة للحقائق والأرقام.

2- **مراكمة البيانات والأدلة الدامغة**: يحتاج الصحفي الاستقصائي إلى مراكمة الأدلة والبيانات وهذا يتطلب مزيدا من الوقت والجهد الدءوب مقارنة بما تحتاجه كتابة الموضوعات الصحفية التقليدية،وربما يستدعي ذلك مشاركة أكثر من مراسل أو صحفي واحد، والأدلة الاستقصائية يجب أن تكون أدلة

دامغة ومباشرة وواضحة لا لبس فيها تماما كما تفعل الشرطة القضائية في محاولتها اكتشاف ملابسات جريمة،والأدلة هنا تنقسم إلى قسمين: أولهما الأدلة الرئيسية التي ترتبط مباشرة بالقضية التي يتصدى لها الصحفي الاستقصائي،إذ تكفي بذاتها لتدين أو تبرئ جهة ما أو تكشف حقيقة ما،و ثانيهما الأدلة التكميلية،والمقصود بها الأدلة التي لا ترتبط بشكل مباشر بالقضية ولكنها قد تمهد الطريق لكشف النقاب عن دليل رئيسي (والأدلة)* عموما ترتبط بديهياً بالوسائل التي يملكها الصحفي وهي: تتمثل في المقابلات والوثائق والصور وغير ذلك.

3- **المهارة في الحصول على المعلومات:** إن كتابة الموضوعات الاستقصائية تبدأ من النقطة التي يتوقف فيها العمل اليومي، وهي لا تقبل السرية ولا رفض المسؤولين تقديم المعلومات،إذ تقوم بعملية سبر واكتشاف.

4- **المخاطرة الكبيرة:** إن ما يحصل عليه الصحفي الاستقصائي من مجد وعز عندما تنجح القصة قد يكون عظيما بقدر الضرر الذي قد يلحق بسمعته حين يفشل. ويمكن أن تشمل المخاطرة كذلك السلامة الشخصية،في البلدان التي تنتشر فيها الجريمة المنظمة تعتبر كتابة الموضوعات الاستقصائية مهمة خطرة بل وحتى مميتة، لذا يتوجب على الصحفي الاستقصائي أن يتوخى الحذر ويدرس احتمالات الخطر.

ويؤكد الصحفيان العالميان مارك هنتر ونلز هانسون، إن من ابرز العوامل التي تميز الصحافة الاستقصائية هي تطوير عناصر التغطية الصحفية المعروفة كميا ونوعيا في أن معا، إذ إن (من) ليست مجرد اسم ولقب بل وشخصية لها صفة وأسلوب مميزان، وليست (متى) فقط حاضر وقوع الإخبار بل سياقاً تاريخيا للسرد وليست (ماذا) مجرد حدث بل ظاهرة لها أسباب ونتائج وليست (أين) مجرد عنوان بل موقعا أو مكانا تصبح فيه إمكانية وقوع أحداث أو أشياء معينة ممكنة أكثر أو اقل، هذه العناصر والتفاصيل تمنح الصحافة الاستقصائية ميزة فنية تعزز أثرها العاطفي على القارئ، ويشيران بان الصحافة

الاستقصائية تشتمل على مهارات وعادات عمل وعمليات منفردة منها:

1- لا يمكن نشر المعلومات إلا إذا تم التأكيد من ترابطها واكتمالها ويستمر البحث إلى أن يتم التثبت من القصة وقد يستمر بعد نشرها.

2- تقوم القصة على الحد الأقصى من المعلومات المحصلة ويمكن أن تكون طويلة جدا.

3- لا يمكن افتراض الثقة بالمصدر، فقد يقدم المصدر معلومات مزيفة ولا يمكن استخدام أية معلومات دون التحقق منها.

4- يتحدى الصحفي بصراحة الراوية الرسمية للقصة أو يذكرها بناءً على معلومات يستقيها من مصادر مستقلة، ويجمع الصحفي ويتصرف بمعلومات أكثر مما يتصرف به أي مصدر منفرد من مصادره، ومعلومات أكثر مما يتصرف بها معظم مصادره أو جميعها.

5- في الأغلب لا يمكن الكشف عن المصادر لضمان أمنها.

6- هدف القصة الاستقصائية هو اختراق وضع معين أو تعريفه، أما لإصلاحه أو لإدانته، وفي حالات معينة يتم تقديم مثال لطريق أفضل.

7- دون انخراط شخصي وحماس من الصحفي الاستقصائي لن تكتمل القصة أبداً، ويسعى الصحفي لان يكون عادلا ومدققاً في حقائق القصة، وبناءً على ذلك قد يحدد ضحاياها أو إبطالها ومذنبيها وقد يقدم حكماً على القصة أو يتخذ أو يصدر قراراً بشأنها.

8- بنية القصة الدرامية ضروريا لتأثيرها وتقود إلى استنتاج يقدمه الصحفي أو المصدر.

9- إن ارتكاب الأخطاء قد يعرض الصحفي لعقوبات أو جزاءات رسمية أو غير رسمية يمكن أن تحطم مصداقية الصحفي والصحيفة.[5]

إن العوامل المذكورة قد هيأت للصحافة الاستقصائية النجاح والتميز ومن ثم الارتقاء بدورها لكشف الحقائق والانحرافات والفساد الإداري والمالي والجرائم السياسية

وسوء استخدام السلطة والانتهاكات القانونية واللاأخلاقية وبما يحمي حقوق أفراد المجتمع ويخدم المصلحة العامة.

مجالات وأدوات ومصادر الاستقصاء :

يمكن للموضوعات الاستقصائية الجيدة والمهنية أن تتناول أي مجال من مجالات الحياة ولاسيما إذا كان الاستقصاء يصب في خدمة المصلحة العامة ولا يهدف إلى تحقيق أغراض مريبة أو خدمة مصالح خاصة، ويرى الصحفي العالمي ديفيد راندال إن الصحافة الاستقصائية يمكن أن تنقب عن الفساد بأشكاله المختلفة وفي ميادين الحياة كافة أو يشير بان الموضوعات الاستقصائية تبدأ برائحة قصة تفوح من مكان ما أو حدس يشير إلى موضوع يشكل بذرة لقصة ما لكن هناك فئتين واسعتين تعدان بنتائج مثمرة على وجه خاص، الأنشطة والمنظمات التي تؤدي عملها في أماكن بعيدة عن أعين المجتمع أو الشخصيات والمؤسسات التي تظهر من تحت الأضواء الكاشفة لتبدو وكأنها أتت من المجهول، إن الشخصيات والمؤسسات المالية خصوصا تلك التي اغتنت بين ليلة وضحاها تعتبر تربة على درجة كبيرة من الخصوبة بالنسبة للتنقيب الصحفي الاستقصائي.[6]

إن الاستقصاء الصحفي لا يقف على حدود معينة، كما يمكن له التنقيب في الماضي والحاضر وآفاق المستقبل، ويمكن للصحفي المستقصي استخدام الوسائل والطرق والأساليب والأدوات التقنية كافة لكشف الستار عن الجرائم والانحرافات بأشكالها المختلفة.

و أما فيما يتعلق بمصادر الاستقصاء، فان الصحفي الاستقصائي يمكن أن يحصل على معلومات من مصادر عديدة منها: الصحف والمجلات والمطبوعات المتعددة ووكالات الأنباء المحلية والإقليمية والعالمية، مراسلو و مندوبو الصحف والمجلات ووسائل الإعلام المختلفة، المؤتمرات الصحفية، البيانات والتقارير الرسمية، الأشخاص وبخاصة المعنيين، بالموضوع والشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، ما يترشح عن المهرجانات والندوات والاحتفالات.[7]

فضلاً عن مصادر أخرى منها منشورات متخصصة تخص الاتحادات والأحزاب السياسية والنقابات، المنشورات الأكاديمية ممارسات وأبحاث، منتديات مستخدمي الإنترنت، المحللين الاقتصاديين، مجموعات الاحتجاج، إشعارات الوفاة، منظمات المجتمع المدني، مكاتب الأحزاب السياسية، المكتبات التربوية، الوكالات الحكومية تقارير الحوادث، تقارير التفتيش المركزي، الشكاوي أو التظلمات، السجلات الرسمية، الدوائر القضائية والمحاكم، مكاتب الترويج، مكاتب تسجيل ملكية الأراضي، تقارير شركات القطاع العام، مراقب الشركات.[8]

ويستطيع الصحفي الاستقصائي الناجح أن يحصل على معلوماته من مصادر عديدة أخرى تفرضها في اغلب الأحيان طبيعة الموضوع أو القضية التي يتصدى لها وبما يوفر له سبل النجاح في تحقيق أهداف الاستقصاء.

أهمية الصحافة الاستقصائية :

تتمتع الصحافة الاستقصائية بالأهمية نظراً لمساهمتها في خدمة المصلحة العامة وفي ترسيخ الديمقراطية على وفق الأنموذج الذي ينظر للصحافة على أنها سلطة رابعة، إذ تعمل الصحافة الاستقصائية على كشف المستور وتوثيق المشكلة من اجل لفت نظر الجهات المتسببة لمعالجة القضية وتحقيق العدالة والشفافية، ومن هذا المنظور تعتبر موضوعات تقصي الحقائق من أهم المساهمات التي تقدمها الصحافة الاستقصائية لترسيخ الديمقراطية، فهي ترتبط بمنطق الضوابط والتوازنات في الأنظمة الديمقراطية، وتوفر آلية فعالة لمراقبة أداء والمؤسسات الديمقراطية التي تشمل حسب المفهوم العام الهيئات الحكومية، والمنظمات المدنية والشركات المملوكة من القطاع العام.[9]

وعلى هذا فان أهمية الصحافة الاستقصائية تنبع من الوظيفة التي تؤديها فهي تعتبر [10]:

1- جزء من العمل الرقابي التخصصي الذي يمكن أن يصنع رأي عام ولاسيما إذا تم تبني نتائجه من قبل بعض الجهات الفاعلة في المجتمع.

2- كاشفة للفساد وجرائم وفضائح وانحرافات الساسة والمسئولين.

3- أداة للوصول للحقيقة من مصدرها الأصيل وأداة تعمق فهم الحدث.

4- تمثل صحافة العمق، وهو ما يجب أن تكون عليه الصحافة الحية الناجحة والمؤثرة.

5- عين المواطن وصوته والمدافع عن حقوقه ضد الانتهاكات بأشكالها كافة.

6- بوابة مهمة لشروع أجهزة الدولة في فتح التحقيقات في جرائم الفساد المالي والإداري والانتهاكات كافة.

وفضلا عما تقدم، فان هناك من يعطي توصيفات للصحافة الاستقصائية تجسد أهميتها ودورها في المجتمع وتتمثل في الأتي:

1- أنها صحافة إبداعية ابتكاريه رسالتها تقوية وتعزيز رسالة الديمقراطية في المجتمع.

2- أنها تشكل دافعاً قوياً نحو احترام حقوق وحريات المواطن والمجتمع.

3- أنها الصحافة التي تضع أجندة للإصلاح.

4- أنها المصدر الفعال للمعلومات الموثوقة والموثقة التي يستطيع المواطن الاعتماد عليها لكي يناقش ويحاور ويطالب بالانفتاح والنزاهة والمسؤولية من قبل جميع الذين هم في السلطة

5- أنها قوة للتغيير الاجتماعي وتحسين نوعية الحكم.[11]

حقائق وفضائح كشفتها الصحافة الاستقصائية:

لقد استطاعت الصحافة الاستقصائية عبر تاريخها أن تكشف الكثير من الحقائق والفضائح والانحرافات والجرائم في المجالات كافة، وقد أفضت بعض نتائج الموضوعات الاستقصائية إلى إسقاط سياسيين ومسئولين كبار وان تصحح بعض الأوضاع المنحرفة، وقد حظيت بعض الموضوعات الاستقصائية باهتمام كبير وكان لها صدى واسع بين أوساط الجمهور والسياسيين والمختصين في أنحاء واسعة من العالم ومن أبرزها:

1- فضيحة ووترغيت التي تعتبر من أشهر الموضوعات الاستقصائية والتي قدمها كل من بوب وودور و كارل نيشتاين من جريدة الواشنطن بوست، وللذين نجحا في كشف تورط الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في فضيحة التصنت على مقر الحزب الديمقراطي وأدت هذه الفضيحة في النهاية إلى استقالة نيكسون بعد إدانته هو وكبار معاونيه سنة 1974م.

2- سلسلة التحقيقات الاستقصائية التي أعدها عدد من محرري صحف COX في واشنطن عام 1981 م والتي كشفت عن الشركات والأشخاص الذين يصنعون أو يستوردون المعدات والأسلحة المختلفة التي تستعمل في الجرائم و أحداث العنف والشغب والمظاهرات وسمات هذه الأسلحة وكمياتها وأساليب وطرق الحصول عليها.[12]

3- التحقيقات الاستقصائية التي أعدها الصحفي الأمريكي سيمور هيرش من جريدة نيويورك تايمز والتي فضح فيها تفاصيل مذبحة (ماي لاي) في فيتنام عام 1969م فضلا عن إسهام الصحفي نفسه في كشف وقائع تعذيب المعتقلين العراقيين في سجن أبو غريب في ما أطلق عليه فضيحة سجن أبو غريب.

4- ما أطلق عليه فضيحة الأرقام القذرة التي نشرتها صحيفة نيويورك تايمز والتي تم الكشف فيها عن سماح الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش لوكالة الأمن القومي بالتصنت داخلياً على الآلاف من المواطنين الأمريكيين والأجانب بدون إذن قضائي وقد أثارت تلك المعلومات الدهشة في الدوائر السياسية ووسائل الإعلام والإتصال بسبب نوعية المعلومات التي تم الكشف

عنها وظروف نشرها.[13]

5- التحقيق الاستقصائي الذي اشرف عليه الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين (ICJJ) عن تجارة التبغ الغير مشروعة حول العالم وساهم في انجاز التحقيق 22 صحفي من 14 دولة في إنحاء مختلفة من العالم، وتمكن الصحفيون في هذا العمل الذي أطلق عليه التبغ تحت الأرض والذي قامت صحف عديدة حول العالم بترجمته ونشره من تغطية الموضوع بدءاً من المزورين في الصين والمصانع في روسيا إلى محميات الهنود الحمر في نيويورك وأمراء الحرب في باكستان وشمال الصحراء الإفريقية، وقد تم في هذا العمل الكشف عن تجارة غير مشروعة لتهريب التبغ تقدر بـ 600 مليار دولار، وتقوم بتمويل الجرائم والفساد وأعمال العنف والتمرد في بعض الدول وتروج لما يضر بالصحة حول العالم.

إن قائمة الموضوعات الصحفية الاستقصائية تطول وتشمل أماكن مختلفة من العالم، وهذا ما يشير إلى أهمية الصحافة الاستقصائية وتنامي دورها في حياة المجتمعات البشرية، لقد أصبحت الصحافة الاستقصائية اليوم الرقيب على كل مظاهر الفساد والانحراف والأفعال الغير قانونية في مجالات الحياة كافة، وهو ما يفسر حجم النجاح الذي حققته هذه النوعية من الصحف في أوساط المعنيين والمختصين في أنحاء العالم المختلفة.

الصحافة الاستقصائية العربية : الواقع والطموح :

لقد مضى على ظهور الصحافة الاستقصائية – وكما هو معروف – ما يزيد على قرن من الزمن، وقد استطاعت الصحافة الاستقصائية خلال هذا التاريخ أن تنمو وتنتشر في أصقاع العالم المختلفة وان تطور من آلياتها وأدواتها ومنهجها و أهدافها، ومن ثم لتتمكن من تحقيق نجاحات باهرة ستبقى علامات بارزة في سجل التاريخ الصحفي العالمي المعاصر، لكن وعلى الرغم من هذا كله، وعلى الرغم كذلك من إن طبيعة وتأزم الأوضاع وتفاقم المشكلات والأزمات في غالبية الدول العربية أو جُلها، كانت وما تزال تستدعي وجود صحافة عربية استقصائية فعالة، تتصدى لمظاهر الفساد وتكشف وتفضح الانحرافات أو تلفت نظر المختصين أو المسؤولين إلى الجرائم والانتهاكات التي ألقت وتلقي بضلالها على أفراد المجتمع، إلا إن الصحافة الاستقصائية لم تدخل المنطقة العربية إلا قبل سنوات عديدة فقط إذ غاب هذا اللون الصحفي عن البيئة الصحفية العربية غياباً تاماً سوى من حالات محدودة تكاد لا تذكر.

ويمكن القول إن غياب الصحافة الاستقصائية عن المشهد الصحفي العربي يعود إلى أسباب عديدة منها ما يرتبط بطبيعة النظم العربية وطبيعة الأوضاع السائدة فيها ومنها ما يرتبط بالمؤسسات الصحفية العربية ذاتها.

وسيتم في هذا الموطن من البحث تحديد ابرز المعيقات التي اعترضت وتعترض عملية ظهور ونمو وتطور الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي.

معيقات الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي :

إن اتجاه العدد المحدود من الصحف العربية ولاسيما في السنوات الخمس الأخيرة نحو نشر موضوعات وتحقيقات صحفية استقصائية تتصدى لبعض المشكلات القائمة وبخاصة المشكلات الاجتماعية الشديدة الوطأة، لا يمنع من القول إن الصحافة العربية عامة سواءً منها التابعة للدولة أو الصحف الحزبية أو الخاصة المملوكة من قبل افراد أو مؤسسات خاصة، ما تزال بعيدة عن إتباع الأسلوب والمنهج العلمي الاستقصائي في

تغطياتها الصحفية لمختلف الشؤون والقضايا والموضوعات، وقد يكون مبعث ذلك خضوع هذه الصحف لإرادات قسرية سواء من جهات حكومية أو غيرها أو غلبة الطابع التجاري على بعض هذه الصحف أو غياب الرؤيا الصحفية الاستقصائية لدى القائمين على هذه الصحف أو قلة حرفية أو مهنية العديد من العاملين في هذه الصحف أو عدم تأهيلهم التأهيل المطلوب أو لطبيعة أو اتجاهات الثقافة السائدة في غالبية البلدان العربية، وعلى العموم فيمكن الانطلاق من تحديد المعيقات التي تعترض سبل نشوء ونهوض صحافة عربية استقصائية من ثلاثة مجالات وعلى النحو الآتي:

1- المعيقات التي تفرضها بعض الجهات الحكومية:

إن المنهج الذي تتبعه الصحافة الاستقصائية والذي يقوم على البحث عن الحقائق والتنقيب عن الفساد والكشف عن الانحرافات وفضح الانتهاكات القانونية أو إساءة استعمال السلطة والتصدي للمشكلات الاجتماعية شديدة التعقيد، لابد أن يجعل طريقها محفوفاً بالمخاطر وان تعترضه عقبات أو صعوبات جمة ليس في الدول التي تخضع لأنظمة الحكم القمعية أو الدكتاتورية أو الشمولية فحسب بل وفي أعرق النظم الديمقراطية كذلك ويشير تاريخ الصحافة الاستقصائية إلى أن الكثير من الصحفيين ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الديمقراطية الأخرى، قد دفعوا حياتهم ثمنا لمغامراتهم الاستقصائية، إذ لم تتوان المافيا أو عصابات الجريمة المنظمة في بعض تلك الدول عن قتل العديد من الصحفيين الذين اخترقوا الخطوط الحمراء لتلك المافيا أو العصابات فضلا عن تعرض بعض الصحفيين إلى الاعتقال أو المضايقات من قبل السلطات في حالات عديدة.

وإذا كانت أوضاع الصحافة الاستقصائية في الدول الديمقراطية على هذه الصورة فان أوضاعها في الدول الأخرى بلا شك ولاسيما في الدول العربية سيكون أكثر قتامه، لكن هذا لا ينفي حقيقة إن الصحافة الاستقصائية تنتعش بصورة اكبر في البيئات الديمقراطية التي تضمن دساتيرها حرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير وحرية الحصول والاطلاع على المعومات وتداولها بحسب القوانين القائمة، وعلى العموم فيمكن

تحديد أبرز المعيقات التي تعترض مسيرة الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي في هذا المجال بالاتي:

أ-غياب الديمقراطية عن غالبية المجتمعات العربية: إذ نجد إن بعض المجتمعات العربية حديثة العهد بالديمقراطية والبعض الأخر بدأ للتو في السير في طريق التحول الديمقراطي، في حين إن بعضها الأخر ما تزال أبوابه مغلقة أمام تيار الديمقراطية، وما تقدم يمكن تلمسه بوضوح في طبيعة النظم الحاكمة في الدول العربية، وهو ما ألقى بضلاله على واقع الصحافة الاستقصائية العربية.

ب- خضوع الصحافة في غالبية الدول العربية لسيطرة الحكومة سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مما انعكس على اتجاهات التغطيات الصحفية التي تقوم بها الكثير من الصحف وعدم تقاطعها مع السياسات الحكومية في تلك الدول.

ت- إن عدم ديمقراطية الأنظمة الحاكمة في الكثير من الدول العربية قد أفضى إلى غياب الرؤيا السليمة لأهمية ودور الصحافة الاستقصائية في حياة المجتمعات في تلك الدول.

ث- عدم وضوح أو ضبابية السياسات الإعلامية والإتصالية في العديد من البلدان العربية، أو تحديد اطر تلك السياسات بما يتوافق مع الأيديولوجيات التي تسير عليها النظم الحاكمة في هذه الدول مما انعكس سلباً على إمكانية ظهور صحافة استقصائية فعالة في البلدان المشار إليها.

ج- اتجاه الكثير من الدول العربية نحو فرض الرقابة المباشرة أو غير المباشرة على الصحف مما يعني عدم إمكانية وجود تغطية استقصائية قد تتقاطع مع رؤية الحكومة أو بعض رموزها في تلك الدول.

ح- اتجاه بعض الدول العربية نحو فرض التعسف في قوانين النشر التي ترهب أي عمل صحفي استقصائي جاد يتعرض للفساد خاصة بفساد النخبة التي تمثل جماعات ضغط داخل المجتمع.[14]

خ- تأثير حالة عدم الاستقرار السياسي التي تعيش في ظلها بعض الدول العربية والتي تؤدي في حالات عديدة إلى قيام البعض من السياسيين و الأحزاب بتسريب معلومات خاطئة أو وثائق مزورة للصحافة قد توقعها في فخ السلطات أو المتنفذين في تلك الدول.

د- افتقاد غالبية الدول العربية إلى التشريعات الواضحة التي تكفل حرية الصحافة وحريتها في الوصول إلى مصادر المعلومات وحرية نشرها وتداولها.

ذ- عدم تجاوب والمؤسسات الحكومية في الكثير من الدول العربية مع ما تنشره الصحافة عن حالات الفساد والانحرافات والانتهاكات القانونية التي تتصدى لها الصحف في هذه الدول.

ر- كثرة الممنوعات أمام الصحافة وخاصة فيما يتعلق بالحصول على المعلومات سواءً من الجهات الحكومية أو غير الحكومية نتيجة الخوف من السلطات.

ز- غياب التشريعات التي تحمي الصحفي مما يؤدي إلى عزوفه عن ممارسة الصحافة الاستقصائية وذلك لتجنبه التعرض إلى حالات المساءلة القانونية أو الاعتقال و ربما الاغتيال.(15)

س- تعرض العديد من الصحفيين في بعض الدول العربية إلى حالات الاضطهاد أو الاعتقال نتيجة تعرضهم للحكومات أو الجهات المتنفذة في تلك الدول فضلاً عن تعرض بعضهم إلى الاغتيال مثلما حدث ويحدث في بلدان عديدة.

2- المعيقات التي تتعلق بالمؤسسات الصحفية:

شهدت الصحافة العربية خلال العقود الأخيرة تطورا كبيرا، وتنامت أعدادها وتوسعت مناطق انتشارها وتنوعت مضامينها فضلا عن استفادتها من التطورات التكنولوجية واستخدام هذه التكنولوجيا في عملية صناعة الصحيفة في مراحلها كافة، وكذلك استفادتها من تقنية الإنترنت في توسيع النطاق الجغرافي لانتشارها، وبات من النادر اليوم إن نجد صحيفة عربية ليس لها نسخة الكترونية أو موقعاً على شبكة الإنترنت، وتتوزع ملكية الصحف العربية بين مملوكة من قبل الدولة أو صحف تابعة إلى

الأحزاب والحركات السياسية أو مملوكة من القطاع الخاص سواءً من الأفراد أو والمؤسسات، وقد استطاعت بعض الصحف العربية إن تحقق بعض النجاحات وان تحقق حضورا بين أوساط الجمهور.

لكن وعلى الرغم من حجم النجاح النوعي والكمي الذي حققته هذه الصحف، إلا إن التساؤل الجوهري يبقى قائما:

هل استطاعت هذه الصحف أن ترتقي بدورها في المجتمع، وان تعمل على خدمة المصلحة العامة وحماية حقوق المجتمع وان تؤدي وظيفتها الرقابية بمهنية وإخلاص وان يعمل على كشف الحقيقة وملاحقة الفساد وفضح الانحرافات أو حالات الانتهاكات وإساءة استخدام السلطة؟

بمعنى هل استطاعت هذه الصحف أن تتبع المنهج الصحفي الاستقصائي في تغطياتها الصحفية وفي تصديها للمشكلات التي بدأ بعضها يقض مضاجع المواطنين في بعض الدول العربية؟

الجواب هو كالآتي: ما عدا حالات محدودة خجولة فان الصحف العربية جلها لم تتبع المنهج الصحفي الاستقصائي في تغطياتها ومتابعاتها، إنما كانت هناك موضوعات وتحقيقات صحفية يمكن توصيفها بأنها الأكثر جرأة وتجاوزت إطار التقليدية الذي سارت وتسير عليه الصحف العربية، إلا إنها لم تكن موضوعات أو تحقيقات استقصائية بقدر ما هي شبيهة بالموضوعات والتغطيات الاستقصائية، وعلى الرغم من إن صحف عربية محدودة في دول عربية معينة قد بدأت منذ بضع سنوات بنشر موضوعات صحفية استقصائية عن مشكلات اجتماعية أو خدمية أو ملاحقتها لبعض حالات الفساد إلا انه يمكن التأكيد بان النسبة الأكبر من الصحف العربية ما تزال بعيدة عن إتباع المنهج الاستقصائي في متابعاتها وتغطياتها وأسباب ذلك لا تعود فقط إلى ما تفرضه الجهات الحكومية في العديد من الدول العربية من إجراءات وقيود في هذا الشأن، بل إن العديد من الأسباب ترتبط بالمؤسسات الصحفية ذاتها ويمكن تحديد ابرز هذه الأسباب بالاتي:

أ- اتجاه الكثير من الصحف العربية وفي غالبية البلدان العربية نحو تحديد المضامين

بما يتوافق مع رؤية وسياسات الحكومات، أما محاولة تقرب من الجهات الحكومية أو الخشية منها أو الخوف من الحرمان من بعض الامتيازات.

ب- تبعية الكثير من الصحف في العديد من البلدان العربية للحكومات أو الجهات المتنفذة فيها، أما من خلال التبعية المباشرة أو غير المباشرة.

ت- عدم إيمان الكثير من القائمين على الصحافة العربية بأهمية هذا النوع من التغطيات الصحفية أو افتقادهم للرؤيا الصحفية الاستقصائية مما انعكس سلباً على ظهور أو شيوع هذا اللون الصحفي.

ث- عدم تمكن الكثير من الصحفيين ولاسيما الذين يعملون في الصحف الحزبية والخاصة من ممارسة الصحافة الاستقصائية، وذلك لعدم سماح الأيديولوجيات أو السياسات التحريرية التي تسير عليها الصحف المذكورة بهذا النوع من التغطيات والممارسات الصحفية.

ج- تشابك المصالح بين السلطة والشخصيات العامة والخاصة التي تشرف على القطاع الإعلامي في غالبية الدول العربية مما انعكس سلبا على ممارسة هذا اللون الصحفي.[16]

ح- غياب الثقافة القانونية لدى غالبية الصحفيين الأمر الذي قد يوقعهم في إشكالات قانونية أثناء قيامهم بالعمل في موضوعات أو تحقيقات استقصائية.

خ- إن تبعية الكثير من الصحف العربية للجهات الحكومية أو المتنفذة يجعل ثقة الجمهور فيها ضعيفة، مما يجعله لا يعول كثيرا على ما تنشره هذه النوعية من الصحف ضد السلوكيات المنحرفة أو الجرائم المخفية، وهو ما يدفع هذه الصحف بالنتيجة إلى عدم المخاطرة وممارسة الصحافة الاستقصائية نظراً لعدم امتلاكها الدعم الشعبي.

د- افتقار غالبية الصحف العربية إلى الصحفيين الذين يمتلكون الكفاءة والقدرة اللازمة للقيام بعمليات الاستقصاء.

ذ- عدم اهتمام القائمين على الصحف في غالبية الدول العربية بتخصيص

الميزانيات اللازمة التي يتطلبها العمل الاستقصائي، إذ إن قلة التمويل تؤدي إلى تعثر أو توقف أي مشروع استقصائي وفي أي مجال.

ر- عزوف غالبية الصحف العربية عن ممارسة الصحافة الاستقصائية نظراً لأنها تعد عملاً مضنياً يتطلب الوقت الطويل والجهد الكبير والأموال الطائلة، ومن المهم الإشارة في هذا الصدد انه حتى في الولايات المتحدة الأمريكية فان العديد من الحملات الاستقصائية تمول من قبل مؤسسات إعلامية غير ربحية.

عدم اهتمام الصحف العربية سواءً العامة أو الخاصة بتوفير فرص التدريب والتأهيل للملاكات الصحفية التي تستطيع ممارسة الصحافة الاستقصائية بكفاءة وجرأة، إذ إن الصحافة الاستقصائية تتطلب وجود الصحفي المدرب والمؤهل علمياً وعملياً الذي يمتلك المهارات والتأهيل الخاص.[17]

ز- غلبة الطابع التجاري على الكثير من الصحف العربية، مما يعني تركيز اهتمامها على الحصول على الربح من خلال الإعلانات أو الترويج دون الاهتمام بممارسة هذا اللون الاستقصائي.

3- المعيقات التي تتعلق بالبيئة الثقافية والاجتماعية:

إن ظهور وانتشار ونجاح الصحافة الاستقصائية يتطلب في جانب مهم منه وجود بيئة ثقافية واجتماعية تتفهم وتساند وتؤازر وتحمي هذا النوع من الممارسات الصحفية، ذلك إن الصحافة الاستقصائية هي ممارسة صحفية غير تقليدية، إذ تعمل على البحث عن الحقائق ومحاولة الوصول إلى الحقيقة بتفصيلاتها وفي المجالات كافة والتصدي للمشكلات الاجتماعية المعقدة أو التي تنطوي على حساسية شديدة والتصدي لمظاهر الانحراف والفساد والسعي لكشف الانحرافات والممارسات الخاطئة، وفضح الممارسات اللا أخلاقية واللاقانونية، لكن هل توفر البيئة الثقافية والاجتماعية العربية الأرضية والأجواء الملائمة لممارسة اللون الصحفي الاستقصائي بحرية واطمئنان؟

إن قراءة الواقع يشير بوضوح إلى عدم إمكانية الجزم الكامل بذلك، وذلك لأسباب عديدة، إلا إن هذه الأسباب قد تتفاوت في نسبة ظهورها أو تأثيرها بين دولة

وأخرى أو بين مدينة وأخرى ومنطقة وأخرى في الدولة نفسها أو الامتداد الإقليمي ذاته، نظراً للتفاوت في درجة التطور الحضاري وطبيعة ونوعية القيم والعادات والتقاليد والموروثات السائدة.

ويمكن تحديد ابرز هذه العوامل والأسباب بالاتي:

أ- تفشي مظاهر الجهل والأمية في العديد من مناطق الوطن العربي ولاسيما في المناطق النائية أو البعيدة عن مراكز المدن.

ب- قلة الوعي لدى الكثير من المواطنين العرب بأهمية ودور الصحافة الاستقصائية في الحياة العامة.

ت- إن النقطة السابقة تقود إلى تأشير حقيقة تتمثل أيضا بقلة الوعي السياسي لدى الكثير من المواطنين العرب ولاسيما فئة الشباب وتركيز اهتمامهم على الشأن الخاص دون العام.

ث- تغير طبيعة الحياة في المجتمعات العربية وازديادها صعوبةً وتعقيداً في العديد من البلدان العربية، مما يعني انصراف الكثير من المواطنين في هذه الدول نحو الاهتمام بمشاكلهم الخاصة في المقام الأول.

ج-عدم وجود أرضية خصبة في بعض المجتمعات العربية لتأسيس وشيوع ثقافة تقبل الرأي والرأي الأخر أو تقبل الأخر بصرف النظر عن انتمائه أو ميوله أو اتجاهاته.

ح-أفضت حالات عدم التجانس الثقافي والاجتماعي والاقتصادي وغيره التي تعيش في ظلها بعض مناطق الوطن العربي نحو إيصاد الأبواب بوجه أي ممارسة صحفية استقصائية فعالة تخدم المصلحة العامة.

خ-ما تزال بعض المجتمعات العربية تعاني من مشكلة التعصب الديني أو الطائفي أو المذهبي أو العرقي أو العشائري أو المناطقي، مما يعني غلبة الإحساس بالانتماء إلى الجماعات الأولية على الانتماء للجماعة الأكبر، وهو ما يفضي إلى النظر إلى أي ممارسة صحفية استقصائية قد تمس شخصية تنتمي إلى مكون

ما بعثن الريبة والشك والتساؤلات العديدة.

د- شيوع بعض القيم والعادات والتقاليد والأعراف في العديد من المناطق في الدول العربية، والتي تمنع أو تحاصر أية محاولة صحفية استقصائية للتصدي أو التقرب من الكثير من المشكلات والقضايا الاجتماعية التي تنطوي على حساسية شديدة.

ذ- معاناة الكثير من التجمعات السكانية في العديد من الدول العربية من افتقاد مظاهر التمدن والتحضر وتركز هذه المظاهر في مراكز المدن أو مناطق دون غيرها، مما يعني عدم وجود بيئة خصبة لانتشار صحافة استقصائية تعالج الشأن العام.

ر- عدم نجاح الكثير من الصحف العربية في توسيع نطاق انتشارها الجغرافي لشمل المناطق التي تقع خارج مراكز المدن والذين يشكلون النسبة الأكبر من السكان، مما انعكس على اهتمام الكثير من المواطنين بالتغطيات الاستقصائية التي توفر الصحافة المطبوعة المجال الأرحب لها.

إن مجموعة العوامل التي تم التطرق إليها في المجالات الثلاثة تعد ابرز المعيقات التي تعترض عملية ظهور وانتشار صحافة عربية استقصائية فعالة تخدم المصلحة العامة وتحمي حقوق المواطنين وتؤشر وتوصل لصناع القرار المشكلات التي تعوق مسيرة التقدم والتطور، ومن المهم الإشارة هنا انه وعلى الرغم من عدم تماثل المجتمعات العربية في مستوى التطور الذي استطاعت أن تصل إليه، وفي طبيعة الأوضاع القائمة فيها، أو المشكلات التي تسود فيها أو الأيديولوجيات التي تأخذ بها أنظمة الحكم فيها، إلا إن العوامل المذكورة تعد مشتركات بين الكثير من المجتمعات العربية، وهو ما ينبغي على الصحفيين الاستقصائيين أن يضعوها في اعتبارهم عند تفكيرهم أو شروعهم في أي عمل صحفي استقصائي.

المبحث الثاني

المقومات اللازمة للنهوض بواقع الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي

إن نشوء وانتشار وتطور الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي يستلزم جملة من الشروط والمقومات التي تشكل البيئة الصحية والمناسبة لانطلاقة ونجاح هذا النوع من الصحافة، وهذه البيئة يجب أن يساهم في إيجادها ثلاث جهات هي:-

- الأجهزة المعنية في الدولة والحكومة.
- المؤسسات الصحفية نفسها.
- المجتمع وقواه الفاعلة.

ويجب على كل جهة من الجهات الثلاث وفي إرجاء الوطن العربي كافة أن لا تغفل عن حقيقة إن الصحافة الاستقصائية البناءة والتي لا تعمل لحساب أجندات خاصة أو تهدف إلى تحقيق أهداف مريبة، والتي تستخدم المنهج العلمي الاستقصائي الذي يلتزم بقواعد و أصول العمل الصحفي وأخلاقياته وقوانينه، تمثل ضرورة لاغنى عنها لتأشير مواطن الخلل والانحراف والفساد، وبما يسهم في نجاح خطط التنمية وتطور المجتمع وخدمة المصلحة العامة، وعلى هذا فينبغي على الجهات المذكورة أن تعمل جاهدة على توفير المناخ الملائم والسبل اللازمة لتطور ونجاح الصحافة الاستقصائية، وأن تعمل كل جهة بحسب ما يقتضيه عليها واجبها ومسؤوليتها وعلى النحو التالي:-

أولا: مسؤولية الجهات الحكومية في توفير سبل تطور الصحافة الاستقصائية:

إن الارتقاء بدور الصحافة في المجتمع ونجاحها في أداء وظيفتها الاستقصائية، يتوقف على مقدار الحرية الممنوحة لها والضمانات المتوفرة لممارسة هذه الحرية، وهذا كله يرتبط بطبيعة العلاقة التي تربط بين الصحافة والسلطة أو الحكومة وأجهزتها.

وهناك من الباحثين من يحدد ثلاثة أمور يتوقف عليها حسن العلاقة بين السلطة والصحافة وهي:[18]

الأمر الأول: تفهم السلطة لرسالة الصحافة وطبيعة دورها والمواصفات الواجب إن تتوافر فيها حتى تحقق النجاح في أداء مهمتها، وهو ما يقتضي من جانب السلطة احترام حرية الصحافة وتيسير مهمتها ومعاونتها في تحقيق رسالتها بوصفها قائمة بخدمة شعبية عامة تخدم المصلحة العامة.

الأمر الثاني: وضع الضمانات التي تكفل عدم المساس بالحريات الصحفية أو العدوان عليها بما يبعث الاطمئنان في نفوس الصحفيين ويجعلهم أكثر قدرة وفاعلية على القيام بأعمالهم.

الأمر الثالث: الاحتكام إلى جهة مستقلة عند نشوب خلاف بين الصحافة والدولة حتى لا تكون الدولة بذاتها أو من يمثلها من أجهزة حكومية أو غير حكومية خصماً و حَكماً في الوقت نفسه، والقضاء المستقل النزيه هو الذي يمكن إن يقوم بهذه المهمة.

إن ما تقدم يمكن إن يوفر الضمانات الأساسية التي تكفل انطلاقة إيجابية لصحافة استقصائية عربية واعدة، وهذا يقتضي إيمان راسخ من الجهات المسؤولة في الحكومات العربية بأهمية ودور الصحافة عامة والصحافة الاستقصائية خاصة في المجتمع والحياة عامة، وهو ما يستدعي من الحكومات العربية القيام بجملة من الخطوات والإجراءات والضمانات منها [19]:

1- إطلاق الحريات العامة في المجتمعات العربية كافة وإجراء تعديلات وإصلاحات سياسية ودستورية وقانونية جذرية، والالتزام بمبدأ التعددية وحرية تشكيل الأحزاب والمنظمات الجماهيرية وضمان تداول السلطة عبر انتخابات نزيهة في إطار إصلاح ديمقراطي شامل يتناول الجوانب كافة ويرسخ دولة القانون والمؤسسات ويكفل الفصل بين السلطات الثلاث.

2- إطلاق حرية الصحافة والرأي والتعبير و الإبداع بإشكالها وصورها كافة و

تقنين ضماناتها، وحماية امن واستقرار وحرية الصحفيين في أداء عملهم وإطلاق إصدار حرية الصحف، وتحرير الصحافة من الهيمنة الحكومية وضمان استقلالية العمل الصحفي في ظل القانون العادل والقضاء المستقل النزيه والأداء المهني الراقي.

3- إجراء تعديلات شاملة في منظومة القوانين والتشريعات العربية السائدة لتطهيرها من القيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير والصحافة، ولا سيما عقوبة الحبس في قضايا الرأي والنشر وذلك ضماناً لحرية الرأي وتشجيع حق النقد والمشاركة والمكاشفة والشفافية.

4- تشجيع كل السياسات والخطوات اللازمة لتفعيل دور المحاسبة والمساءلة والرقابة الشعبية على عمل السلطات والمؤسسات الرسمية، وخصوصا عبر الرقابة الصحفية الحرة والمسئولة، وبما يضمن تحويل الصحافة في البلاد العربية، من أجهزة دعائية للنظم الحاكمة، إلى قوة تغيير وطاقة تنوير، تقود المجتمعات وتوجهها في طريق التقدم والتطور.

2- ضمان الحصول على المعلومات من مصادرها الرئيسية وحرية انسيابها وتدفقها من خلال وسائل الإعلام والإتصال كافة ولاسيما الصحافة وكذلك شبكات المعلومات الحديثة؛ وعدم فرض الرقابة الحكومية عليها أو عرقلة وصولها للرأي العام بالشكل الحقيقي والمتكامل وتجريم حجبها أو تزييفها أو الانتقاص منها.

وفضلاً عما تقدم، فينبغي على الحكومات العربية تقديم كل أنواع الدعم للصحافة ولاسيما الدعم المالي وعدم وضع العراقيل أمام توريد المستلزمات التي تسهم في الارتقاء بصناعة الصحافة وأن لا يقتصر الدعم على الصحافة المملوكة من قبل الدولة أو التي تتبع إلى الحكومات أو تواليها، وعلى إن لا يؤثر هذا الدعم على استقلالية الصحافة وعلى قراراتها وتوجهاتها، إن التزام الحكومات العربية والجهات المسؤولة فيها بما تقدم يمكن إن يشكل القاعدة الأساسية لنشوء وتطور الصحافة الاستقصائية في الوطن

العربي، بما يخدم المجتمع والحكومات ومن ثم المصلحة العامة.

ثانيا : مسؤوليات المؤسسات الصحفية في تطوير الصحافة الاستقصائية :

إن مسؤولية نشوء وتطور الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي تقع في جانب أساسي منها على والمؤسسات الصحفية أو الصحف نفسها، سواءً التي كانت مملوكة ملكية عامة أو الصحف الحزبية أو الصحف المملوكة من قبل أشخاص أو مؤسسات خاصة إذ يجب على هذه الصحف إن تضطلع بدورها المطلوب في هذا الشأن، وان لا تألوا أي جهد يساهم في تعضيد وتفعيل هذا الدور والارتقاء به خدمة للصالح العام.

وهذا يتطلب حزمة من الأمور من أبرزها:

1- الإيمان المطلق من قبل القائمين على الصحف العربية عامة وجهازها التحريري بأهمية ودور الصحافة في حياة المجتمعات العربية، ومسؤوليتها في الارتقاء بواقع هذه المجتمعات، وكشف مواطن الخلل والضعف التي تعترض مسيرة التطور الذي ينبغي إن تسير عليها هذه المجتمعات.

2- الإيمان الراسخ بأهمية الصحافة الاستقصائية البناءة، وان هذه الصحافة تعد السبيل الأهم للتصدي لمظاهر الفساد والانحرافات والانتهاكات المتعددة الأوجه، والتي تمثل الآفات الرئيسية التي تعترض مسيرة التطور في المجتمعات العربية.

3 -تحرر الصحف العربية من مظاهر التبعية المطلقة لمالكي هذه الصحف ، بغية ضمان الاستقلال التحريري وصياغة السياسة التحريرية دون تدخل خارجي، وإنتاج المضمون بحرية، بمعنى إيجاد القدر المطلوب من التوازن في العلاقة بين الصحفيين وملاك الصحف بما يمكن إن يساهم بشكل كبير في قيام الصحف بوظائفها الأساسية في المجتمع ولاسيما وظيفه الاستقصاء والمراقبة، فضلاً عن تحقيق الحرية للصحفيين في إنتاج المضمون وهذا يستلزم الآتي [20]

أ- أن تكون عملية صنع السياسة التحريرية للصحفيين مسؤولية هيئتها التحريرية، إذ تقوم هيئة التحرير في اجتماع عام بتحديد الخطوط العامة لهذه السياسة التحريرية.

ب-الفصل بين الإدارة والتحرير، وبين الملكية وهيئة التحرير، فلا يجوز تولي المالك أو رئيس مجلس الإدارة منصب رئيس التحرير، كما لا يجوز أن يتولى رئيس حزب أو نائبه منصب رئيس التحرير.

ت-عدم تدخل ملاك الصحف أو السلطة أو إدارات الصحف في شؤون التحرير، أو في تعيين رؤساء التحرير أو رؤساء الأقسام.

ث-حماية استقلال رؤساء التحرير وسيادتهم على ما ينشر في صحفهم ضد أية ضغوط خارجية سواءً من خلال الصحف أو السلطة أو المعنيين.

ج- أهمية تمتع رئيس التحرير بالكفاءة والعلم والخبرة، ويفضل أن يتم اختياره بالانتخاب من جانب هيئة التحرير.

ح- يجب على رئيس التحرير إتباع الأساليب الديمقراطية في تنفيذ السياسة التحريرية للصحيفة ويجوز له أن يرفض نشر أية مادة إذا رأى إنها يمكن أن تشكل جريمة نشر.

خ- احترام حق الصحفي في العمل طبقا لضميره، وألا يفرض عليه القيام بأي عمل يأباه ضميره، واحترام حقه في المساهمة في صنع السياسة التحريرية للصحيفة التي يعمل بها وتنفيذها، وإذا كان هذا الصحفي يرفض التوجه السياسي والفكري للصحيفة فله الحق في تطبيق شرط الضمير وفسخ العقد مع الصحيفة مع الحصول على مستحقاته كاملة.

د- العمل على دمقرطة المؤسسات الصحفية وأساليب عملها وإدارتها و دمقرطة عملية صنع القرار فيها، ولكي تتحقق الديمقراطية الداخلية في المؤسسات الصحفية لابد من البحث عن أشكال جديدة لملكية الصحف، ولاشك إن ملكية الصحفيين أنفسهم للمؤسسات الصحفية

بشكل تعاوني هو افضل الأشكال التي يمكن أن تتحقق الديمقراطية الداخلية من خلالها، كما إن تحقيق هذه الديمقراطية يمكن أن يحد من تدخل السلطة في المؤوسسات الصحفية ويضمن قيام هذه المؤوسسات بوظائفها في المجتمع ولاسيما وظيفة المراقبة والاستقصاء.

4- الالتزام بمبدأ الحرية والمسؤولية، إيمانا بان الحرية المطلقة تقود حتماً إلى الفوضى المطلقة، وان الحرية المسؤولة أمام القانون العادل والضمير المهني السليم هي التي تؤسس لمجتمع التقدم والعدل والمساواة والاستنارة والديمقراطية.

5- الالتزام بالبحث عن الحقيقة وتحري الدقة، وتحمل مسؤولية الرسالة الصحفية الصادقة، والالتزام بأمانة وشرف المهنة،واحترام القانون العادل وأحكام القضاء النزيه ورفض المزايدة والابتزاز والإثارة المتعمدة، والتدليس على الرأي العام، والابتعاد عن إثارة الفتن والنعرات العرقية والدينية والطائفية، والالتزام بمكافحة الفساد والاستبداد والإرهاب بإشكاله وأنواعه كافة [21]

6- العمل على تطوير هذه النوعية من الصحافة واحترام حق الجماهير في معرفة الحقائق التي تساعدها في حماية المجتمع من والانحراف والفساد، ويدخل في هذا أمور عديدة منها [22]:

أ- تنمية إحساس الصحفيين بالمجتمع وبمصالحه وقيمه ومثله العليا، والثوابت التي يقوم عليها، ا إذ إن هذا يؤهلهم للحكم على أهمية المعلومات.

ب- التزام الصحف بتقديم المعلومات التي تشكل أهمية حقيقية للقراء، وكذلك الالتزام بعدم إخفاء المعلومات أو تشويهها لتحقيق أغراض سياسية أو تجارية، وعدم إساءة تقديم المعلومات او خداع الجماهير، والعدالة في نقل المعلومات، واحترام حقوق كل الأطراف واحترام تنوع الآراء ووجهات النظر كافة.

ت- التزام الصحف بالاعتماد على مصادر متعددة ومتنوعة في تغطية

الأحـداث والموضـوعات الاستقـصائية، وفي الحـصول علـى المعلومـات وتحليلها وتفسيرها.

ث- الالتزام بإمداد المواطنين بشكل دائم بالمعلومات التي تمكنهم مـن المـساهمة في تحقيـق التنميـة والديمقراطيـة فـضلاً عـن العمـل علـى تقـديم خلفيـة الأحداث وتعريف الجماهير كيف تطورت تلك الأحـداث، ومتابعـة تلـك الأحداث حتى نهايتها من خلال التغطية الشاملة المتكاملة.

7- الالتزام بتوفير كل المستلزمات التي تسهم في تطوير العمل الـصحفي ولاسيما التقنيات الحديثة التي أمست اليـوم العـصب الأسـاس في صـناعة الـصحافة المعاصرة.

8- توفير الإمكانيات المادية اللازمـة والـدعم المـالي الكـافي للقيـام بـالحملات الصحفية الاستقـصائية الـتي تنقـب عـن الفساد والانحرافـات والانتهاكـات والجريمة المنظمة.

9- التعاون بين الـصحف في البلـدان العربيـة المختلفـة ولاسـيما الـصحف الـتي أخـذت بـالمنهج الـصحفي الاستقـصائي، والعمـل علـى تبـادل الخـبرات والمعلومات والتعاون في المجالات التدريب والتأهيل وبما يسهم في الاستغناء أو تقليـل الاعتمـاد علـى بعـض المنظمـات الـصحفية الاستقـصائية الإقليمية والعالمية والتي أخذت منذ عـدة سنوات تـستهدف المنطقـة العربيـة بتركيـز شـديد، والـتي قـد يـرتبط بعـضها بأجنـدات خاصـة أو يخفـي وراءه أغراض مريبة قد تلحق الضرر بمنظومة الأمن القومي العربي.

10- العمل على تأهيل وتـدريب الملاكـات الـصحفية الـتي تـستطيع القيـام بأعبـاء الحمـلات الـصحفية الاستقـصائية، إذ إن اللـون الاستقـصائي مـن أصـعب الألوان الـصحفية وهـو مـا يتطلـب مـن الـصحفي إنهـاء دورات تدريبيـة و تأهيلية تكسبه المهارات اللازمة للعمل في هذا النوع من الصحافة.

وعلى هذا فانه يتوجب على المؤوسسات الصحفية العربية توفير التدريب المناسب والمستمر للصحفي الذي يراد منه العمل في الاستقصاء الصحفي، حتى يستطيع أن يتعرف على الجديد التقني والنظري والعملي والعلمي، ويعرف كيف يستفيد منه في تطوير عمله الاستقصائي وحتى لا ينعزل عن واقعه وجمهوره ويفقد الصلة الوثيقة بهما[23].

ومن المهم الإشارة هنا، إن الصحفي الاستقصائي يمتلك مواصفات قد لا يمتلكها سواه من الصحفيين،وتتمثل ابرز المقومات والشروط الواجب توافرها في الصحفي الاستقصائي بالآتي:

أ- يمتلك الصحفي الاستقصائي ذهنية التقصي، وهو لا يأخذ على محمل الجد كل ما يحصل عليه من المعلومات الآتية من تصريحات المسؤولين، إنه الصحفي الذي يستمع إلى غير المسؤولين الرسميين الذين قد يقولون أشياء لا يريد المسئول الرسمي الإفصاح عنها فهو يذهب إلى ما هو خارج الأخبار والتغطيات الروتينية.

ب- يتسم الصحفي الاستقصائي بحب الاستطلاع، ويمتلك مجاس الاستشعار عن بعد للوصول إلى الحقيقة.

ت- يتميز عن غيره من الصحفيين بالمطاولة والإصرار، ولا يلفت نظر أحد،علاقاته جيدة مع الناس ويعمل على كسب ودهم.

ث- لا يركز الصحفي الاستقصائي اهتمامه على ما يقوله الأفراد حول أنفسهم بل فيما يقوله الآخرون عنهم، فهو يبحث للكشف عما وراء الوجه الظاهر.

ج- يكرس الصحفي الاستقصائي الوقت لبناء قاعدة من المعلومات حول الموضوع الذي يبحثه، ففي الوقت الذي نرى فيه الصحفيين الآخرين يدعمون المؤوسسات والسلطات، نجد الصحفي الاستقصائي غالبا ما يعمل في الاتجاه المعاكس للمؤسسات والسلطات.

ح- يتابع الصحفي الاستقصائي الهمسات التي يمكن أن توحي بوجود خطأ ما،

لذا فهو يبحث دائما عن الوقت المناسب والرجل المناسب للحصول على المعلومات، وإجادة في استخدامها، وترميز المعطيات بالشكل الذي لا يربك المتلقي، إي التركيز على الحقيقة والمعلومات المتوافرة.

خ- يجب على الصحفي الاستقصائي أن يعرف القوانين والتشريعات لكي يتجنب انتهاكها ومع معرفة كيفية توظيفها لصالح الاستقصاء الذي يقوم به.

د- يجب على الصحفي الاستقصائي أن يمتلك الشجاعة لمواجهة الغاضبين وتوجيه الأسئلة غير التقليدية إلى المتنفذين من الناس، كما يجب عليه الالتزام بسلوكيات هادئة تتعامل مع القضايا والموضوعات بشكل عقلاني وليس من باب التصور أو رد الفعل والاجتماعي [24]

وفضلاً عما تقدم فان هناك جملة من الشروط التي ينبغي أن تتوافر في الصحفي الاستقصائي ومنها [25]:

أ- الاهتمام بالشأن العام، والرغبة في الإسهام الفاعل في القضايا العامة وعدم الانغلاق على الانشغالات والمصالح الفردية.

ب- الاستعداد النفسي والاجتماعي للعمل في ظروف وأوضاع وأوقات متباينة وغير روتينية.

ج- الذهنية المنفتحة الساعية إلى الإطلاع والمعرفة والمستعدة لملاقاة الجديد والتفاعل معه.

د- الاستعداد الدائم للمتابعة بهدف توسيع الاطلاع وزيادة المعرفة وتعميق الفهم للإحداث والظواهر والتطورات التي تجري في المجتمع.

هـ- الثقافة العامة التي تمكن الصحفي من فهم عصره ومجتمعه، ومن الفهم العميق لطبيعة النظام السائد في مجتمعه وطابعه والاجتماعي وبنيته الطبقية، والمصالح التي يخدمها والمهام الإستراتيجية والمرحلية التي يسعى إلى انجازها.

و- المعرفة الجيدة والتواصل الدائم مع الجمهور الذي يخاطبه.

ز-امتلاك الموهبة الصحفية التي لا يستطيع إي تأهيل أكاديمي خلقها، وكل ما

يستطيع إن يفعله هو صقلها وتوسيع آفاقها ورفع مستواها.

س- المعرفة الجيدة بلغة أجنبية واحدة على الأقل وخاصة الانكليزية وإتقان التعامل مع الحاسوب والأجهزة التقنية الأخرى.

إن التدريب والتأهيل العملي يعد مطلبا أساسياً لنجاح الصحفي الاستقصائي، ويشار من هذا الصدد إلى أن شبكة أريج للصحافة الاستقصائية العربية، تعد أول شبكة إعلامية إقليمية غير ربحية يدخل المنظمة العربية، وتعمل على إشراك الصحافيين العرب في دورات لدراسة مفهوم الصحافة الاستقصائية بغية انجاز تحقيقات استقصائية تتناول مختلف القضايا والموضوعات التي تهم الرأي العام العربي، وابتدأ نشاط هذه الشبكة في الأول من كانون الأول 2005 م، واختارت الأردن لتكون مقرها الرئيسي الإقليمي، وشملت المرحلة الأولى من عملها الأردن ولبنان وسوريا، ثم توسع بعد ذلك ليشمل العراق والبحرين وفلسطين، وكذلك اليمن ومصر ودول عربية أخرى ضمن خططها المستقبلية، والتي يؤكد القائمون على هذه الشبكة إنها تشمل الدول العربية كافة، وتعمل هذه الشبكة على دعم الصحافة الاستقصائية المحترفة المستقلة في الوطن العربي من خلال تقديم منح لتمويل مشاريع استقصائية معمقة باللغتين العربية والانكليزية يحددها الصحفيون المشاركون بالتشاور مع مؤسساتهم التي يعملون بها، والعمل على تدريب الصحفيين بمساعدة صحافيين عرب أو من دول أخرى من الدنمارك والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والفلبين.[26]

ونظمت أريج مؤتمرها السنوي الأول في كانون الأول عام 2008م وتبعته بتنظيم عدة ندوات وورش عمل في عدد من الدول العربية انتظم فيها عدد من الصحفيين العرب الذين تلقوا تدريبات ومحاضرات نظرية وعملية على آليات الصحافة الاستقصائية ومنهجها في سبيل انجاز تحقيقات استقصائية في بلدانهم، وتغطي الشبكة التكاليف المالية لهذه التحقيقات فضلاً عن توفير منح لمساعدة الصحافيين الاستقصائيين وتكاليف السفر والإقامة والتدقيق القانوني الذي تخضع له بعض التحقيقات الاستقصائية قبل نشرها، وقد أثمرت هذه التجربة عن كتابة عدد من القصص التحقيقات الاستقصائية التي

تناولت قضايا وموضوعات اجتماعية واقتصادية وخدمية مختلفة فضلاً عن التصدي لبعض مظاهر الفساد ومنها:

أ- تحقيق استقصائي ميداني في الأردن تناول موضوع إخضاع العرائس لفحص العذرية، نشرته وكالة الأنباء الأردنية بترا بتاريخ 22 تشرين الأول 2008 م.

ب-قصه استقصائية بعنوان استخدام زيوت السيارات المستعملة في إشعال أفران مخابز تقليدية يهدد بكارثة صحية وبيئية نشرت بتاريخ 4 آذار 2009 م.

ج- قصة استقصائية عن محارق النفايات الطبية في المشافي السورية نشرت على جزأين الأول بعنوان مشاف تداويها في الداخل وتمرضها في الخارج، والثاني بعنوان محارق النفايات الطبية إلى ازدياد بحكم القانون، ونشرت في جريدة الثورة السورية الجزء الأول بتاريخ 29 كانون الثاني 2007 م. والثاني بتاريخ 30 كانون الثاني 2007 م.

د- قصة بعنوان عشرات السنين واللجان والقرارات لم تكن كافية، فطينه المنكوبة بالتلوث بانتظار معجزة تعيدها إلى الحياة، نشرت في 1 نيسان 2007 م في مجلة الاقتصاد والنقل.

هـ- تحقيق استقصائي نشر في عام 2007م عن تضاعف حالات الاستغلال الجنسي للأطفال في دمشق.

و- تحقيق استقصائي نشر في 1 كانون الأول 2008 م موضوعه عدم كفاءة النظام العلاجي يؤدي لتدهور الحالة الصحية لمرضى القصور الكلوي في سوريا.

ز- تحقيق استقصائي نشر بتاريخ 12 آب 2007م بعنوان مكتومو القيد في لبنان: آلاف لم يولدوا في وثائق الدولة ولم يموتوا، وموضوع التحقيق هو من لا يملك بطاقة هوية يكون أكثر عرضة للاستغلال والتشرد ومن ثم عرضةً للانحراف والسجن.

فضلاً عن تحقيقات استقصائية أخرى تناولت موضوعاتها مختلف القضايا منها ختان الفتيات، الفقراء الذين يعيشون بجوار مكاب النفايات، تلوث مياه الأنهار، أطفال الشوارع وتجاربهم مع عصابات سرقة الأعضاء البشرية، موت السجناء،

شركات تعبئة المياه التي تعمل من دون ترخيص، وقد نشرت هذه التحقيقات الاستقصائية في عدد من الصحف العربية وبث من خلال مواقع عديدة على شبكة الإنترنت،

11- التأكيد على أهمية التزام الصحفي الاستقصائي بأخلاقيات المهنة الصحفية، ويعد هذا الالتزام من أقدس المهمات بسبب طبيعة التحقيقات الاستقصائية وما قد تتضمنه من اتهامات لأناس شتى ، وعلى هذا فيتوجب على هذا الصحفي الالتزام بالمعايير الأخلاقية لمهنة الصحافة ومنها: خدمة الحقيقة والدقة والموضوعية، عدم تلفيق المعلومات، وأن لا يسلك الصحفي سلوكاً غير أخلاقي للحصول على المعلومات، تصرف الصحفي بشكل مستقل ما استطاع، أن يكون متحرراً من أي التزام لأي مصلحة فيما عدا الوصول إلى الحقيقة وفضح الانحرافات، أن يتذكر الصحفي انه معرض للمساءلة والمحاسبة من قبل الرأي العام والصحيفة والقضاء،وكذلك التوازن في عرض الرأي والرأي الآخر إثناء التغطية الاستقصائية، إتاحة حق الرد والتصحيح، الدقة في مراجعة المادة الصحفية قبل نشرها، وضوح الأفكار والاتجاهات في الموضوعات والقضايا والأشخاص، إسناد الكلام لمصدره، محاولة التحرر من العمل لصالح جهة بعينها، وعدم تبني وجهة نظر تلك الجهة وعدم إغفال أو إهمال وجهات النظر الأخرى، عدم إخفاء أو حجب أي معلومة عن القارئ، تعدد المصادر ومراعاة الصحفي لضميره، الأمانة والعدل في نقل المعلومات للقراء، تقديم الحقيقة وتأكيدها منن خلال إظهار الانتهاكات والتجاوزات والفساد والجرائم [27].

12- وجوب تمتع الصحفي الاستقصائي بالثقافة القانونية ومعرفته بالقوانين السائدة في بلده والبلدان الأخرى، وذلك بغية تعرفه على حقوقه وممارستها إلى الحد الأقصى دون خوف وعدم خرق تلك القوانين إثناء التغطية الاستقصائية كي لا يتهم بالتعدي على حقوق وخصوصيات الآخرين، أو خرق القانون في الحصول

على المعلومات، ويتوجب على الصحفي الاستقصائي في هذا الشأن أن يولي عناية لعدد من الأمور ومنها: عدم قبول الرشاوى والهدايا، تجنب القذف أو السب وتشويه السمعة، الابتعاد عن التلاعب باللقطات المصورة والتسجيل الصوتي الذي قد يوحي بنتائج غير صحيحة قد تؤدي إلى تشويه السمعة أو الاتهام بلا سند، عدم الاعتماد على أدلة تبدو غير كافية والوصول إلى نتائج غير مؤكدة، تجنب التسجيلات السرية أو المقابلات الملغمة، عدم الكشف عن مصدر رفض الإفصاح عن هويته، الابتعاد عني تضخيم الأخبار أو المبالغة فيها، تجنب استخدام صور عامة أو أرشيفية للحديث عن وقائع مغايرة، الابتعاد عن التلاعب بعملية المونتاج لإظهار عكس الحقائق، تجنب اختلاق الإحداث التي لا واقع لها من اجل الشهرة أو المال [28]

وفضلاً عما تقدم، فينبغي على الصحفي الاستقصائي أن يلتزم بمجموعة من الأسس التي تتعلق بسعيه وراء الوصول إلى الحقيقة وكشفها ومنها العمل لصالح الحقيقة وليس لصالح جهات أخرى، نشر الحقائق بطريقة مباشرة وليس بالإشارة أو التلميح، مراعاة العرف والتقاليد والقانون في نشر الحقائق، عدم المساس بالحياة الخاصة أو الشخصية للآخرين، البعد عن الأخبار الكاذبة والقصص الملفقة، اليسر والسهولة في تناول الحقائق، وكذلك نشر الحقائق كاملة بكل إبعادها السلبية وعدم العمل على إخفاء بعضها أو تشويهها لاعتبارات خاصة [29].

إن العناصر التي تم تناولها في مجمل ما تقدم في هذا الموطن من البحث تمثل أبرز مبادئ المسؤولية الملقاة على عاتق الصحافة العربية في نشوء وتطور صحافة عربية استقصائية ايجابية، تنطلق من الواقع العربي وتحرص على الارتقاء به من خلال العمل على كشف وفضح السلبيات والتجاوزات والانتهاكات بإشكالها كافة التي تعترض مسيرة النهوض بهذا الواقع وبما يعلي من مكانة وشأن الصحافة ويخدم المصلحة العامة.

ثالثا : مسؤولية المجتمع وقواه الفاعلة في دعم الصحافة الاستقصائية :

إن نشوء وتطور الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي يستلزم في جانب مهم منه، تفهم المجتمعات العربية لأهميته هذا النوع من الصحافة ودورها في الارتقاء بواقع هذه المجتمعات في البلدان العربية كافة، ذلك إن ثقة المجتمع في هذا اللون الصحفي يعد العامل الأساس لقوته واستمراره، لكن وليس من باب التجني على الحقيقة القول، إن واقع المجتمعات العربية في غالبية البلدان العربية يشي بصعوبة التفهم المطلوب أو الكامل لأهمية الصحافة الاستقصائية، الأمر الذي يتطلب الكثير من الجهد والعمل التوعوي و الإرشادي الذي يجب إن تضطلع به جهات عديدة منها الصحافة نفسها، والفعاليات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني، والقوى والأحزاب السياسية، و مؤسسات التربية والتعليم، فضلاً عن الناشطين وقادة الرأي، على أن تصب الجهود في هدف واحد هو صحافة استقصائية فعالة تخدم المصلحة العامة.

وتتمثل أبرز تلك الجهود في الآتي:-

1- القيام بحملات توعية مدروسة ومخطط لها باستخدام أدوات و أساليب الإتصال كافة لتبصير المجتمع بأهمية الصحافة الاستقصائية ودورها في التصدي لمظاهر الفساد وكشف الجرائم وفضح الانتهاكات والتجاوزات التي تعوق مسيرة التنمية في المجتمعات العربية.

2- تركيز حملات التوعية في المناطق الريفية أو البعيدة عن مراكز المدن والتي تسود في العديد منها بعض مظاهر التخلف والجهل الناتجة عن تدني المستوى التعليمي والثقافي للكثير من سكان تلك المناطق.

3- حث أفراد المجتمع على نبذ المظاهر السيئة والعادات والتقاليد البالية ولاسيما التي تتقاطع مع تعاليم الدين الحنيف.

4- حث أفراد المجتمع على نبذ العصبيات القبلية والعرقية و الإثنية والدينية والطائفية والمذهبية في التعامل أو الحكم على المفسدين والمجرمين ومنتهكي

القوانين وسارقي المال العام.

5- الحث على إشاعة ثقافة التسامح والحوار وقبول الآخر بغض النظر عن انتمائه، والعمل على ترسيخ بذور الثقافة التعددية بمفهومها الحضاري.

6- الترويج للصحافة الاستقصائية بوصفها الأهم في فضح قضايا الفساد في المجتمعات العربية.

7- أن يكون لمنظمات المجتمع المدني الدور الكبير في الممارسة الاجتماعية بتقديم المساندة والدعم اللازم للصحافيين ومؤسساتهم بنشر ما يضر بمصالح الناس انطلاقا من التوأمة التي تربط ما بين الصحافة والعمل المجتمعي.

8- خلق وعي حقيقي لقطاعات المجتمع كافة بأهمية الصحافة الاستقصائية وإشعار صاحب المسؤولية في حال انحرفه ضميره عن أدائه الرقابي بوجود من يراقبه [30].

9- تثقيف أفراد المجتمع على التعامل الواعي مع المعلومات التي تكشفها التحقيقات الاستقصائية أيا كانت طبيعتها أو الجهة التي تمسها.

10- تبني حملات وطنية لإقرار قوانين حرية الوصول إلى المعلومات.

11- تبني حملات توعية للمجتمع المدني بضرورة وأهمية حرية الصحافة، ومن ثم خوض معركتها لكونهما يمثلان حلفاً واحداً.

12- حث القطاع الخاص على إصدار الصحف لكونها خط دفاع ضد الفساد الذي يشوه العملية الاقتصادية ويوجهها نحو الاحتكار والربح غير المشروع في كثير من الأحيان.

13- البحث عن فك الارتباط بين الصحافة والحكومات بتضمين القوانين المدنية المواد التي تمنع الحكومات من التملك من الصحافة.

14- الحث على تأسيس نقابات وتجمعات تدافع عن الصحفيين وتقوم

بالتعاون المشترك بين النقابات العربية والأجنبية في هذا الأمر.

15- العمل على إقرار قوانين تشجع المنافسة وتمنع الاحتكار في السوق الإعلامية والإتصالية.

16- العمل على إقناع المؤسسات الصحفية بتخصيص صفحات لمتابعة قضايا الفساد و حث منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص على دعم صحف متخصصة في محاربة الفساد.

17- تخصيص جوائز سنوية لأفضل موضوعات صحفية استقصائية تتصدى للفساد و الأشخاص الذين يحاربون الفساد، ويتفرغون لمواجهة هذا الوباء الذي يفتك المجتمع ويسبب نتائج مريعة في المجالات كافة.

18- حث المجتمع على تعليم إفراده كيفية التعامل مع المعلومات وزيادة قدرتهم على تحليل المعلومات وتفسيرها ونقدها، فضلاً عن التمييز بين مصادر المعلومات وإصدار الإحكام الصحيحة على مصداقية تلك المصادر.

19- التزام المجتمع بتشجيع نمو صناعة مضمون جاد يشبع حاجة الجمهور للمعرفة، ويشجع على قيام الصحف بالإكثار من التغطيات الاستقصائية للقضايا كافة.

20- تشجيع الأفراد بشكل مستمر على تبادل المعرفة وأن يتعلموا ويعلموا بشكل مستمر، ويعتبر ذلك من الأهداف العليا للأمة [32].

21- حث أفراد المجتمع على تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، و الاهتمام بالشأن العام دون التركيز على الشأن الخاص.

22- العمل على إيجاد آليات تكفل إيصال الصحافة الاستقصائية أو الصحف التي تنشر موضوعات وتحقيقات استقصائية إلى المناطق كافة والتشجيع على قراءة تلك الموضوعات والتفاعل معها.

23- حث أفراد المجتمع على معاقبة المفسدين وسارقي المال ومنتهكي القوانين

من خلال عدم الاقتراع لصالحهم في الانتخابات.

إن ما تقدم يمثل جزءاً مما يتوجب على المجتمعات العربية وقواها الفاعلة أن تفعله من أجل المساعدة في نشوء وتطور الصحافة الاستقصائية العربية التي تحارب المفسدين وتحمي حقوق المجتمع العربي، وعلى الرغم من إن بعض العناصر في ما تقدم قد تعترضها عقبات في التنفيذ أو تحول دون تنفيذها على الوجه الأكمل أو إن النتائج التي ترتجى منها قد لا تأتي سريعاً، إلا إن هذا لا يمنع من الشروع بتنفيذها وعلى حسب الإمكانيات المتوفرة بغية تأسيس أرضية مناسبة لانطلاقة وتطور صحافة عربية استقصائية تخدم الصالح العام وتساهم في رقي وتطور المجتمعات العربية.

ويمكن القول في ضوء مجمل ما تقدم، إن تهيئة البيئة المناسبة لنشوء و تطور الصحافة الاستقصائية العربية وتوفير المقومات اللازمة للنهوض بواقعها في أرجاء الوطن العربي، تستلزم تضافر الجهود الحثيثة والمخلصة للحكومات العربية والجهات المسؤولة فيها، والمؤسسات الصحفية العربية والقوى الفاعلة في المجتمع ومؤسساته المختلفة في البلدان العربية كافة، بغية توفير السبل اللازمة لانطلاقة هذا اللون الصحفي الذي أمسى اليوم ضرورة ملحة في ظل انتشار بعض مظاهر الفساد والانحراف في العديد من البلدان العربية، الأمر الذي يعوق مسيرة التنمية ويضعف أو يقوض خطط الإصلاح التي شرعت لها بعض الدول العربية أو التي تنوي الشروع بها، إن طريق الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي قد لا يبدو معبداً أو خالياً من العوائق أو العراقيل إلا أن هذا لا يجب أن يوقف عجلة الصحافة الاستقصائية العربية التي بدأت تدور، والتي ينبغي أن تنطلق من الواقع العربي وتعمل من أجل النهوض به وليس من اجل أهداف ومآرب أخرى.

الاستنتاجات:

1- يشير تاريخ الصحافة الاستقصائية إنها قد دخلت البيئة الصحفية العالمية ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوربا الغربية منذ ما يزيد على قرن من الزمن، إلا إنها غابت تماماً عن الممارسة الصحفية في

الوطن العربي سوى من حالات قليلة تكاد لا تذكر.

2- لم تدخل الصحافة الاستقصائية إلى الدول العربية إلا منذ سنوات قليلة وعلى نطاق ضيق أقتصر على دول محددة.

3- تعرض المنطقة العربية ولاسيما في السنوات العشر الأخيرة إلى حملات واسعة ومنظمة من قبل منظمات إقليمية وعالمية تستهدف تشجيع الصحافة الاستقصائية وتوفير الدعم المالي لنموها، فضلاً عن تنظيم دورات للصحفيين العرب لاكتساب مهاراتها وتمويل ودعم بعض الممارسات الصحفية الاستقصائية في بلدان عربية عديدة.

4- إن واقع الصحافة العربية يشير بوضوح إلى أن هذه الصحافة في العموم لا تزال بعيدة عن إتباع المنهج الصحفي الاستقصائي في تغطياتها سوى من حالات محدودة جدا.

5- تواجه عملية نمو و انتشار الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي معيقات عديدة ناشئة عن العديد من الأسباب من أبرزها:

أ- غياب الديمقراطية عن النظم الحاكمة في غالبية الدول العربية مما انعكس سلباً على ممارسة الحريات العامة ولاسيما حرية الصحافة، فضلاً عن تأثير ذلك في طبيعة واتجاهات السياسات الإعلامية والإتصالية التي تنظم العمل الصحفي في تلك الدول والتشريعات الخاصة بذلك.

ب-غياب الرؤية الصحفية الاستقصائية عن معظم القائمين على الصحافة العربية، أو خضوع هذه الصحافة لإرادات الحكومات أو الحاكمين أو الممولين أو لافتقاد الملاكات الصحفية القادرة على الممارسة الصحفية الاستقصائية، كذلك عدم وجود التمويل الكافي الذي تتطلبه التغطيات الاستقصائية

ج-غياب البيئة الثقافية والاجتماعية التي تساعد على انتشار هذا النوع من

الصحافة في العديد من المناطق في الدول العربية، نتيجة لقلة الوعي بأهمية الصحافة الاستقصائية، ونتيجة للمنهج الذي تعتمده الصحافة الاستقصائية والذي يقوم على سبب بعض الظواهر والقضايا والخوض في أعماقها والنتائج التي تصل إليها، الأمر الذي يتقاطع مع بعض القيم و الأعراف والعادات والتقاليد التي تسود في تلك المناطق.

6-إن نمو وتطور الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي يستلزم تضافر جهود الحكومات والمؤسسات الصحفية والقوى الفاعلة في المجتمع في مجهودات تتكامل مع بعضها البعض من خلال الأتي:

أ- شروع الحكومات العربية والجهات المسؤولة فيها بإطلاق الحريات العامة ولاسيما حرية الصحافة، وإلغاء القوانين والإجراءات المقيدة للعمل الصحفي، ومن التشريعات التي توفر الحماية للصحفي وتكفل حقوقه وتتيح له سبل الحصول على المعلومات من مصادرها الرئيسية.

ب- إيمان القائمين على الصحافة العربية بأهمية ودور الصحافة الاستقصائية في المجتمع، والعمل على توفير سبل تحرر الصحافة من قيود التبعية والحرص على توفير المستلزمات التي تنهض بواقع هذه الصحافة ولاسيما تدريب وتأهيل الملاكات الصحفية وتوفير التقنيات اللازمة. فضلاً عن توفير الدعم المالي اللازم للتغطيات الصحفية الاستقصائية.

ت- توفر الدعم الشعبي الذي يساعد ويؤازر الصحافة الاستقصائية ويتفهم دورها وأهميتها في المجتمع، ويعمل على حماية الممارسين لها، ويعاقب من خلال صناديق الاقتراع المفسدين ومنتهكي القوانين وسارقي المال العام.

التوصيات:

1-ينبغي على الحكومات العربية والجهات المسؤولة فيها العمل على إلغاء القيود المفروضة على ممارسة الحريات العامة وبخاصة حرية الصحافة والعمل على سن

التشريعات التي توفر الدعم للصحافة الاستقصائية البناءة التي تعمل من أجل الرقي بالمجتمع العربي وتخدم المصلحة العامة.

2-ضرورة التزام الصحف العربية كافة بإتباع المنهج الصحفي الاستقصائي من تغطياتها الصحفية وبما يعزز دور هذه الصحف في حياة المجتمع ويوفر لها الحضور الإيجابي بين أوساط الجمهور.

3-العمل على إصدار صحف عربية استقصائية خالصة تلاحق الفساد وتكشف الحقائق وتفضح الانتهاكات والممارسات اللاقانونية وتتصدى للظواهر السلبية وبما يخدم مصلحة المجتمع.

4-أهمية التزام النقابات والاتحادات الصحفية في الدول العربية بدعم ومساندة الصحافة الاستقصائية، والدفاع عن الصحفيين الاستقصائيين في حال تعرضهم لحالات الاعتقال او الرفض أو التهديد أو أية أنواع من المضايقات.

5-العمل على تأسيس الاتحادات الصحفية الخاصة بالصحفيين الاستقصائيين وبما ينظم عملهم ويكفل التزامهم بالمواثيق الأخلاقية في تغطياتهم الصحفية ويوفر لهم من جانب آخر الدعم والمساندة.

6-ضرورة التزام القوى الفاعلة في المجتمع بدعم ومساندة الصحافة الاستقصائية وتنظيم حملات التوعية التي تبصر بأهميتها ودورها وتحث على توفير الدعم المطلوب لها.

7-أهمية العمل على إدخال الصحافة الاستقصائية ضمن مناهج الدراسة المقررة في معاهد و أكاديميات الصحافة في الوطن العربي وعقد الندوات والحلقات النقاشية حولها ومتابعة التطورات الحاصلة في ميدانها.

هوامش الفصل الأول ومراجعه

1- ينظر موقع الرائد للتدريب والتطوير الإعلامي (خاص)

http;//www.al-raeed.net/training □

2- أ.د. زكي الوردي، الصحافة الاستقصائية: كشف الانحرافات وأجندة الإصلاحات، مجلة تواصل، بغداد،هيئة الإعلام والاتصالات،العدد الثاني والأربعين، حزيران - تموز - 2010م - ص10-11.

3- للمزيد عن تاريخ الصحافة الاستقصائية ينظر: مقال الدكتور عيسى عبد الباقي، أستاذ التحرير الصحفي والإعلام السياسي بكلية الآداب جامعة جنوب الوادي بقنا، المنشور على موقع الصحافي العربي،http//www.aisahfe.com

4- ديفيد راندال، الصحفي العالمي، ترجمة معين الإمام، الرياض، مكتبة العبيكان، 2007م، ص166-168.

* للمزيد حول الأدلة الصحفية وأنواعها ينظر: عبد الحليم حمود، الصحافة الاستقصائية: الفضيحة الكاملة، بيروت، مركز الدراسات والترجمة، 2010م، ص12-16.

5- مارك هنتر ونلزهانسون، ما هي الصحافة الاستقصائية: كيف تتم ولماذا يتحتم علينا القيام بها؟، على درب الحقيقة دليل أريج للصحافة العربية الاستقصائية، عمان، البنك الأردني الكويتي، 2009م ،ص18-20.

6- ديفيد راندال، مصدر سابق، ص169.

7- علي دنيف حسن، دور الصحافة الاستقصائية في مكافحة الفساد المالي والإداري والجريمة المنظمة، بغداد،منشورات الصحافة المستقلة، 2009م ص10-11.

8- مارك هنتر، عبور الأبواب المفتوحة: خلفيات واستنتاجات، على درب الحقيقة دليل أريج للصحافة العربية الاستقصائية، مصدر سابق، ص55-59.

9- د.محمد منير حجاب، مدخل إلى الصحافة، القاهرة،دار الفجر للنشر والتوزيع، 2010م، ص131-132

10- ينظر موقع الرائد للتدريب والتطوير الإعلامي، خاص http.//wwwairaeed.com

11- أ.د.زكي الوردي، مصدر سابق، ص9.

12- د. محمود علم الدين، اساسيات الصحافة في القرن الحادي والعشرين، القاهرة، بلا دار نشر، 2009م، ط2، ص 334 – 335.

13- عبد الحليم حمود، مصدر سابق، ص108.

14- د. محمود منير حجاب،مدخل إلى الصحافة، مصدر سابق،ص 131.

15- أ.د. زكي الوردي، مصدر سابق، ص15.

16- د. منير محمد حجاب، مدخل إلى الصحافة،مصدر سابق، ص342 – 343.

17- أ.د. زكي الوردي، مصدر سابق، ص15.

18- د.محمد حلمي مراد، ورقة عمل عن العلاقة بين الصحافة والسلطة، مقدمة إلى اجتماع اللجنة الدائمة للدفاع عن الحريات الصحفية باتحاد الصحفيين العرب، المؤتمر الخامس لإتحاد الصحفيين العرب، الجزائر،13017 كانون الأول 1976م.

19- دفاعا عن الديمقراطية وحرية الصحافة: وثيقة الصحفيين العرب، عهد وميثاق والتزام، 2004م..http://www.hrinfo.net/mena/faj/pro4000

20- أ.د. سليمان صالح، ثورة الاتصال وحرية الإعلام، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2007م، ص398–400.

21- دفاعاً عن الديمقراطية وحرية الصحافة: وثيقة الصحفيين العرب، عهد وميثاق والتزام، 2004م، مصدر سابق.

22- أ.د. سليمان صالح،مصدر سابق، ص 317 – 344.

23- د. أديب خضور، مبادئ التحرير الإعلامي، دمشق، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب، 2010– 2011م، ص 169.

24- أ.د. زكي الوردي، مصدر سابق / ص13.

25- د. أديب خضور، مصدر سابق، ص165–167.

26- د.فاضل محمد البدراني، الإعلام.. صناعة العقول، بيروت، منتدى المعارف، 2011م، ص222 –224.

* للمزيد ينظر: على درب الحقيقة، دليل أريج للصحافة العربية الاستقصائية، مصدر سابق، ص183- 223.

27- أحمد موسى قريعي، ضمير الصحافة، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2008م،ص 144-156.

28- د. محمد منير حجاب،الإعلام والموضوعية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2010م، ص43-44.

29- بسام عبد الرحمن المشاقة، أخلاقيات العمل الإعلامي،عمان دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012م، ص 133-134.

30- د. فاضل محمد البدراني، مصدر سابق، ص229-230.

31- التوصيات التي أعدتها منظمة الشفافية العربية كصيغة مرضية لصحافة عربية تواجه الفساد الإداري: علي دنيف حسن، مصدر سابق، ص21-13.

32- أ.د. سليمان صالح، مصدر سابق، ص242.

الفصل الثاني

الوظيفة النقدية للصحافة

الفصل الثاني

الوظيفة النقدية للصحافة

المقدمة:

أجمع المتخصصون في الإعلام والاتصال على أن وجود صحافة حرة ومتطورة وكفوءة يعكس بالضرورة مستوى تطور المجتمع الذي تصدر فيه الصحيفة، وطبيعة النظام السائد فيه ومدى ديمقراطيته، وقد استطاعت الصحافة الحرة في المجتمعات الديمقراطية أن تكتسب أهمية كبيرة في حياة الناس نتيجة المهام والوظائف التي تقوم بها، والدور التي تضطلع به في حياة هذه المجتمعات التي تنظر إلى الصحافة بأنها السلطة الرابعة التي تعمل بموازاة السلطات الثلاث المعروفة في الدول الديمقراطية.

وأصبحت حياة الناس في بقاع كثيرة من العالم ومنها العراق في عصرنا أكثر تعقيداً وازدادت فيها المشكلات، وتصاعدت حمى التنافس بين القوى السياسية الفاعلة في المجتمع، وتشابكت فيها المصالح وشاعت مظاهر الفساد والاستغلال والجشع والميل نحو استغلال السلطة وسواها من الحالات والظواهر التي تعيق مسيرة التطور في المجتمع. فأن هذا يفرض على الصحافة الحرة باعتبارها الضمير الحي للشعب أن تنهض بمسؤوليتها في حماية المصلحة العامة والدفاع عن حقوق الناس من خلال العمل على تأشير مواطن الخلل وتبيان أوجه القصور وكشف الفساد وفضح الانتهاكات وتحديد التجاوزات والسلبيات في الميادين كافة، وتضطلع الصحافة الحرة بهذه المسؤولية من خلال مجموعة من الوظائف التي تقوم بها وتأتي في مقدمتها الوظيفة النقدية التي تمثل جوهر الدور الرقابي الذي ينبغي أن تضطلع به الصحافة الحرة في المجتمعات الديمقراطية والوجه الأبرز له، لقد ارتقى حقّ النقد الذي تكفله المواثيق للصحافة في المجتمعات الديمقراطية لان يتحول بحسب العديد من فقهاء الإعلام والإتصال إلى وظيفة بارزة وفاعلة تؤديها الصحافة الحرة في تلك المجتمعات تتمثل في حماية حقوق الناس وخدمة المصلحة العامة والنظام الديمقراطي ذاته، وجاء هذا البحث ليسلط الضوء على الوظيفة النقدية للصحافة العراقية من خلال جريدتي الصباح والزمان (طبعة بغداد) للمدة من 1/ 12/ 2012 م — 31/ 12/ 2012 م.

المبحث الأول

وظائف الصحافة

أولاً: أهمية

تكتسب الدراسات العلمية التي تتعلق بوظائف الصحافة في الزمن المعاصر أهمية بالغة بسبب تعاظم دور الصحافة في حياة المجتمعات من جانب ولتطور هذه الوظائف وعمق تأثيرها من جانب آخر، ومن هذه الوظائف وظيفة النقد التي أصبحت سمة بارزة للصحافة الحرة في النظم الديمقراطية وضرورة لا غنى عنها للتقييم والتقويم وتأشير السلبيات بما يحقق النفع العام ويحمي حقوق المواطنين،وإذ إن الصحافة العراقية ينبغي لها أن تضطلع بمسؤوليتها في هذا الشأن، جاء هذا البحث ليسلط الضوء على أهميته الوظيفية النقدية للصحافة العراقية ممثلة بالجريدتين ميدان الدراسة وفي هذا تتحدد أهمية هذا البحث الذي يمثل جهدا علمياً ريادياً يتجسد في تناول وتحديد طبيعة واتجاهات ومضامين النقد الذي مارسته الجريدتين المذكورتين في إطار وظيفتهما النقدية.

ثانياً: مشكلة

إن قدرة الصحافة العراقية على التأثير في حياة المجتمع العراقي وعلى ارتقاء دورها في حياته وكسب ثقة جمهوره ولاسيما في ظل الأوضاع التي يعيشها العراق من تصاعد الأزمات وتفاقم المشكلات الموروثة المستحدثة وبروز حالات الانقسام السياسي والتخندق الطائفي وتدهور الوضع الأمني والخدمي فضلاً عن شيوع بعض مظاهر الفساد الإداري المالي وانتشار بعض السلوكيات التي تتقاطع مع قيم المجتمع.

يستلزم منها- أي الصحافة العراقية – في ظل كل هذا أن تظهر الحقيقة لتكون مرآة تعكس بصدق واقع الحياة في الميادين كافة، وأن تعبر عن هموم الشعب وتحرص على خدمة المصلحة العامة، وتلاحق الفساد والمفسدين، وتؤشر الخلل والتجاوزات، وتفضح الانتهاكات، وتنكر الأخطاء والسلبيات في مجالات الحياة كافة، بما يجعلها عوناً

للجهات المختصة لتصحيح الأوضاع ومعالجة أوجه القصور والخلل لترسم سبل تطور المجتمع العراقي وتهيأ له حالة الرقي المنشودة، ولكي تنجح بذلك عليها أن تؤدي بفاعلية وظيفتها النقدية من خلال النقد البناء والتوجيه السليم والتقويم المطلوب تحقيقا للنفع العام، فهل استطاعت الصحافة العراقية ممثلة بالجريدتين ميدان الدراسة أن تقوم بهذه الوظيفة خدمة للصالح العام؟ ومن هنا تنطلق المشكلة الأساسية للبحث التي يمكن حصرها في التساؤلات الآتية:

1- ما مدى التزام الجريدتين ميدان الدراسة بإبداء النقد الإيجابي والتوجيه إزاء الأوضاع القائمة في إطار مسؤوليتهما تجاه المجتمع؟
2- ما طبيعة النقد الذي وجهته كل من الجريدتين ميدان الدراسة في إطار وظيفتهما النقدية؟
3- ما هي الموضوعات التي حظيت باهتمام نقدي واسع في كل من الجريدتين ميدان الدراسة؟
4- ما هي الفنون الصحفية التي استخدمتها كل من الجريدتين ميدان الدراسة في تأدية وظيفتهما النقدية؟

ثالثا: أهداف

يسعى اهداف من خلال مجموعة الخطوات والإجراءات التي يتبعها إلى تحقيق عدد من الأهداف تتمثل بالآتي:

1- تحديد مفهوم الوظيفة النقدية للصحافة وأهميتها.
2- التعرف على المجالات التي يمكن أن تؤدي الصحافة وظيفتها النقدية فيها.
3- تحديد الشروط الواجب توافرها لكي تؤدي الصحافة وظيفتها النقدية.
4- تحديد الفنون الصحفية التي حظيت بالتفضيل من قبل الجريدتين ميدان الدراسة لتأدية وظيفتهما النقدية.
5- الوقوف على مضامين النقد الذي أبدته كل من الجريدتين ميدان الدراسة.

6- التعرف على أبرز الموضوعات التي تصدت لها كل من الجريدتين ميدان الدراسة بالنقد والتوجيه.

رابعاً: أنواع

الوصفية التي تقوم على وصف الظاهرة أو المشكلة وصفاً دقيقاً للتعرف على حجمها وخصائصها والعوامل التي تتحكم بها وعلاقاتها مع الظواهر الأخرى[1].

ويستخدم المنهج المسحي التحليلي الذي يعد جهداً علمياً منظماً للحصول على المعلومات والبيانات وعرضهما في صورة يمكن الاستفادة منها سواء في بناء قاعدة معرفته أو تحقيق فروض البحث وتساؤلاته[2]، وقد هيأ المنهج المستخدم جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث، إذ جرى حصر الموضوعات التي تنطوي على نقد واضح في جريدتي الصباح والزمان خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل بعد تصنيفها وتبويبها.

أسلوب تحليل المضمون لتحقيق أهداف البحث، إذ تم إخضاع الفنون الصحفية التي تحمل مضامين نقدية للتحليل باستخدام الأسلوب المذكور ومن ثم تحديد الموضوعات النقدية وتصنيفهما في كل من الجريدتين ميدان الدراسة.

خامساً: حدود البحث ومجالاته:

أهم مجالين أساسيين هما:

أ- **المجال المكاني**: يتمثل المجتمع الكلي للبحث في الصحافة العراقية ونظراً لاتساع مفردات مجتمع البحث، فقد تم اللجوء إلى اختيار جريدتين تكونا قدر الإمكان ممثلتان في سماتهما وخصائصهما للمجموع من المجتمع الكلي للبحث وهما جريدة الصباح التي تمول من المال العام وتعكس في الغالب وجهة النظر الرسمية، وجريدة الزمان (طبعة بغداد) المملوكة ملكية خاصة وعرفت بجرأتها ومواقفها التي تتعارض في أحيان كثيرة مع التوجهات الرسمية.

ب- **المجال الزماني**: تم تحديد المجال الزماني للبحث للمدة من 1/ 12/ 2012 م-

31/ 12/ 2012م ؛ لأنها تمثل الشهر الأخير من السنة والذي يفترض أن يشهد تقيماً ومراجعة للسياسات والإجراءات والمواقف والأوضاع وتطوراتها خلال العام الذي يوشك أن ينصرم، وقد تم إخضاع الفنون الصحفية التي حملت مضامين نقدية تتعلق بالشأن العراقي في كل من الجريدتين ميدان الدراسة للتحليل باستخدام طريقة الحصر الشامل التي تتميز بإعطائها نتائج أكثر دقة من طريقة العينات. والفنون الصحفية التي تم إخضاعها للتحليل هي المقال الصحفي ب أنواعه كافة والتقرير الصحفي والتحقيق الصحفي وفن الكاريكاتير، وكما هو مبين في جدول رقم (1)

جدول رقم (1)

يبين الفنون الصحفية المستخدمة في تأدية الوظيفة النقدية في جريدتي الصباح والزمان للمدة من 1/ 12/ 2012 م- 31/12/2012 م

	جريدة الصباح		جريدة الزمان	
الفن الصحفي	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
المقال الصحفي	162	71.05	280	81.16
التحقيق الصحفي	31	13.60	7	2.02
التقرير الصحفي	26	11.40	47	13.63
الكاريكاتير	9	3.95	11	3.19
المجموع	228	%100	345	%100

وقد بلغت الأعداد الصادرة من جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل (26) عددا فيما بلغت الأعداد الصادرة من جريدة الزمان خلال المدة نفسها (27) عدداً.

سادساً : إجراءات التحليل وخطواته :

1- **وحدات التحليل**: تم في هذا استخدام وحدة الموضوع لأنها الأكثر ملائمة في تحقيق أهداف البحث فيما يتعلق بالتقصي عن الموضوعات التي حملت مضامين نقدية في

الجريدتين ميدان الدراسة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

2- **فئات التحليل:** إن تلبية أهداف البحث اقتضت من الباحث استخدام فئة شكل أو نمط المادة الإعلامية ضمن فئة الشكل الذي قدمت فيه المادة الإعلامية (كيف قيل) إذ تم تحديد الفنون الصحفية التي استخدمت في تأدية الوظيفة النقدية في الجريدتين ميدان الدراسة، وكما مبين في جدول رقم (1). فيما أختار الباحث فئة موضوع الإتصال ضمن فئة (ماذا قيل) وذلك لأنها تساهم في تحقيق أهداف البحث.

3- **إجراءات التحليل:** تطلبت عملية التحليل القيام بعدد من الخطوات والإجراءات من أهمها:

أ- حصر الفنون الصحفية التي حملت مضامين نقدية تتعلق بالشأن العراقي حصراً في الجريدتين ميدان الدراسة وتم بيان ذلك في جدول رقم (1)، وقد تم استخراج موضوع واحد (فئة) من كل فن صحفي تم إخضاعه للتحليل وهو الموضوع الرئيس الذي يتمحور حول مضمون الفن الصحفي في كل من الجريدتين ميدان الدراسة، وبلغ عدد الفئات التي تم تحديدها (115) فئة توزعت على (12) محوراً، وقد استند الباحث في وضع الفئات إلى الملاحظات التي تكونت لديه أثناء الدراسة الاستكشافية فضلاً عن الإطار النظري للبحث.

ب- تصنيف الموضوعات النقدية التي تم تحديدها في الفنون الصحفية موضع التحليل وفق (12) محوراً وهي: المحور السياسي، المحور الثقافي، المحور الاجتماعي، محور الخدمات، محور الفساد، المحور الاقتصادي، محور التربية والتعليم، المحور القانوني، المحور الأمني، المحور الإعلامي، محور حقوق الإنسان، المحور الرياضي، وكما هو مبين في جدول رقم (2)

جدول رقم (2)

يبين المحاور التي تم تصنيفها في جريدتي الصباح والزمان ومجموع تكرار هذه المحاور ونسبتها المئوية.

المحور	جريدة الصباح		جريدة الزمان	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
السياسي	54	23.68	114	33.04
الثقافي	36	15.79	24	6.96
الاجتماعي	28	12.28	39	11.31
الخدمات	26	11.40	40	11.59
الفساد	25	10.97	40	11.59
الاقتصادي	18	7.90	29	8.41
التربية والتعليم	17	7.45	11	3.19
القانوني	6	2.63	4	1.16
الأمني	5	2.19	12	3.48
الإعلامي	5	2.19	14	4.05
حقوق الإنسان	4	1.76	16	4.64
الرياضي	4	1.76	2	0.58
المجموع	228	٪100	345	٪100

وقد تم تبويب الموضوعات التي تضمنتها الفنون الصحفية موضع التحليل ضمن كل محور من المحاور المشار إليها في جداول خاصة وترميزها ترميزاً كمياً باحتساب عدد المرات التي تكررت فيها ومن ثم استخراج النسبة المئوية لكل فئة في كل من الجريدتين ميدان الدراسة.

جـ- تفسير النتائج الإحصائية وتحليلها على وفق أهداف البحث ومن ثم استخلاص النتائج بشأنها.

4- **صدق التحليل**: لقد تحقق صدق التحليل في هذا البحث من خلال الحرص على الاختيار الدقيق للعينة الممثلة لمجتمع البحث وتحديد وحدة التحليل وفئاته، فضلاً عن الالتزام بالمعايير العلمية في تنظيم استمارة التصنيف التي تم عرضها على مجموعة من الخبراء المختصين(*) لغرض إبداء الملاحظات بشأنها وقد تم الأخذ بملاحظاتهم مما وفر لصدق التحليل لأن يستوفي شروطه الأساسية.

5- **ثبات التحليل**: اعتمد البحث في قياس الثبات عبر استخدام أسلوب الاتساق عبر الزمن بتكرار عملية التحليل على المواد الخاضعة للتحليل مرتين وبفاصل زمني أمده (20) يوماً بين انتهاء عملية التحليل الأولى وبدء عملية التحليل الثانية. وقد ظهرت اختلافات طفيفة في نتائج التحليلين، وبلغ معدل الثبات الذي تم قياسه باستخدام معادلة هولستي (93.9٪) مما يدل على وجود درجة اتساق عالية بين التحليلين.

المبحث الثاني

الوظيفة النقدية للصحافة: مفهومها وأهميتها ومجالاتها وشروطها

أولاً: التطور المتواصل لوظائف الصحافة:

تكتسب الصحافة أهميتها في حياة الأمم والشعوب تبعا لنوع المسؤولية التي تقع عليها وطبيعة وتنوع الوظائف التي تؤديها، وهذه الوظائف تختلف باختلاف المراحل التاريخية وتتباين بتباين المجتمعات ودرجة تطورها والفلسفة السائدة فيها.

ويرى أحد الباحثين إن هناك ثلاثة قوانين تحكم الوظائف التي تقوم بها الصحافة هي[1]:

الأول: إن وظائف الصحافة تنمو وتزداد بتعدد المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع، إذ تضيف كل مرحلة تاريخية جديدة وظائف ومهام جديدة للصحافة لتلبي احتياجات التطور الذي يصل إليه المجتمع خلال هذه المرحلة التاريخية.

الثاني: إن وظائف الصحافة تختلف من مجتمع إلى آخر وذلك باختلاف النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الذي تصدر فيه الصحيفة.

الثالث: إن وظائف الصحافة تختلف من مجتمع إلى آخر وذلك باختلاف درجة التقدم الحضاري في المجتمع الذي تصدر فيه الصحيفة.

وبناءًا على ما سبق يمكن القول إن وظائف الصحافة في تطور متواصل وأنها لا تقف عند حدود ما تعارف عليه باحثو الإعلام والإتصال من وظائف تقليدية لها، كما أن هناك وظائف بعينها تمارسها الصحافة في مجتمعات معينة ولا تمارسها في مجتمعات أخرى ومنها وظيفة النقد والتوجيه والتي تمارسها الصحافة في النظم الديمقراطية ولا تمارسها في النظم غير الديمقراطية.

ثانياً : مفهوم الوظيفة النقدية للصحافة :

إن الوظيفة عند علماء الاجتماع هي النتيجة المترتبة على نشاط أو سلوك اجتماعي، وينظر إلى هذه النتيجة في ضوء تأثيرها على بناء الموقف أو النسق أو التفاعل بين الأشخاص، والوظيفة هي الإسهام الذي يقدمه النشاط الجزئي بالنسبة للنشاط العام، فوظيفة العادة الاجتماعية الجزئية هي إسهامها في الحياة الاجتماعية ككل، ومن هذا يمكن تعريف الوظيفة لنشاط محدد بأنها العلاقة بينه وبين البناء الاجتماعي، حين تعمل على استمرار وجوده[4].

وأما النقد فيعرف بأنه « وزن أمر أو عمل من الأعمال وزناً نزيهاً يظهر محاسنه كما يبين مساوئه الغاية منه تحري وجه الصواب بدافع المصلحة العامة »[5]. بمعنى نقد الأعمال والسياسات والسلوكيات لتمييز جيدها من رديئها لتحقيق النفع العام والخدمة المصلحة العامة، وفي ظل شيوع قيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان فأن حق النقد قد أصبح من الحقوق الأساسية للمواطنين وللصحافة أيضاً وحق النقد الذي بات يخضع لحماية المواثيق الدولية يعني « حق المواطنين بصورة عامة والصحافة بصورة خاصة في نقد آراء الحكام والموظفين وتصرفاتهم، وحقهم في نقد عقائد وأفكار المجتمع والأوضاع التي هم فيها وحقهم في نقد الأعمال الأدبية والفنية، وبصورة عامة حقهم في نقد كل ما يهم الجمهور وما يتعلق بحقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية وغيرها وهذا ما يعبر عنه بحق النقد »[6]،الذي يتيح إبداء الرأي دون المساس بالأشخاص أو التشهير بهم.

وفي ضوء ما تقدم فإن « النقد يعني إلقاء الضوء على موضوع ما من جميع جوانبه بهدف معرفة نقاط ضعفه وقوته وهو ما يسمى بالنقد البناء، والصحافة تقوم بهذه الوظيفة فهي لا تقتصر على نشر الحوادث ولكنها تعلق عليها وهي تناقش المشكلات العامة التي تهم المواطنين وبذلك تقوم بدورها في توجيه الحكومة ورقابتها »[7].

وبناءًا على ما سبق يمكن تحديد مفهوم الوظيفة النقدية للصحافة على أنها: المهام التي ينبغي أن تقوم بها الصحافة في تأشير مواطن الخلل وكشف الأخطاء والانحرافات

وفضح الانتهاكات وتعرية السلوكيات المرفوضة التي تتقاطع مع المصلحة العامة، فضلاً عن حرية إبداء الرأي ونقد السياسات والأوضاع السلبية في المجالات كافة في إطار الحرية القائمة على المسؤولية والمنهج الأخلاقي والقانوني القائم في المجتمع.

ثالثًا: أهمية الوظيفة النقدية للصحافة:

إن أهمية الصحافة في المجتمعات الديمقراطية تنبع في جانب مهم من كونها قد أصبحت مؤسسة اجتماعية فاعلة وسلطة شعبية تنهض برسالتها بحرية واستقلال من أجل تأمين ممارسة حرية الرأي والتعبير كحقوق أصيلة غير قابلة للمساس بها، كما انها قد أضحت في الوقت نفسه وسيلة للرقابة الشعبية على مؤسسات المجتمع من خلال تأديتها لوظيفة النقد والتوجيه في إطار من الدستور والقانون الذي يستلزم احترام المقومات الأساسية للمجتمع وحقوق وحريات الآخرين [8].

وتباشر « الصحافة رسالتها خدمة المجتمع عن طريق ممارسة النقد بصورة صحيحة وهادفة للكشف عن الفساد والأخطاء والانحراف لتقويمهما بغية إصلاح المجتمع وتوفير عناصر تقدمه وتطوره » [9].

فالصحافة تعد من أولى وسائل النقد التي تأتي مكملة لأجهزة الرقابة المختلفة في المجتمع. والنقد الذي يجب أن تمارسه الصحافة في مجتمعها ليس النقد الهدام. ولكنه النقد المصحوب بالتوجيه والإرشاد، أي التقويم والنقد الإيجابي الذي يساعد أفراد المجتمع على اكتشاف الجوانب السيئة والحسنة في كل ما يواجهونه في حياتهم وما يؤدونه من أعمال [10].

ومن هنا تبرز أهمية الوظيفة النقدية للصحافة في أهميتها للمجتمع كونها وسيلة للإصلاح والتقدم والتطور، إذ لا تستقيم الأمور ولا تكون حرية الرأي كاملة دون الإقرار بحق المعارضة، أي بحق النقد لما يقوم به مسؤول أو حاكم أو مؤسسة أو يعتقد فيه المجتمع أو يؤمن به، لان مخالفة المخالفين أي نقدهم كثيراً ما تكون أكثر فائدة للمجتمع من موافقة الموافقين أي مدحهم [11]. ومن الجدير بالإشارة هنا أن هناك من يؤكد بأن العلاقة بين الصحافة الحرة والحكومات في النظم الديمقراطية هي علاقة خصومة،

والخصومة تعني هنا أن تكون الصحافة إنتقادية ذات حجج مضادة، والصحافة خاصة ووسائل الإعلام عامة هي المنظمات الوحيدة التي ينبغي أن يكون لها هذا الحق ضد الحكومات وصناع القرار في الميادين كافة من خلال النقد الهادف والهجوم المستند إلى الحقائق[12].

وعلى هذا فأن النقد يمثل ضرورة لوضوح الرؤيا وهو أخطر من مجرد كشف الأخطاء إذ يعد بمثابة المحرك الذي يحرك المجتمع ويدفعه إلى التطور، ويوفر لأفراده الكفاءة والمقدرة على اكتشاف الفساد والانحرافات ومواطن الخلل في المجالات كافة كما أنه في الوقت عينه يشكل أداة فعالة للبناء وتوعية الناس(13)، ذلك أن الصحافة وحين تقوم بوظيفتها النقدية وتضطلع بدورها المطلوب الذي يتمثل في ممارسة النقد الإيجابي الحر كأداة يمكن من خلالها تجاوز أوضاع المجتمع وسلبياته وصولاً إلى واقع أفضل في مناحي الحياة كافة، فأنها في هذه الحالة تعمل كأداة تنوير للوعي وإثارة له وحث على التغيير[14].

إن ما تقدم يشير بوضوح إلى أهمية الوظيفة النقدية للصحافة في كونها قد غدت أداة فعالة لتأشير الخلل وكشف الانحرافات وتحديد الخطأ وتبيان أوجه القصور في السياسات العامة وفي السلوكيات السياسية والإدارية والوظيفية لأصحاب القرار والسياسيين والمتنفذين في المجالات كافة وبما يؤدي إلى تجاوز السلبيات والوصول إلى حالة من التطور والبناء السليم في المجتمع، كما أن ممارسة الصحافة للنقد ولاسيما نقد الأوضاع القائمة والتدقيق في كل ما تفعله السلطات والنخب السياسية والمؤسسات العامة يساهم بدرجة كبيرة في الدفاع عن الديمقراطية وحماية مكتسباتها.

رابعا : مجالات الوظيفة النقدية للصحافة :

استطاعت الصحافة الحرة أن تكتسب أهمية بالغة في حياة المجتمعات الديمقراطية نتيجة لتعاظم دور هذه الصحف وتطور وظائفها وازدياد فاعليتها، وفي مقدمة تلك الوظائف الوظيفة النقدية التي تمثل عونا للسلطات الرقابية الفاعلة في المجتمع والتي تضطلع بمسؤوليتها في كشف الخلل والانحرافات والتجاوزات في الميادين كافة.

إن مجالات الوظيفة النقدية للصحافة تمتد لتشمل مجالات الحياة كافة وبما يساهم في حماية حقوق المجتمع ويخدم المصلحة العامة ويرتقي بالمجتمع ويدور الصحافة في حياة هذا المجتمع ومن أبرز هذه المجالات:

1- **المجال السياسي**: ويتخذ أهمية خاصة إذا كان النظام السياسي للبلاد يعترف بالتعددية السياسية والتنافس الحزبي وتتزايد هذه الأهمية للنقد السياسي أبان المعارك الانتخابية والصراعات السياسية ونشوء الأزمات السياسية وتفاقمها.

2- **المجال العلمي والأدبي والفني**: والذي يتناول الأعمال والنتاجات والشخصيات التي تقدم أعمالاً في هذه المجالات.

3- **المجال التاريخي**: الذي يتناول قضايا وأحداث تاريخية أو شخصيات تاريخية محددة أدوارها في المجتمع، وقد يتضمن المقارنة بينها وبين شخصيات تاريخية وأخرى، أو ما يتعلق بالأمور كافة التي تنطوي على بعد تاريخي(15).

4- **المجال الاقتصادي**: الذي يتصدى لمشكلات وقضايا الصناعة والاستثمار والتنمية والأوضاع المعيشية للمواطنين وكل ما يتعلق بالجانب الاقتصادي.

5- **المجال الاجتماعي**: الذي يتصدى بالنقد للسلوكيات والمشكلات والظواهر الاجتماعية التي تنتشر في المجتمع وكل ما يتعلق بواقع الأسرة وحياة الناس في جانبها الاجتماعي.

6- **المجال الثقافي**: الذي يتناول المشكلات الثقافية والظواهر السلبية كافة التي تعترض مسيرة تطور الجانب الثقافي في البلد.

7- **مجال التربية والتعليم**: ويتناول المشكلات التي تعترض تطور مسيرة التربية والتعليم في البلد وتنامي السلوكيات أو الظواهر التي يمكن أن تؤثر سلبا على واقع التربية والتعليم.

8- **المجال الإعلامي**: الذي يرصد الظواهر السلبية في ميدان الإعلام ويتصدى بالنقد للأدوار المشبوهة لبعض وسائل الإعلام وخضوعها لسيطرة أصحاب

الأجندات والأغراض المرية.

9- **مجال الفساد:** ويتناول تفشي الفساد أو شيوع بعض مظاهره أو استغلال البعض لسلطاتهم في تحقيق مكاسب غير مشروعة.

10- **مجال حقوق الإنسان:** والذي يؤشر الانتهاكات لحقوق الإنسان أو المعاملة السيئة للسجناء أو عدم الأخذ بمبدأ تكافؤ الفرص أو محاولة البعض تقييد حرية الرأي والتعبير أو هضم حقوق بعض شرائح المجتمع ولاسيما الأطفال.

وفضلاً عما تقدم فأن مجال الوظيفة النقدية للصحافة يتسع ليشمل مجمل ما يتعلق بحياة الناس وواقعهم والأوضاع في البلد على الصعد كافة.

خامسا : شروط تأدية الصحافة لوظيفتها النقدية :

إن تأدية الصحافة لوظيفتها النقدية يهدف في جوهره إلى حماية ومصالح المجتمع وخدمة المصلحة العامة ولأجل تحقيق هذا الهدف لابد أن تتوافر الشروط الآتية:

1- **الواقعة الثابتة:** وتعني وجود موضوع مسلم به يرد عليه النقد وهذا يقتضي أن يكون الناقد حسن النية لديه الدليل على صحة الواقعة، وليس مهمًا أن تثبت صحة الواقعة على وجه التحديد إنما يعوض الناقد عن ذلك بحسن نية وهو أن يعتقد صحة الواقعة وأن يكون اعتماده قائماً على أسباب معقولة وثبوت الوقائع قد يكون مستفاداً من ذيوعها، وعند هذا يكون الحق في نقدها مباحا لوروده على ما أعلن للجمهور بالفعل، وإذا كانت الواقعة أو موضوعها محل إنكار توجب على الناقد إثباتها فان استطاع إثبات صحتها أصبح حقه في نقدها قائما بالأسلوب الذي يعتقد إنه يحقق المصلحة العامة، وأما الوقائع غير الثابتة أو الواقعة غير المسموح بنشرها أو التصدي لها لاعتبارات تتصل بالصالح العام أو الحفاظ على أسرار الدولة أو الأمن القومي فلا يحل للصحافة نقدها أو التعليق عليها استنادا إلى حق النقد على أن لا يتم التعسّف في التمسك بهذا الاعتبار[16].

2- **أهمية الواقعة للجمهور:** إذ يجب أن تنطوي الواقعة على أهمية للجمهور وتحضى باهتمامه، ذلك لأنها إن لم تكن كذلك فلا محل للتعليق عليها ذلك أن الواقعة التي تهم الجمهور وتتصل بالصالح العام وكل ما يهم الصالح العام ذا أهمية للجمهور[17].

3- **التعليق المناسب والموضوعي:** إن التعليق ينبغي أن يكون من جنس الواقعة ومرتبطاً بها ارتباطا لا يقبل التجزئة أما أذا كان النقد نشازاً بالنسبة للواقعة فيمكن القول عند ذلك أن الكاتب قد خرج عن حدود النقد(18). لذلك يجب على الكاتب عند إبداء تعليقه أن يبين الواقعة التي تحدث عنها ومدى ارتباط النقد الذي يبديه بتلك الواقعة [19]. بما يعني أنه يتوجب على الكاتب أن يفصل بين الواقعة والتعليق فيورد الواقعة كما هي ثم يتبعها بالتعليق:مهما كانت قسوة العبارة المستعملة بالنقد فممارسة النقد يكون مباحاً إذا توفرت شرائطه مهما كانت العبارات التي تمت صياغته فيها ويجب هنا النظر إلى المقال الصحفي أو النوع الصحفي الذي ورد فيه النقد بأكمله دفعة واحدة فلا يصح تجزئته، كما يجب تفسير عبارات التعليق والنقد على اعتبار الشخص العادي الذي قرأ النقد وليس شديد العميق في الفهم.[20]

4- **ملائمة النقد للواقعة أو الموضوع محل النقد:** ويعني هذا أن على الكاتب أن يستخدم في نقده عبارات ملائمة ومناسبة لتحقيق الغرض من النقد، فإذا تجاوز الحد المناسب فقد خرج عن حدود النقد إلى دائرة التشهير والتجريح مع التأكيد على أن ملائمة العبارة أمر نسبي يتوقف على الواقعة المراد نقدها وبها تتحدد إطارات النقد.[21] وعلى هذا فيجب أن يكون التعليق موضوعياً ويدور حول الواقعة المنشورة متصلا بها، بمعنى أن النقد لكي يكون مباحاً فيجب أن يكون متصلاً بالواقعة التي يستند إليها ويؤسس عليها، والاّ ينفصل عنها حتى تكون ملازمته إياها ما يعين القارئ على تقدير قيمته ولتكون الواقعة منه بمثابة الأسباب من الحكم تشهد بصحته، فإذا لم يذكر الرأي أو التعليق بغير الواقعة

الثابتة التي تسنده لم يكن ذلك نقداً.[22]

5- **توافر حسن نية الناقد:** يشترط في حق النقد توافر حسن النية التي تتوافر في أمرين:

أولهما: توخي النفع العام أو المصلحة العامة دون السعي إلى إرواء وإشباع الباعث الشخصي الصرف كشهوة الانتقام الذي يفضي إلى التجريح أو التشهير أو الإهانة.[23] بما يعني حرص الصحفي أو الكاتب على الابتعاد عن الأمور الشخصية والخاصة التي لاتهم الرأي العام ولا تحقق له فائدة بمتابعتها، ذلك أن حق النقد قد شرع من أجل صالح الجماعة ومن ثم ينبغي أن يتصل بالأمور أو القضايا التي تمس مصالح الجماعة أو قيمها مسًا مباشراً، أو يحقق لها نفعًا ما [24]. ومما يجب التأكيد عليه في هذا الموضع، أنه لا يجوز في الأحوال كافة افتراض حسن النية للناقد، إذ من شأن ذلك أن يوفر المجال لبعض الطارئين على مهنة الصحافة أو من الكتاب الذين يخضعون لتأثير أجندات مشبوهة للإساءة للآخرين أو النيل من سمعتهم تحت مظلة مزعومة للدفاع عن مصلحة عامة.

وثانيهما: اعتقاد الناقد بصحة آرائه « أي بصحة ما يبديه من الآراء وإذا كان الصحفي كاذبا لا يؤمن بآرائه في قرارة نفسه فهو إنسان مضلل سيء القصد فلا نكون آنذاك أمام النقد الذي يحميه القانون بل تترتب على كذبه أو عدم صحة آرائه المسؤولية ».[25] إذ يلزم أن يكون الصحفي أو الكاتب الذي يوجه الانتقاد معتقدا في ضميره صحته حتى يمكن أن يعد صادراً عن سلامة نية، وأن يكون انتقاده لخدمة المصلحة العامة لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء لضغائن أو دوافع شخصية(26). إن ما تقدم يشير بوضوح إلى أن تأدية الصحافة لوظيفتها النقدية يستلزم توافر شروط عديدة ينبغي الالتزام بها كي تحقق الغاية من النقد الذي يجب أن تتحدد أهدافه ومضامينه في إطار خدمة المصلحة العامة وتوفير سبل الرقي للمجتمع.

المبحث الثالث

نتائج الدراسة وتحليلها

لقد بلغ عدد الموضوعات النقدية التي تم تحديدها في هذا البحث (115) موضوعا توزعت على (12) محورا وكما سبق الإشارة إلى ذلك في المبحث الأول، وتجنبا للإطالة، فقد التجأ الباحث إلى أن يكون هناك جدول واحد لكل محور ولكلا الجريدتين ميدان الدراسة، ونظرا لتباينهما في عدد التكرارات المسجلة ضمن كل محور فإن تسلسل المحاور في هذا الموضع من البحث قد جاء على وفق التكرارات المسجلة ضمن كل محور من المحاور في جريدة الصباح وفقا لما يأتي:

أولا : الموضوعات النقدية الخاصة بالمحور السياسي :

جدول رقم (3)

يبين تكرارات الموضوعات النقدية الخاصة بالمحور السياسي ونسبتها المئوية في جريدتي الصباح والزمان.

الموضوعات الخاصة بالمحور السياسي	جريدة الصباح		جريدة الزمان	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
تعاقب الأزمات السياسية وتصاعدها يهدد استقرار الوطن والمواطن	15	27.77	34	29.82
التلاسن السياسي والتصريحات المتشنجة تكرس حالة عدم الثقة بين الفرقاء السياسيين	10	18.51	14	12.28
نظام المحاصصة أفضى إلى تراجع الهوية الوطنية وبروز التخندق الطائفي	9	16.66	23	20.17
تحول بعض الأحزاب إلى طبقات مهيمنة تتاجر بالسياسة	3	5.56	8	7.01
الأجندات الإقليمية تريد الشر بالعراق	3	5.56	2	1.76
بروز ظاهرة الخداع السياسي وعدم الوفاء بالالتزامات	2	3.71	4	3.50

			الإعلام التقليدي	
الاحتماء بالدستور وتفسير بنوده بما يتوافق مع المصلحة الشخصية أو الحزبية	2	3.71	1	0.88
تعثر مسيرة النمو الديمقراطي في العراق	2	3.71	1	0.88
بروز حالات تدخل السياسيين في أعمال القضاء	2	3.71	-	-
تزايد حالات الاستهداف السياسي واستخدام الملفات ضد الخصوم	1	1.85	2	76.1
الفيدرالية في العراق تحولت إلى وليد مشوه	1	1.85	2	1.76
الاحتلال الأمريكي يتحمل أسباب الكثير من المشكلات القائمة اليوم في العراق	1	1.85	3	2.63
أطراف فاعلة في الساحة السياسية توفر الملاذ الآمن للإرهاب	1	1.85	-	-
المواطن العراقي يتعرض إلى معاملة سيئة في العديد من دول العالم	1	1.85	1	0.88
سعي العديد من مرشحي الانتخابات نحو شراء الذمم بأساليب عديدة	1	1.85	9	7.89
الخلافات السياسية تعطل إقرار الكثير من القوانين التي تتعلق بمصالح الناس	-	-	2	1.76
بروز ظاهرة التملق السياسي والدفاع الأعمى عن رؤساء الكتل	-	-	4	3.50
نقص في الحكمة لإدارة ملف التظاهرات التي جرت في مدن عراقية عدة	-	-	2	1.76
تأشير حالة التذبذب في السياسة الخارجية للعراق	-	-	1	0.88
تنامي نزعة الانفصال عند الأحزاب الكردية	-	-	1	0.88
المجموع	54	%100	114	%100

توضح بيانات الجدول السابق أن موضوع: تصاعد الأزمات السياسية وتصاعدها يهدد استقرار الوطن و المواطن، قد سجل (15) تكراراً في جريدة الصباح ونسبة مئوية قدرها (%27.77)، فيما سجل (34) تكراراً في جريدة الزمان ونسبة مئوية قدرها (%29.82) ليحتل المرتبة الأولى في عدد التكرارات في كلا الجريدتين، أما موضوع:

التلاسن السياسي والتصريحات المتشنجة تكرس حالة عدم الثقة بين الفرقاء السياسيين، فقد سجل في جريدة الصباح (10) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (18.51٪) في حين بلغ عدد التكرارات التي سجلها في جريدة الزمان (14) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (12.28٪). وحقق موضوع: نظام المحاصصة أفضى إلى تراجع الهوية الوطنية وبروز التخندق الطائفي في جريدة الصباح نسبة مئوية قدرها (16.66٪) بعد أن سجل (9) تكرارات في حين بلغت نسبته في جريدة الزمان (20.17٪) بعد أن سجل (23) تكراراً.

إن ما تقدم تشير إلى أن نسب تمثيل الموضوعات الثلاثة المذكورة تعد نسب مرتفعة مقارنة بنسب تمثيل الموضوعات الأخرى ضمن المحور السياسي في كل من الجريدتين ميدان الدراسة وهذا يدل على حجم الاهتمام الذي أولته كل من الجريدتين المذكورتين للموضوعات الثلاثة المشار إليها خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وسجل موضوع: تحول بعض الأحزاب إلى طبقات مهيمنة تتاجر بالسياسة (3) تكرارات في جريدة الصباح ونسبة مئوية قدرها (5.56٪)، في حين سجل في جريدة الزمان (8) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (7.01٪)، أما موضوع: الأجندات الإقليمية تريد الشر بالعراق فقد حقق في جريدة الصباح نسبة مئوية قدرها (5.56٪) بمجموع تكرارات بلغت (3) تكرارات فيما بلغت تكراراته في جريدة الزمان تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (1.76٪)،أما موضوعات: بروز ظاهرة الخداع السياسي وعدم الوفاء بالالتزامات، والاحتماء بالدستور وتفسير بنوده بما يتوافق مع المصلحة الشخصية أو الحزبية، وتعثر مسيرة النمو الديمقراطي في العراق، وبروز حالات تدخل السياسيين في أعمال القضاء فقد سجل كل منهما تكرارين فقط في جريدة الصباح ونسبة مئوية قدرها (3.71٪) لكل منهما، أما في جريدة الزمان فقد سجل الموضوع الأول من الموضوعات المذكورة (4) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (3.50٪)، فيما سجل الموضوعان اللذان يأتيان بعده تكراراً واحداً فقط لكل منهما ونسبة مئوية قدرها (0.88٪)، في حين لم يسجل الموضوع الأخير

أي تكرار مما يدلل على عدم إيلائه أية أهمية في جريدة الزمان خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وسجلت ستة موضوعات تكرارا واحدا فقط لكل منهما في جريدة الصباح ونسبة مئوية قدرها (1.85٪) لكل موضوع، وهذه الموضوعات هي: تزايد حالات الاستهداف السياسي واستخدام الملفات ضد الخصوم، والفيدرالية في العراق تحولت إلى وليد مشوه، والاحتلال الأمريكي يتحمل أسباب الكثير من المشكلات القائمة اليوم في العراق، وأطراف فاعلة في الساحة السياسية توفر الملاذ الآمن للإرهاب، والمواطن العراقي يتعرض إلى معاملة سيئة في العديد من دول العالم، وسعي العديد من مرشحي الانتخابات نحو شراء الذمم بأساليب عديدة، أما في جريدة الزمان فقد سجل الموضوع الأول والثاني من الموضوعات المذكورة تكرارين فقط لكل منهما ونسبة مئوية قدرها (1.76٪) لكل موضوع، فيما سجل الموضوع الثالث (3) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (2.63٪)، فيما لم يسجل الموضوع الرابع أي تكرار خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وسجل الموضوع الخامس تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية بلغت (0.88٪)، أما الموضوع الأخير من الموضوعات المشار إليها فقد سجل (9) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (7.89٪)، أما الموضوعات الخمسة الأخيرة ضمن المحور السياسي وهي على التوالي: الخلافات السياسية تعطل إقرار الكثير من القوانين التي تتعلق بمصالح الناس، وبروز ظاهرة التملق السياسي والدفاع الأعمى عن رؤساء الكتل، ونقص في الحكمة لإدارة ملف التظاهرات التي جرت في مدن عراقية عدة، وتأشير حالة التذبذب في السياسة الخارجية للعراق، وتنامي نزعة الانفصال عند الأحزاب الكردية، فلم تسجل أي حضور في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل بما يؤشر حالة عدم الاهتمام في حين أنها موضوعات تستحق المتابعة والتناول الوافي نظرا لأهميتها، أما في جريدة الزمان فقد سجل الموضوع الأول من الموضوعات المذكورة تكرارين ونسبة مئوية قدرها (1،76٪)، فيما سجل الموضوع الثاني (4) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (3.50٪)، وسجل الموضوع الثالث تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (1.76٪) وهي النسبة ذاتها

التي حققها الموضوع الأول من الموضوعات المشار إليها، أما الموضوعان الآخران فقد سجل كل منهما تكرارا واحدا فقط ونسبة مئوية قدرها (0.88٪) لكل موضوع.

ثانيا: الموضوعات النقدية الخاصة بالمحور الثقافي:

يلاحظ من تحليل بيانات جدول رقم (4) إن موضوع: استفحال العديد من الظواهر السلبية في المشهد الثقافي، قد سجل (8) تكرارات في جريدة الصباح ونسبة مئوية قدرها (22.22٪)، في حين سجل (7) تكرارات في جريدة الزمان ونسبة مئوية قدرها (29.17٪)

جدول رقم (4)

يبين تكرارات الموضوعات النقدية الخاصة بالمحور الثقافي ونسبتها المئوية في جريدتي الصباح والزمان.

الموضوعات النقدية الخاصة بالمحور الثقافي	جريدة الصباح		جريدة الزمان	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
استفحال العديد من الظواهر السلبية في المشهد الثقافي	8	22.22	7	29.17
تراجع دور المثقفين في حياة المجتمع	5	13.88	-	-
عدم اهتمام الجهات المختصة بتوفير الرعاية اللازمة للمثقفين والمبدعين	4	11.11	7	29.17
سلبيات كثيرة ترافق عملية إقامة المهرجانات الثقافية	4	11.11	2	8.33
تردي واقع الفن في العراق	4	11.11	-	-
الفشل في إنتاج منظومة ثقافية عراقية متميزة	3	8.33	2	8.33
المواقع الأثرية تعاني من إهمال واضح	2	5.56	-	-
انتشار الأغاني الهابطة التي تسيء إلى الذوق العام	2	5.56	2	8.33
الاهتمام بثقافة المركز على حساب المحافظات	1	2.78	1	4.17
التجاوز على حقوق المؤلفين والمبدعين نتيجة لعدم وجود قوانين تحمي نتاجاتهم	1	2.78	2	8.33
ارتفاع أسعار الكتب يفاقم من ظاهرة العزوف عن القراءة	1	2.78	1	4.17

الموضوعات النقدية الخاصة بالمحور الثقافي	الإعلام التقليدي جريدة الصباح التكرار	 النسبة المئوية	 جريدة الزمان التكرار	 النسبة المئوية
عدم وجود رقابة فاعلة على المصنفات الفكرية	1	2.78	-	-
المجموع	36	٪100	24	100 ٪

وسجل موضوع: تراجع دور المثقفين في حياة المجتمع (5) تكرارات في جريدة الصباح ونسبة مئوية قدرها (13.88٪)، في حين لم يسجل أي حضور يذكر في جريدة الزمان خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وسجلت ثلاثة موضوعات (4) تكرارات لكل منهما في جريدة الصباح ونسبة مئوية قدرها (29.17٪)، لكل موضوع وهذه الموضوعات هي: عدم اهتمام الجهات المختصة بتوفير الرعاية اللازمة للمثقفين والمبدعين، وسلبيات كثيرة ترافق عملية إقامة المهرجانات الثقافية،وتردي واقع الفن في العراق، أما في جريدة الزمان فقد سجل الموضوع الأول من الموضوعات المذكورة (7) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (29-17٪)، في حين سجل الموضوع الثاني تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (8.33٪)،أما الموضوع الثالث فلم يسجل أي حضور يذكر في جريدة الزمان خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وحقق موضوع:الفشل في إنتاج منظومة ثقافية عراقية متميزة نسبة مئوية قدرها (8.33٪) في جريدة الصباح بعد أن سجل (3) تكرارات،في حين سجل تكرارين في جريدة الزمان ونسبة مئوية مساوية للنسبة المئوية التي حققها في جريدة الصباح وقدرها (8.33٪)، أما موضوعا:المواقع الأثرية تعاني من إهمال واضح، وانتشار الأغاني التي تسيء للذوق العام، فقد سجل كل منهما تكرارين فقط في جريدة الصباح ونسبة مئوية قدرها (5.56٪) لكل منهما، أما في جريدة الزمان فلم يسجل الموضوع الأول منهما أي حضور يذكر، في حين سجل الموضوع الآخر تكرارين ونسبة مئوية قدرها (8-33٪)، أما

الموضوعات الأربعة الأخيرة ضمن هذا المحور فقد سجلت كل منها تكراراً واحداً في جريدة الصباح ونسبة مئوية قدرها (2.78٪) لكل موضوع،وهذه الموضوعات هي: الاهتمام بثقافة المركز على حساب المحافظات، والتجاوز على حقوق المؤلفين والمبدعين نتيجة لعدم وجود قوانين تحمي نتاجاتهم،وارتفاع أسعار الكتب يفاقم ظاهرة العزوف عن القراءة، وعدم وجود رقابة فاعلة على المصنفات الفكرية،أما في جريدة الزمان فقد حصل الموضوع الأول من الموضوعات المذكورة على تكرار واحد فقط ونسبة مئوية قدرها (4.17٪)،وحصل الموضوع الثاني على تكرارين ونسبة مئوية بلغت (8.33٪)،في حين حصل الموضوع الثالث على تكرار واحد فقط ونسبة مئوية قدرها (4.7٪)،فيما لم يسجل الموضوع الأخير أي حضور في جريدة الزمان خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

ثالثاً : الموضوعات النقدية الخاصة بالمحور الاجتماعي :

جدول رقم (5)

يبين تكرارات الموضوعات النقدية الخاصة بالمحور الاجتماعي ونسبتها المئوية في جريدتي الصباح والزمان.

الموضوعات النقدية الخاصة بالمحور الاجتماعي	جريدة الصباح		جريدة الزمان	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
تزايد حالات العنف الأسري ولاسيما ضد المرأة والطفل	6	21.42	2	5.13
انتشار بعض السلوكيات المرفوضة التي تتقاطع مع قيم المجتمع	4	14.28	12	30.77
تدهور واقع الكثير من الأسر نتيجة عدم توفر الرعاية الكافية لهم	3	10.72	6	15.39
تزايد معدلات البطالة بين أوساط الشباب ولاسيما الخريجين منهم	3	10.72	8	20.51
عمل الأمهات يؤثر سلبا على رعايتهن السليمة لأطفالهن	3	10.72	-	-
شيوع الجهل والخرافات بين أوساط الكثير من الناس	3	10.72	3	7.69
تزايد معدلات الطلاق في المجتمع العراقي	2	7.14	-	-
تأشير حالات ميل بعض موظفي الدولة نحو التعسف في تعاملاتهم مع المواطنين	2	7.14	2	5.13
تأثير التعقيدات الاجتماعية والموروثات على نيل المرأة	1	3.57	2	5.13

				الإعلام التقليدي
				حفوتها
-	-	3.57	1	تزايد معدلات تزويج القاصرات ولاسيما في القرى والأرياف
5.13	2	-	-	تفشي ظاهرة التسول والاستجداء
2.56	1	-	-	اتساع ظاهرة عقوق الأبناء للآباء
2.56	1	-	-	تكاليف الزواج الباهظة تزيد من عنوسة الرجال و النساء
٪100	39	٪100	28	المجموع

يتبين من تحليل بيانات جدول رقم (5) أن موضوع: تزايد حالات العنف الأسري ولا سيما ضد المرأة والطفل، قد سجل (6) تكرارات في جريدة الصباح ونسبة مئوية قدرها (21.42٪)، فيما سجل تكرارين فقط في جريدة الزمان ونسبة مئوية بلغت (5.13٪)، في حين سجل موضوع:انتشار بعض السلوكيات المرفوضة التي تتقاطع مع قيم المجتمع (4) تكرارات في جريدة الصباح، ونسبة مئوية قدرها (14.28٪)، فيما سجل (12) تكراراً في جريدة الزمان ونسبة مئوية بلغت (30.77٪) وهي أعلى نسبة مئوية سجلت ضمن هذا المحور مما يدلل على اهتمام جريدة الزمان بهذا الموضوع خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل. وحققت أربعة موضوعات في جريدة الصباح نسبة مئوية متساوية بلغت (10.72٪)، لكل منهما بعد أن سجل كل موضوع منها (3) تكرارات وهذه الموضوعات هي: تدهور واقع الكثير من الأسر نتيجة عدم توفر الرعاية الكاملة لهم، وتزايد معدلات البطالة بين أوساط الشباب ولاسيما الخريجين منهم،وعمل الأمهات يؤثر سلبا على رعايتهن السليمة لأطفالهن،وشيوع الجهل والخرافات بين أوساط الكثير من الناس، أما في جريدة الزمان فقد سجل الموضوع الأول من الموضوعات المذكورة (6) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (15.39٪)،فيما سجل الموضوع الثاني (8) تكرارات ونسبة مئوية بلغت (20.51٪)، في حين لم يسجل الموضوع الثالث أي تكرار،وهذا يشير إلى عدم اهتمام جريدة الزمان بتناول هذا الموضوع، وسجل الموضوع الرابع (3) تكرارات ونسبة

مئوية بلغت (7.69٪) ليتساوى بعدد التكرارات التي سجلها مع الموضوعات المشار إليها في جريدة الصباح،وسجل موضوعا: تزايد معدلات الطلاق في المجتمع العراقي،وتأشير حالات ميل بعض موظفي الدولة نحو التعسف في تعاملاتهم مع المواطنين، تكرارين لكل منهما ونسبة مئوية قدرها (7.14٪) لكل موضوع، في حين لم يسجل الموضوع الأول أي حضور في جريدة الزمان خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.أما الموضوع الثاني فقد سجل تكرارين ونسبة مئوية بلغت (5.13٪)،أما موضوعا: تأثير التعقيدات الاجتماعية والموروثات على نيل المرأة حقوقها، وتزايد معدلات تزويج القاصرات ولاسيما في القرى والأرياف،فقد سجل كل منهما تكراراً واحداً في جريدة الصباح ونسبة مئوية بلغت (3.57٪) لكل منهما، فيما سجل الموضوع الأول منهما تكرارين فقط في جريدة الزمان ونسبة مئوية قدرها (5.13٪)،في حين لم يسجل الموضوع الآخر أي تكرار في الجريدة المذكورة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل. ولم تسجل ثلاثة موضوعات ضمن المحور الاجتماعي أي حضور يذكر في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل وهي: تفشي ظاهرة التسول والاستجداء، واتساع ظاهرة عقوق الأبناء للآباء،وتكاليف الزواج الباهظة تزيد من عنوسة الرجال والنساء،فيما سجل الموضوع الأول من الموضوعات المذكورة تكرارين في جريدة الزمان ونسبة مئوية قدرها (5.13٪)،أما الموضوعان الآخران فقد سجل كل منهما تكراراً واحداً فقط في الجريدة المذكورة ونسبة مئوية قدرها (2.56٪) لكل منهما.

رابعاً: الموضوعات النقدية الخاصة بمحور الخدمات:

جدول رقم (6)

يبين تكرارات الموضوعات النقدية الخاصة بمحور الخدمات ونسبتها المئوية في جريدتي الصباح والزمان.

الموضوعات النقدية الخاصة بمحور الخدمات	جريدة الصباح		جريدة الزمان	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
تردي واقع الخدمات ولاسيما البلدية منها في أغلب مدن العراق	17	65.38	26	65
التدهور المستمر في واقع خدمة الكهرباء	3	11.54	1	2.5
عدم وجود بنى تحتية سليمة للخدمات	2	7.69	1	2.5
تضرر الكثير من المواطنين نتيجة غياب الرقابة الفعالة على البضائع المستوردة ولاسيما على الأدوية والمواد الغذائية	2	7.69	2	5
عدم حصول المعاقين على الرعاية الصحية اللازمة	1	3.85	1	2.5
انتشار التلوث البيئي نتيجة لعدم وجود رقابة صحية فاعلة	1	3.85	1	2.5
انتشار الأوبئة والأوساخ في العديد من المستشفيات	-	-	3	7.5
التسويف في النظر بطلبات المواطنين فيما يتعلق بتحسين الواقع الخدمي	-	-	2	5
عدم وجود رعاية صحية كافية لشريحة الأطفال	-	-	1	2.5
استيراد السيارات بأعداد كبيرة يفاقم من أزمة السير في الشوارع	-	-	1	2.5
انتشار تربية المواشي في المدن مما يؤثر في الصحة العامة	-	-	1	2.5
المجموع	26	100٪	40	100٪

يتبين من بيانات جدول رقم (6) إن موضوع: تردي واقع الخدمات ولا سيما البلدية منها في اغلب مدن العراق قد سجل (17) تكراراً في جريدة الصباح ونسبة مئوية قدرها (65.38٪)، في حين سجل في جريدة الزمان (26) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (65٪)، وحقق موضوع التدهور المستمر في واقع خدمة الكهرباء نسبة مئوية قدرها

(11.54٪) بعد أن سجل (3) تكرارات في جريدة الصباح، فيما سجل هذا الموضوع تكراراً واحداً فقط في جريدة الزمان ونسبة مئوية قدرها (2.5٪)، وسجل موضوعا: عدم وجود بنى تحتية سليمة للخدمات،وتضرر الكثير من المواطنين نتيجة غياب الرقابة على البضائع المستوردة ولاسيما على الأدوية والمواد الغذائية، تكرارين لكل منهما في جريدة الصباح ونسبة مئوية قدرها (7.69٪) لكل موضوع، في حين سجل الموضوع الأول منهما تكراراً واحداً فقط في جريدة الزمان ونسبة مئوية قدرها (2-5٪)، فيما سجل الموضوع الآخر تكرارين فقط ونسبة مئوية بلغت (5٪)، وسجل موضوعا: عدم حصول المعاقين على الرعاية الصحية اللازمة، وانتشار التلوث البيئي نتيجة لعدم وجود رقابة صحية فاعلة تكراراً واحد فقط لكل منهما في جريدتي الصباح والزمان ونسبة مئوية قدرها (3.85٪) لكل موضوع في جريدة الصباح و (2.5٪) لكل موضوع في جريدة الزمان، ولم تسجل خمسة موضوعات أي حضور يذكر في جريدة الصباح ضمن هذا المحور خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، مما يشير إلى عدم اهتمامها بتناول هذه الموضوعات، وهذه الموضوعات هي:انتشار الأوبئة والأوساخ في العديد من المستشفيات، والتسويف في النظر بطلبات المواطنين فيما يتعلق بتحسين الواقع الخدمي، وعدم وجود رعاية صحية كافية لشريحة الأطفال، واستيراد السيارات بأعداد كبيرة يفاقم من أزمة السير في الشوارع، وانتشار تربية المواشي في المدن مما يؤثر في الصحة العامة،أما في جريدة الزمان فقد سجل الموضوع الأول من الموضوعات المذكورة (3) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (7.5٪)، في حين سجل الموضوع الثاني تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (5٪)، فيما سجلت الموضوعات الثلاثة الأخيرة تكراراً واحداً فقط لكل موضوع ونسبة مئوية قدرها (2.5٪) لكل موضوع من الموضوعات المشار إليها.

خامساً: الموضوعات النقدية الخاصة بمحور الفساد:

تشير بيانات جدول رقم (7) أن موضوع تفشي الفساد المالي والإداري وامتداد اذرعه في مناحي عديدة قد سجل (23) تكراراً في جريدة الصباح ونسبة مئوية قدرها (92٪)، في حين سجل (21) تكراراً في جريدة الزمان ونسبة مئوية قدرها (52.5٪).

جدول رقم (7)

يبين تكرارات الموضوعات النقدية الخاصة بمحور الفساد ونسبتها المئوية في جريدتي الصباح والزمان.

الموضوعات النقدية الخاصة بمحور الفساد	جريدة الصباح		جريدة الزمان	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
تفشي الفساد المالي والإداري وامتداد اذرعه بمناحي عديدة	23	92	21	52.5
سعي بعض الأطراف الفاعلة نحو شرعنة الفساد وحمايته	1	4	3	7.5
انتشار ظاهرة غسيل الأموال	1	4	-	-
الفساد في صفقة الأسلحة الروسية	-	-	5	12.5
انتشار الفساد المالي بسبب عدم وجود عقوبات رادعة ضد المفسدين	-	-	4	10
وجود حالات تلاعب واضح من عملية استيراد وتوزيع مفردات البطاقة التموينية	-	-	3	7.5
تحويل مؤسسات الدولة إلى اقطاعات يتحكم بها بعض المسؤولين	-	-	2	5
تحكم بعض المسؤولين في الكثير من مفاصل التجارة	-	-	1	2.5
تسلق المناصب بغير وجه حق يعد من أخطر أنواع الفساد	-	-	1	2.5
المجموع	25	٪100	40	٪100

وسجل موضوعا: سعي بعض الأطراف الفاعلة نحو شرعنة الفساد وحمايته، وانتشار ظاهرة غسيل الأموال تكراراً واحداً فقط في جريدة الصباح لكل منها ونسبة مئوية قدرها (4٪)، لكل موضوع فيما سجل الموضوع الأول منهما (3) تكرارات في جريدة الزمان ونسبة مئوية قدرها (7.5٪)، في حين لم يسجل الموضوع الآخر أي حضور يذكر في الجريدة المذكورة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، ولم تسجل ستة موضوعات ضمها هذا المحور أي حضور في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل وهذه الموضوعات هي: الفساد في صفقة الأسلحة الروسية، وانتشار الفساد المالي بسبب عدم وجود عقوبات رادعة ضد المفسدين، ووجود حالات تلاعب واضح في عملية استيراد وتوزيع مفردات البطاقة التموينية، وتحويل مؤسسات الدولة إلى اقطاعات يتحكم بها بعض المسؤولين، وتحكم بعض المسؤولين في الكثير من مفاصل التجارة، وتسلق المناصب بغير وجه حق يعد من اخطر أنواع الفساد، أما في جريدة الزمان فقد سجل الموضوع الأول من الموضوعات المذكورة (5) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (12.5٪)، في حين سجل الموضوع الثاني (4) تكرارات ونسبة مئوية بلغت (10٪) وسجل الموضوع الثالث (3) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (7.5٪)، فيما سجل الموضوع الرابع تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (5٪)، أما الموضوعان الأخيران من الموضوعات المشار إليها فقد سجل كل منها تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية بلغت (2.5٪) لكل موضوع.

سادساً: الموضوعات النقدية الخاصة بالمحور الاقتصادي:

تشير بيانات جدول رقم (8) والخاص بالموضوعات النقدية ضمن المحور الاقتصادي في جريدتي الصباح والزمان أن موضوع: تردي واقع الاقتصاد العراقي نتيجة لعدم وجود خطط واضحة للتنمية قد سجل (5) تكرارات في جريدة الصباح ونسبة مئوية قدرها (27.77٪)، في حين سجل (4) تكرارات في جريدة الزمان ونسبة مئوية قدرها (13.79٪)، أما موضوع: تدهور واقع الصناعة في العراق فقد سجل (3) تكرارات في جريدة الصباح ونسبة مئوية قدرها (16.66٪)، في حين بلغت تكراراته في

جريدة الزمان (5) تكرارات ونسبة مئوية بلغت (17.24٪).

جدول رقم (8)

يبين تكرارات الموضوعات النقدية الخاصة بالمحور الاقتصادي ونسبتها في جريدتي الصباح والزمان.

الموضوعات الخاصة بالمحور الاقتصادي	جريدة الصباح		جريدة الزمان	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
تردي واقع الاقتصاد العراقي نتيجة لعدم وجود خطط واضحة للتنمية	5	27.77	4	13.79
تدهور واقع الصناعة في العراق	3	16.66	5	17.24
تدهور الواقع الزراعي في العراق	2	11.11	2	6.90
اتساع ظاهرة التصحر نتيجة لعدم وجود معالجات حقيقية	2	11.11	1	3.45
تردي الواقع المعيشي لشريحة المتقاعدين وعدم الاهتمام الجدي بمعاناتهم	2	11.11	8	27.59
رداءة البنى التحتية تؤثر سلبا على تطور الاقتصاد في البلد	1	5.56	3	10.34
عدم وجود بيئة مناسبة للاستثمار في العراق	1	5.56	3	10.34
منح الإقليم أو المحافظات صلاحية توقيع العقود يشكل تهديدا لسلامة الاقتصاد الوطني	1	5.56	-	-
إلغاء البطاقة التموينية يزيد من معاناة شريحة واسعة من المواطنين	1	5.56	2	6.90
كثرة العطل يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني	-	-	1	3.45
المجموع	18	٪100	29	٪100

وسجلت الموضوعات الثلاثة التالية: تردي الواقع الزراعي في العراق، واتساع

ظاهرة التصحر نتيجة لعدم وجود معالجات حقيقية، وتردي الواقع المعيشي لشريحة المتقاعدين وعدم الاهتمام الجدي بمعاناتهم تكرارين لكل منهما في جريدة الصباح ونسبة مئوية بلغت (11.11٪) لكل موضوع،أما في جريدة الزمان فقد سجل الموضوع الأول من الموضوعات المشار إليها تكرارين أيضا ونسبة مئوية قدرها (11.11٪) كذلك، وسجل الموضوع الثاني تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (3.45٪)، في حين سجل الموضوع الثالث (8) تكرارات ونسبة مئوية بلغت (27.59٪) وهي تمثل أعلى نسبة ضمن هذا المحور، وحصلت أربعة موضوعات في جريدة الصباح على نسبة مئوية قدرها (5.56٪) لكل موضوع وبمجموع تكرارات بلغت تكراراً واحداً فقط لكل موضوع من هذه الموضوعات وهي: رداءة البنى التحتية تؤثر سلبا على تطور الاقتصاد في البلد، وعدم وجود بيئة مناسبة للاستثمار في العراق، ومنح الإقليم أو المحافظات صلاحية توقيع العقود يشكل تهديداً لسلامة الاقتصاد الوطني، وإلغاء البطاقة التموينية يزيد من معاناة شريحة واسعة من المواطنين، في حين سجل الموضوع الأول والثاني من الموضوعات المذكورة (3) تكرارات في جريدة الزمان ونسبة مئوية قدرها (10.34٪) لكل منهما، أما الموضوع الثالث فلم يسجل أي تكرار في جريدة الزمان خلال المدة المحددة للتحليل، وسجل الموضوع الرابع تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (6.90٪)، وسجل موضوع كثرة العطل يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني تكراراً واحداً فقط في جريدة الزمان ونسبة مئوية بلغت (3.45٪)، في حين لم يسجل أي حضور في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل مما يؤشر عدم الاهتمام بهذا الموضوع في الجريدة المذكورة.

سابعاً: الموضوعات النقدية الخاصة بمحور التربية والتعليم:

جدول رقم (9)

يبين تكرارات الموضوعات النقدية الخاصة بمحور التربية والتعليم ونسبتها المئوية في جريدتي الصباح والزمان.

الموضوعات النقدية الخاصة بمحور التربية والتعليم	جريدة الصباح		جريدة الزمان	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
تأشير حالة عدم الاهتمام الجدي بتطوير المناهج الدراسية وطرق التدريس	5	29.41	4	36.37
تأشير حالات عدم الاهتمام ببعض التخصصات الدراسية	3	17.65	1	9.09
تزايد حالات تسرب الطلبة من المدارس	2	11.77	2	18.18
تردي واقع الخدمات في كثير من المدارس	2	11.77	-	-
تنامي ظاهرة التدريس الخصوصي	1	5.88	-	-
سوء التوقيت دوام الطالبات في كثير من المدارس	1	5.88	-	-
ارتفاع اجور الدراسة في الكليات الأهلية والدراسات المسائية الحكومية	1	5.88	1	9.09
تدهور مستوى التعليم في العديد من الكليات الأهلية	1	5.88	-	-
وجوب الاهتمام بتدريب الباحثين على الأسس السليمة في البحث العلمي	1	5.88	-	-
تأشير حالات التجاوز على المعلمين من قبل الطلاب أو أفراد عشائرهم	-	-	1	9.09
انتشار بعض السلوكيات المرفوضة بين الكثير من طلبة الكليات والمعاهد	-	-	2	18.18
المجموع	17	٪100	11	٪100

توضح بيانات جدول رقم (9) إن موضوع: تأشير حالة عدم الاهتمام الجدي بتطوير المناهج الدراسية وطرق التدريس قد سجل (5) تكرارات في جريدة الصباح ونسبة مئوية قدرها(29.41 ٪)، في حين سجل الموضوع نفسه في جريدة الزمان (4)

تكرارات ونسبة مئوية قدرها (36.37 ٪)، وسجل موضوع: تأشير حالات عدم الاهتمام ببعض التخصصات الدراسية (3) تكرارات في جريدة الصباح ونسبة مئوية قدرها (17.65٪)، في حين لم يسجل في جريدة الزمان سوى تكرار واحد فقط ونسبة مئوية بلغت (9.09٪)، فيما سجل موضوعا: تزايد حالات تسرب الطلبة من المدارس،وتردي واقع الخدمات في كثير من المدارس تكرارين لكل منها في جريدة الصباح ونسبة مئوية قدرها (11.77٪) لكل موضوع، أما في جريدة الزمان فقد سجل الموضوع الأول منهما تكرارين أيضا ونسبة مئوية بلغت (18.18٪)،في حين لم يسجل الموضوع الآخر أي تكرار في الجريدة المذكورة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وسجلت خمسة موضوعات ضمن هذا المحور تكراراً واحداً فقط في جريدة الصباح لكل منهما ونسبة مئوية قدرها (5.88٪) لكل موضوع وهذه هي: تنامي ظاهرة التدريس الخصوصي، وسوء توقيت دوام الطالبات في كثير من المدارس، وارتفاع أجور الدراسة في الكليات الأهلية والدراسات المسائية الحكومية، وتدهور مستوى التعليم في العديد من الكليات الأهلية وباستثناء الموضوع الثالث من الموضوعات المذكورة الذي سجل تكراراً واحداً فقط في جريدة الزمان ونسبة مئوية بلغت (9.09٪)، فان الموضوعات الأربعة الأخرى لم تسجل أي حضور في الجريدة المشار إليها خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وغاب موضوعا: تأشير حالات التجاوز على المعلمين من قبل الطلاب أو أفراد عشائرهم، و انتشار بعض السلوكيات المرفوضة بين الكثير من طلبة الكليات والمعاهد عن جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، في حين سجل الموضوع الأول منهما تكراراً واحداً فقط في جريدة الزمان ونسبة مئوية قدرها (9.09٪)،فيما سجل الموضوع الآخر تكرارين فقط ونسبة مئوية بلغت (18.18٪).

ثامناً: الموضوعات النقدية الخاصة بالمحور القانوني:

جدول رقم (10)

يبين تكرارات الموضوعات النقدية الخاصة بالمحور القانوني ونسبتها المئوية في جريدتي الصباح والزمان.

الموضوعات النقدية الخاصة بالمحور القانوني	جريدة الصباح		جريدة الزمان	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
وجوب مراجعة شروط منح القروض المالية للمواطنين	2	33.33	-	-
وجود خلل في الكثير من العقود القانونية	2	33.33	-	-
أهمية التزام القضاة بالنزاهة	1	16.67	-	-
وجوب اتخاذ إجراءات قانونية رادعة ضد المتاجرين بالأسلحة	1	16.67	-	-
أهمية تفعيل قوانين محاسبة المفسدين	-	-	1	25
غض النظر عن الجرائم يعد بمثابة جريمة	-	-	1	25
أهمية العمل على تدريب المحامين الشباب ولاسيما حديثي التخرج	-	-	1	25
قرار تسجيل سيارات المنفيست يثير العديد من المشاكل القانونية	-	-	1	25
المجموع	6	100٪	4	100٪

يتبين من بيانات جدول رقم (10) أن موضوعي: وجوب مراجعة شروط منح القروض المالية للمواطنين،و ووجود خلل في الكثير من العقود القانونية قد سجل كل منهما تكرارين في جريدة الصباح ونسبة مئوية قدرها (33.33٪) لكل موضوع، في حين لم يسجلا أي حضور يذكر في جريدة الزمان خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.فيما لم يسجل موضوعا: أهمية التزام القضاة بالنزاهة، ووجوب اتخاذ إجراءات قانونية رادعة ضد المتاجرين بالأسلحة سوى تكرار واحد فقط لكل منهما في جريد الصباح ونسبة مئوية (16.67٪) لكل موضوع، في حين لم يسجلا أي تكرار في جريدة الزمان خلال مدة التحليل. وغابت الموضوعات الأخرى ضمن جدول رقم (10) عن الحضور في جريدة

الصباح مما يشير بوضوح إلى عدم إيلائهما أهمية تذكر في الجريدة المذكورة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل وهذه الموضوعات هي: أهمية تفعيل قوانين محاسبة المفسدين، وغض النظر عن الجرائم يعد بمثابة جريمة، وأهمية العمل على تدريب المحامين الشباب ولاسيما حديثي التخرج، وقرار التسجيل سيارات المنيفيست يثير العديد من المشاكل القانونية، فيما سجل كل موضوع من الموضوعات المذكورة تكراراً واحداً فقط في جريدة الزمان ونسبة مئوية قدرها (25٪) لكل موضوع.

تاسعاً: الموضوعات النقدية الخاصة بالمحور الأمني:

جدول رقم (11)

يبين تكرارات الموضوعات النقدية الخاصة بالمحور الأمني ونسبتها المئوية في جريدتي الصباح والزمان.

الموضوعات النقدية الخاصة بالمحور الأمني	جريدة الصباح		جريدة الزمان	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
نقاط التفتيش الكثيرة تخنق الشوارع وتسبب الزحام الشديد	3	60	6	50
تدهور الوضع الأمني بسبب عدم فعالية النظرية الأمنية	2	40	3	25
مواكب المسؤولين التي تضيّق على المواطنين	-	-	2	16.67
انتشار السرقات في العديد من المناطق	-	-	1	8.33
المجموع	5	٪100	12	٪100

يظهر من بيانات جدول رقم (11) إن موضوع: نقاط التفتيش الكثيرة تخنق الشوارع وتسبب الزحام الشديد قد سجل (3) تكرارات في جريدة الصباح ونسبة مئوية قدرها (60٪)، في حين سجل (6) تكرارات في جريدة الزمان ونسبة مئوية قدرها (50٪)، وسجل موضوع تدهور الوضع الأمني بسبب عدم فعالية النظرية الأمنية تكرارين فقط في جريدة

الصباح ونسبة مئوية بلغت (40٪)، فيما سجل (3) تكرارات في جريدة الزمان ونسبة مئوية قدرها (25٪)، وغاب موضوعا: مواكب المسؤولين التي تضيق على المواطنين، وانتشار السرقات في العديد من المناطق عن الحضور في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، فيما سجل الموضوع الأول منهما تكرارين فقط في جريدة الزمان ونسبة مئوية قدرها (16.67٪) أما الموضوع الآخر فقد سجل تكراراً واحداً فقط في الجريدة المذكورة ونسبة مئوية بلغت (8.33٪).

عاشراً: الموضوعات النقدية الخاصة بالمحور الإعلامي:

جدول رقم (12)

يبين تكرارات الموضوعات النقدية الخاصة بالمحور الإعلامي ونسبتها المئوية في جريدتي الصباح والزمان.

الموضوعات النقدية الخاصة بالمحور الإعلامي	جريدة الصباح		جريدة الزمان	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
بعض وسائل الإعلام تعمل على تأزيم الأوضاع وتأجيج الأزمات	4	80	5	35.71
تأشير حالة التدهور في واقع الإعلام العراقي	1	20	-	-
محاولة بعض الجهات الضغط على وسائل الإعلام أو السيطرة عليها بوسائل عدة	-	-	4	28.57
تعرض الكثير من الإعلاميات إلى الابتزاز والظلم والمحاربة	-	-	2	14.29
افتقاد المصداقية في الكثير من استطلاعات الرأي التي تقدمها بعض وسائل الإعلام	-	-	2	14.29
فضائيات عديدة تعمل على تقديم الإسفاف والابتذال	-	-	1	7.14
المجموع	5	٪100	14	٪100

يظهر من بيانات جدول رقم (12) أن موضوع: بعض وسائل الإعلام تعمل على تأزيم الأوضاع وتأجيج الأزمات قد سجل (4) تكرارات في جريدة الصباح ونسبة مئوية قدرها (80٪)،في حين سجل (5) تكرارات في جريدة الزمان ونسبة مئوية بلغت (35.71٪). وحقق موضوع: تأشير حالة التدهور في واقع الإعلام العراقي نسبة مئوية قدرها (20٪) في جريدة الصباح بعد أن سجل تكراراً واحداً فقط، فيما لم يسجل أي حضور يذكر في جريدة الزمان خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل. وغابت الموضوعات

الأربعة الأخيرة ضمن هذا المحور عن الحضور في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل وهذه الموضوعات هي: محاولة بعض الجهات الضغط على وسائل الإعلام أو السيطرة عليها بوسائل عدة، وتعرض الكثير من الإعلاميات إلى الابتزاز والظلم والمحاربة، وافتقاد المصداقية في الكثير من استطلاعات الرأي التي تقدمها بعض وسائل الإعلام، وفضائيات عديدة تعمل على تقديم الإسفاف والابتذال، في حين سجل الموضوع الأول من الموضوعات المذكورة (4) تكرارات في جريدة الزمان ونسبة مئوية بلغت (28.57٪)، فيما سجل الموضوعان الثالث والرابع تكرارين فقط لكل منهما في الجريدة المذكورة ونسبة مئوية قدرها (14.29٪) لكل موضوع، أما الموضوع الأخير فلم يسجل سوى تكرار واحد فقط في جريدة الزمان ونسبة مئوية قدرها (7.14٪).

أحد عشر: الموضوعات النقدية الخاصة بمحور حقوق الإنسان:

جدول رقم (13)

يبين تكرارات الموضوعات النقدية الخاصة بمحور حقوق الإنسان ونسبتها المئوية في جريدتي الصباح والزمان.

الموضوعات النقدية الخاصة بمحور حقوق الإنسان	جريدة الصباح		جريدة الزمان	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
تأشير حالات انتهاك لحقوق الإنسان	1	25	6	37.5
محاولة بعض الجهات تعطيل قوانين حماية حقوق الإنسان	1	25	-	-
غياب مبدأ تكافؤ الفرص في الكثير من الحالات	1	25	1	6.25
عدم حصول العديد من موظفي العقود على حقوقهم الوظيفية	1	25	-	-
دخول الكثير من الأشخاص إلى السجون بسبب الوشايات	-	-	4	25
تأشير حالات انتهاك لبعض حقوق السجناء والسجينات	-	-	4	25
تأشير حالات اغتصاب لسجينات واعترافهن تحت التعذيب	-	-	1	6.25
المجموع	4	٪100	16	٪100

توضح بيانات الجدول أعلاه أن أربعة موضوعات في جريدة الصباح قد سجل كل منهما تكرارا واحدا فقط ونسبة مئوية قدرها (25٪) لكل موضوع، وهذه الموضوعات هي: تأشير حالات انتهاك لحقوق الإنسان، ومحاولة بعض الجهات تعطيل قوانين حماية حقوق الإنسان، وغياب مبدأ تكافؤ الفرص في الكثير من الحالات، وعدم حصول العديد من موظفي العقود على حقوقهم الوظيفية، في حين سجل الموضوع الأول من الموضوعات المذكورة (6) تكرارات في جريدة الزمان ونسبة مئوية قدرها (37.5٪)، فيما لم يسجل الموضوع الثاني والرابع من الموضوعات المشار إليها أي حضور يذكر في جريدة الزمان خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، أما الموضوع الثالث فقد سجل تكرارا واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (6.29٪)، ولم تسجل الموضوعات الثلاثة الأخيرة ضمن هذا المحور أي تكرار في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل مما يشير بوضوح إلى عدم اهتمام الجريدة المذكورة بهذه الموضوعات التي تتمثل بالآتي، دخول الكثير من الأشخاص إلى السجون بسبب الوشايات، وتأشير حالات انتهاك لبعض حقوق السجناء والسجينات، وتأشير حالات اغتصاب لسجينات واعترافهن تحت التعذيب، في حين سجل الموضوعان الأول والثاني من تلك الموضوعات (4) تكرارات لكل منهما في جريدة الزمان ونسبة مئوية بلغت (25٪) لكل موضوع، فيما سجل الموضوع الأخير تكراراً واحداً فقط في الجريدة المذكورة ونسبة مئوية قدرها (6.25٪).

أثنى عشر: الموضوعات النقدية الخاصة بالمحور الرياضي:

جدول رقم (14)

يبين تكرارات الموضوعات النقدية الخاصة بالمحور الرياضي ونسبتها المئوية في جريدتي الصباح والزمان

الموضوعات النقدية الخاصة بالمحور الرياضي	جريدة الصباح		جريدة الزمان	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
تأشير حالة عدم وجود هياكل للاتحادات الرياضية	2	50	1	50
تنامي ظاهرة غياب الجمهور عن الكثير من المباريات الرياضية	1	25	-	-
تعرض الفرق الرياضية إلى التقريع واللوم الشديد في حالة الخسارة في المباريات	1	25	-	-
هجرة الكفاءات الرياضية من العراق	-	-	1	50
المجموع	4	٪100	2	٪100

تشير بيانات الجدول أعلاه أن موضوع: تأشير حالة عدم وجود هياكل للاتحادات الرياضية قد سجل تكرارين فقط في جريدة الصباح ونسبة مئوية قدرها (50٪)، في حين سجل تكراراً واحداً فقط في جريدة الزمان ونسبة مئوية قدرها (50٪)، وسجل موضوعا: تنامي ظاهرة غياب الجمهور عن الكثير من المباريات الرياضية، وتعرض الفرق الرياضية إلى التقريع واللوم الشديد في حالة الخسارة في المباريات تكراراً واحداً فقط لكل منهما في جريدة الصباح ونسبة مئوية بلغت (25٪) لكل موضوع، في حين لم يسجلا أي تكرار في جريدة الزمان خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وسجل موضوع: هجرة الكفاءات الرياضية من العراق تكراراً واحداً فقط في جريدة الزمان ونسبة مئوية قدرها (50٪)، في حين غاب هذا الموضوع عن الحضور في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل مما يشير إلى عدم حضوره ضمن اهتمامات جريدة الصباح خلال المدة المذكورة.

الاستنتاجات:

تم استنباط مجموعة من الاستنتاجات في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1- اعتماد الجريدتين ميدان الدراسة على فن المقال الصحفي بصورة أساسية في تأديتهما لوظيفتهما النقدية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل ؛ إذ استخدمت جريدة الصباح (162) مقالاً صحفيًا، كما استخدمت (31) تحقيقًا صحفيًا و (26) تقريراً صحفيًا و (9) كاريكاتير، فيما استخدمت جريدة الزمان (280) مقالاً صحفياً و (7) تحقيقات صحفية و(47) تقريراً صحفياً و (11) كاريكاتيراً.

2- تفوق جريدة الزمان على جريدة الصباح في المجموع العام للتكرارات المسجلة فيما يتعلق بالمحاور الاثني عشر، إذ سجلت (345) تكراراً في حين سجلت جريدة الصباح (228) تكراراً.

3- تفوق جريدة الزمان على جريدة الصباح في عدد التكرارات المسجلة ضمن ثمانية محاور هي: المحور السياسي،المحور الاقتصادي، المحور الاجتماعي، محور

الخدمات، محور الفساد، المحور الأمني، محور حقوق الإنسان، المحور الإعلامي.

4- تفوق جريدة الصباح على جريدة الزمان في عدد التكرارات المسجلة ضمن أربعة محاور هي: المحور الثقافي، محور التربية والتعليم، المحور القانوني، المحور الرياضي.

5- استحواذ الموضوعات النقدية الخاصة بالمحور السياسي على اهتمام جريدة الصباح إذ سجلت (54) تكراراً ثم تلتها الموضوعات النقدية ضمن كل محور وعلى النحو الآتي: المحور الثقافي (36) تكراراً، المحور الاجتماعي (28) تكراراً، محور الخدمات (26)، محور الفساد (25) تكراراً، المحور الاقتصادي (18) تكراراً، محور التربية والتعليم (17) تكراراً، المحور القانوني (6) تكرارات، المحور الأمني (5) تكرارات، المحور الإعلامي (5) تكرارات، محور حقوق الإنسان (4) تكرارات، المحور الرياضي (4) تكرارات.

6- تصدرت الموضوعات النقدية الخاصة بالمحور السياسي في جريدة الزمان عدد التكرارات المسجلة ؛ إذ سجلت (114) تكراراً ثم تلتها الموضوعات النقدية ضمن المحاور الأخرى وعلى النحو الآتي: محور الخدمات (40) تكراراً، محور الفساد (40) تكرارا، المحور الاجتماعي (39) تكراراً، المحور الاقتصادي (29) تكراراً، المحور الثقافي (24) تكواراً، محور حقوق الإنسان ((16) تكراراً، المحور الإعلامي (14) تكراراً، المحور الأمني (12) تكراراً، محور التربية والتعليم (11) تكراراً، المحور القانوني (4) تكرارات. المحور الرياضي تكرارين فقط.

7- انصب اهتمام الجريدتين ميدان الدراسة على الموضوعات النقدية الخاصة بالمحور السياسي، في حين يؤشر ضعف اهتمامهما بموضوعات المحاور الأخرى، إذ نجد أن الموضوعات النقدية الخاصة بالمحور السياسي قد سجلت (54) تكراراً في جريدة الصباح، في حين سجلت الموضوعات النقدية ضمن المحاور الأخرى مجتمعة (174) تكراراً، كما سجلت الموضوعات المشار إليها (114) تكراراً في جريدة الزمان فيما سجلت الموضوعات الأخرى مجتمعة (231) تكراراً.

8- اتجاه الجريدتين ميدان الدراسة نحو التركيز على موضوعات معينة ضمن كل محور

من المحاور الأثني عشر في حين يؤشر ضعف اهتمامهما بالموضوعات الأخرى أو عدم إيلائهما أي اهتمام يذكر

9- حصول الموضوعات النقدية ضمن محاور: المحور الرياضي، المحور الإعلامي، محور حقوق الإنسان، المحور الأمني، المحور القانوني، محور التربية والتعليم، على أدنى اهتمام في الجريدتين ميدان الدراسة مقارنة بالاهتمام الذي أولته الجريدتين للموضوعات النقدية ضمن المحاور الأخرى خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

التوصيات :

1- ضرورة التزام الجريدتين ميدان الدراسة بتأدية وظيفتهما النقدية على الوجه المطلوب انطلاقاً من مسؤوليتهما تجاه مجتمعهما وبما يحقق المصلحة العامة ويحمي حقوق المواطنين.

2- ضرورة حرص الجريدتين ميدان الدراسة على إبداء النقد والتوجيه إزاء الموضوعات والقضايا في المجالات كافة وعدم تركيز الاهتمام على موضوعات وقضايا من دون غيرها.

3- أهمية الحرص على اعتماد المنهجية العلمية والتخطيط المدروس في تأدية الوظيفة النقدية ضمن سياق متصل ومن دون الركون إلى رد الفعل أو تطورات الأحداث.

4- ضرورة الالتزام بإبداء النقد البناء الذي يهدف إلى تجاوز السلبيات والوصول إلى واقع أفضل من خلال توفير سبل التطور المؤدية إلى رقي المجتمع.

5- أهمية الالتزام بأخلاقيات المهنة الصحفية عند القيام بتأدية الوظيفة النقدية والحرص على عدم المساس بكرامة الأشخاص وسمعتهم وشرفهم أو إلصاق التهم بهم من دون دليل أو وجه حق.

6- ضرورة الالتزام بالشروط الخاصة بتأدية الوظيفة النقدية خدمة للمصلحة العامة وحفاظاً على الديمقراطية ومكتسباتها.

7- ضرورة الحرص على استقطاب قادة الفكر والأكاديميين والمختصين في المجالات كافة ابتغاء تهيئة تناول موضوعي للظواهر السلبية والذي يساهم في تطويقها ومعالجتها بالطرق والأساليب العلمية.

8- أهمية حرص الصحافة المراقبة ولاسيما الجريدتين ميدان الدراسة على حض القراء على القيام بمسؤولياتهم في كشف الانحرافات والخلل وتبيان أوجه القصور في المجالات كافة، وتخصيص المساحات اللازمة في الصحف للتواصل مع الجمهور بهذا الخصوص خدمة للمصلحة العامة.

9- ضرورة تواصل الدراسات والأبحاث بخصوص البحث عن أفضل السبل للارتقاء بالمهمة الرقابية للصحف من خلال إبداء النقد والتوجيه الإيجابي تحقيقا للنفع العام.

هوامش الفصل الثاني ومراجعه

1- ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع 2000م ص 42.

2- د. محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، القاهرة، دار الكتب 2000م، ص 160.

(*): تألفت لجنة الخبراء الذين عرضت عليهم الاستمارة من كل من:

أ- أ.م.د.ناهض زيدان الجواري، عميد كلية الإعلام- الجامعة العراقية.

ب- أ. م. د. حمدان خضر السالم – كلية الإعلام – جامعة بغداد.

ج- أ.م.د. نزهت الدليمي – كلية الإعلام – جامعة بغداد.

د- أ. م. د. شكرية السراج – كلية الإعلام – جامعة بغداد.

هـ- أ. م. د. حافظ ياسين الهيتي- كلية الآداب- قسم الإعلام- جامعة الأنبار.

و- د. سحر خليفة الجبوري- المعاون العلمي لكلية الإعلام – الجامعة العراقية.

ز. د. سهام الشجيري- كلية الإعلام – جامعة بغداد.

3- ا. د فاروق محمد أبو زيد، مقدمة في علم الصحافة، القاهرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1999 م، ص25.

4- د. محمد منير حجاب، مدخل إلى الصحافة، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2010 م، ص 49-50

5- نقلا عن سامان فوزي عمر، المسؤولية المدنية للصحفي: دراسة مقارنة، عمان، دار وائل للنشر، 2007 م، ص59.

6- نقلا عن المصدر نفسه، ص 59.

7- د. محمد منير حجاب. مصدر سابق، ص58

8- د. لؤي خليل، الإعلام الصحفي، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010 م، ص237.

9- سامان فوزي عمر، مصدر سابق، ص60

10- د. عزيزة عبده، الإعلام السياسي والرأي العام، دراسة في ترتيب الأولويات، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع 2004 م، ص131.

11- د. عماد عبد الحميد النجار، الوسيط في تشريعات الصحافة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1985، ص52.

12- نقلا عن د. سليمان صالح، ثورة الإتصال وحرية الإعلام، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2007 م، ص117.

13- سامي عزيز، الصحافة مسؤولية وسلطة، سلسلة المكتبة الصحفية العدد 1، القاهرة، دار التعاون، 1981، ص41.

14- د. طارق الخليفي، سياسات الإعلام والمجتمع، بيروت، دار النهضة العربية، 2010، ص24.

15- د. محمد منير حجاب، مصدر سابق، ص 433.

16- د. عبد الحميد الشواربي، جرائم الصحافة والنشر، الإسكندرية منشاة المعارف، 1997 ، ط3، ص132-133.

17- المصدر نفسه ص 133

18- د. عماد عبد الحميد النجار. النقد المباح في القانون المقارن. القاهرة. دار النهضة العربية. 1996. ط2 ص 168

19- طارق احمد فتحي سرور، الحماية الجنائية لأسرار الأفراد في مواجهة النشر، القاهرة ، دار النهضة العربية، 1991 م ،ص 160

20- د. عبد الحميد الشواربي، مصدر سابق، ص134

21- طارق احمد فتحي سرور، مصدر سابق، ص165

22- د. عبد الحميد الشواربي، مصدر سابق، ص134

23- د. محمد منير حجاب، مصدر سابق، ص 434

24- د. عماد عبد الحميد النجار، النقد المباح في القانون المقارن، مصدر سابق ، ص 223

25- سامان فوزي عمر، مصدر سابق، ص 65

26- د. عبد الحميد الشواربي، مصدر سابق، ص 135

الفصل الثالث

مسؤولية الصحافة

في تعزيز الثقافة السياسية في المجتمع

الفصل الثالث

مسؤولية الصحافة في تعزيز الثقافة السياسية في المجتمع

المقدمة :

ينظر للثقافة السياسية على أنها متغير مهم من متغيرات نجاح وفاعلية العملية السياسية ومعيار أساسي من معايير حيوية الحياة السياسية ولاسيما في المجتمعات التي تسير في طريق التحول الديمقراطي، ذلك أن الثقافة السياسية يمكن لها أن تسهم مساهمة كبيرة في بناء الوعي السياسي للمواطن وتعزيزه، وفي تشكيل اتجاهاته نحو النظام السياسي والعملية السياسية السائدة في المجتمع، كما يمكن لها أن تحقق التواصل الإيجابي بين المواطن والطبقة السياسية، وفي نشر الثقافة الديمقراطية وترسيخ قيمها في المجتمع، وكذلك في دفع المواطن نحو تفعيل مشاركته في الحياة السياسية بمستوياتها كافة ولاسيما الانتخابات، فضلاً عن أهميتها في تعريف المواطن بحقوقه وحدود حرياته، وبما يسهم في المجمل في تحقيق الاستقرار السياسي والمجتمعي الذي يعد متطلباً أساسياً لنجاح مسيرة الديمقراطية في المجتمع.

إن مسؤولية تعزيز الثقافة السياسية في المجتمع تقع على جهات عديدة لعل أهمها وسائل الإعلام والاتصال ولاسيما الصحافة التي أصبحت اليوم إحدى المؤسسات الاجتماعية الفاعلة ومظهراً بارزاً من مظاهر الديمقراطية المعاصرة، وجاء هذا البحث ليسلط الضوء على مسؤولية[1] الصحافة العراقية في تعزيز الثقافة السياسية في المجتمع من خلال الصحف الثلاث ميدان الدراسة.

المبحث الأول

أهمية الثقافة السياسية في تعزيز الممارسة الديمقراطية

أولاً: أهمية

تتجسد أهمية هذا جانب منه في التصدي لموضوع الثقافة السياسية التي تعد ضرورة لا غنى عنها من ضرورات نجاح العملية السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي ومن ثم تعزيز الديمقراطية ومسيرتها في المجتمع، ومن جانب آخر في تبيان طبيعة تعامل الصحافة العراقية ممثلة – بالصحف ميدان الدراسة – مع الثقافة السياسية ولاسيما وأن العراق يعيش في ظل ديمقراطية ناشئة تتطلب شيوع الثقافة السياسية وتعزيزها وبما يدفع بالديمقراطية نحو الوصول إلى أهدافها المنشودة.

ثانياً: مشكلة

ينبغي للصحافة العراقية باعتبارها إحدى المؤسسات الفاعلة في المجتمع، أن تضطلع بمسؤوليتها في نشر الثقافة السياسية وتعزيزها في المجتمع، وبما يساعد في بناء عملية سياسية سليمة ومن ثم توفير سبل نمو البناء الديمقراطي وتطوره في العراق، لكن هل اضطلعت الصحافة العراقية ممثلة بصحف العينة بمسؤولياتها في هذا الشأن، في هذا تنحصر المشكلة الأساسية للبحث والتي تم صياغتها في التساؤلات الآتية:

1- هل وعت الصحف الثلاث ميدان الدراسة مسؤولياتها في تعزيز الثقافة السياسية في المجتمع؟

2- ما مدى إسهام الصحف المذكورة في نشر الثقافة السياسية وتعزيزها في المجتمع؟

3- ما طبيعة إسهاماتها في تعزيز الثقافة السياسية؟

4- ما أبرز الموضوعات التي ركزت عليها كل من الصحف المشار إليها في نطاق مسؤوليتها في تعزيز الثقافة السياسية في المجتمع؟

ثالثاً: أهداف

يسعى إلى تحقيق عدة أهداف منها:

1- معرفة أهمية الثقافة السياسية في تعزيز الممارسة الديمقراطية وفي تنمية المشاركة في العملية السياسية وفي ضمان حقوق المواطن وحرياته.

2- الوقوف على أهمية وسائل الإعلام والاتصال ولاسيما الصحافة في تعزيز الثقافة السياسية في المجتمع.

3- كشف مدى التزام الصحافة العراقية ممثلة – بالصحف الثلاث – في تعزيز الثقافة السياسية في المجتمع.

4- معرفة طبيعة إسهامات الصحف المذكورة في تعزيز قيم الثقافة السياسية.

5- تحديد موضوعات الثقافة السياسية التي حظيت باهتمام كل من الصحف الثلاث ميدان الدراسة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

رابعاً: النوع

يعد هذا النوع الوصفية التي تركز على رصد الظاهرة واكتشافها وتحديد العلاقات بينها وبين الظواهر الأخرى، ومن اجل الوصول إلى النتائج المطلوبة في البحث والإجابة عن تساؤلاته وتحقيق أهدافه، فقد استخدم الباحث المنهج المسحي، كما اعتمد البحث أيضاً أسلوب تحليل المضمون الذي وفر جمع المعلومات والبيانات الخاصة بموضوع البحث ومن ثم حصر وتحديد الموضوعات الخاصة بالثقافة السياسية التي حملتها مضامين المقالات الصحفية بأنواعها كافة في كل من الصحف الثلاث ميدان الدراسة وإخضاعها للتحليل وتصنيفها وتبويبها.

خامساً: المجالاته:

يتخذ مجالين أساسين هما: المكاني الذي يتمثل في ثلاث صحف هي: جريدة الصباح المملوكة ملكية عامة وتتبنى في غالب الأحيان وجهة النظر الرسمية، وجريدة

الاتحاد وهي الجريدة المركزية لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وجريدة العالم وهي جريدة مملوكة ملكية خاصة وعرفت بجرأتها في الطرح واستقطابها للنخب على اختلاف أنواعها للكتابة في الموضوعات كافة ولاسيما السياسية، والمجال الآخر هو الزماني الذي تم تحديده بالمدة من 2/ 3/ 2013م – 31/ 3/ 2013م، وقد بلغت مجموع الأعداد الصادرة من الصحف الثلاث خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل (68) عدداً توزعت بواقع (25) عدداً من جريدة الصباح، و(23) عدداً من جريدة الاتحاد، و(20) عدداً من جريدة العالم إذ إن الجريدة الأخيرة تصدر بواقع (5) أيام في الأسبوع.

سادساً: إجراءات التحليل وخطواته:

1- **وحدات التحليل وفئاته**: تم في هذا البحث استخدام وحدة الموضوع لأنها الأنسب لتلبية أهداف البحث، وأما فيما يتعلق بفئات التحليل فقد وجد الباحث أن فئة موضوع الاتصال ضمن فئة (ماذا قيل) هي الفئة الأكثر ملائمة في تحقيق أهداف البحث.

2- **إجراءات التحليل**: اقتضت عملية التحليل القيام بعدد من الخطوات والإجراءات من أهمها:

أ- حصر المقالات الصحفية التي انطوت على مضامين تتعلق بالثقافة السياسية في كل من الصحف الثلاث ميدان الدراسة باستخدام طريقة الحصر الشامل، وقد بلغ عدد المقالات الصحفية التي تم إخضاعها للتحليل في الصحف المذكورة (271) مقالاً صحفياً توزعت بواقع (78) مقالاً صحفياً في جريدة الصباح، و(76) مقالاً صحفياً في جريدة الاتحاد، و(117) مقالاً صحفياً في جريدة العالم، وقد تم استخراج موضوع واحد (فئة) من كل مقال صحفي وهو الموضوع الرئيس الذي يتمحور حوله مضمون المقال الصحفي في كل من الصحف الثلاث ميدان الدراسة، ويبلغ عدد الفئات التي تم تحديدها (28) فئة توزعت على ثلاثة محاور، وقد استند الباحث في وضع الفئات إلى

الإطار النظري للبحث والملاحظات التي تكونت لديه أثناء الدراسة الاستطلاعية.

ب- تصنيف الموضوعات الخاصة بالثقافة السياسية التي تم تحديدها في المقالات الصحفية موضع التحليل وفق ثلاثة محاور وكما هو مبين في جدول رقم (1).

جدول رقم (1)

يبين المحاور التي تم تصنيفها في صحف: الصباح، والاتحاد والعالم ومجموع تكراراتها ونسبتها المئوية.

الجريدة / المحور	جريدة الصباح		جريدة الاتحاد		جريدة العالم	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
تعزيز الممارسة الديمقراطية في الحياة العامة	52	66.67	50	65.79	85	72.65
تفعيل المشاركة في العملية السياسية ولاسيما الانتخابات	14	17.95	20	26.32	19	16.24
ضمان حقوق أفراد المجتمع وحرياتهم	12	15.38	6	7.89	13	11.11
المجموع	78	٪100	76	٪100	117	٪100

وقد تم تبويب الموضوعات التي تضمنتها المقالات الصحفية موضع التحليل ضمن كل محور من المحاور الثلاثة في جداول خاصة وترميزها كمياً باحتساب عدد المرات التي تكررت فيها بعد استخراج النسبة المئوية لكل فئة منها، وترتيبها على وفق معدلاتها العامة في كل من الصحف الثلاث ميدان الدراسة.

جـ- تفسير النتائج الإحصائية وتحليلها ومن ثم استخلاص النتائج بشأنها.

3- صدق التحليل وثباته: لقد تحقق صدق التحليل من هذا البحث من الحرص على تحديد وحدة التحليل وفئاته والالتزام بالمعايير العلمية في تنظيم استمارة التصنيف التي تم عرضها على مجموعة من الخبراء المختصين[2] لغرض إبداء الملاحظات بشأنها وقد تم الأخذ بملاحظاتهم وإجراء التعديلات اللازمة في ضوء الملاحظات التي تم تسجيلها،

واعتمد البحث في قياس الثبات على أسلوب الاتساق عبر الزمن بتكرار عملية التحليل على المقالات الصحفية موضع التحليل مرتين وبفاصل زمني أمده (30) يوماً بين عملية التحليل الأولى والثانية ولم تظهر سوى اختلافات طفيفة في نتائج التحليلين، وبلغ معدل الثبات الذي تم قياسه باستخدام معادلة هولستي (93.3٪) وهي نسبة تدل على وجود درجة اتساق عالية بين التحليلين.

المبحث الثاني

الثقافة السياسية

أولاً: مفهوم الثقافة السياسية:

يرى فقهاء السياسة أن الثقافة السياسية جزء من الثقافة العامة السائدة في مجتمع معين، والتي توارثتها الأجيال عبر الحقب المتلاحقة.

وتعرف الثقافة السياسية بأنها ((مجموعة القيم والمعتقدات السياسية الأساسية السائدة في المجتمع والتي تميزه من غيره من المجتمعات، وهي نتاج التاريخ الجمعي لنظام سياسي معين وكذلك هي نتاج حياة الأفراد الذي يقومون بخلق هذا النظام))[3].

وترتبط الثقافة السياسية بعملية أوسع نطاقاً هي التنشئة السياسية التي يكتسب الفرد من خلالها اتجاهاته نحو السياسة ويطورها من خلال تلقينه لقيم واتجاهات اجتماعية ذات دلالة سياسية، وهي عملية مستمرة على مدى حياة الفرد، ومن ثم فهي تلعب أدواراً أساسيه سواء في تكوين الثقافة السياسية أو نقلها عبر الأجيال أو تغييرها، وعبر أدوات مختلفة منها الأسرة، المؤسسات التربوية والتعليمية، ووسائل الإعلام والاتصال وسواها،والهدف منها تكييف وتوجيه سلوك الأفراد السياسي للانسجام مع النظام السياسي وتحقيق استقراره لإحداث عملية تماسك داخلي تنجم عما يطلق عليه الفهم أو الحس المشترك لقيم وثوابت ومعايير المجتمع[4].

ويتبين مما تقدم أن عملية تكوين الثقافة السياسية تتطلب وجود تنشئة سياسية منهجية ومنظمة تشترك فيها جهات عديدة وتستمر مع استمرار حياة الفرد وبما يحقق انسجامه مع الفلسفة السياسية السائدة في المجتمع.

ثانياً: أنواع الثقافة السياسية:

يحدد المختصون في علم السياسة ثلاثة أنواع من الثقافات السياسية تقسم بناءً على تطور المجتمع، وهذه الأنواع من الثقافات لا توجد بصورة خالصة ومستقلة عن

بعضها بل هي متداخلة فيما بينها، ولكن قد تبدو واحدة منها مهيمنة أو قد تبدو متعايشة بعضها مع البعض الأخر، وتتمثل هذه الأنواع بالأتي[5]:

1- **الثقافة القديمة**: وهي تنسجم مع بنى سياسية تقليدية لا مركزة، وهذا النوع من الثقافة لا يوفر في الغالب البيئة المناسبة للديمقراطية.

2- **ثقافة الخضوع**: التي تتعامل مع أنواع الثقافات الأخرى من موضع المهيمن، وهي تتلاءم مع بنية سلطوية مركزة، بمعنى أنها تشكل النقيض لبنية سياسية ديمقراطية.

3- **ثقافة المساهمة**: وهي تتلائم مع بنية سياسية ديمقراطية وتقوم على ركيزتين الأولى هي حقوق المواطنة، والثانية المشاركة في صنع القرار، كما أنها تتطلب مواطناً على مستوى عال من الوعي بالأمور السياسية وتقوم بدور فاعل فيها، ومن ثم يؤثر على النظام السياسي بطرق مختلفة.

إن ما تقدم يشير بوضوح إلى إن الثقافة السياسية المساهمة هي ثقافة ديمقراطية توفر حماية حقوق المواطن وحرياته، كما أنها توفر في الوقت عينه سبل الاستقرار السياسي مما يجعلها مستلزماً مهماً من مستلزمات ترسيخ البناء الديمقراطي السليم.

ثالثاً: أهمية الثقافة السياسية في تعزيز الممارسة الديمقراطية:

يرى معظم الباحثين أن الديمقراطية لا تقتصر فقط على شكل الحكم، إنما هي أيضاً فلسفة ونمط عيش ومعتقد، ولكي تتحقق الديمقراطية عملياً في الواقع السياسي، ولا تبقى مجرد فكرة أو شعار لا قيمة فعلية له. يجب ان يكون الشعب مدركاً لأهمية الديمقراطية في الحياة السياسية ومؤمناً بالديمقراطية كقيمة بذاتها وبقيمة مبادئها، وهو ما يتطلب قدراً من النضج السياسي والثقافة السياسية[6].

ذلك أن الثقافة السياسية شرط أساسي يسبق الدعوة للديمقراطية، إذ إن الثقافة السياسية متغير شديد الأهمية في تفسير مستقبل الديمقراطية واستشرافها على أكثر من مستوى، وعلى هذا فان الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية ليبرالية يتوقف على خلق ثقافة

سياسية تحترم قيم الديمقراطية ومؤسساتها ومنها التسامح السياسي وقبول الآخر وقيم الحوار واحترام الرأي والرأي الأخر، والمشاركة السياسية ومؤسسات التنافس السياسي والتمثيل السياسي مثل الأحزاب والانتخابات والبرلمان وغيرها[7].

وفضلاً عن ذلك فأن هناك من يرى أن ((عناصر الثقافة السياسية ضرورية للتغلب على واحدة من المعضلات الأساسية للديمقراطية لإيجاد توازن بين الانشقاق والصراع من جهة والحاجة إلى الاجتماع من جهة ثانية))[8].

وبناءً على ما تقدم، فأن الثقافة السياسية تعد عاملاً ضرورياً في بناء نظام ديمقراطي وعنصراً شديد الفعالية لنجاح هذا النظام وترسيخ قيمه في وعي أفراد المجتمع.

رابعاً : تلازم الثقافة السياسية وطبيعة المشاركة السياسية :

تعد المشاركة السياسية الفاعلة عنصراً مهماً من عناصر بناء وشيوع الثقافة السياسية الديمقراطية في المجتمع، إذ إن ((نجاح أي ثقافة سياسية في تحقيق استقرار النظام السياسيوقبوله مجتمعياً تستند بالأساس إلى المشاركة السياسية الديمقراطية لعموم المجتمع والتي تنجح في بناء نظام سياسي ذي مؤسسات تتناسب والخصوصية الثقافية للمجتمع وتأكيد هويته لا إلغائها))[9].

وينظر للمشاركة السياسية على أنها ((سلوك سياسي يمارسه المواطنون طواعية للمساهمة في صنع السياسة العامة واتخاذ القرارات على المستويات كافة، واختيار النخب الحاكمة من مختلف المواقع ومراقبة الأداء الحكومي، والتعبير عن الآراء في وسائل الاتصال المختلفة حول القضايا التي تفرض نفسها على أجندات الرأي العام))[10].

ويرى احد الباحثين أن المشاركة السياسية في الواقع العملي تتضمن مجموعة من المستويات على النحو الأتي[11]:

- **المستوى الأول**: درجة الوعي والاهتمام السياسي: ويتصل بدرجة وعي الأفراد بشان معرفة حقوقهم وواجباتهم السياسية، وفهم معطيات التشريعات والقوانين التي تنظم الحياة السياسية ودرجة الاهتمام بمتابعة ما يجري على

الساحة السياسية.

-**المستوى الثاني**: اتجاهات الأفراد وآراؤهم نحو البيئة السياسية المحيطة: ويتصل باتجاهات الأفراد وآرائهم في مفردات المناخ السياسي السائد والتي تتكون نتيجة ما يتعرض له الأفراد من معلومات ومعارف عبر الاقنية المختلفة.

-**المستوى الثالث**: السلوك السياسي: ويتصل بالسلوك السياسي للمواطن على مستويات متعددة منها: التصويت في الانتخابات، المشاركة في عضوية الأحزاب السياسية والمنظمات الفاعلة في الحياة العامة، الترشيح لتمثيل أفراد المجتمع في الانتخابات، المشاركة في صنع السياسة العامة أو في اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات العامة، والمشاركة في صياغة التشريعات والقوانين المنظمة لحياة المجتمع.

ويتبين مما تقدم أن الثقافة السياسية تشتمل على تفعيل المشاركة السياسية وبما يتيح للمواطن المشاركة في تحديد أطر السياسة العامة وصياغة مضامينها، وبما يوفر كذلك لصناع القرار الوقوف على أفضليات الجمهور وتوجهاتهم ورغباتهم، وبما يسهم بالمحصلة في ترشيد السلوك السياسي وفي تعزيز قيم الديمقراطية المنشودة.

خامساً: الثقافة السياسية وتوفير ضمانات احترام حقوق الإنسان وحرياته:

هناك بعض القيم التي ((تنطوي عليها الثقافة السياسية والتي تكون وثيقة الصلة بالديمقراطية ويمكن اعتبارها شرطاً لوجودها واستقرارها، ولعل من أهم هذه القيم احترام الإنسان واستقلاله وكرامته، والاعتقاد في وجود حقوق فردية مصونة أي تتسم بالخصوصية ويجب ألا تتدخل فيها الدولة))[12].

ومن أهم الحقوق والحريات التي يجب أن تكون مصانة هي: الحق في الحياة، حرية العمل، عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة القاسية، الحرية والسلامة الشخصية، حرية العقيدة، حرية الفكر، حرية الرأي والتعبير، حرية التعليم، حرية الصحافة، المشاركة في إدارة الحياة العامة، الحق في التجمع السلمي، الحق في تشكيل النقابات والأحزاب

السياسية والانضمام إليها[13]. فضلاً عن المساواة أمام القانون والقضاء وتكافؤ الفرص وفي تقلد الوظائف العامة وفي ممارسة الحق في التصويت في الانتخابات والاستفتاءات العامة، وحق الترشيح لعضوية المجالس المحلية والنيابية[14].

ونستنتج مما سبق أن حماية حقوق المواطن وحرياته تعد من القيم الأساسية التي تنطوي عليها الثقافة السياسية في النظم الديمقراطية وهو ما يحقق قدراً كبيراً من التماسك والانسجام الذي يعزز البنيان الديمقراطي ويزيد تماسكه.

سادساً : أهمية وسائل الإعلام والاتصال وخاصة الصحافة في تعزيز الثقافة السياسية :

تعد وسائل الإعلام والاتصال وخاصة الصحافة من الأدوات الفاعلة في بناء الثقافة السياسية وتعزيزها في المجتمع الديمقراطي. إذ إن تلك الوسائل تعد إحدى وكالات التنشئة السياسية، ذلك أن الكم الكبير من المعلومات والمعارف التي يحصل عليها أفراد المجتمع عن كل ما يتعلق بالجانب السياسي يأتي من خلال تلك الوسائل وهي تصلهم مباشرة من تعرضهم الاختياري للرسائل والمواد الإعلامية والاتصالية التي تقدمها تلك الوسائل[15].

ويرى أحد الباحثين أن الصحافة وسيلة من وسائل الإعلام والاتصال تمتلك القدرة على تطوير الثقافة السياسية لأفراد المجتمع وبناء أو تعزيز قيم ومعتقدات وأفكار وتصورات سياسية، فضلاً عن العمل على محاربة الصور السلبية السياسية التي تعوق حركة التطور في المجتمع وبما يكفل التحول الديمقراطي[16].

وتعمل الصحافة في النظم الديمقراطية أيضاً على تعزيز مبادئ الديمقراطية بإتاحة الفرصة للنخبة الفكرية والثقافية لإبداء رأيها بشأن المجريات السياسية، والدفاع عن حرية الرأي والتعبير، ومتابعة الأداء الحكومي، وتصحيح المسار الديمقراطي، وتقديم بدائل حلول للموضوعات السياسية، فضلاً عن إعطاء الأحزاب الفرصة المناسبة للتعبير عن نفسها ليسهم كل ذلك في نجاح مسيرة الديمقراطية في المجتمع[17].

وتساهم الصحافة في النظم الديمقراطية مساهمة فاعلة بتعزيز المشاركة السياسية عن طريق أوجه متعددة منها: تحفيز المواطنين على المشاركة السياسية في مجالاتها ومستوياتها كافة، أو توجيه اهتمامهم ووعيهم نحو النظام السياسي والمساعدة في تشكيل توجهاتهم وأرائهم السياسية، ويأتي ذلك من إمداد المواطنين بالمعلومات والخبرات والحقائق والأحداث السياسية بدقة ومصداقية ومن ثم تأهيلهم بالشكل الملائم للمشاركة السياسية[18].

وتستخدم الصحافة وقت الانتخابات قناة اتصالية ودعائية لتوضيح برامج الأحزاب والمرشحين، وفي تشكيل اتجاهات المواطنين وأرائهم بشأن النظام الانتخابي المعمول به، وبشأن العملية الانتخابية وأسلوب إدارتها، وكذلك في تعريفهم بالنظام الانتخابي السائد وكيفية ممارسة حق الانتخاب، وتعريفهم بمواعيد إجراء الانتخابات، وبمفردات البيئة السياسية المحيطة وكافة مواقع صنع القرار في المجالس المنتخبة، فضلاً عن تشجيع المواطنين على التقيد بجداول الانتخابات واستخراج البطاقة الانتخابية، وصولاً إلى تشجيع الأعضاء المنتخبين في المجالس المختلفة على تطوير أدائهم من خلال تقييم أدائهم في المجالس المذكورة[19].

كما أن الصحافة تضطلع بمسؤوليتها في تعزيز الثقافة السياسية عن طريق التنشئة السياسية للمواطنين بتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم السياسية التي كفلها الدستور والقانون في ضوء المضامين الصحفية المختلفة، ومن الالتزام بالدفاع عن حرية الرأي والتعبير، والتعبير عن الفئات المهمشة، والدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته المختلفة، وفي تشجيع المواطنين على عضوية الأحزاب السياسية وفي ممارسة حقوقهم السياسية والاشتراك في الانتخابات عن طريق الترشيح أو التصويت، وأيضاً بتعريف المواطنين بطرق التعبير عن الرأي الشخصي، والتظاهر السلمي الذي لا يحدث ضرراً بأمن واستقرار المجتمع، وكيفية مخاطبة الجهات الحكومية المعنية بحل المشكلات والتعبير عن الرأي في وسائل الإعلام والاتصال المختلفة[20].

ويمكن القول في ضوء ما تقدم، إن وسائل الإعلام والاتصال وبخاصة الصحافة يمكن لها أن تسهم مساهمة فاعلة في تعزيز الثقافة السياسية في المجتمع، وبما يؤدي إلى ترسيخ قيم الديمقراطية السليمة ولاسيما في المجتمعات التي تسير في طريق التحول الديمقراطي.

المبحث الثالث

تعزيز الممارسة الديمقراطية

أولاً: الموضوعات الخاصة بمحور: تعزيز الممارسة الديمقراطية في الحياة العامة.

1- جريدة الصباح:

يتبين من تحليل بيانات جدول رقم (2) أن موضوع ((الطائفية السياسية والتناحر بين الكتل السياسية يهدد أركان البناء الديمقراطي الناشئ)) قد حصل على المرتبة الأولى ضمن هذا الجدول بعد أن سجل (17) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (32.69٪)، واحتل موضوع ((العمل على بناء المؤسسات الديمقراطية وإدامتها بما يعزز المضمون الديمقراطي في العملية السياسية)) المرتبة الثانية بعد أن سجل (11) تكراراً ونسبة مئوية بلغت (21.15٪)، وجاء موضوع ((تأكيد وجوب شيوع ثقافة التسامح والحوار لحل الخلافات السياسية)) في المرتبة الثالثة بعد أن سجل (8) تكرارات و نسبة مئوية قدرها (15.39٪).

جدول رقم (2)

يبين ترتيب الموضوعات الخاصة بمحور: تعزيز الممارسة الديمقراطية في الحياة العامة في جريدة الصباح

الموضوعات الخاصة بمحور: تعزيز الممارسة الديمقراطية في الحياة العامة	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
الطائفية السياسية والتناحر بين الكتل السياسية يهد أركان البناء الديمقراطي الناشئ	17	32.69	1
العمل على بناء المؤسسات الديمقراطية وإدامتها بما يعزز المضمون الديمقراطي في العملية السياسية	11	21.15	2
تأكيد وجوب شيوع ثقافة التسامح والحوار لحل الخلافات السياسية	8	15.39	3
تأكيد ضرورة الانسجام بين المواقف السياسية المعلنة والممارسات الفعلية للفعاليات السياسية	6	11.54	4

احترام الحق في الاختلاف السياسي	3	5.77	5
غياب الثقافة البرلمانية الحقيقية وتنامي الخلافات السياسية يشل حركة مجلس النواب	3	5.77	5
التحذير من سعي بعض الجهات السياسية نحو استغلال الديمقراطية لتحقيق مكاسب غير مشروعة	2	3.58	6
الحرص على إشاعة قيم الديمقراطية وثقافتها في الحياة العامة	1	1.92	7
العمل على ترسيخ فكرة المواطنة وإعلائها	1	1.92	7
تأكيد أهمية انسجام العقل السياسي مع مفاهيم الدستور	-	-	-
أهمية وسائل الإعلام والاتصال في شيوع الثقافة السياسية وقيمها في المجتمع	-	-	-
المجموع	52	٪100	-

أما موضوع ((تأكيد ضرورة الانسجام بين المواقف السياسية المعلنة والممارسات الفعلية للفعاليات السياسية)) فقد حل في المرتبة الرابعة بعد أن سجل (6) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (11.54٪)، في حين احتل المرتبة الخامسة موضوعا ((احترام الحق في الاختلاف السياسي)) و ((غياب الثقافة البرلمانية الحقيقية وتنامي الخلافات السياسية يشل حركة مجلس النواب)) بعد أن سجل كل منهما (3) تكرارات ونسبة مئوية بلغت (5.77٪).

وحصل موضوع ((التحذير من سعي بعض الجهات السياسية نحو استغلال الديمقراطية لتحقيق مكاسب غير مشروعة)) على المرتبة السادسة بعد أن سجل تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (3.85٪)، وجاء موضوعا ((الحرص على إشاعة قيم الديمقراطية وثقافتها في الحياة العامة)) و ((العمل على ترسيخ فكرة المواطنة وإعلائها))

في المرتبة السابعة بعد أن سجل كل موضوع منهما تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية بلغت (1.92٪)، فيما غاب موضوعا ((تأكيد أهمية انسجام العقل السياسي مع مفاهيم الدستور)) و ((أهمية وسائل الإعلام والاتصال في شيوع الثقافة السياسية وقيمها في المجتمع)) عن الحضور في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، مما يدلل على عدم إيلائهما أية أهمية تذكر من قبل كتاب المقال الصحفي في الجريدة المذكورة خلال المدة المشار إليها.

2- جريدة الاتحاد:

يظهر من تحليل بيانات جدول رقم (3) أن موضوع ((العمل على بناء المؤسسات الديمقراطية وإدامتها بما يعزز المضمون الديمقراطي في العملية السياسية)) قد احتل المرتبة الأولى بعد أن سجل (17) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (34٪).

وحصل موضوع ((تأكيد وجوب شيوع ثقافة التسامح والحوار لحل الخلافات السياسية)) على المرتبة الثانية بعد أن سجل (12) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (24٪)، وجاء موضوع ((تأكيد ضرورة الانسجام بين المواقف السياسية المعلنة والممارسات الفعلية للفعاليات السياسية)) في المرتبة الثالثة بعد أن سجل (4) تكرارات ونسبة مئوية بلغت (8٪)، أما المرتبة الرابعة ضمن هذا الجدول فقد احتلتها أربعة موضوعات بعد أن سجل كل موضوع (3) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (6٪)، وهذه الموضوعات هي: ((التحذير من سعي بعض الجهات السياسية نحو استغلال الديمقراطية لتحقيق مكاسب غير مشروعة)) و ((الحرص على إشاعة قيم الديمقراطية وثقافتها في الحياة العامة)) و ((تأكيد أهمية انسجام العقل السياسي مع مفاهيم الدستور))، وجاءت ثلاثة موضوعات في المرتبة الخامسة بعد أن سجل كل موضوع منها تكرارين فقط ونسبة مئوية بلغت (4٪). وهذه الموضوعات هي: ((الطائفية السياسية والتناحر بين الكتل السياسية يهدد أركان البناء الديمقراطي الناشئ)) و ((احترام الحق في الاختلاف السياسي)) و ((غياب الثقافة البرلمانية الحقيقية وتنامي الخلافات السياسية يشل حركة مجلس النواب))، وحصل

موضوعا ((العمل على ترسيخ فكرة المواطنة وإعلائها)) و ((أهمية وسائل الإعلام والاتصال في شيوع الثقافة السياسية وقيمها في المجتمع)) على المرتبة السادسة بعد أن سجل كل موضوع تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (2٪).

جدول رقم (3)

يبين ترتيب الموضوعات الخاصة بمحور: تعزيز الممارسة الديمقراطية في الحياة العامة في جريدة الاتحاد.

الموضوعات الخاصة بمحور: تعزيز الممارسة الديمقراطية في الحياة العامة	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
العمل على بناء المؤسسات الديمقراطية وإدامتها بما يعزز المضمون الديمقراطي في العملية السياسية	17	34	1
تأكيد وجوب شيوع ثقافة التسامح والحوار لحل الخلافات السياسية	12	24	2
تأكيد ضرورة الانسجام بين المواقف السياسية المعلنة والممارسات الفعلية للفعاليات السياسية	4	8	3
التحذير من سعي بعض الجهات السياسية نحو استغلال الديمقراطية لتحقيق مكاسب غير مشروعة	3	6	4
الحرص على إشاعة قيم الديمقراطية وثقافتها في الحياة العامة	3	6	4
تأكيد أهمية انسجام العقل السياسي مع مفاهيم الدستور	3	6	4
الطائفية السياسية والتناحر بين الكتل السياسية يهدد أركان البناء الديمقراطي الناشئ	2	4	5
احترام الحق في الاختلاف السياسي	2	4	5
غياب الثقافة البرلمانية الحقيقية وتنامي الخلافات السياسية يشل حركة مجلس النواب	2	4	5
العمل على ترسيخ فكرة المواطنة وإعلائها	1	2	6
أهمية وسائل الإعلام والاتصال في شيوع الثقافة السياسية وقيمها في المجتمع	1	2	6
المجموع	50	٪100	-

3- جريدة العالم:

جدول رقم (4)

يبين ترتيب الموضوعات الخاصة بمحور: تعزيز الممارسة الديمقراطية في الحياة العامة في جريدة العالم.

الموضوعات الخاصة بمحور: تعزيز الممارسة الديمقراطية في الحياة العامة	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
الطائفية السياسية والتناحر بين الكتل السياسية يهدد أركان البناء الديمقراطي الناشئ	38	44.71	1
العمل على بناء المؤسسات الديمقراطية وإدامتها بما يعزز المضمون الديمقراطي في العملية السياسية	10	11.77	2
الحرص على إشاعة قيم الديمقراطية وثقافتها في الحياة العامة	9	10.59	3
تأكيد ضرورة الانسجام بين المواقف السياسية المعلنة والممارسات الفعلية للفعاليات السياسية	8	9.41	4
تأكيد وجوب شيوع ثقافة التسامح والحوار لحل الخلافات السياسية	6	7.05	5
أهمية وسائل الإعلام والاتصال في شيوع الثقافة السياسية وقيمها في المجتمع	4	4.71	6
العمل على ترسيخ فكرة المواطنة وإعلائها	3	3.53	7
التحذير من سعي بعض الجهات السياسية نحو استغلال الديمقراطية لتحقيق مكاسب غير مشروعة	2	2.35	8
احترام الحق في الاختلاف السياسي	2	2.35	8
غياب الثقافة البرلمانية الحقيقية وتنامي الخلافات السياسية يشل حركة مجلس النواب	2	2.35	8
تأكيد أهمية انسجام العقل السياسي مع مفاهيم الدستور	1	1.18	9
المجموع	85	%100	-

توضح بيانات جدول رقم (4) إن موضوع ((الطائفية السياسية والتناحر بين الكتل السياسية يهدد أركان البناء الديمقراطي الناشئ)) قد احتل المرتبة الأولى بعد أن سجل (38) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (44.71٪)، وهي النسبة الأعلى ضمن هذا المحور، وحصل موضوع ((العمل على بناء المؤسسات الديمقراطية وإدامتها بما يعزز المضمون الديمقراطي في العملية السياسية)) على المرتبة الثانية بعد ان سجل (10) تكرارات ونسبة مئوية بلغت (11.77٪)، وجاء موضوع ((الحرص على إشاعة قيم الديمقراطية وثقافتها في الحياة العامة)) في المرتبة الثالثة بعد أن سجل (9) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (10.59٪)، في حين حل موضوع ((تأكيد ضرورة الانسجام بين المواقف السياسية المعلنة والممارسات الفعلية للفعاليات السياسية)) في المرتبة الرابعة بعد أن سجل (8) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (9.41٪)، وجاء موضوع ((تأكيد وجوب شيوع ثقافة التسامح والحوار لحل الخلافات السياسية)) في المرتبة الخامسة بعد أن سجل (6) تكرارات ونسبة مئوية بلغت (7.05٪)، أما موضوع ((أهمية وسائل الإعلام والاتصال في شيوع الثقافة السياسية وقيمها في المجتمع)) فقد احتل المرتبة السادسة بعد أن سجل (4) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (4.71٪)، وحصل موضوع ((العمل على ترسيخ فكرة المواطنة وإعلائها)) على المرتبة السابعة بعد أن سجل (3) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (3.53٪)، أما المرتبة الثامنة ضمن هذا الجدول فقد احتلتها ثلاثة موضوعات بعد أن سجل كل موضوع تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (2.35٪)، وهذه الموضوعات هي: ((التحذير من سعي بعض الجهات السياسية نحو استغلال الديمقراطية لتحقيق مكاسب غير مشروعة)) و ((احترام الحق في الاختلاف السياسي)) و ((غياب الثقافة البرلمانية الحقيقية وتنامي الخلافات السياسية يشل حركة مجلس النواب))، أما موضوع ((تأكيد أهمية انسجام العقل السياسي مع مفاهيم الدستور)) فقد جاء في المرتبة التاسعة والأخيرة ضمن هذا الجدول بعد أن سجل تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (1.18٪).

ثانياً: الموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل المشاركة في العملية السياسية ولاسيما الانتخابات.

1- جريدة الصباح:

جدول رقم (5)

يبين ترتيب الموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل المشاركة في العملية السياسية ولاسيما الانتخابات في جريدة الصباح.

الموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل المشاركة في العملية السياسية ولاسيما الانتخابات	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
ضرورة توفير مستلزمات لنجاح العملية الانتخابية	4	28.57	1
أهمية التوعية والتثقيف في الحملات الانتخابية لانتخاب الأصلح للوطن والمواطن	3	21.43	2
المشاركة الواسعة في الانتخابات تعزز الممارسة الديمقراطية في المجتمع	2	14.29	3
تأكيد وجوب التزام القائمين على الحملات الدعائية الانتخابية بقانون الانتخابات والنزاهة الوطنية	2	14.29	3
وجوب الابتعاد عن استخدام الأساليب غير المقبولة في الحملات الانتخابية	1	7.14	4
الحرص على صناعة برامج انتخابية فعالة تلبي طموح الجماهير وتحقق أمانيهم بعيداً عن المبالغة والتضخيم	1	7.14	4
تأكيد وجوب التزام الفائزين في الانتخابات بتنفيذ الوعود الانتخابية	1	7.14	4
أهمية وسائل الإعلام والاتصال في تحفيز المواطن على المشاركة السياسية	-	-	-
المجموع	14	%100	-

يتوضح من بيانات جدول رقم (5) أن موضوع ((ضرورة توفير مستلزمات لنجاح العملية الانتخابية)) قد حصل على المرتبة الأولى بعد أن سجل (4) تكرارات ونسبة

مئويـة قـدرها (28.57٪)، واحتـل موضـوع ((أهميـة التوعيـة والتثقيـف في الحمـلات الانتخابية لانتخاب الأصلح للوطن والمواطن)) المرتبة الثانية بعد أن سجل (3) تكـرارات ونسبة مئوية قدرها (21.43٪)، أما المرتبة الثالثة فقـد حـصل عليهـا موضـوعا ((المشاركة الواسعة في الانتخابات تعزز الممارسة الديمقراطية في المجتمـع)) و ((تأكيـد وجـوب التـزام القائمين على الحملات الدعائية الانتخابية بقانون الانتخابات والنزاهة الوطنيـة)) بعـد أن سـجل كـل موضـوع تكـرارين فقـط ونـسبة مئويـة قـدرها (14.29٪)، وجـاءت ثلاثـة موضوعات ضمن هذا الجدول في المرتبة الرابعـة والأخـيرة بعـد أن سـجل كـل موضـوع تكراراً واحداً فقـط ونـسبة مئويـة قـدرها (7.14٪) وهـذه الموضـوعات هـي: ((وجـوب الابتعاد عن استخدام الأساليب غير المقبولة في الحملات الانتخابيـة)) و ((الحـرص علـى صناعة برامج انتخابية فعالـة تلـبي طمـوح الجمـاهير وتحقـق أمـانيهم بعيـداً عـن المبالغـة والتضخيم)) و ((تأكيد وجوب التزام الفائزين في الانتخابات بتنفيذ الوعود الانتخابيـة))، في حين غاب موضوع ((أهمية وسائل الإعلام والاتصال في تحفيز المواطن على المشاركة السياسية)) عن الحضور في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

2- جريدة الاتحاد:

جدول رقم (6)

يبين ترتيب الموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل المشاركة في العملية السياسية ولاسيما الانتخابات في جريدة الاتحاد.

الموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل المشاركة في العملية السياسية ولاسيما الانتخابات	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
وجوب الابتعاد عن استخدام الأساليب غير المقبولة في الحملات الانتخابية	5	25	1
تأكيد وجوب التزام القائمين على الحملات الدعائية الانتخابية بقانون الانتخابات والنزاهة الوطنية	4	20	2
ضرورة توفير مستلزمات نجاح العملية الانتخابية	3	15	3
أهمية التوعية والتثقيف في الحملات الانتخابية لانتخاب الأصلح للوطن والمواطن	3	15	3
الحرص على صناعة برامج انتخابية فعالة تلبي طموح الجماهير وتحقق أمانيهم بعيداً عن المبالغة والتضخيم	2	10	4
تأكيد وجوب التزام الفائزين في الانتخابات بتنفيذ الوعود الانتخابية	2	10	4
المشاركة الواسعة في الانتخابات تعزز ممارسة الديمقراطية في المجتمع	1	5	5
أهمية وسائل الإعلام والاتصال في تحفيز المواطن على المشاركة السياسية	-	-	-
المجموع	20	%100	-

يتبين من تحليل بيانات جدول رقم (6) أن موضوع ((وجوب الابتعاد عن استخدام الأساليب غير المقبولة في الحملات الانتخابية)) قد احتل المرتبة الأولى ضمن هذا الجدول بعد أن سجل (5) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (%25)، وجاء موضوع ((تأكيد وجوب التزام القائمين على الحملات الدعائية الانتخابية بقانون الانتخابات والنزاهة الوطنية)) في المرتبة الثانية بعد أن سجل (4) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (%20).

أما المرتبة الثالثة ضمن هذا الجدول فقد احتلها موضوعا ((ضرورة توفير مستلزمات نجاح العملية الانتخابية)) و ((أهمية التوعية والتثقيف في الحملات الانتخابية لانتخاب الأصلح للوطن والمواطن)) بعد أن سجل كل منهما (3) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (15٪)، وجاء موضوعا ((الحرص على صناعة برامج انتخابية فعالة تلبي طموح الجماهير وتحقق أمنياتهم بعيداً عن المبالغة والتضخيم)) و ((تأكيد وجوب التزام الفائزين في الانتخابات بتنفيذ الوعود الانتخابية)) في المرتبة الرابعة بعد أن سجل كل موضوع منهما تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (10٪)، وحصل موضوع ((المشاركة الواسعة في الانتخابات تعزز الممارسة الديمقراطية في المجتمع)) على المرتبة الخامسة بعد أن سجل تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (5٪)، أما موضوع ((أهمية وسائل الإعلام والاتصال في تحفيز المواطن على المشاركة السياسية)) فقد غاب عن الحضور في جريدة الاتحاد خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

3- جريدة العالم:

جدول رقم (7)

يبين ترتيب الموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل المشاركة في العملية السياسية ولاسيما الانتخابات في جريدة العالم.

الموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل المشاركة في العملية السياسية ولاسيما الانتخابات	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
أهمية التوعية والتثقيف في الحملات الانتخابية لانتخاب الأصلح للوطن والمواطن	4	21.05	1
الحرص على صناعة برامج انتخابية فعالة تلبي طموح الجماهير وتحقق أمانيهم بعيداً عن المبالغة والتضخيم	4	21.05	1
وجوب الابتعاد عن استخدام الأساليب غير المقبولة في الحملات الانتخابية	3	15.79	2
تأكيد وجوب التزام القائمين على الحملات الدعائية الانتخابية بقانون الانتخابات والنزاهة الوطنية	2	10.53	3
ضرورة توفير مستلزمات نجاح العملية الانتخابية	2	10.53	3

المشاركة الواسعة في الانتخابات تعزز الممارسة الديمقراطية في المجتمع	2	10.53	3
تأكيد وجوب التزام الفائزين في الانتخابات بتنفيذ الوعود الانتخابية	1	5.26	4
أهمية وسائل الإعلام والاتصال في تحفيز المواطن على المشاركة السياسية	1	5.26	4
المجموع	19	٪100	-

يتبين من تحليل بيانات جدول رقم (7) أن موضوعا ((أهمية التوعية والتثقيف في الحملات الانتخابية لانتخاب الأصلح للوطن والمواطن)) و ((الحرص على صناعة برامج انتخابية فعالة تلبي طموح الجماهير وتحقق أمانيهم بعيداً عن المبالغة والتضخيم)) قد احتلا المرتبة الأولى بعد أن سجل كل منهما (4) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (٪21.05)، وحصل موضوع ((وجوب الابتعاد عن استخدام الأساليب غير المقبولة في الحملات الانتخابية)) على المرتبة الثانية بعد أن سجل (3) تكرارات ونسبة مئوية بلغت (٪15.79)، وجاءت ثلاثة موضوعات ضمن هذا الجدول في المرتبة الثالثة بعد أن سجل كل موضوع منهما تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (٪10.53)، وهذه الموضوعات هي: ((تأكيد وجوب التزام القائمين على الحملات الدعائية الانتخابية بقانون الانتخابات والنزاهة الوطنية)) و ((ضرورة توفير مستلزمات نجاح العملية الانتخابية)) و ((المشاركة الواسعة في الانتخابات تعزز الممارسة الديمقراطية في المجتمع)).

أما المرتبة الرابعة والأخيرة ضمن هذا الجدول فقد احتلها موضوعا ((تأكيد وجوب التزام الفائزين في الانتخابات بتنفيذ الوعود الانتخابية)) و ((أهمية وسائل الإعلام والاتصال في تحفيز المواطن على المشاركة السياسية)) بعد أن سجل كل موضوع منهما تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (٪5.26).

ثالثاً: الموضوعات الخاصة بمحور: ضمان حقوق أفراد المجتمع وحرياتهم.

1- جريدة الصباح:

جدول رقم (8)

يبين ترتيب الموضوعات الخاصة بمحور: ضمان حقوق أفراد المجتمع وحرياتهم في جريدة الصباح.

الموضوعات الخاصة بمحور: ضمان حقوق أفراد المجتمع وحرياتهم	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
ضمان حقوق المواطنين وحرياتهم وخاصة المرأة	9	75	1
إتاحة حق التصويت في الانتخابات للمواطنين كافة	2	16.67	2
ضمان ممارسة حرية الرأي والتعبير في نطاق القانون والدستور	1	8.33	3
حق المواطن في الانضمام للجمعيات والنقابات والأحزاب	-	-	-
المجموع	12	٪100	-

توضح بيانات جدول رقم (8) أن موضوع ((ضمان حقوق المواطنين وحرياتهم وخاصة المرأة)) قد احتل المرتبة الأولى بعد أن سجل (9) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (٪75) وهي النسبة الأعلى ضمن هذا الجدول، وحصل موضوع ((إتاحة حق التصويت في الانتخابات للمواطنين كافة)) على المرتبة الثانية بعد أن سجل تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (٪16.67)، وجاء موضوع ((ضمان ممارسة حرية الرأي والتعبير في نطاق القانون والدستور)) في المرتبة الثالثة بعد أن سجل تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (٪8.33)، في حين لم يسجل موضوع ((حق المواطن في الانضمام للجمعيات والنقابات والأحزاب)) أي حضور يذكر في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

2- جريدة الاتحاد:

تظهر بيانات جدول رقم (9) أن موضوع ((ضمان حقوق المواطنين وحرياتهم

وخاصة المرأة)) قد حصل على المرتبة الأولى بعد أن سجل (4) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (66.66٪)، أما المرتبة الثانية ضمن هذا الجدول فقد احتلها موضوعا ((إتاحة حق التصويت في الانتخابات للمواطنين كافة)) و ((ضمان ممارسة حرية الرأي والتعبير في نطاق القانون والدستور)) بعد أن سجل كل منهما تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (16.67٪)، في حين غاب موضوع ((حق المواطن في الانضمام للجمعيات والنقابات والأحزاب)) عن الحضور في جريدة الاتحاد خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

جدول رقم (9)

يبين ترتيب الموضوعات الخاصة بمحور: ضمان حقوق أفراد المجتمع وحرياتهم في جريدة الاتحاد.

الموضوعات الخاصة بمحور: ضمان حقوق أفراد المجتمع وحرياتهم	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
ضمان حقوق المواطنين وحرياتهم وخاصة المرأة	4	66.66	1
إتاحة حق التصويت في الانتخابات للمواطنين كافة	1	16.67	2
ضمان ممارسة حرية الرأي والتعبير في نطاق القانون والدستور	1	16.67	2
حق المواطن في الانضمام للجمعيات والنقابات والأحزاب	-	-	-
المجموع	6	٪100	-

3- جريدة العالم:

يتبين من جدول رقم (10) أن موضوع ((ضمان حقوق المواطنين وحرياتهم وخاصة المرأة)) قد حصل على المرتبة الأولى ضمن هذا الجدول بعد أن سجل (8) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (61.54٪)، أما المرتبة الثانية فقد احتلها موضوعا ((ضمان

ممارسة حرية الرأي والتعبير في نطاق القانون والدستور)) و ((حق المواطن في الانضمام للجمعيات والنقابات والأحزاب)) بعد أن سجل كل منهما تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (15.38٪) لكل موضوع.

وحل موضوع ((إتاحة حق التصويت في الانتخابات للمواطنين كافة)) في المرتبة الثالثة والأخيرة ضمن هذا الجدول بعد أن سجل تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (7.70٪).

جدول رقم(10)

يبين ترتيب الموضوعات الخاصة بمحور:ضمان حقوق أفراد المجتمع وحرياتهم في جريدة العالم

الموضوعات الخاصة بمحور: ضمان حقوق أفراد المجتمع وحرياتهم	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
ضمان حقوق المواطنين وحرياتهم وخاصة المرأة	8	61.54	1
ضمان ممارسة حرية الرأي والتعبير في نطاق القانون والدستور	2	15.38	2
حق المواطن في الانضمام للجمعيات والنقابات والأحزاب	2	15.38	2
إتاحة حق التصويت في الانتخابات للمواطنين كافة	1	7.70	3
المجموع	13	٪100	-

الاستنتاجات:

1- تفوق جريدة العالم على جريدتي الصباح والاتحاد في عدد التكرارات المسجلة ضمن المحاور الثلاثة التي تم تصنيفها. إذ سجلت الجريدة المذكورة (117) تكراراً توزعت على (20) عدداً وبمعدل عام بلغ (5.85) مقالات صحفية في كل عدد، ثم تلتها جريدة الصباح بمجموع تكرارات بلغت (78) تكراراً توزعت على

(25) عدداً وبمعدل عام قدره (3.12) مقالات صحفية في كل عدد، ثم جريدة الاتحاد التي سجلت (76) تكراراً توزعت على (23) عدداً وبمعدل عام بلغ (3.30) مقالات صحفية في كل عدد.

2- استحواذ الموضوعات الخاصة بمحور: تعزيز الممارسة الديمقراطية في الحياة العامة على اهتمام الصحف الثلاث ميدان الدراسة، في حين سجل محور: ضمان حقوق أفراد المجتمع وحرياتهم على أقل عدد من التكرارات في الصحف المذكورة.

3- حصول جريدة العالم على مركز الصدارة في عدد التكرارات المسجلة ضمن محوري: تعزيز الممارسة الديمقراطية في الحياة العامة، وضمان حقوق أفراد المجتمع وحرياتهم. ثم تلتها جريدة الصباح، ثم جريدة الاتحاد.

4- تفوق جريدة الاتحاد في عدد التكرارات المسجلة ضمن محور: تفعيل المشاركة في العملية السياسية ولاسيما الانتخابات، تلتها جريدة العالم ثم جريدة الصباح.

5- استحواذ ((موضوع الطائفية السياسية والتناحر بين الكتل السياسية يهدد أركان البناء الديمقراطي الناشئ))، ضمن محور: تعزيز الممارسة الديمقراطية في الحياة العامة على اهتمام جريدتي العالم والصباح، في حين تركز اهتمام جريدة الاتحاد ضمن المحور المذكور على موضوع العمل على بناء المؤسسات الديمقراطية وإدامتها بما يعزز المضمون الديمقراطي في العملية السياسية.

6- فيما يتعلق بالموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل المشاركة في العملية السياسية ولاسيما الانتخابات فأن موضوع ((ضرورة توفير مستلزمات لنجاح العملية الانتخابية))قد استحوذ على اهتمام جريدة الصباح، في حين تركز اهتمام جريدة الاتحاد ضمن المحور ذاته على موضوع ((وجوب الابتعاد عن استخدام الأساليب غير المقبولة في الحملات الانتخابية))فيما استحوذ موضوعا ((أهمية التوعية والتثقيف في الحملات الانتخابية لانتخاب الأصلح للوطن والمواطن))،

و((الحرص على صناعة برامج انتخابية فعالة تلبي طموح الجماهير وتحقق أمانيهم بعيداً عن المبالغة والتضخيم)) على اهتمام جريدة العالم ضمن المحور المذكور.

7- اشتراك الصحف الثلاث ميدان الدراسة في الاهتمام بموضوع ((ضمان حقوق المواطنين وحرياتهم وخاصة المرأة))، ضمن محور: ضمان حقوق أفراد المجتمع وحرياتهم.

التوصيات:

1- ضرورة التزام الصحف الثلاث ميدان الدراسة بمسؤولياتها الحقيقية في تعزيز الثقافة السياسية وقيمها في المجتمع.

2- أهمية التزام الصحف المذكورة بوضع خطط مدروسة للتعاطي مع موضوع الثقافة السياسية وبما يتناسب مع ظروف العراق وواقعه.

3- الحرص على التعامل الموضوعي مع الثقافة السياسية وقيمها وعدم التركيز على موضوعات وقيم دون أخرى.

4- الحرص على التعامل مع الثقافة السياسية وقيمها ضمن سياق متصل نظراً لما تتطلبه المرحلة التي يعيشها العراق.

5- العمل على استقطاب النخب وقادة الفكر والأكاديميين في المجالات المختلفة للتصدي للثقافة السياسية وقيمها.

6- توجيه النقد البناء لتعامل الفعاليات السياسية مع الثقافة السياسية وقيمها وبما يؤدي إلى تجاوز السلبيات وترسيخ قيم الثقافة السياسية في الحياة العامة.

7- ضرورة تضمين موضوع الثقافة السياسية وقيمها في المناهج التعليمية في المراحل الدراسية كافة لأهمية ذلك في بناء تنشئة سياسية سليمة وفعالة.

هوامش الفصل الثالث ومراجعه

1- المقصود بالمسؤولية هنا هو المهام التي ينبغي أن تقوم بها الصحافة العراقية في تعزيز الثقافة السياسية في المجتمع في نطاق مسؤوليتها الاجتماعية.

2- تألفت لجنة الخبراء الذين عرضت عليهم الاستمارة في كل من:

1- أ.د. حميد حمد السعدون، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

2- أ.د. سعد خميس الحديثي، كلية الإعلام، الجامعة العراقية.

3- أ.م.د. ناهض فاضل زيدان، عميد كلية الإعلام، الجامعة العراقية.

4- أ.م.د. حمدان خضر السالم، كلية الإعلام، جامعة بغداد.

5- أ.م.د. حافظ ياسين الهيتي، كلية الآداب، قسم الإعلام، جامعة الأنبار.

6- أ.م.د. شكرية السراج، كلية الإعلام، جامعة بغداد.

7- أ.م.د.فريد صالح،رئيس قسم الإعلام، كلية الآداب،جامعة تكريت.

8- د. إبراهيم حردان، كلية الإعلام، الجامعة العراقية.

3- د. مها عبد اللطيف الحديثي، النظام السياسي، الديمقراطية والثقافة السياسية، مجلة قضايا سياسية، بغداد، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، المجلد الثاني، العددان (الخامس والسادس) صيف 2004م، ص135.

4- المصدر نفسه، ص137.

5- د. عامر حسن فياض و د. ناظم عبد الواحد الجاسور، ثالوث المستقبل العربي، الديمقراطية – المجتمع المدني – التنمية، أبو ظبي، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2002م، ص13-20.

6- د. عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، بيروت، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1989م، ص116.

7- معتز بالله عبد الفتاح، الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 326، نيسان، 2006م، ص26-27.

8- د. مي العبد الله، الاتصال والديمقراطية، بيروت، دار النهضة العربية، 2005م، ص119.

9- د. مها عبد اللطيف الحديثي، مصدر سابق، ص137.

10- د. عادل عبد الغفار، الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة، رؤية تحليلية واستشرافية، القاهرة،

الدار المصرية اللبنانية، 2009م، ص58-59.

11- المصدر نفسه، ص59-60.

12- د. أكرم بدر الدين، الديمقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية، بيروت، دار الجوهرة للطباعة والنشر والتوزيع، 1986م، ص105.

13- د. ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م، ص266-269.

14- د. عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية: أسس التنظيم السياسي – الدولة – الحكومة – الحقوق والحريات، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1984م، ص356.

15- د.مجد الهاشمي، الإعلام الدبلوماسي والسياسي، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009م، ص75.

16- محمد عبد الله أبو علي، دراسات في علم الاجتماع القانوني والسياسي، القاهرة، دار المعارف، 1975م، ص244-245.

17- د. عادل عبد الغفار، مصدر سابق، ص118-120.

18- د. عزيزة عبدة، الإعلام السياسي والرأي العام: دراسة في ترتيب الأولويات، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004م، ص22.

19- د. عادل عبد الغفار، مصدر سابق، ص119-123.

20- المصدر نفسه، ص117-0122

الفصل الرابع

إسهامات التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت في تلبية حق الجمهور في المعرفة

الفصل الرابع

إسهامات التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت في تلبية حق الجمهور في المعرفة

المقدمة:

يعد الحق في المعرفة من حقوق الإنسان الأساسية التي لا جدل فيها، والتي تنطوي في الوقت نفسه على أهمية كبرى، تأتي من كون المعرفة قد أصبحت ضرورة لا غنى عنها للإنسان المعاصر كي يتمكن من فهم الحياة والتعامل الايجابي مع ظواهرها ومتغيراتها التي تزداد تعقيداً وتشابكاً، كما أن توفير السبل اللازمة لاكتساب المعرفة يعد من المتطلبات الأساسية لتطور المجتمعات البشرية وصولاً إلى امتلاك ناصية العلم،ذلك أن المعرفة قد أصبحت في عالمنا المعاصر ثروة وقوة في الوقت نفسه.

وإذا كانت المعرفة العلمية التي اكتسبها العقل البشري قد أفضت إلى ظهور الإنترنت، الذي يجمع المتخصصون على انه السمة الأبرز للعصر الذي نعيش في ظله، فان الإنترنت ذاته قد تحول إلى مصدر أساسي للحصول على المعلومات المتنوعة التي تشكل المادة الأساسية للمعرفة، وذلك من خلال الإمكانيات التي يتيحها، والتنوع في الاستخدامات والتطبيقات التي تأتي في مقدمتها التطبيقات الإعلامية والاتصالية والتي استطاعت أن توفر خلال اقل من عقدين من الزمن من المعلومات في مجالات شتى ما لم تستطع أن توفره وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية التقليدية طوال عقود عديدة خلت،إن غزارة المعلومات التي توفرها التطبيقات المذكورة وإتاحتها حرية تبادل وإرسال واستقبال المعلومات المختلفة في المجالات كافة، قد هيأ لها المساهمة الفاعلة في تلبية حق الجمهور في المعرفة سواء منها المتخصصة أو العامة. وجاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على إسهامات التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت في تلبية حق الجمهور في المعرفة،وتبيان الانعكاسات الايجابية للفيض المعلوماتي والمعرفي الذي توفره التطبيقات المشار إليها على حياة الجمهور المستخدم في المجالات كافة.

أولا: أهمية

تتجسد أهمية في طبيعة الموضوع الذي تتصدى له، وهو إسهامات التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت في تلبية حق الجمهور في المعرفة، لقد استفادت التطبيقات المذكورة من مزايا وخصائص الإنترنت لتحقيق الانتشار الواسع واستجذاب الأعداد الغفيرة من الجمهور، الذي وجد فيها ضالته في الحصول على المعلومات المتنوعة التي تشكل المحتوى الأساسي للمعرفة، وينتظر أن يتعاظم دور هذه التطبيقات ولاسيما بعد أن أطلقت شركة غوغل منذ منتصف حزيران / 2013م مشروع المناطيد الطائرة الذي انطلق في كل من استراليا ونيوزلندا، ويهدف إلى توسيع نطاق استخدام الإنترنت ليشمل سكان العالم بأسره،وهو ما يمكن أن يوفر هذه التطبيقات المزيد من الانتشار ومن ثم المزيد من الجمهور،الذي ستتوفر له فرصة الحصول على المعلومات المختلفة وتبادلها على نطاق واسع،مما يسهم في تحقيق مبدأ الحق في المعرفة، ومن ثم تحقيق التطور المنشود في المجتمع.

ثانياً: مشكلة

تعد وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية من المصادر الفاعلة التي يعتمد عليها الجمهور للحصول على المعلومات التي تسهم في إثراء معارفه،إلا انه وفي ظل عدم قدرة الوسائل المذكورة على الوفاء بالتزاماتها الكاملة في تلبية حق الجمهور في المعرفة، فان هذا الجمهور أو الطبقات العريضة منه قد اتجه للبحث عن اقنية جديدة للحصول على المعلومات واكتساب المعرفة، التي غدت ونتيجة المتغيرات التي طرأت على حياة الإنسان المعاصر من الحاجات الأساسية التي ينبغي توفيرها، ومن هذه الاقنية التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت والتي جاءت كثمرة لتطور وشيوع الإنترنت،الذي دخل مناحي الحياة كافة وأصبح جزءا أساسيا من حياة الإنسان المعاصر.إن حزمة الخصائص والسمات التي تتميز بها التطبيقات المذكورة قد هيأت لها توفير المعلومات المتنوعة والهائلة وإتاحتها على نطاق واسع، لكن هل استطاعت التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت في ضوء إمكانياتها هذه إن تساهم في تلبية حق الجمهور في المعرفة؟، وفي هذا تتحدد المشكلة الأساسية للدراسة والتي يمكن صياغتها في التساؤلات الآتية:-

1- ما مدى إسهام التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت في تلبية حق الجمهور في المعرفة؟.

2-ما طبيعة إسهامات التطبيقات المذكورة في تلبية حق الجمهور في المعرفة؟.

3-ما طبيعة انعكاسات الفيض المعلوماتي والمعرفي الذي توفره التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت على واقع حياة الجمهور؟.

ثالثاً: أهداف

تسعى تحقيق عدد من الأهداف منها:

1- معرفة ماهية التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت،ونماذجها ومزاياها وخصائصها، والخدمات التي توفرها، بما يساهم في تلبية حق الجمهور في المعرفة.

2- تحديد ماهية ومفهوم حق الجمهور في المعرفة والمبادئ التي يتطوي عليها.

3- الوقوف على طبيعة عملية اكتساب المعرفة في عصر المعلومات.

4- معرفة الانعكاسات الايجابية للفيض المعلوماتي والمعرفي الذي توفره التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت على واقع حياة الجمهور المستخدم.

رابعاً: نوع الدراسة ومنهجها:

تنتمي هذه الدراسات الوصفية التي تقوم على وصف الحقائق والوقائع والظواهر بإتباع المنهج العلمي، وتلبية لمقتضيات الدراسة فقد استخدمت الدراسة منهج المسح الوصفي الذي يقوم على رصد الظواهر واكتشافها ووصفها وصفا دقيقا،والتعرف على خصائصها وعلاقاتها مع الظواهر الأخرى من خلال جمع المعلومات وتحليلها وتصنيفها واستخلاص النتائج بشأنها.

المبحث الأول

التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت

نماذجها، خدماتها، وخصائصها التي وفرت لها المساهمة في تلبية حق الجمهور في المعرفة

أولا :الإنترنت منجز حضاري متميز :

يعتبر الإنترنت – كما يجمع جل المتخصصين– من ابرز المنجزات الحضارية التي شهدها عالمنا المعاصر لقد استطاع الإنترنت ومنذ خروجه في مطلع العقد الأخير من القرن المنصرم من نطاق الاستخدامات الأكاديمية والخاصة إلى نطاق الاستخدامات العامة، أن ينتشر انتشاراً واسعاً في أرجاء العالم المختلفة،وان يدخل مفاصل الحياة كافة،حتى أصبح جزءاً أساسيا من عمل المؤسسات وحياة الكثير من الأفراد في إنحاء المعمورة. والإنترنت هو عبارة عن شبكة كونية عملاقة تتكون من ملايين الحواسيب التي ترتبط مع بعضها البعض عن طريق تقنيات الاتصالات المتطورة، والتي تتيح تبادل وتناقل كماً هائلاً من المعلومات بأشكالها كافة في مجالات الحياة المختلفة باستخدام مجموعة القواعد التي يطلق عليها البروتوكولات.

والإنترنت (internet) لفظة انكليزية تتكون من مقطعين (inter) والتي تعني ((بين)) وكلمة (net) والتي تعني (شبكة) أي (الشبكة البينية) دلالة على بنية انترنت باعتبارها شبكة ما بين الشبكات أو شبكة من الشبكات،وقد شاع خطأ في العديد من الأدبيات العربية تسمية (الشبكة الدولية للمعلومات) ظناً أن المقطع inter في الاسم هو اختصار كلمة (international) التي تعني (دولي)، كما يطلق على الإنترنت تسميات عديدة أخرى منها الشبكة العنكبوتية (the net أو the web) أو الشبكة العالمية (world net)[1] .

وقد نمت أعداد مستخدمي الإنترنت بشكل واسع في بقاع العالم كافة إذ قاربت هذه الأعداد الملياري مستخدم في منتصف عام 2013م، فيما تجاوزت أعداد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي ولاسيما الفيسبوك وتويتر أل(900)مليون مستخدم

ولاسيما الفيسبوك الذي ارتفعت نسبة مستخدميه إلى(750) مليون مستخدم في أصقاع الأرض، مما يشير بوضوح إلى أهمية شبكة الإنترنت التي أصبحت معلما بارزا من معالم حضارتنا المعاصرة وضرورة لا غنى عنها من ضروريات الحياة في الألفية الثالثة،ويأتي هذا نتيجة مجموعة الخدمات التي تتيحها للمستخدمين وباعتبارها قد أصبحت مصدراً أساسيا وسريعا للمعلومات بأشكالها كافة، فضلاً عن دخولها في مناحي الحياة كافة ومنها بيئة الإعلام والاتصال.

ثانياً : التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت :

تنطوي شبكة الإنترنت على تطبيقات إعلامية واتصالية عديدة تتيح الحصول على معلومات وافرة في الميادين كافة،وبما يمكن أن يسهم في تلبية حق الجمهور المستخدم في المعرفة،وهذه التطبيقات تتطور وتتزايد بتطور تقنية الإنترنت وتزايد الخدمات التي يتيحها.

ومن ابرز نماذج هذه التطبيقات:-

إذاعة الإنترنت :

توجد على شبكة الإنترنت المئات من المحطات الإذاعية سواء منها المعروفة بأسمائها أو تلك التي يديرها هواة إذ يتاح للمستخدم استقبال أعداد كبيرة من المحطات الإذاعية التي تتزايد أعدادها سريعاً، وهي تنقسم بين محطات رسمية وأخرى خاصة وثالثة لا توجد إلا من خلال الإنترنت،أي لا يمكن التقاطها بالأساليب الأخرى المتعارف عليها، وراديو الإنترنت هو راديو تفاعلي يمكن أن ينقل التحكم من الدولة والمؤسسات المتخصصة إلى الجمهور وموردي المعلومات،إذ تتيح الشبكة لكل فرد أن يبث برامج إذاعية من دون الحاجة إلى شغل قناة محددة في أوقات محددة.

البث التلفازي عبر الإنترنت :

ويستخدم هذا النوع تقنيات التدفق الافتراضي للإشارات الصوتية والمرئية، لتظهر على شكل بث حي يمكن مشاهدته باستخدام برامج عدة، تبعاً لهيئة الملفات

المستخدمة في عملية البث،ويتم تغذية محطة البث الخاصة بالإشارات الضوئية والمرئية التي تكون مجتمعة الملف المراد بثه، ثم يقلص حجم الملفات بعد الالتقاط ليتم تحويلها إلى هيئة العرض،ثم ترسل هذه الملفات عبر اتصال شبكة رقمية إلى احد ملفات الإنترنت المحلية والمزودة بتسهيلات تدفق البث الفوري، وتقدم بعض المحطات بثاً متصلاً في حين تكتفي اخرى بعرض بعض برامجها في المحطة الرئيسية بجانب معلومات عن أنشطة المحطة وبرامجها.

مواقع وكالات الأنباء:

حرصت معظم وكالات الأنباء في العالم ولاسيما المعروفة على التواجد على شبكة الإنترنت، وتقوم العديد من هذه الوكالات ببث خدماتها على مدار 24ساعة،وهي تتضمن مواد إعلامية متنوعة ومعلومات وصور ورسوم ومواد فلميه، وبعض هذه الخدمات تقدم مجانا وبعضها الآخر نظير اشتراكات مدفوعة الثمن.[2]

خدمة الواب:

وهو نظام يحول صفحات الإنترنت المصممة للحاسوب ليجعلها صغيرة بشكل يناسب شاشة الهواتف المحمولة أو الأجهزة الالكترونية الأخرى، وتتضمن التطبيقات التي يمكن توفيرها عبر الواب الرسائل الصوتية والالكترونية،الحوار، التصفح أو الحصول على معلومات يحتاجها المستخدم كأسعار العملات والأسهم، وحركة الطيران، والتجارة المتنقلة، فضلاً عن الدخول على الشبكات المحلية وغيرها.

خدمة الأخبار بالهاتف المحمول: إذ يتم عبر خدمة الرسائل الهاتفية تزويد المشتركين بطيف واسع من الخدمات الإخبارية، تشمل خدمات وكالات الأنباء،وبعض الصحف اليومية، والمواقع الإخبارية في شكل نصوص أو وسائط متعددة تستقبل بواسطة الهاتف المحمول، فضلاً عن إرسال واستقبال وعرض الصور والرسوم والمقاطع الصوتية والبصرية.

النشر الالكتروني:

ويقصد به النشر الالكتروني للصحف والمجلات ومواقع المعلومات وسواها والذي ابتدأ مع مطلع تسعينات القرن العشرين مع شيوع الإنترنت وخروجه من إطار الاستخدامات الحكومية والجامعية المحدودة، كما أفاد من النشر الالكتروني العديد من المؤلفين والباحثين ودور النشر بالإقدام على نشر نتاجاتهم عبر شبكة الإنترنت من خلال تقنية الكتاب الالكتروني (E-BOOKS) الذي يشهد إقبالا واسعاً من قبل المستخدمين لاقتناء هذه الكتب والنتاجات التي تشمل مجالات الحياة المختلفة[3].

لقد أتاحت تقنية النشر الالكتروني عبر الإنترنت ظهور نوع جديد من الصحافة يطلق عليه صحافة الإنترنت،التي تتمثل بأنها إصدارات صحيفة الكترونية خالصة أو نسخ الكترونية أو مواقع لصحف ومجلات ورقية تنشر عبر شبكة الإنترنت وتتكيف مع تقنيتها وتستفيد من خصائصها وسماتها.وتتضمن مواد صحفية و تغطيات ومعلومات وافرة في مجالات شتى،وتحرر هذه المضامين الصحفية باستخدام القوالب الصحفية التقليدية أو التي تتناسب مع طبيعة الإنترنت،وتخضع للتحديث المستمر بحسب مستجدات الاحداث وتطوراتها،فضلاً عن إتاحتها التفاعل المستمر مع المستخدمين،ومشاركتهم الواسعة في النقاش والحوار والتعليق الفوري.

وظهرت تقسيمات عديدة لصحافة الإنترنت منها:

1- صحف الإنترنت الالكترونية الخالصة أو الكاملة: وهي صحف قائمة بذاتها وان كان بعضها يحمل اسم الصحيفة الورقية أو الصحيفة الأم، ويتميز هذا النوع من الصحف بتقديم الخدمات الصحفية التي تقدمها الصحيفة الورقية ذاتها من اخبار وتقارير وحوارات ومقالات وصور ومواد صحيفة أخرى، كما تقدم أيضا خدمات صحفية إضافية لا تستطيع الصحافة الورقية تقديمها، مثل خدمات البحث داخل الصحيفة أو في شبكة الوب،وخدمات الرد الفوري، والوصول إلى الأرشيف،وخدمات الربط بالمواقع الأخرى، فضلاً عن تقديمها خدمات الوسائط

المتعددة النصية والصوتية والمصورة.

2- صحف الإنترنت التي تمثلها النسخ الالكترونية من الصحف الورقية: وهي مواقع الصحف الورقية على شبكة الإنترنت، والتي تقتصر خدماتها على تقديم كل أو بعض مضمون الصحيفة الورقية مع بعض الخدمات المتصلة بالصحافة الورقية.(4)

ثالثا : الخدمات التي توفرها التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت وانعكاساتها على إثراء معارف الجمهور المستخدم :

تعد مواقع المعلومات والمواقع الخاصة بالتطبيقات الإعلامية والاتصالية ولاسيما الصحف من المواقع الأكثر نمواً وحركة وجذباً للجمهور المستخدم من بين مواقع الإنترنت الأخرى،ويأتي هذا نتيجة حزمة الخدمات التي توفرها تلك المواقع للمستخدمين ومنها(5):-

1- **خدمة البحث**: إذ تتيح هذه المواقع لمستخدميها خدمة البحث داخلها أو داخل شبكة الويب، حيث يحدد المستخدم مكان البحث داخل الموقع أو داخل شبكة الويب،وقد يتم البحث بكلمة مفتاحيه أو بتعبير معين، وبمجرد طلب هذه الخدمة يقدم الموقع قائمة بالموضوعات المتصلة بالكلمة التي يتم البحث عنها سواء في أرشيف الموقع أو في مواقع الويب.

2- **خدمة النسخة المطبوعة**: تتضمن هذه الخدمة عدداً من الخدمات الفرعية التي تستهدف ربط القارئ بالصحيفة الورقية الأم، وتقديم بعض الخدمات الترويجية لها، وتشتمل هذه الخدمة تصفح عدد اليوم، تصفح عدد الأمس،الاشتراك في الصحيفة المطبوعة، تسهل تقديم الإعلانات إلى الصحيفة المطبوعة، البحث في الأرشيف أي ارشيف الصحيفة الورقية في المقام الأول،وتتفاوت خدمات الأرشيف التي تقدمها صحف الإنترنت سواء من حيث المدة الزمنية التي يمكن البحث فيها أو من حيث التكلفة المادية

للمادة التي يريد المتصفح الحصول عليها.

3- **خدمة البريد الالكتروني:** وتختلف هذه الخدمة من موقع إلى آخر، إذ يقتصر الأمر في بعض المواقع على إتاحة الفرصة إمام المستخدم لتوجيه رسائل الكترونية إلى محرري الموقع، في حين توسع مواقع أخرى من نطاق هذه الخدمة لتقدم خدمة إنشاء بريد الكتروني شخصي على الموقع يمكن المستخدم من إرسال واستقبال الرسائل البريدية على أي جهاز حاسوب متصل بشبكة الويب، كما تقدم نشرة إخبارية يتم إرسالها يومياً للمستخدم على عنوان بريده الالكتروني تتضمن ملخصات الأخبار وخدمات ملخصة أخرى.

4- **خدمات مجموعات الحوار:** وهي خدمة يقدمها الموقع للمتصفحين للتعبير عن أرائهم إزاء القضايا والموضوعات التي يهتمون بها والمستمدة مما ينشره الموقع من أخبار وتقارير ومقالات ومواد صحيفة أخرى، وتقدم المواقع يومياً عدداً كبيراً ومتغيراً من مجموعات الحوار أو النقاش التي يمكن للمتصفح الدخول إليها وقراءة أراء الآخرين والإدلاء برأيه في الموضوع المطروح للنقاش.

5- **خدمة رجع الصدى:** تتيح هذه الخدمة للمستخدم التعليق على ما ينشر بالموقع، وإرسال رسائل الكترونية يعلق فيها على ما ينشر،أو يقدم فيها اقتراحاً أو تصحيحاً لما نشر.

6- **خدمة الإرشاد إلى الموضوعات المهمة:** وتقدم هذه الخدمة للمستخدم عناوين أهم الأخبار التي يمكن أن يطالعها على الفور دون الدخول في تفاصيل الموقع، وهي خدمة إرشادية في المقام الأول ترشد المستخدم إلى أهم الأخبار.

7- **خدمة خريطة الموقع:** توفر هذه الخدمة تقديم محتويات الموقع بطريقة مبسطة وسهلة للمستخدم ولاسيما إذا كان الموقع مزدحماً بالتفاصيل والخدمات.

8- **خدمة الإجابة عن الأسئلة:** وتتضمن هذه الخدمة إجابات عن الأسئلة التي يمكن أن يطرحها المستخدم إزاء طريقة الاستعراض أو المشكلات التي قد يواجهها أثناء استعراض المواقع.

9- **خدمة جعل الموقع صفحة البداية للمستخدم:** وهي خدمة تستهدف ربط المستخدم بالموقع ليكون صفحة البداية حينما يقوم بالاتصال بالإنترنت.

10- **خدمة الإعلانات المبوبة:** وتشمل تقديم إعلانات السيارات والمزادات،وإعلانات الوظائف الخالية، وبيع وشراء المنازل وتأجير الشقق، وبيع السلع المختلفة،وإعلانات المشاركة في أعمال خاصة، وخدمات التسوق.

11- **خدمة الربط بالمواقع الأخرى:** في هذه الخدمة يقترح الموقع على المستخدم عدداً من المواقع،وغالباً ما تكون هذه المواقع لها صلة بالموقع أو بينها وبين الموقع اتفاق يتم بموجبه تبادل اقتراح المواقع على المستخدمين.

12- **خدمة المعلومات عن الموقع:** وتشمل معلومات عامة وشروط تقديم الخدمات وقواعد الخصوصية وكيفية الاشتراك في الموقع وغير ذلك،وهي خدمة تختص بتوفير معلومات ديموجرافية عن مستخدمي الموقع يمكن استخدامها في دراسة جمهور الموقع وزيادة دخله الإعلاني[6].

أن مجموعة الخدمات التي يتم تناولها يمكن لها أن تساهم مساهمة واضحة في توفير المعلومات في المجالات كافة، وبما يمكن أن يثري معارف الجمهور المستخدم أو الزائر لتلك المواقع.

رابعاً: سمات وخصائص التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت التي توفر لها المساهمة في تلبية حق الجمهور في المعرفة:

هناك مزايا عديدة تتسم بها التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت والتي توفر لها المساهمة الفاعلة في توفير المعلومات أو تهيئة سبل الوصول إليها،وبما يمكن أن يساهم في تلبية حق الجمهور المستخدم في المعرفة ومن أهم هذه المزايا:

1- **العمق المعرفي:** تتميز الخدمات الصحفية المقدمة في هذه المواقع بالعمق المعرفي والشمول، إذ تعمل هذه المواقع عبر ما تقدمه من خدمات إضافية على تقديم عمق معرفي إضافي للمواد التي تقدمها، وتستهدف هذه الخدمات تقديم خلفيات الاحداث وربطها بالموضوعات والقضايا المتعلقة بها.

2- **تعدد خيارات التصفح:** إذ إن هذه المواقع لا تتوقف عند حد ما تتوافر عليه من مضامين صحفية، بل ما يمكن أن تتيحه في إمكانية الاستزادة حول ما تقدمه من مضامين عبر المستخدم غير المحدد، ووفقا لذلك فان هذه المواقع تعمل على تقديم خيرات عريضة لمستخدميها أكثر من عملها على تقديم منتج إعلامي محدد.

3- **النشر على نطاق واسع:** يتميز الإنترنت بقدرته على التعامل مع القضايا والأحداث العالمية على نطاق عالمي لا حدود له، لذلك فرضت هذه السمة على هذه المواقع أن تضع الأخبار والموضوعات العالمية في الصفحة التمهيدية للموقع كل يوم.

4- **القدرة على الربط بين العناصر المتعددة داخل هيكل المعلومات:** إذ تتيح هذه المواقع للمستخدم أن ينتقل من متابعة معلومة ما في وثيقة ما إلى وثيقة اخرى مختلفة تماماً، وقد تكون محفوظة في حاسوب آخر، كما تتيح هذه المواقع أيضا الربط بين خبرات ومعارف متنوعة للعديد من الأفراد في مجالات مختلفة من المعلومات، وهو ما يوفر مساحات شاسعة من المعرفة

الإنسانية المتشعبة والمرتبطة ببعضها البعض بشكل مرن.

5- **التكيف مع الاهتمامات الفردية للمستخدم:** بمعنى تقديم منتج إعلامي يمكنه أن يتكيف مع الاهتمامات الفردية لكل مستخدم، وتتحقق هذه الإمكانية أما من خلال إتاحة اختيارات متعددة أمام المستخدم ليختار منها،او عن طريق ما يسمى بدفع المحتوى، إذ يتوجب على المستخدم تحديد قائمة تتضمن كل المجالات التي تهمه ثم يتولى الموقع بعد ذلك مهمة توفير هذه المواد أو المعلومات[7].

6- **الفورية في نقل الأخبار:** وهي قدرة هذه المواقع على إمداد مستخدميها بآخر الأخبار والمعلومات الممكنة لملاحقة تطورات الاحداث،وإمكانية نقل الأخبار فور وقوع الاحداث.

7- **التحديث المستمر للمضمون:** القدرة الفائقة على التحديث المستمر للمعلومات والأخبار والتقارير،وملاحقة الاحداث وتطوراتها أولا بأول، بالشكل الذي يجعلها قادرة على إخضاع مادتها للمراجعة والتأكد من صحتها بأسرع وقت ممكن.

8- **استخدام خاصية النص الفائق:** إذ تتيح هذه المواقع لمستخدميها العديد من الوصلات والروابط مع نصوص ومواد إعلامية أخرى، قد تكون نصية وقد تكون سمعية أو بصرية أو كليهما معاً،سواء متاحة داخل الموقع أو إحالتهم إلى مواقع وعناوين أخرى يمكنهم الاستزادة من خلالها حول الموضوع الذي يحظى باهتمامهم أو تفضيلهم[8].

9- **خاصية المرونة:** أي قدرة المستخدم على الوصول بسهولة إلى عدد كبير من مصادر المعلومات،وهو ما يتيح له فرصة انتقاء المعلومات التي يراها جيدة ومفيدة.

10- **التفاعلية:** وتتيح هذه الخاصية للمستخدم التحاور المباشر مع مصممي الموقع

وعرض آرائه بشكل مباشر من خلال الموقع، وكذلك المشاركة في منتديات الحوار بين المستخدمين إزاء موضوعات يتناولها الموقع أو يطرحها زوار الموقع، كما تتيح التفاعلية إمكانية التحكم بالمعلومات والحصول عليها وإرسالها عبر البريد الالكتروني[9].

11- **القابلية للتحويل:** وتتمثل بإمكانية عرض الموضوع الصحفي متضمناً الصور الحية والرسوم المتحركة والصوت، فضلاً عن النصوص،وهو ما يتيح للمستخدم فرصة الاختيار من بين العناصر المختلفة،وهو ما يوفر له الحصول على القصة الإخبارية بالشكل الذي يرغب به.

12- **التشبيك:** بمعنى توفير مواقع ومحتوى لمؤسسات ومدارس فكرية متعددة، ثم إتاحتها للمستخدم،مما يوفر أرضية كافية لفهم الواقع المتغير من أكثر من زاوية.

13- **توسيع دائرة النشر:** إذ تتيح بعض المواقع إمكانية إرسال أي موضوع من مستخدم لآخر عبر خدمة (إرسال لصديق)، مما يسهم في تزايد معدلات النشر للمادة الواحدة من خلال هذه الخدمة.

14- **إعادة إنتاج المادة:** ويتم ذلك من خلال تجميع العناوين التي سبق تقديمها على الموقع حول موضوع معين أو قضية معينة عادت إلى الظهور على ساحة الحدث،ويتم تصنيف المادة الموجودة بطريقة سريعة وتكوين ملف خاص يستخدم لعرض عناوين تحيل إلى موضوعات سبق إنتاجها.

15- **التغطية الصحفية المتميزة:** إذ توفر هذه المواقع تغطيات وافية للأحداث على مدار اليوم،وهذه التغطيات تشتمل على: التغطية الصحفية الحية،والفورية، والمتميزة، التغطية الصحفية المعمقة، والمتكاملة،واللا محدودة، والتغطية الصحفية التفاعلية، والرقمية،ومتعددة الوسائط وسواها[10].

إن الصفات والخصائص والسمات التي تقدم ذكرها قد وفرت للتطبيقات

الإعلامية والاتصالية للإنترنت التميز، ومن ثم استجذاب الأعداد الغفيرة من الجمهور، الذي وجد فيها ضالته من المعلومات الغزيرة والمتنوعة والجديدة، والتي لم تستطع أن توفرها له وسائل الإعلام والاتصال التقليدية،وعلى هذا فان ما تتيحه التطبيقات المذكورة للجمهور المستخدم من حرية الوصول إلى مصادر المعلومات والحصول على المعلومات بأنواعها وأشكالها المختلفة وحرية إرسالها واستقبالها والاستفادة منها، قد أسهم بصورة لا لبس فيها في رفع مناسيب المعرفة بأنواعها كافة، والتي يمكن لها أن تنقل المجتمع إلى حالة الرقي المنشودة إن أحسن استغلالها أو الاستفادة منها أو توظيفها بفعالية ونجاح ومنهجية سليمة تتوافق مع خصوصيات المجتمعات ولاسيما المجتمعات العربية والإسلامية،التي تحتاج إلى المعرفة التي تحولت اليوم إلى قوة فاعلة ومؤثرة في واقع الحياة المعاصرة.

المبحث الثاني

حق الجمهور في المعرفة

أولا : مبدأ الحق في المعرفة :

يعتبر الحق في المعرفة من الحقوق الأساسية للإنسان والتي أكدت عليها المواثيق الدولية الخاصة بهذا الشأن ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر في عام 1948م،إذ يرى بعض الباحثين إن أصول مبدأ الحق في المعرفة ترجع إلى المادة 19 من الإعلان المذكور التي أشارت إلى حق الفرد في حرية الرأي والتعبير الذي يشمل في جانب منه حق الفرد في استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها للآخرين بأية وسيلة وبما يعني إن حق الفرد في المعرفة يشمل الحق في الحصول على المعلومات والحق في إرسالها للآخرين[11].

وظهر مبدأ الحق في المعرفة في نهايات عقد الأربعينات من القرن العشرين،وذلك من خلال كينيث كوبر مدير عام وكالة اسوشيتدبرس الأمريكية،الذي تحدث عن حق الناس في المعرفة في معرض انتقاده للرقابة الحكومية والحواجز التي تحول دون التدفق الحر للمعلومات حول العالم، ويرى كوبر أن حق الناس في المعرفة يوجب على وسائل الإعلام والاتصال الحصول والبحث عن المعلومات وتقديمها للناس[12].

وقد تطورت هذه الأفكار بشكل واضح وخاصة مع انتشار الديمقراطية الليبرالية،وشيوع مبادئ نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة إذ (تحول التأكيد على هذا الحق من الصحافة إلى المواطنين ومن الحرية الصحفية إلى المسؤولية الصحفية،أو من الحرية السلبية إلى الحرية الايجابية، وبالتالي فان ظهور حق الناس في المعرفة هو تطور منطقي لهذا الاتجاه،فقد تحولت الحاجة إلى المعرفة إلى حق في المعرفة)[13].

لقد أصبح الحق في المعرفة إحدى أهم مزايا الأنظمة الديمقراطية التي تحرص على توفير ضمانات حقوق الإنسان وحرياته ولاسيما الحق في الاتصال الذي يتيح تناقل

المعلومات التي تشكل الركن الأساسي للمعرفة.

ثانياً: المعلومات أساس المعرفة:

ينظر للمعرفة على إنها (مجموعة المعاني والمعتقدات والأحكام والمفاهيم والتصورات الفكرية التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولات متكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به، فهي تمثل حصيلة أو رصيد خبرة ومعلومات ودراسة طويلة يملكها شخص ما في وقت معين، ويختلف بذلك رصيد المعرفة لدى الشخص الواحد من وقت لآخر بحصوله على تقارير جديدة من المعرفة والخبرة)[14].

وأساس المعرفة،هي المعلومات التي تشكل المادة الخام للمعرفة، وعلى هذا فان ضمان حق الحصول على المعلومات يساهم في تحقيق حق الإنسان في المعرفة.

وتعرف المعلومات بأنها(البيانات التي تمت معالجتها لتحقيق هدف معين،أو لاستعمال محدد لأغراض اتخاذ القرارات، أي البيانات التي أصبح لها قيمة بعد تحليلها أو تفسيرها أو تجميعها في شكل ذي معنى، والتي يمكن تداولها وتسجيلها ونشرها وتوزيعها في صورة رسمية أو غير رسمية وفي أي شكل)[15].وللمعلومات أهمية كبرى في حياة الأفراد والمجتمعات، إذ لا غنى عنها في أي نشاط يمارسه الفرد، وهي ضرورة لتطور المجتمعات ونموها، ذلك أن المعلومات قد أصبحت من عناصر القوة في عالمنا المعاصر الذي دخلت فيه المعلومات في جوانب الحياة كافة، بل إن المعلومات قد أصبحت السمة الأبرز للمجتمع المعاصر الذي صار يحمل اسم مجتمع المعلومات.

ومجتمع المعلومات، هو مجتمع ما بعد الحداثة الذي يعتمد على توليد المعلومات، ويرتبط مجتمع المعلومات بما يسمى بمجتمع المعرفة، وهو ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في مجالات النشاط المجتمعي عامة، ويشترك مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة في وحدة الهدف والغاية وهي بالحالة الإنسانية، كما يشتركان أيضا في أن المعرفة هي أساس الانخراط في هذا المجتمع، الذي تتجلى أركانه في إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم،النشر الكامل والتعليم الراقي النوعية، توطين

العلم والتحول نحو نمط إنتاج المعرفة، بمعنى الاعتماد على استثمار التقنيات الحديثة في إنتاج المعلومات الوفيرة وإيصالها للمتقدمين من الناس[16].

أن عصر المعلومات الذي تعيش في ظله البشرية اليوم يعيد طرح الأسئلة عن ماهية المعرفة واليات توليدها وحدودها القصوى، وقد استقرت الآراء على أن المعرفة الحقة هي تلك التي توصل الإنسان لمواجهة عالم الواقع الشديد التعقيد السريع التغير، وهو ما يتطلب توسيع مفهوم المعرفة لترتقي إلى ما يطلق عليه المعرفة المتكاملة، التي تجمع بين ثلاثية المعرفة العلمية ومعرفة الإنسانيات والمعرفة الكاملة وراء أنواع الفنون المختلفة[17].

ومما يجدر بالإشارة إليه هنا إن التدفق الهائل للمعلومات الذي يشهده عصرنا الراهن لا يحل مشاكل كانت تعاني منها الكثير من المجتمعات البشرية التي سبقت عصرنا،والتي تتمثل بما يطلق عليه الشح المعلوماتي، إذ صارت المشكلة هي الإفراط المعلوماتي أو (حمل المعلومات الزائد information over load كما يطلق عليه أحيانا، وهي مشكلة لا تقل حدة بحال من الأحوال عن سابقتها،إن ما توفره الإنترنت من معلومات هائلة يمكن أن يصبح عائقاً حقيقياً أمام قدرة العقل المستقبل على استخلاص المعرفة من جوف هذا الكم السائل من المعلومات،ولا يتحقق ذلك إلا بتوفير الأدوات المناسبة لتنظيم المعلومات وترشيحها وتقطيرها في صورة مفاهيم ومعارف يمكن تطبيقها عملياً في حل المشكلات)[18].

في حين يرى احد الباحثين،بأن مشكلة المعلومات قد أصبحت لا تنحصر في كم ما يتدفق من معلومات فحسب،بل إن هناك عناصر أخرى ساهمت بشكل أو بآخر حدة هذه المشكلة ومن هذه العناصر: نمو حجم النتاج الفكري، والتخصص المتزايد في العلوم وما سببه من تشتت كبير في النتاج الفكري الذي يحتاجه الباحث المتخصص،تنوع مصادر المعلومات وتعدد إشكالها،الحواجز اللغوية أو عدد اللغات التي تقدم بها المعلومات، تكاليف النشر المتزايدة وما نتج عنها من ارتفاع كبير في أسعار اوعية المعلومات،تأخر بث المعلومات من خلال قنوات الاتصال الرسمية أو الإحجام عن تقديمها[19].

أن ما تقدم يؤكد بوضوح بأن غزارة المعلومات وتدفقها بكمية هائلة قد يصبح مشكلة لا تقل حدة عن ندرتها ما لم يتم التعامل معها بايجابية ومنهجية،وتوفير سبل توظيفها والاستفادة منها، بما يكفل تنمية وتعزيز وبناء المجال المعرفي لأفراد المجتمع.

ثالثاً: عملية اكتساب المعرفة في عصر المعلومات:

أن اكتساب المعرفة كان وما يزال مبتغى الكثير من أفراد المجتمعات البشرية،وتختلف عملية اكتساب المعرفة من عصر لآخر تبعاً لعوامل عديدة،منها طبيعة أدوات الحصول عليها، وطرق استهلاكها وتوظيفها، وفي عصر المعلومات فان عملية اكتساب الفرد للمعرفة تختلف عن سابق سيرتها قبله في عدة أمور أساسية منها[20]:

1- **الكيفية التي نحصل بها على المعرفة:** مع ظاهرة الانفجار المعلوماتي والمعرفي أصبحت الأولوية للكيفية التي نحصل بها على المعرفة، وكيفية إتقان أدوات التعامل معها،بمعنى كيف نعرف؟، لا ماذا نعرف كما كان سائد في السابق.

2- **تراكم المعلومات لا يعني زيادة المعرفة:** ساد اعتقاد خاطئ انه كلما توفرت المعلومات وتراكمت زادت المعرفة، لكن المعرفة يمكن لها أن تضيع في خضم المعلومات.

3- **تكامل المعرفة واتساع نطاقها:** أصبحت خريطة المعرفة منظومة شديدة الاندماج،تتداخل فيها الإنسانيات مع الطبيعيات والعلوم مع الفنون وتمتزج في إطارها المعارف بالخبرات.

4- **مداومة اكتساب المعرفة:** بما يعني الانتقال من سلبية الاستقبال إلى ايجابية البحث والاستكشاف ومتابعة تطبيق المعرفة واقعياً.

5- **الصمود إزاء التعقد:** أي ضرورة أن يكتسب المتعلم صناعة الصمود أمام الصعب والغامض والمشوش وغير المكتمل، فشاغل التربية الأساسي هو السيطرة على التعقد والتعامل مع عالم الغد الشديد الغموض.

6- **تنمية المهارات الذهنية:** إذ يحتاج الفرد في عصر المعلومات إلى مهارات ذهنية

أرقى واعقد للتعامل مع أنماط العلاقات الشبكية،والظواهر غير الخطية والنقلات الفجائية واقتفاء مسارات التناص والتشعب النصي، كما يحتاج تضخم المعلومات وسرعة تدفقها إلى حسن استغلال الإنسان لموارد ذاكرته الطبيعية من خلال تخزين المفاهيم والكليات والعلاقات،لا الأرقام والبيانات وتفاصيل الجزئيات وهذا ما يتعلق بذاكرة المدى الطويل، أما بالنسبة لذاكرة المدى القصير فانها تحتاج كذلك إلى مداومة تدريبها حتى لا تضمر ويفقد الذهن قدرته على التركيز.

أن عملية اكتساب المعرفة تمر بخطوات عليلة تأخذ دورة كاملة تشمل الخطوات التالية[21]:

أ- النفاذ إلى مصادر المعرفة.

ب- استيعاب المعرفة.

ت- استخلاص المعرفة وتنظيمها.

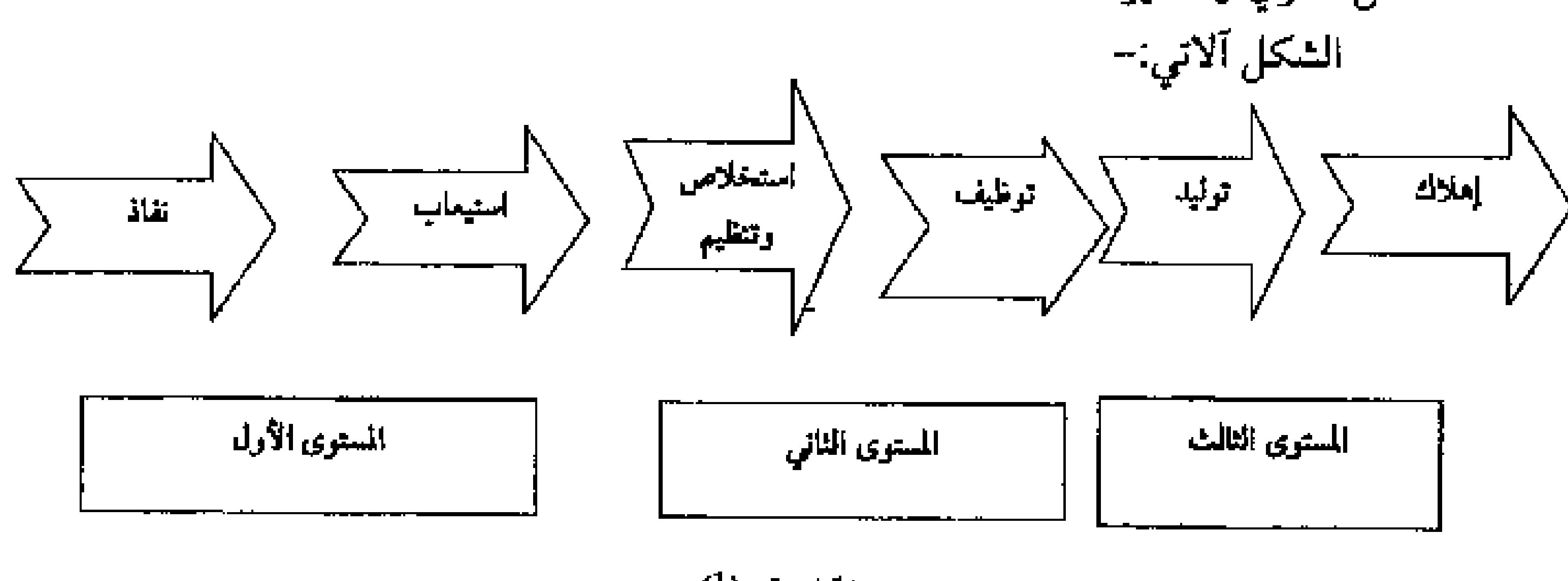
ث- توظيف المعرفة.

ج- توليد المعرفة الجديدة.

ح- إهلاك المعرفة القديمة أو إحلالها بالجديد.

أن عمق التعامل مع المعرفة يقسم إلى ثلاثة مستويات متدرجة من حيث درجة التأهل المعرفي وكما يوضحه

الشكل آلاتي:-



شكل رقم (1)

يبين الدورة الكاملة لاكتساب المعرفة

رابعاً: مبادئ حق الجمهور في المعرفة:

أن توفير سبل نهضة الشعوب والأمم وتطورها ولاسيما في البلدان النامية يستوجب بناء مجتمع المعرفة، وهناك مبادئ عديدة يمكن أن تفتح المجال لبناء هذا المجتمع،ويزيد من فرص الأفراد في الحصول على المعرفة واستخدامها لتطوير حياتهم،ومن أهم هذه المبادئ الآتي [(22)]

1- ضمان حق الفرد في الحصول على المعلومات سواء التي تتعلق به شخصياً، والتي تمس مصالحه بشكل مباشر،أو تلك التي تتعلق بالشؤون العامة.
2- كفالة حق الصحفيين في الوصول إلى مصادر المعلومات وفي تغطية الاحداث، وتعتبر أية قيود على هذا الحق انتهاكاً لحق الجمهور في المعرفة.
3- التزام وسائل ووسائط الإعلام والاتصال بالاعتماد على مصادر متعددة ومتنوعة في تغطية الاحداث،وفي الحصول على المعلومات، وفي تحليل الاحداث وتفسيرها.
4- تشجيع الأفراد على تبادل المعرفة، وان يتعلموا ويعملوا بشكل مستمر.
5- العمل على بناء نظم إعلامية واتصالية يكون توفير المعرفة للجمهور من أهم وظائفها، وتعمل على الربط بين حرية وسائل ووسائط الإعلام والاتصال ومسؤوليتها نحو المجتمع.
6- تشجيع إنشاء شبكات المعلومات على الإنترنت التي تقوم بتوفير المعرفة للجمهور.
7- الربط بين التعليم وحق الفرد في المعرفة،إذ فتح مصادر التعليم أمام الجميع وتحسين نوعية التعليم التي يحصل عليها الفرد تساهم في زيادة قدرته على التعامل السليم مع المعلومات،واختيار نوعية المعلومات التي تحقق الفائدة له.

8- الالتزام بتعليم الأفراد كيفية التعامل مع المعلومات، وزيادة قدرتهم على تحليلها وتفسيرها ونقدها، فضلاً عن التمييز بين مصادر المعلومات،وإصدار الأحكام الصائبة على مصداقية تلك المصادر.

لقد أصبحت وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية وكذلك الإنترنت وتطبيقاته الإعلامية والاتصالية مصدراً أساسيا للمعلومات التي تتدفق بغزارة على مدار اليوم،وهو ما يوفر لها المساهمة بفاعلية تلبية حق الجمهور في المعرفة ومن ثم بناء مجتمع المعرفة والوصول إلى مستويات المجال المعرفي.

ويحدد المختصون ستة مستويات للمجال المعرفي تتمثل في الأتي:

أ-**المعرفة**: وهي القدرة على تذكر المعلومات واسترجاعها من دون تغيير يذكر.

ب- **الفهم**: وهو القدرة على تفسير أو إعادة صياغة المعلومات التي حصل عليها الفرد في مستوى المعرفة بلغته الخاصة.

ت- **التطبيق**: أي القدرة على استخدام المعلومات أو تطبيقها في موقف جديد.

ث- **التحليل**: ويقصد به القدرة على تجزئة أو تحليل المعلومات أو المعرفة المعقدة إلى أجزائها التي تتكون منها والتعرف على العلاقة بين هذه الأجزاء.

ج- **التركيب**: ويعني القدرة على جمع عناصر أو أجزاء لتكوين نمط أو تركيب غير موجود أصلا.

ح- **التقويم**: أي القدرة على إصدار أحكام حول قيمة الأفكار او الأعمال وفق معايير أو محكمات معينة، ويتضمن التقييم مستويين هما: الحكم في ضوء معيار ذاتي والحكم في ضوء معايير خارجية[23].

ويمكن القول في ضوء كل ما تقدم، أن المعرفة قد أصبحت ضرورة لا غنى عنها للأفراد والمجتمعات في ظل واقع حياتي شديد التعقيد، وهو ما يوجب على إفراد المجتمعات الحرص على اكتساب المعرفة والتعاطي الواعي مع المعلومات التي تشكل جوهر المعرفة والتي تتدفق عبر اقنية متعددة وتفوق قدرة الفرد على استيعابها في كثير من الأحيان.

أن الإنترنت وتطبيقاته الإعلامية والاتصالية يمكن أن يساهم بفاعلية في تلبية حق الجمهور في المعرفة من خلال المعلومات الهائلة التي يوفرها للمستخدمين، على أن يتم توفير الأدوات والسبل التي تتيح الاستفادة من هذه المعلومات وتوظيفها بما يصل بالجمهور إلى حالة الرقي المنشودة.

المبحث الثالث

الفيض المعلوماتي والمعرفي الذي يوفره الإنترنت وتطبيقاته الإعلامية والاتصالية وانعكاساته الايجابية على واقع حياة الجمهور

يوفر الإنترنت وتطبيقاته الإعلامية والاتصالية معلومات ومعارف هائلة تتوزع على ميادين الحياة المختلفة، وهذه المعلومات والمعارف التي أطلق عليها بعض المختصين الإعصار المعلوماتي والمعرفي، كان لها وما يزال انعكاسات ايجابية واسعة على واقع حياة أفراد الجمهور ومن ثم حياة المجتمع.

ويمكن تحديد ابرز تلك الانعكاسات بالاتي:-

أولا : الخدمات الإخبارية المتكاملة :

أتاح الإنترنت وتطبيقاته الإعلامية والاتصالية للجمهور المستخدم الاطلاع على آخر الأخبار ومستجداتها، وهو ما يلبي رغبة هذا الجمهور في الإحاطة بوقائع الاحداث التي تمس مصالحهم واهتماماتهم في المجالات كافة، ويأتي هذا من خلال التغطيات الإخبارية المتعمقة والمتواصلة للأحداث ونقل الأخبار العاجلة والتواصل مع صناع الاحداث، وتجتذب مواقع هذه التطبيقات مئات الآلاف من الجمهور المستخدم يومياً نتيجة كمية ونوعية الخدمات الإخبارية التي تقدمها.

ويمكن تقسيم الخدمات الإخبارية إلى قسمين: المواقع الجامعة ومقدمو المحتوى، وثمة مواقع تقدم كلا النوعين، وتقدم المواقع الجامعة وصلات ومانشيتات وتعليقات تحريرية شاملة ومقالات رأي وتقارير ومواد صحفية متنوعة، وتعتمد هذه المواقع على عدد كبير من مصادر الأخبار التي تستقي معلوماتها غالباً من مصادر غير تقليدية، وتهتم بتقديم وتغطية اكبر عدد ممكن من جوانب القصص الإخبارية التي تقدمها، كما أنها تتميز بتقديم مواد من اكبر عدد من وجهات النظر ومن ثم تدع المستخدم يقدر مدى فائدتها،إذ إن مدى وحجم وجهات النظر التي يتم تقديمها تساعد الجمهور على تكوين أرائهم

وأفكارهم الخاصة إزاء الاحداث وصناعها[24].

أن دورة ال 24ساعة من الأخبار،والتي هي الأمر المألوف لهذه المواقع، قد أنتجت ثقافة الأخبار العاجلة أو الطارئة،فالأخبار تظهر على هذه المواقع بمجرد حدوثها،إذ أن هذه المواقع تعطي للمستخدمين فرصة لمتابعة أخبارهم بمجرد حدوثها من المصادر المحلية مباشرة، حيث يتم إرسال الأخبار إلى الموقع مع روابط من مصادر رئيسية أو مشتركة أو من خلفيات الأرشيف،ومن ثم تحديث هذه الأخبار باستمرار مع تطور الاحداث،والمواقع التي لا تقوم بتحديث أخبارها أولا بأول تفقد جمهورها الذي يتحول بسرعة إلى مواقع أخرى تواكب الاحداث وتقدمها بسرعة مع الترجمة لها للاستهلاك أثناء حصولها،كما يمكن لهذه المواقع أن توفر للجمهور التعرف على جغرافية وتاريخ الاحداث والأزمات،فضلاً عن أنها تتيح لهذا الجمهور إبداء الرأي والتعليق إما عن طريق الاستطلاع أو التصويت أو عن طريق البريد الالكتروني[25].

أن الإنترنت وتطبيقاته الإعلامية والاتصالية وما يوفره من إمكانيات تفاعلية قد أدى إلى تغيرات أساسية في طرق جمع الأخبار ونشرها، كما أنها أتاحت المجال لظهور نوعية جديدة من الأخبار يطلق عليها أخبار الطريق السريع،وتتميز هذه النوعية الجديدة من الأخبار بمعلومات أكثر من مصادر، أكثر كما تتميز بأنها تفاعلية وتعتمد على نظام الوسائط المتعددة التي تمتلك قوة التلفزيون والتركيب المرن لشبكية وإمكانيات الصحف وسمات الإذاعة،وهو ما يوفر كميات اكبر من المعلومات ونوعية أفضل[26].

ثانياً : الحصول على المعلومات الجديدة والمتنوعة :

أتاح الإنترنت وتطبيقاته الإعلامية والاتصالية الحصول على معلومات وفيرة وجديدة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافة والاجتماعية والتاريخية والدينية والرياضية والفنية والعلمية وسواها،لقد أتاحت مواقع هذه التطبيقات (سهولة التعرض للمضامين المقدمة من خلالها عبر تعدد الروابط أو النصوص التشعبية hypertext التي تقوم بنقل المستخدم من موضوع لأخر، أو من ملف لأخر بكل يسر وسهولة وبسرعة

فائقة تمكنه من التعرف على خلفيات الاحداث والمعلومات المتنوعة التي تتوافر فيها)[27].

كما أتاحت هذه المواقع أيضا عملية التفصيل الشخصي للمعلومات أو تفضيل المعلومات وفقاً للاهتمامات الشخصية بالاستفادة من خدمة الحزم الإخبارية أو من خلال إتاحة الإمكانية لزائر الموقع لاختيار المعلومات التي يرغب في الحصول عليها بشكل مسبق،وكذلك الحصول على المزيد من المعلومات من خلال ما يطلق عليه المجموعات الإخبارية التي تعتمد الوسائط المتعددة وتوفر تبادل النصوص في شكلها الأولي والصور الثابتة والمتحركة،ويمكن للمشترك الدخول إلى هذه المجموعات عن طريق البريد الالكتروني الخاص به ليتلقى كل ما توفره هذه المجموعات من معلومات وأخبار وبيانات ونحوها في إطار اهتماماته، كما يمكن للمستخدم متابعة الحوارات المفتوحة من خلال ما يسمى شبكة الإخباريات التي تتألف من نظام ضخم يشتمل على عدد كبير من ندوات الحوار المفتوح والمستمر، وهو ما يشجع الجمهور للدخول في الحوار وإرسال المعلومات إلى المجموعة التي يختارها والتي تعد مصادر معلومات ممتازة[28].

ويمكن القول أن الدافع الأكبر لاستخدام شبكة الإنترنت من قبل الجمهور وزيارته إلى المواقع الخاصة بتطبيقاتها الإعلامية والاتصالية تتمثل في البحث عن المعلومات أو الحصول عليها،إذ تظهر إحدى الدراسات (أن 73٪ من مستخدمي الإنترنت يبحثون عن المعلومات في مختلف مجالات الحياة،وتستطيع شبكة الويب إشباع الاحتياجات المعرفة لدى المستخدمين بما توفره من مواقع معلوماتية مختلفة)[29].

أن انتشار استخدام الإنترنت وتزايد أعداد مواقعه ولاسيما مواقع التطبيقات الإعلامية والاتصالية قد أتاح توفير المعلومات العامة وتعميمها على نطاق واسع،والاستفادة منها في خلق وإبداع مواد جديدة، وهو ما يلبي إلى حد ما إعلان مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات في المادة 36 التي تؤكد على أن ثراء المجال العام يعتبر عنصراً ضرورياً لنمو مجتمع المعلومات،وتحقيق منافع متعددة، منها تثقيف الجمهور، والابتكار وتقدم العلوم،وتوفير فرص لمشاريع الأعمال وفرص العمل الجديدة[30].

لقد أطلق الإنترنت ومواقع تطبيقاته الإعلامية والاتصالية إعصار المعلومات من

قمقمه،وهذه المعلومات تتضاعف بشكل هندسي،إذ تنتج البشرية حالياً من المعلومات والمعارف في سنوات قلائل قدراً يفوق ما كانت تنتجه سابقاً في قرون،وهو دلالة على الانفجار المعلوماتي الذي وسم عصرنا باسم عصر المعلومات،أن الوفرة الزائدة للمعلومات توفر للعقل البشري تحويل هذه المعلومات إلى معرفة حقيقية وتقطير هذه المعرفة للسمو بها إلى مستوى الحكمة ذات البصيرة النافذة[31].

وفي ضوء ما سبق يمكن القول،أن المعلومات التي يوفرها الإنترنت وتطبيقاته الإعلامية والاتصالية يمكن أن تنعكس ايجابياً على حياة الفرد المستخدم إن أحسن استخدامها والاستفادة منها وتوظيفها، وهو ما ينعكس بالتالي على حياة المجتمع الذي يعيش في كنفه الفرد المستخدم.

ثالثا : الانعكاسات الايجابية على مسار المعرفة السياسية :

تتطلب العملية السياسية الناجحة ولاسيما في البلدان الديمقراطية مواطناً لديه معرفة سياسية على قدر معقول، بما يوفر له التفاعل الايجابي مع الواقع السياسي ومستجداته،وتتيح له المشاركة الفاعلة والواعية في العملية السياسية وبما يسهم في تعزيز الممارسة الديمقراطية في المجتمع،وقد أصبحت التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت اليوم مصدراً حيوياً من مصادر بناء وتعزيز المعرفة السياسية للجمهور نظراً لما تتمتع به من سمات وخصائص وفرت لها التميز على وسائل الإعلام والاتصال التقليدية.

ويمكن تحديد ابرز الخصائص التي تتميز بها التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت في مجال التأثير على مسار المعرفة السياسية بالاتي[32]:

1- إعطاء الجمهور فرصة اطلاع اكبر من الناحية الكمية في المجالات التي تتصل باهتماماته.

2- إتاحة المجال للجمهور للانتقاء والمقارنة من خلال الاطلاع السريع على العديد من المصادر المختلفة والرؤى والخلفيات واستخلاص النتائج التي يراها اقرب إلى الحقيقة.

3- تمكين الجمهور من القراءة المتخصصة في الموضوعات التي يرغب بالاطلاع عليها أو التواصل معها.

4- إيصال الرسائل الإعلامية إلى مدى عالمي يتجاوز القيود التقليدية التي تقيد وسائل الإعلام والاتصال التقليدية.

وأما فيما يتعلق بإسهامات التطبيقات المذكورة في بناء وتعزيز المعرفة السياسية للجمهور فيمكن تحديدها

على النحو الآتي:

1- إمداد الجمهور المستخدم بالمعلومات الوافية،وتعريفه بالقضايا والموضوعات والمجريات والأحداث السياسية محلياً وإقليميا وعالمياً.

2- التغطية الإخبارية المتكاملة والمعمقة التي توفر للجمهور الوصول إلى مستوى كاف من الإلمام والإحاطة بالموضوعات والشؤون السياسية المحيطة به.

3- تزويد الجمهور بكافة المعلومات والمعارف السياسية اللازمة لتنمية حسه ووعيه السياسي.

4- إتاحة الفرصة للجمهور للاطلاع على الحقائق في سرعة وثبات ووضوح شديد دون مواربة أو إخفاء للحقائق[33].

5- إيصال المعلومات إلى الجمهور دون تحكم وسيطرة من الجهات الحكومية أو سواها.

6- إيصال الرسائل الإعلامية بالشكل الذي يريده القائم بالاتصال دون تدخل موجه من جهة معينة.

7- إتاحتها للجميع، بما يعني توفير الفرصة لعامة الناس الذي يستخدمون الإنترنت للاستفادة من المعلومات التي يوفرها،وهو ما يسهم في اتخاذ الموقف السياسي الرشيد[34].

أن ما تقدم يؤكد بوضوح أن التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت يمكن أن

تساهم مساهمة فاعلة فيإثراء معارف الجمهور المستخدم في المجال السياسي،وهو ما يمكن له أن ينعكس ايجابياً على مسار المعرفة السياسية في المجتمع وبما يعزز مسيرة الديمقراطية السليمة.

رابعاً: إسهاماتها في تفعيل الحياة السياسية:

أن الفيض المعلوماتي والمعرفي الذي توفره التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت يمكن أن ينعكس ايجابياً على الواقع السياسي،وبما يسهم في تنشيط مشاركة الجمهور في الحياة السياسية، ويمكن تحديد ابرز هذه الانعكاسات بالاتي:

1- **دفع المواطن نحو المشاركة في الحياة السياسية**، إذ إن المشاركة السياسية الديمقراطية تتطلب مواطناً لديه معلومات ومعرفة،وهو ما تتيحه التطبيقات المذكورة التي تعمل على توفير المعلومات والآراء والتعليق والمناقشة حول نطاق واسع من القضايا والموضوعات السياسية(35).

2- **تشكيل الرأي العام المستنير**: أن ثراء المحتوى الذي تتميز به التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت وإسهامها في تقديم المعلومات المتنوعة يمكن أن يتيح الاشتراك العريض لقطاعات واسعة من المجتمع في بناء الرأي العام،وتبعاً لذلك مشاركة عامة أوسع في مراحل اتخاذ القرار، بما يعني أن هذه التطبيقات قد زادت منسوب الجرأة وحرية الرأي وعملية المشاركة،وعلى ذلك فان هيمنة السلطات التقليدية على بناء الرأي ستكون مهددة،إذ سيكون من الطبيعي لجمهور التطبيقات المذكورة أن ينوا أرائهم بأنفسهم بدلاً من الرجوع إلى المصادر السلطوية أو الأخذ بالآراء الموجودة بدون أي تساؤلات أو نقاش(36).

3- **تعزيز الحريات وتوسيع دائرتها**: أن حرية تدفق المعلومات عبر مواقع التطبيقات المذكورة وتحررها من أية رقابة مسبقة،قد ساهم في تعزيز وترسخ الحريات الشخصية التي تتصل بأسلوب الحياة وحرية الانتماء إلى جماعات معينة على أساس نوعي أو عرفي أو ديني أو لغوي،وحرية الجماعات في تنسيق

ضغوطها السياسية،وتشكيل هوياتها الجماعية،والمشاركة في المعلومات، فضلاً عن تعزيزها للحريات الجماعية المعروفة كالحقوق والحريات السياسية وحرية التعبير وسواها.

4- **تبادل الأفكار والمعلومات:** إذ أتاح الإنترنت وتطبيقاته الإعلامية والاتصالية أمام الجمهور فرصاً حقيقية للتعبير الحر عن الرأي وتبادل الآراء والأفكار والمعلومات مع الآخرين من خلال الإمكانيات التي تتيحها هذه التطبيقات[37].

أن ما تقدم يمكن أن يسهم في مجمله في تعزيز مشاركة المواطن في الحياة السياسية ومن ثم المساهمة الفاعلة في دفع مسيرة التطور الديمقراطي المنشود.

خامساً : تنشيط الواقعين الاجتماعي والثقافي :

أن الفيضان المعلوماتي والمعرفي الذي يوفره الإنترنت وتطبيقاته الإعلامية والاتصالية يمتد لينعكس ايجابياً على مجالات عديدة ومنها المجالين الاجتماعي والثقافي وما يتصل بهما،وتتمثل ابرز تلك الانعكاسات بالاتي[38]:

1- **تقليل الفوارق بين الفئات الاجتماعية:** إذ أن التطبيقات المشار إليها وبإتاحتها المعلومات والمعرفة للجميع ستوفر مناخاً أفضل لتحقيق العدالة الاجتماعية، وستمنح فرصاً متكافئة للتعليم والتعلم، مما يضيق الهوة الفاصلة ويقلل الفوارق بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

2- **تعزيز عملية التواصل الإنساني:** تتيح التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت للجمهور تبادل الرسائل والمعلومات والمعارف على نطاق واسع،وهو ما يشكل ثورة حقيقية في عملية التواصل الإنساني بما يعني أنها تخلصت من قيود المكان وقيود الجنس (ذكر أم أنثى) واللون والفوارق الاجتماعية الأخرى، لتطلق يد الفرد في إقامة شبكة علاقاته على اتساع العالم بأسره.

3- **إثراء الثقافات:** أن تنوع المحتوى الذي تتميز به مواقع التطبيقات الإعلامية للإنترنت يوفر لها أن تكون ساحة لحوار مثير بين ثقافات الشعوب يثري هذه

الثقافات ويمزج بينها دون أن يطمس هويتها وخصوصيتها.

4- **زيادة قدرة الإبداع والابتكار:** يمكن للتطبيقات المذكورة الإسهام في زيادة قدرة الإبداع والابتكار من خلال مداومة الإبحار اللا محدود في فضاء المعلومات، وتوفير عدد من الوسائل للتعلم الذاتي وتنمية القدرات الذهنية،علاوة على التفاعل المباشر الذي تتيحه مع الغير.

5- **تخفيف قبضة البيروقراطية التقليدية:** أن الشفافية المعلوماتية العالية التي توفرها شبكة الإنترنت وتطبيقاتها الإعلامية والاتصالية ستحرم البيروقراطية من استخدام أمضى أسلحتها الا وهو التعتيم على المعلومات واحتكارها، وهو ما سيمكن الإدارات التي تدعم نشاطها بنظم المعلومات من التعامل المباشر مع عناصر الإنتاج والتوزيع.

6- **إطلاق حرية المعلومات:** لقد أسهمت التطبيقات المشار إليها في إطلاق حرية الإنسان في أن يحصل في أي وقت وفي أي مكان على كل ما يحتاجه من معلومات،وان يرسل ما يرغب من أفكار وأراء ومعلومات وهو ما يعزز المعرفة ويرفع منسوبها.

أن كل ما تقدم يبين بشكل جلي أن الفيض المعلوماتي والمعرفي الذي يوفره الإنترنت وتطبيقاته الإعلامية والاتصالية قد انعكس ايجابياً على حياة الجمهور المستخدم في مجالات عديدة،منها السياسية،والاجتماعية،والثقافية،والتعليمية وسواها،ومن ثم ليمتد التأثير إلى المجتمع الذي تغيرت أوجه الحياة فيه في ظل شيوع الإنترنت ونماذجه الإعلامية والاتصالية، والذي أتاح ظهور الكم الهائل من المعلومات التي لم تتوافر البشرية عليها طوال قرون عديدة،حتى أصبح عصرنا الراهن يسمى عصر المعلومات التي تحولت إلى معرفة متنوعة متخصصة وعامة نقلت البشرية إلى عصر الرقي والازدهار في المجال العلمي بفروعه المتعددة، وفضلاً عن ذلك فان هذا الفيض المعلوماتي والمعرفي الواسع الذي أتاحه الإنترنت وتطبيقاته المذكورة قد أفضي إلى ظهور قادة رأي جدد من فئة الشباب

التي تتميز بقدرتها على التعامل مع هذا الطوفان المعلوماتي والاستفادة منه وتحويله إلى معرفة قادت إلى تغيرات واسعة في مجالات عديدة.

سادساً: المعايير الأخلاقية للتعامل الايجابي مع المعلومات التي يوفرها الإنترنت وتطبيقاته الإعلامية والاتصالية:

يمكن القول انه وعلى الرغم من الايجابيات الكبيرة التي يتميز بها الإنترنت وتطبيقاته الإعلامية والاتصالية وحجم المنفعة التي عمت ثمارها البشرية جمعاء، نتيجة لظهور هذا المنجز الحضاري الكبير وشيوعه في أصقاع المعمورة،وتنوع وتطور تطبيقاته الإعلامية والاتصالية،إلا آن هذه يقابله سلبيات عديدة جاءت نتيجة استغلال البعض لهذا الوسيط الاتصالي المتميز لتحقيق أغراض مريبة ومشبوهة تتنافى مع الأخلاق وتشكل تجاوزاً واضحاً على القانون.

إذ إن عدم إمكانية فرض رقابة حقيقية على الإنترنت وتطبيقاته المشار إليها قد دفع الكثير من الأشخاص لاستغلال هذا الأمر لترويج الشائعات والأخبار الكاذبة،أو للتشهير بالآخرين،أو انتهاك خصوصية الغير، أو سرقة المعلومات والنتاجات والمؤلفات التي تخضع لمبدأ حماية الملكية الفكرية بما يطلق عليه قرصنة المعلومات، وسوى ذلك من الأفعال التي حدت بالبعض لان يطلق على الإنترنت وتطبيقاته الإعلامية والاتصالية بالنعمة والنقمة.

إن كل ذلك يفرض وجود ضوابط ومعايير أخلاقية للتعامل الايجابي مع الإنترنت وتطبيقاته الإعلامية والاتصالية،وبما يتيح الاستفادة منه في الحصول على المعلومات وتبادلها، وبما يؤدي بالنتيجة إلى نشر المعرفة بين أوساط الجمهور ومن ثم المجتمع، وتوسيع نطاق الاستفادة منها بما يحقق النفع والازدهار للمجتمع البشري.

ويمكن تحديد ابرز تلك المعايير التي تستند في جوهرها إلى ما عرف بوثيقة بل للحقوق والمسؤوليات الالكترونية،التي جاءت كخلاصة لمجموعة من الأفكار والمقترحات لمجموعة من الخبراء الذين يمثلون دولاً وثقافات مختلفة والتي تتمثل بالاتي:-

1- الحق في الوصول على المعلومات من أي مصدر، والحق في الوصول إلى أي معلومات في أي نطاق عام.

2- الحق في نقل أي معلومات إلى أي شخص،والحق في نشر أي معلومات في أي شكل وبدون إضرار بحقوق الملكية الفكرية.

3- حق كل شخص في أن يوظف المعلومات وان يستخدمها بشكل موجز وسريع.

4- الحق في تجاهل المعلومات من أي شخص،أو حق كل شخص في رفض الكشف عن هوية منشأ المعلومات التي تم تبادلها.

5- الحق في الحصول على أي معلومات أو تقارير أو تسجيلات أو سياسات أو قوانين ولوائح بشرط عدم انتهاك الخصوصية.

6- الحق في السيطرة على المعلومات التي تستقبل عن طريق القاصرين.

7- تجنب التحرش أو تهديد الآخرين أو ابتزازهم.

8- تجنب قمع أراء الآخرين حتى ولو كانت تخالف أراء ومعتقدات الغير.

9- تجنب تحريف أو تشويه الآراء و الملاحظات والمعلومات.

10- تجنب الحصول أو نشر المعلومات التي تم الحصول عليها عن طريق الإكراه أو الخداع ا وبأشكال غير مشروعة.

11- عدم نشر معلومات أو بيانات أو صور أو تسجيلات تتعلق بخصوصيات الآخرين دون إذن مسبق منهم.

12- عدم نقل أو ترويج معلومات إلى أشخاص أو مواقع أو منتديات بدون التحري والتدقيق في صحتها مراعاة لمشاعر الآخرين.

13- عدم استغلال ما يتيحه الإنترنت وتطبيقاته الإعلامية والاتصالية من حرية في التعامل والاستخدام[39].

إن الالتزام بالمعايير المشار إليها يمكن أن يوفر سبل الاستفادة المثلى للتعامل مع المعلومات التي يوفرها الإنترنت وتطبيقاته الإعلامية والاتصالية،والاستفادة من هذه المعلومات بما يغني حصيلة الجمهور من المعرفة والإيفاء بحقهم في هذه المعرفة،وتوظيفها بالشكل الذي يحقق المنفعة للجمهور وللمجتمع.

الاستنتاجات:

1- استفادة التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت من مزايا وخصائص الإنترنت،بما وفر لها الانتشار واستجذاب الأعداد الغفيرة من الجمهور، الذي أتاحت له الحصول على المعلومات الغزيرة التي تشكل جوهر المعرفة.

2- تميز التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت يتوفر حزمة من الخدمات التي توفر سبل الحصول على المعلومات المتنوعة،وتبادلها على نطاق واسع، مما يساهم في تلبية حق الجمهور المستخدم في المعرفة.

3- أن غزارة المعلومات التي توفرها التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت قد تصبح مشكلة ما لم يتم توفير سبل الاستفادة المثلى من هذه المعلومات،وتوظيفها بالشكل الذي يخدم أهداف ومصالح الجمهور.

4- تميز التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت بتقديم الخدمات الإخبارية المتكاملة،وتوفير سبل الحصول على المعلومات الجديدة والمتنوعة في المجالات كافة،وهو ما يمكن أن يساهم في إثراء معارف الجمهور المستخدم.

5- إسهام الفيض المعلوماتي والمعرفي الذي توفره التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت في بناء وتعزيز المعرفة السياسية للجمهور المستخدم، ومن ثم دفعه للمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية.

6- إسهام التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت من خلال المعلومات والمعارف التي توفرها في تنشيط الواقعين الاجتماعي والثقافي من خلال تقليل الفوارق بين الطبقات الاجتماعية،وإثراء الثقافات وتعزيز التواصل

الإنساني وزيادة قدرة الإبداع والابتكار.

7- استغلال بعض الجهات أو الأفراد المستخدمين للإمكانيات التي تتيحها التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت لترويج أو نشر معلومات كاذبة أو مبتورة،أو مشوهه، أو تنطوي على انتهاك للأخلاقيات والقوانين السائدة،وهو ما ينعكس سلبياً على طبيعة المعلومات التي تشكل المادة الأساسية للمعرفة.

التوصيات:

1- ضرورة حرص الجهات المختصة على توفير السبل التي تكفل توسيع نطاق استخدام الإنترنت ليشمل فئات وطبقات المجتمع كافة.

2- الحرص على الاستفادة القصوى من المعلومات الغزيرة والمتنوعة التي يوفرها الإنترنت وتطبيقاته الإعلامية والاتصالية بما يسهم في إثراء المجال المعرفي للجمهور.

3- العمل بمنهجية على نشر المعلومات التي توفرها التطبيقات الإعلامية والاتصالية بين أفراد المجتمع،بما يسهم في إثراء معارفهم والاستفادة منها في تطوير مهاراتهم.

4- الحرص على انتقاء المعلومات التي تسهم في تطوير قدرات الجمهور وتساعدهم على الإبداع والابتكار من خلال التمييز بين المعلومات وفلترتها وتجنب الضار منها.

5- حرص الجهات القائمة على التطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت على تقديم المضامين والمعلومات التي تلبي طموح الجمهور المستخدم على اختلاف تنوعاته، وبما يسهم في تلبية حقه في المعرفة.

6- ضرورة الالتزام بالمسؤولية الأخلاقية والقانونية في نشر وإرسال واستقبال وتبادل المعلومات عبر التطبيقات المذكورة،وبما يعزز الاستفادة الايجابية من

هذه المعلومات وتوظيفها بما يخدم الصالح العام.

7- العمل على صياغة مواثيق أخلاقية خاصة بالتطبيقات الإعلامية والاتصالية للإنترنت، يلتزم بها المرسل والمستقبل،لنشر المعلومات الصادقة والمفيدة التي لا تنتهك الخصوصية ولا تعتدي على حقوق الملكية الفكرية،وبما يسهم في تعزيز معارف الجمهور.

هوامش الفصل الرابع ومراجعه

1- نقلاً عن د. فيصل أبو عيشة،الإعلام الالكتروني، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010م-ص 38-39.

2- د. عباس مصطفى صادق، الصحافة والكمبيوتر، مدخل للاستقصاء الصحفي بمساعدة الكمبيوتر، بيروت،الدار العربية للعلوم، 2005م، ص 100-106.

3- د. فيصل أبو عيشة،مصدر سابق،ص 87-90.

4- د. حسني محمد نصر، الإنترنت والإعلام، الصحافة الالكترونية،الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2003م، ص101-103.

5- المصدر نفسه، ص 110-118.

6- المصدر نفسه، ص 119-123.

7- أ.د. عبد الرزاق محمد الدليمي، الصحافة الالكترونية والتكنولوجيا الرقمية،عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011م، ص 224-231.

8- د. محرز حسين غالي، صناعة الصحافة في العالم، تحديات الوضع الراهن وسيناريوهات المستقبل، القاهرة،الدار المصرية اللبنانية، 2009م، ص94-95.

9- د. عبد الأمير مويت الفيصل، الصحافة الالكترونية في الوطن العربي،عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006م، ص 116-117.

10- أ.د. عبد الرزاق محمد الدليمي، مصدر سابق،ص231-241.

11- أ.د. سليمان صالح، ثورة الاتصال وحرية الإعلام، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2007م، ص325.

12- د. حسني محمد نصر، قوانين وأخلاقيات العمل الإعلامي، العين، دار الكتاب الجامعي،2010م،ص207.

13- نقلاً عن: د. حسن عماد مكاوي، أخلاقيات العمل الإعلامي، دراسة مقارنة، القاهرة،الدار المصرية اللبنانية، ط4، 2006م، ص222.

14- د. حسن عماد مكاوي و د. محمود سليمان علم الدين، تكنولوجيات المعلومات والاتصال، القاهرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2000م،ص20.

15- المصدر نفسه، ص19.

16- أ.د. حسن رضا النجار،علم المعلومات وتقنياته، بغداد، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية،2011م، ص53-55.

17- د. نبيل علي،تحديات عصر المعلومات، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003م، ص26.

18- المصدر نفسه، ص26.

19- أ.د. حسن رضا النجار، مصدر سابق، ص 64-69 0

20- د. نبيل علي، مصدر سابق، ص135-137.

21- المصدر نفسه،ص25.

22- أ.د. سليمان صالح، مصدر سابق، ص 342-344.

23- خالد اللحام، صناعة الرأي العام، بيروت، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع،2007م، ص89 -090

24- أ. سؤدد فؤاد الآلوسي،أيديولوجيا صحافة الإنترنت، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012م، ص41-42.

25- المصدر نفسه، ص53-95.

26- أ.د. سليمان صالح،مصدر سابق، ص 297-298.

27- د. فيصل أبو عيشة، مصدر سابق، ص15.

28- المصدر نفسه، ص 73-74.

29- د. رضا عبد الواجد أمين، الصحافة الالكترونية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007م- ص43.

30- عزام أبو الحمام ،الإعلام والمجتمع،عمان،دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011م،ص226.

31- د. نبيل علي، مصدر سابق، ص107-108.

32- د.محمد حسن العامري ود. عبد السلام محمد السعدي، الإعلام والديمقراطية في الوطن العربي، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2010م، ص180.

33- د. عزيزة عبده، الإعلام السياسي والرأي العام: دراسة في ترتيب الأولويات، القاهرة، دار

الفجر للنشر والتوزيع، 2004م، ص131-132.

34- د. محمد حسن العامري و د. عبد السلام محمد السعدي، مصدر سابق، ص179-180.

35- أ.د. سليمان صالح،مصدر سابق، ص145.د. فيصل أبو عيشة،مصدر سابق،ص260.

36- د. حسين محمد نصر، قوانين وأخلاقيات العمل الإعلامي، مصدر سابق، ص180-182.

37- د. نبيل علي- مصدر سابق- ص 80-84.

38- أ.د. محمد سعد إبراهيم، أخلاقيات الإعلام والإنترنت وإشكاليات التشريع، القاهرة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2007م- ص16-17.

الفصل الخامس

ديمقراطية صحافة الإنترنت

دراسة في طبيعة الخصائص الديمقراطية لصحافة الإنترنت
وانعكاساتها الايجابية على الممارسة الديمقراطية

الفصل الخامس

ديمقراطية صحافة الإنترنت

دراسة في طبيعة الخصائص الديمقراطية لصحافة الإنترنت وانعكاساتها الايجابية على الممارسة الديمقراطية

المقدمة

استطاعت صحافة الإنترنت أن تحقق خلال مدة قليلة ما لم تستطع أن تحققه وسائل الإعلام والاتصال التقليدية على مدى عقود من الزمن، إذ وفرت لجمهورها ما لم تستطع أن توفره وسائل الإعلام والإتصال التقليدية مجتمعة، وكان هذا نتيجة لطبيعة صحافةالإنترنت، ومجموعة المزايا والخصائص والسمات التي اكتسبتها من خلال الإنترنت الذي تتنامى أعداد مستخدميه بشكل مطرد في انحاء العالم كافة.

إن حزمة الخصائص التي تتميز بها صحافة الإنترنت قد أفضت إلى ظهور ممارسة صحفية حرة لا تخضع في الغالب لقيود السلطات أو أصحاب المصالح ورقابتهم، وإنها أتاحت على نطاق واسع حرية التعبير للصحافي والجمهور، الذي وفرت له هذه النوعية من الصحف منبرا حرا للنقاش والحوار والتواصل مع الآخرين في بلده وفي البلدان الأخرى، والتعبير الحر عن آرائه ومواقفه إزاء القضايا والموضوعات كافة، كما إنها وفرت له التنوع في المضمون والفيضان المعلوماتي والمعرفي غير المسبوق، فضلاً عن إنها قد أتاحت سماع صوت من لم يكن متاحا لصوته أن يسمع، إذ وفرت فضاء رحبا لكل من يرغب في التعبير عن نفسه، وتطلعاته وآرائه، ووجهات نظره في القضايا كافة.

وصحافة الإنترنت هي ديمقراطية بطبيعتها وخصائصها وهذا ما وفر لها تحقيق المبادئ الأساسية لديمقراطية الإعلام والاتصال، وهيأ لها المساهمة في تعزيز الممارسة الديمقراطية وفي ترسيخ قيمها في المجتمع.

وجاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على ديمقراطية صحافة الإنترنت، وعلى طبيعة خصائصها الديمقراطية، وانعكاساتها الايجابية على الممارسة الديمقراطية في المجتمع.

أولا : أهمية

أحدثت صحافة الإنترنت انقلابا واضحا في بنية الإعلام والاتصال وبيئتهما فتغيرت معه الكثير من المفاهيم التقليدية، فضلا عن تغيّر طبيعة العملية الإعلامية والاتصالية وأهدافها واتجاهاتها، وتتحدد معالم هذا التغيير في نقاط عديدة منها: شيوع ممارسة صحفية حرة وفرت التعدد في نظم الاتصال ومفاهيمه وأساليبه واتجاهاته،إذ تحول مسار التدفق من الرأسي إلى الأفقي، ليتحقق بذلك التوازن في التدفق الذي تحول معه الإعلام إلى اتصال بين طرفين متكافئين، كما أنها أتاحت للتنوعات كافة التعبير عن نفسها وتطلعاتها بحرية لم توفرها وسائل الإعلام والاتصال التقليدية 0

وكذلك وفرت لملايين البشر الذين يعانون من دكتاتورية الإعلام والاتصال المشاركة الواسعة في العملية الاتصالية وفي جمع وتحرير الأخبار، والتعليق، عليها وأيضا الحرية في استقبال وإرسال المعلومات كافة، وهي بذلك قد وفرت فضاءات رحبة لممارسة الديمقراطية، ولاسيما في الدول والمجتمعات التي لا تزال تعاني من التسلط والاستبداد الكلي أو الجزئي.

يوجب ما تقدم التعرف على ديمقراطية صحافة الإنترنت، وطبيعة خصائصها الديمقراطية، وما مدى إسهاماتها في تعزيز الممارسة الديمقراطية المجتمعية، وفي هذا تتحدد أهمية هذه الدراسة.

ثانيا : مشكلة

في ظل عجز وسائل الإعلام والاتصال التقليدية في غالبية دول العالم عن تحقيق ديمقراطيتها، ومن ثم ديمقراطية الإعلام والاتصال، لذا فإن إسهامات تلك الوسائل في تعزيز الممارسة الديمقراطية تبقى محدودة ولا ترتقي إلى مستوى ما يجب القيام به في هذا الشأن.

ومع ظهور صحافة الإنترنت وشيوعها وتطورها، ومساهمتها في نشر قيم الديمقراطية وتعزيز ممارساتها في المجتمع، فأن الحديث عن وجود ديمقراطية الإعلام الاتصال أصبح ممكنا بل واقعا ؛ نظرا لطبيعة هذه الصحف وخصائصها المتميزة، لكن ما هي الطبيعة الديمقراطية لصحافة الإنترنت وطبيعة خصائصها التي توفر لها المساهمة في تعزيز الممارسة الديمقراطية في المجتمع؟ ومن هنا تنطلق المشكلة الأساسية للدراسة والتي يمكن حصرها في التساؤلات الآتية:

1- ما مدى ديمقراطية صحافة الإنترنت؟.

2- ما مدى إسهامات صحافة الإنترنت في تحقيق ديمقراطية الإعلام والاتصال؟

3- ما هي أبرز الخصائص الديمقراطية لصحافة الإنترنت؟ وما هي طبيعة تلك الخصائص؟

4- ما مدى الانعكاسات الايجابية للخصائص الديمقراطية لصحافة الإنترنت على الممارسة الديمقراطية في المجتمع؟.

ثالثا : أهداف

تتمثل الأهداف التي تسعى إليها:

1- التعرف على ماهية وطبيعة ومزايا صحافة الإنترنت التي وفرت لها الانتشار بين أوساط الجمهور.

2- الوقوف على الطبيعة الديمقراطية لصحافة الإنترنت.

3- التعرف على طبيعة إسهامات صحافة الإنترنت في تحقيق ديمقراطية الإعلام والاتصال.

4- الوقوف على سمات الممارسة الديمقراطية عبر صحافة الإنترنت.

5- تحديد أبرز الخصائص الديمقراطية لصحافة الإنترنت.

6- التعرف على إسهامات صحافة الإنترنت في تعزيز الممارسة الديمقراطية في

المجتمع من خلال مجموعة الخصائص الديمقراطية التي تتميز بها.

رابعاً: منهج

تعد هذه الدراسات الوصفية الاستطلاعية التي تهدف إلى اكتشاف الظاهرة والتعرف عليها، ورصدها بشكل علمي، وقد اعتمدت الدراسة منهج المسح الوصفي الذي يقوم على دراسة الظاهرة، ومعرفة خصائصها، وحجمها، والعوامل التي تتحكم فيها، ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى[1].

المبحث الأول

ديمقراطية صحافة الإنترنت

أحدثت صحافة الإنترنت انقلابا واضحا في بنية الإعلام والاتصال، تغيرت معه الكثير من المفاهيم الإعلامية والاتصالية التي تسيدت بيئة الإعلام والاتصال طوال عقود كثيرة من الزمن، إذ استطاعت صحافة الإنترنت ولأول مرة في التاريخ الإنساني أن تدمج وتزاوج بين وسائل الإعلام والاتصال التقليدية المطبوعة والمسموعة والمرئية،الأمر الذي انعكس على شكل الاتصال ومحتواه واتجاهاته ؛ إذ مع صحافة الإنترنت تحول الإعلام إلى اتصال،وأصبح الاتصال أكثر ديمقراطية،وتراجعت الرقابة،وانتعشت الحرية،وسادت التفاعلية،وفتح باب التواصل،وسمع صوت من لم يكن متاحا لصوته أن يسمع.

إنّ ما تقدم وسواه مما أتاحته صحافة الإنترنت قد جعل منها الفضاء الواسع لممارسة وتطبيق ديمقراطية الإعلام والاتصال، والعنوان الأبرز لتحقيق هذه الديمقراطية التي تمثل الوجه الناصع للديمقراطية السياسية ولديمقراطية المجتمع.

ظهرت صحافة الإنترنت وتطورت مع انتشار شبكة الإنترنت التي شاعت في أرجاء عديدة من المعمورة منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، وإذا كان الإنترنت يمثل الوجه الأبرز لثورة الاتصال والمعلومات، التي تعد واحدة من أبرز المنجزات الحضارية التي شهدتها حياتنا المعاصرة، فإن صحافة الإنترنت تمثل اليوم المرحلة الأكثر تطورا من مراحل تطور الصحافة التي نجحت على الدوام في أن تستفيد من التطورات التقنية وتوظفها في مراحل صناعتها وفي انتشارها وتواصلها مع جمهورها.

لقد استطاعت صحافة الإنترنت ونتيجة للانتشار الواسع للإنترنت ومجموعة الخصائص التي يتماز بها، وحجم الخدمات التي يوفرها، وتنامي أعداد مستخدميه والتي قاربت اليوم من ملياري نسمة في أنحاء مختلفة من العالم، من أن تفرض وجودها في بيئة الإعلام والاتصال، وأن تحقق الانتشار المتسارع، وأن تجتذب إليها المزيد من الجمهور الذي وفرت له ما لم توفره وسائل الإعلام والاتصال التقليدية.

أولا : مفهوم صحافة الإنترنت :

رافق ظهور صحافة الإنترنت Internet Journalism بروز ما يسمى بالنشر الإلكتروني Electronic Publishing الذي تعتمد أنظمته التقنية الرقمية التي توفر القدرة على نقل ومعالجة النصوص والصوت والصورة معاً، وبمعدلات عالية من السرعة، ويشمل نظام النشر الإلكتروني النشر عبر الإنترنت Online Publishing وأيضا توزيع المعلومات والأخبار من خلال وصلات اتصال عن بعد Tele communication Link أو من خلال تقنية الوسائط المتعددة[2].

وأتاح النشر الإلكتروني للصحف إصدار نسخ إلكترونية من طبعاتها الورقية أو إصدارات إلكترونية محضة في محاولة من هذه الصحف لضمان آفاق جديدة للانتشار، والوصول إلى طبقات عريضة من الجمهور أو تماشيا مع التطورات الهائلة في ميدان الاتصالات والمعلومات والتي فرضت واقعا جديدا في مناحي الحياة عامة وفي بيئة الإعلام والاتصال خاصة، لقد أفضى هذا الواقع إلى بروز مفاهيم جديدة وتراجع وتغير الكثير من المفاهيم الإعلامية والاتصالية التي سادت لعقود مضت.

وكانت صحيفة شيكاغو تريبون الأمريكية التي تصدر في ولاية نيومكسيكو ــ كما تجمع أغلب الدراسات ـ أول صحيفة ورقية تخرج إلى الإنترنت عبر نسختها الإلكترونية شيكاغو أون لاين Chicago online التي صدرت في أيار 1992م، ثم توالى بعد ذلك ظهور الصحف عبر الإنترنت بشكل متسارع وفي أرجاء العالم المختلفة، حتى تجاوزت أعدادها اليوم الـ (10000) صحيفة، تتوزع بين نسخ أو إصدارات إلكترونية لصحف ورقية أو كجرائد ومجلات إلكترونية صرفة، أو كمواقع لمؤسسات إعلامية واتصالية معروفة بأسمائها، وتتباين الجهات التي تصدر تلك الصحف أو تمولها أو تشرف عليها بين مؤسسات صحفية وإعلامية عامة، أو خاصة، أو جهات حكومية، أو أحزاب وحركات وتيارات ومنظمات واتحادات وتجمعات أو إثنيات أو عرقيات وصولا إلى تلك الصحف التي تصدر عن بعض المدن أو المناطق.

و تعدد الجهات التي تصدر صحف الإنترنت قد أفضى إلى تنوع مضامين تلك الصحف وتوجهاتها تبعا لمرجعياتها الفكرية، والأغراض التي تبغي تحقيقها، والجمهور الذي تسعى للوصول إليه أو التواصل معه.

هناك مصطلحات ومسميات عديدة تستخدم لوصف صحافة الإنترنت أو للتعبير عنها منها: صحافة الشبكات، الصحافة الفورية، الصحافة اللاورقية، الصحافة التفاعلية، صحافة المشاركة، صحافة الوسائط المتعددة، صحافة المصادر المفتوحة، الصحافة الإلكترونية وهو المسمى الأكثر شيوعا في الكتابات العربية.

إنّ ما تقدم قد أفضى إلى ظهور مفاهيم وتعريفات عدة ومتنوعة لصحافة الإنترنت تبعاً لرؤى الباحثين ونظرتهم لهذا النوع من الصحافة.

فهناك من يعرّفها على أنها إصدار إلكتروني يجمع بين مفهومي الصحافة التقليدية ونظام الملفات المتابعة التي يتيحها النشر الإلكتروني، فهي منشور إلكتروني يصدر بصفة دورية ومنتظمة ولها موقع محدد على شبكة الإنترنت، ويشتمل على مجموعة من الموضوعات المختلفة التي تتعلق بالأحداث الجارية التي ترتبط بطبيعة هذا المنشور، وبالوظيفة التي يرغب في القيام بها لدى مستخدميها [9].

كما يمكن توصيف صحافة الإنترنت على أنها: الممارسة الصحفية المهنية التي تستخدم الإنترنت لنشر إصدارات صحفية إلكترونية متنوعة تتكيف مع تقنية الإنترنت وتستفيد من خصائصه ومجموعة الخدمات التي يقدمها، وتتضمن مواد صحفية متنوعة تحرر باستخدام قوالب التحرير الصحفي التقليدية والمستحدثة التي تتناسب مع طبيعة وسمات الإنترنت، وتوفر الفورية في نقل الأحداث ومتابعة تطوراتها، ومن ثم التحديث المستمر للمضمون، والتواصل المباشر مع الجمهور، وبعضهم البعض من خلال سمة التفاعلية التي تتميز بها هذه النوعية من الصحف، والتي تتيح للجمهور التواصل مع الصحيفة ومضامينها والقائمين عليها.

ثانيا: المزايا والسمات العامة لصحافة الإنترنت:

اجتهد الباحثون في تحديد مزايا وسمات صحافة الإنترنت ومن أبرزها الآتي:

1- تتيح متابعة الجديد من الأخبار في أي وقت من خلال خدمة التحديث التي يتم إدخالها على الصحيفة على مدار اليوم.

2- إمكانية تعديلها لتلبي حاجات المستخدم الفردية فيما يعرف بشخصنة صحف الإنترنت.

3- إمكانية إنتاجها بناءً على طلب المستخدم، وتعرف هذه الخدمة بخدمة الأخبار تحت الطلب News On Demand [(4)].

4- أتاحت إمكانية حدوث تفاعل مباشر بين القارئ والكاتب من خلال التعليقات التي يتلقاها الكاتب والصحفي على ما يطرحه من مواد(مقالات، تحقيقات،قضايا،.. الخ).

5- السرعة في تلقي الأخبار العاجلة وتضمين الصور، فضلا عن تميزها في بعض الأحيان في نقل الحوار بالصوت، أو تصوير الحدث بالفيديو مما يدعم صدقية الخبر.

6- تميزها في تقديم حزمة من الأخبار والتعليقات والآراء من خلال إعادة نشر مقالات ومواد صحفية متنوعة من مصادر عديدة.

7- السرعة في نقل الأخبار المحلية والعالمية، وتطورات الأحداث في المجالات كافة من خلال المراسلين الميدانيين.

8- تلتزم في الغالب الحرية الكاملة التي يتمتع بها القارئ والكاتب على الإنترنت على السواء.

9-قدرتها على التغلب على القوانين والتراخيص واللوائح التي تحاصر إصدار صحيفة وخاصة في بعض الدول العربية.

10- سرعة انتشارها، إذ يمكن أن تكسب قرّاء بأعداد كبيرة بسهولة ويسر، طالما تلتزم بتقديم خدمة إخبارية جيدة وحقيقية.

11- حضورها العالمي، إذ لا توجد عقبات جغرافية تعترض صحف الإنترنت فهي متاحة في كل مكان تتوافر فيه متطلبات الإنترنت.

12- معرفة المستخدم والوقت الذي استغرقه في كل صفحة، وما هي الصفحات التي اطّلع عليها مما يساعد في عمل إحصائيات عن اهتمام القرّاء وميولهم.

13- انخفاض تكلفتها المادية وعدم حاجتها إلى مقر موحد لجميع العاملين، وعدم الحاجة إلى اللقاءات المكانية،إنما يمكن إصدارها بفريق عمل متفرق في أنحاء متفرقة.

14- أتاحت خدمة الدخول إلى أرشيف الأعداد السابقة للصحيفة، والبحث من خلالها بسهولة عن المعلومات عن طريق محركات البحث[5].

15- تستخدم الوسائط المتعددة وتتيح فرصا واسعة في البحث والاختيار والاستخدام.

16- تتضمن أشكالا مختلفة من المعلومات، وتوفر ربط القارئ بمصادر المعلومات بما فيها الوثائق والخبراء.

17- تعدد المصادر وتنوعها، إذ لا يكون المستخدم مكرها على التعرض للأخبار فقط بل يستطيع التنقل بين المواقع للتعرض إلى مختلف الروايات في الحدث الواحد.

18- سهولة الوصول إلى نوعيات معينة من الأخبار من خلال نظام التصنيف الإلكتروني فضلا عن ربط الأخبار المنشورة بالأخبار المشابهة لها، أو من المواقع الأخرى[6].

إنّ ما تقدم يوفر لصحافة الإنترنت التميز عن وسائل الإعلام والاتصال التقليدية،ولاسيما في عملية تحويل الجمهور من حالة التلقي السلبي، إلى حالة المشارك

الايجابي في عملية الاتصال من خلال ما تتيحه صحافة الإنترنت من إمكانيات وخدمات عديدة. وإتاحة المجال للجمهور للمشاركة في عملية الاتصال يمثل أحد أهم أركان ديمقراطية الإعلام والإتصال، وهو ما يعني قدرة صحف الانترنت على أن تكون بوابة فاعلة لتحقيق مبدأ ديمقراطية الإعلام والاتصال التي تمثل وجها بارزا من أوجه الديمقراطية المجتمعية.

ثالثا : واقع صحافة الإنترنت العربية :

بدأت الصحف العربية في الظهور على الإنترنت منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، إذ سارعت بعض الصحف العربية إلى إنشاء مواقع خاصة بها على الشبكة ثم حولتها بفعل تطور صحافة الإنترنت عالميا إلى مواقع تضع عليها بعض مادتها الورقية، أو إصدار نسخ إلكترونية من مطبوعاتها الورقية، ثم تطور الأمر منذ عام 2000 م إلى إصدار صحف إلكترونية خالصة ليس لها أصل ورقي.

ويمكن القول إن واقع صحافة الإنترنت العربية، تشير بوضوح إلى وجود تحديات تعيق تميّز هذه الصحف أو توفر لها المقدرة على منافسة مثيلاتها الأجنبية، ومن أبرز هذه المعوقات غياب التخطيط، وعدم وجود صحفيين مؤهلين لإدارة وتحرير هذا النوع من الصحف، فضلا عن ضعف قاعدة المستخدمين.

ما تقدم يستلزم من الجهات المختصة في الدول العربية ومن القائمين على المؤسسات الصحفية، ولاسيما صحافة الإنترنت العمل على توفير الإمكانيات اللازمة للنهوض بواقع هذه الصحف لمواكبة التطور الحاصل في هذا المجال عالميا، لأن صحافة الإنترنت قد أصبحت اليوم معلما بارزا من معالم البيئة الإعلامية والاتصالية العالمية الجديدة، وهو ما يستلزم في جانب منه التخطيط السليم وتوفير الإمكانيات المالية، وتأهيل الملاكات البشرية القادرة على إدارة وتحرير هذا النوع من الصحافة، فضلاً عن العمل على توفير البنى التحتية في مجال الاتصالات، وتوفير المناخ الذي يزيد من قاعدة مستخدمي الإنترنت في الدول العربية.

رابعا: صحافة الإنترنت: بوابة لتحقيق ديمقراطية الإعلام والاتصال:

يمكن القول بأنه لا يمكن الإقرار بوجود ديمقراطية حقيقية من دون وجود ديمقراطية الإعلام والاتصال التي تستلزم بدورها التطبيق السليم للديمقراطية، وشيوع ثقافتها بين أفراد المجتمع بفئاته وتنوعاته وطبقاته كافة سواء منهم الحاكمين أم المحكومين، وعلى هذا فإن ديمقراطية الإعلام والاتصال ترتبط ارتباطا وثيقا بديمقراطية المجتمع، أحدهما تكمل الأخرى من أجل التعبير عن إرادة الشعب وأغلبيته الصامتة. وفي ظل ما يطلق عليه ديكتاتورية الإعلام التي سادت أكثر من قرنين من الزمن في بقاع كثيرة من العالم، فان ديمقراطية الإعلام والاتصال كانت وما تزال حلما يراود الكثير من شعوب الأرض لمجابهة السياسة الواحدة والصوت الواحد والفكر الواحد؛ وتغيير مسار الإعلام من الرأسي إلى الأفقي، بمعنى تحويل الإعلام إلى اتصال بما يتيح المشاركة الفاعلة للجمهور في عملية الاتصال وفي تبادل الأفكار والمعاني، وهو ما يعبر عن جوهر ديمقراطية الإعلام والاتصال.

ديمقراطية الإعلام والإتصال:

تقوم فكرة الديمقراطية على مبدأ جوهري هو حكم الشعب للشعب، إلا أن تاريخ الممارسة الديمقراطية يشير إلى عدم تحقق هذا المبدأ حتى في أعرق الديمقراطيات، ذلك لأن مبدأ التمثيل النيابي الذي تعتمده معظم النظم الديمقراطية الحديثة نتيجة تعذر تطبيق الديمقراطية المباشرة؛ نظرا لتغير طبيعة الحياة وازدياد عدد السكان قد أثبت عجزه عن التعبير بصورة حقيقية وكاملة عن تطلعات وأهداف ومواقف وآراء ومطالب جميع الفئات والطبقات والشرائح والأعراق والتيارات والاتجاهات السياسية والاجتماعية،التي تتكون منها المجتمعات المعاصرة.

وعلى هذا فإن ديمقراطية الإعلام والاتصال قد باتت تمثل الضمان الحقيقي لتصحيح مسارات الديمقراطية المعاصرة، ومن أجل تنقيتها من شوائبها والحد من عيوبها وسلبياتها في الممارسة والتطبيق، ومما يؤدي إلى تعزيز الممارسة الديمقراطية السليمة في

المجتمع، وبما يكفل تحقيق آمال وأهداف وتطلعات وطموحات التنوعات كافة التي يتكون منها المجتمع[7].

وبناءً على ما سبق يمكن تحديد مفهوم ديمقراطية الإعلام والاتصال على أنه: البيئة الاتصالية الحرة التي تتوافر على أدوات وقنوات ووسائل ووسائط الإعلام والاتصال المتعددة والمتنوعة والتي تتيح لأفراد المجتمع وتنوعاته المشاركة الفاعلة في العملية الاتصالية، وفي ممارسة حق الاتصال وتبادل الأفكار والمعلومات والتعبير الحر عن الآراء والأفكار من دون خوف أو حرمان، وكذلك في امتلاك الوسائل التي تتيح ممارسة هذا الحق.

إن ديمقراطية الإعلام والاتصال تعمل على تغليب الاتصال على الإعلام، بمعنى تحويل مسار التدفق في العملية الإعلامية والاتصالية من الرأسي الذي يمثل السمة الأساسية للإعلام السلطوي إلى الأفقي الذي يعد السمة البارزة لوسائل الإعلام والاتصال الديمقراطية.

لذا من الضروري النظر إلى ديمقراطية الإعلام والاتصال باعتبارها عملية ثنائية يجري فيها حوار ديمقراطي متواز بين شركاء، سواء كانوا أفرادا أو جماعات، فالحوار هو أساس الإعلام الديمقراطي، في حين أنّ الحديث من طرف واحد هو أساس الإعلام السلطوي[8].

ويتضح مما سبق أن ديمقراطية الإعلام والاتصال تعمل على إتاحة الفرصة للأفراد والجماعات للمشاركة الفاعلة في العملية الاتصالية، وتوفر تعدد قنوات الاتصال بما يعطي التنوع في المضمون الاتصالي الذي يتيح فرصة الاختيار ويساعد في تكوين الآراء فضلا عن تشجيعها الجمهور على التعبير عن وجهات النظر والآراء بحرية إزاء القضايا التي تهمه بما يجعل من قنوات ووسائل الاتصال منبرا حرا ولسماع صوت من لا صوت له، وهو ما يساهم في تعزيز الديمقراطية، وفي شيوع ثقافتها بين أفراد المجتمع.

إن كل ما تقدم يمكن أن توفره صحافة الإنترنت، وهو ما يجعل منها أداة من أدوات تحقيق ديمقراطية الإعلام والاتصال، والمساهمة في تعزيز الممارسة الديمقراطية في المجتمع.

أهمية ديمقراطية الإعلام والاتصال:

تتجلى أهمية ديمقراطية الإعلام والاتصال في أنّ تحققها يمكن أن ينعكس ايجابيا على بنية الإعلام والاتصال، وبما يساهم في تعزيز النشاط الإعلامي والاتصالي في الحياة العامة هذا من جانب، ومن جانب آخر فان تحقيق ديمقراطية الإعلام والاتصال يمكن أن يتيح للمواطن الاطلاع على الحقائق والتعبير عن وجهات النظر، ومناقشة القرارات التي تتعلق بحياته،والحصول على المعلومات التي توفر له اتخاذ القرارات الصائبة إزاء القضايا كافة، كما يمكن أن تساهم في غرس قيم الديمقراطية ومن ثم تعزيز مسيرة الديمقراطية السليمة في المجتمع.

كما أن تحقيق ديمقراطية الإعلام والاتصال يمكن أن يوفر أجواء الحرية التي يمكن لها أن ترفع من أداء العاملين في ميدان الإعلام والاتصال، ويكفل وجود وسائل إعلام واتصال حرة ومتعددة تتيح حرية تدفق المعلومات وتداول الآراء من مصادر متعددة ومناقشة الرأي والرأي الآخر دون تحيز أو محاباة.

إنّ ما تقدم يمكن أن يساهم في دفع العملية الاتصالية للتفاعل مع احتياجات وتطلعات الجمهور ومن ثم تعزيز أثر الإعلام والاتصال في حياة المجتمع مما يؤدي بالمحصلة إلى تعزيز مسيرة الديمقراطية السليمة التي ينشدها المجتمع0

إنّ ديمقراطية الإعلام والاتصال لها أهداف عديدة قد تختلف باختلاف الزمان والمكان، وقد تتباين بتباين المجتمعات والفلسفة التي تسود فيها ومستوى تطورها ومدى شيوع الثقافة الديمقراطية بين أفرادها وطبيعة الظروف السائدة فيها في المجالات كافة، إلا أن هذا لا ينفي وجود مشتركات في أهداف ديمقراطية الإعلام والاتصال يمكن أن تجد لها البيئة المناسبة للتطبيق في البلدان الديمقراطية كافة.

إن أهداف ديمقراطية الإعلام والاتصال تتسم بالتنوع والشمول ويمكن أن تتوزع على مجالات عديدة، ومن أهم هذه المجالات ما يتعلق بتعزيز دور الاتصال الديمقراطي في الحياة العامة،أما المجال الآخر لأهداف ديمقراطية الإعلام والاتصال، والذي يمكن أن

يتحقق عبر صحافة الإنترنت،هو الذي يتعلق بالجمهور وإتاحة الفرصة له للمشاركة الفاعلة في العملية الإعلامية والاتصالية.

إنّ ضمان تحقيق الأهداف المذكورة يتطلب التطبيق السليم للديمقراطية، وشيوع ثقافتها بين أفراد المجتمع كما يستلزم أيضا الإيمان المطلق للجهات المسؤولة في الدولة بالدور الايجابي للإعلام، والاتصال الديمقراطي في الحياة العامة،وبما يعود بالنفع في النتيجة على المسيرة الديمقراطية، وعلى الدولة والنظم الحاكمة، كما يعود بالنفع أيضا على المنظومة الإعلامية والاتصالية وعلى أفراد المجتمع.

ويبقى من المهم التأكيد هنا بأن الواقع الذي تعيش في ظله وسائل الإعلام والاتصال التقليدية لا يوفر لها تحقيق الأهداف المذكورة كليا. ومن ثم فان تحقيق ديمقراطية الإعلام والاتصال في البيئة التي تحكم وسائل الإعلام والاتصال التقليدية، إنما هو ضرب من الخيال حتى في أعرق الديمقراطيات.

لكن ومع صحافة الإنترنت، فإن الحديث عن تحقيق ديمقراطية الإعلام والاتصال لا يبدو إلا واقعا ملموسا، إذ أن طبيعة وخصائص صحافة الإنترنت قد وفرت لها غالبا تحقيق أهداف ديمقراطية الإعلام والاتصال كاملة، سوى في الدول التي تفرض رقابة مشددة على استخدام الإنترنت، وعدد هذه الدول لا يتجاوز (22) دولة من العالم أجمع.

ويمكن القول:إنّ صحافة الإنترنت، تمثل اليوم واحة الإعلام والاتصال، والتي يمكن معها الحديث عن وجود واقعي لديمقراطية الإعلام والاتصال، التي يمكن أن تساهم بشكل فاعل في ترسيخ قيم الديمقراطية، وفي تذليل العقبات التي يمكن أن تعترض مسيرتها في المجتمع.

خامسا : صحافة الإنترنت ديمقراطية إلكترونية :

صارت صحافة الإنترنت اليوم عالما صحفيا قائما بذاته ومظهرا بارزا من مظاهر البيئة الإعلامية والاتصالية العالمية، لقد أفادت هذه النوعية من الصحافة إفادة قصوى من الإمكانيات التي يوفرها الإنترنت، والذي أسبغ عليها صفات ومميزات وخصائص

وسمات استطاعت من خلالها أن تفرض نفسها بقوة في بيئة الإعلام والاتصال وأن تجذب المزيد من الجمهور، الذي نجحت في أن توفر له ما لم تستطع وسائل الإعلام والاتصال التقليدية أن توفره.

إنّ حزمة الخصائص التي تتميز بها صحافة الإنترنت قد هيأت لها تأدية كافةالوظائف، التي تؤديها وسائل الإعلام والاتصال التقليدية، فضلا عن وظائف عديدة أخرى لا تستطيع الوسائل المذكورة أن تقوم بها. وكل ما تقدم قد هيأ لصحافة الإنترنت أن تكون ـ كما يطلق عليها بعض الباحثين ــ واحة ديمقراطية، أو ديمقراطية جديدة، لم يعهدها من قبل جمهور وسائل الإعلام والاتصال التقليدية.

إسهام صحافة الإنترنت في توسيع فضاءات الممارسة الديمقراطية :

تمثل شبكة الإنترنت الوجه الأبرز لثورة المعلومات التي يعيشها عالمنا المعاصر وجاءت صحافة الإنترنت كثمرة للإنترنت، الذي تغلغل في مناحي الحياة كافة. إنّ تطور صحافة الإنترنت وشيوعها ونجاحها في استقطاب المزيد من الجمهور، قد أفضى إلى بروز اتجاه يروج له فريق من الباحثين، يرى أنّ تأثير صحافة الإنترنت أخذ بالتعاظم سواء كان ذلك داخل الدولة الواحدة أو بين الدول، إذ تتيح فرصة مهمة للحصول على المعلومات وتناقلها وتوزيعها أيضا بشكل سريع وفعال جدا، كما أنها تساهم بصورة فعالة في تعميق الممارسات الديمقراطية المبنية على المشاركة، وخاصة في الدول التي تنعدم فيها الأطر المؤسسية الديمقراطية.

ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه أن تقنية صحافة الإنترنت، تقنية ديمقراطية بطبيعتها إذ توفر للمجتمع والأفراد قدرة الحصول على المعلومات، والنفاذ إلى مصادرها وتمكنهم من المشاركة في عملية الاتصال القائمة، كما تسهل عملية المشاركة داخل الجماعة نفسها وبين الجماعات وبين أعضائها، والأفراد الداعمين لها، وفي أرجاء العالم المختلفة[9].

ويروج أصحاب هذا الاتجاه بأن صحافة الإنترنت توفر حرية الاتصال، والتنوع في نظم الاتصال والأخبار والبيانات والمعلومات داخل هذه النظم، كما أنها توفر فرصا

كبيرةً للتفاعل بين المستقبل والمرسل، وهذا يشكل قوة ديمقراطية تثير الخوف في نفوسالسلطويين، كذلك فإن خصائصها توفر لها بأن تكون أداة من أدوات تكريس الديمقراطية، بل أنها ستساهم في تشكيل عهد جديد من الديمقراطية المباشرة، وأنها ستكون فضاءً عاما حرا من أي تدخل سواء من الحكومات أو من أصحاب المصالح الاحتكارية [10] .

لقد بلورت صحافة الإنترنت آمالا كبيرة لدى الجماهير، التي اعتبرتها عنوانا للتقدم التكنولوجي، وأداة لتجديد عملية الاتصال الاجتماعي، فالخصوصية الفنية لها تسهل على الباحثين إضفاء الديمقراطية على عملية الاتصال التي تتيحها، كما تساعد بعض استعمالاتها على الانفتاح على عالم الاتصال.[11].

ويشير أصحاب هذا الاتجاه بأن ديمقراطية الإنترنت وصحافته، والتي يطلقونعليها (الديمقراطية الإلكترونية) تساهم في تجديد الممارسة الديمقراطية، و توسيع فضائها أو تعمل على إعادة تشكيل قواعد اللعبة القائمة عليها، ومن ثم فالديمقراطية الإلكترونية في ذهن المعتقدين بها تقدم سبيلا يتيح للمواطنين بلوغ ممثليهم الذين تم انتخابهم في البرلمان، ومساءلتهم من دون حاجة تذكر إلى البحث عنهم بين أروقة البرلمانات أو في متاهات المكاتب أو قاعات الاجتماعات، والاعتقاد ذاته لا تنقصه الحجة، إذ تبدو شبكة الإنترنت وصحافتها وسيلة لإشراك العازفين عن العمل السياسي، ودفعهم للمساهمة في تحديد الشأن العام ومآله،إذ إنّ تعذر سبل التعبير المباشرة لا يوازيها في المحصلة إلا إمكانية اللجوء للإنترنت وصحافته ؛ لبلوغ من بيدهم الحل والعقد[12].

ويذهب أصحاب هذا الاتجاه في تصورهم إلى التشديد بأن ديمقراطية الإنترنت وصحافته ستصبح في المدى القصير والمتوسط أداة دمقرطة للأنظمة السياسية والاجتماعية والثقافية القائمة، بل أيضا لإشكالية الديمقراطية برمتها، وإيمانهم في ذلك مبعثه أن التباري في الديمقراطية الإلكترونية افتراضي، والمبارزة متكافئة، الأمر الذي سينبت من جديد الديمقراطية الحقيقية المباشرة المبنية على اتخاذ القرار الجماعي في فضاء أثيني لا حاجة في داخله لانتداب ممثلين او تعيين مفوضين كما هو الحال في الديمقراطية

التمثيلية أو النيابية السائدة في النظم الديمقراطية الحاكمة اليوم [13].

ومن المهم الإشارة هنا، إلى أنّ ظهور صحافة الإنترنت، وبروز الوجه الديمقراطي لها، قد حدا بجهات عديدة في العالم إلى الاعتقاد بأن *قضية النظام العالمي الجديد للمعلومات والإعلام، الذي تصاعدت الدعوات لإقراره منذ سبعينيات القرن الماضي، لم تعد قضية عالمية، بل حتى اليونسكو تخلت عنها أو على أقل تقدير قلّلت من اهتمامها بها، فالأمر الذي حدث، أن نظاما إعلاميا جديدا آخر اطلّ بأدواته ونزعاته وأهدافه، وتمثل صحافة الإنترنت أبرز عنوان له* [14].

إذ تحولت صحافة الإنترنت إلى فضاء رحب لممارسة الديمقراطية وأداة فعالة من أدوات تعزيزها وترسيخ قيمها ونشر ثقافتها، وهو ما سوف ينعكس ايجابيا على تطبيق وممارسة الديمقراطية المجتمعية.

المبحث الثاني

الخصائص الديمقراطية لصحافة الإنترنت وانعكاساتها الايجابية على الممارسة الديمقراطية

إمتازت صحافة الإنترنت من وسائل الإعلام والاتصال التقليدية بحزمة من الخصائص التي وفرت لها البروز والانتشار على نطاق واسع. فمجموعة الخصائص التي تتميز بها صحافة الإنترنت قد أضفت على الإعلام والاتصال ديمقراطية غير معهودة، لأن تلك الخصائص هي ديمقراطية بطبيعتها، مما هيأ لصحافة الإنترنت بأن تتحول إلى ساحة ديمقراطية يعبر فيها الجمهور عن نفسه وآرائه ومواقفه وتطلعاته، ويتواصل عن طريقها مع آخرين، ويتبادل معهم الأفكار والآراء والمعلومات بأساليب وطرق غير مسبوقة، وهو ما يمكن بالمحصلة أن ينعكس ايجابيا على الممارسة الديمقراطية في المجتمع.

وتتمثل أبرز تلك الخصائص والتي سيتم التعرض لها من مداخل متعددة بالآتي:

أولا : نظم صحافية جديدة ومتنوعة :

تمر صحافة الإنترنت حاليا بما يطلق عليه الموجة الثالثة التي مكنت أفراد الجمهور العادي من تأسيس نظم صحافية جديدة تعددت أسماؤها بين الصحافة التشاركية، أو صحافة المواطن، أو صحافة الجمهور التي يقوم بها الناس العاديين بمن فيهم الذين يعيشون على هامش المجتمع، وذلك للدخول في نشاط كان سابقا حكرا على المؤوسسات الصحافية، وحكرا على الصحفيين المحترفين، كما أن هذا النوع من الصحافة يتيح للمواطنين أن يلعبوا دورا حيا في عملية جمع الأخبار وتحريرها وتحليلها، والمشاركة في توفير معلومات دقيقة وموثوقبها، تستجيب لمتطلبات الديمقراطية، ويمكن أن يكون هذا النوع من الصحافة منتجا ظرفيا مثل تلك اللقطات المصورة التي يلتقطها هواة لأحداث معينة، أو قد يكونوا مواطنين نشيطين داخل مجتمعاتهم، ويهمهم نقل الأحداث التي تجري داخل هذا المجتمع، فأخذوا يكتبون عن كل شيء وفي أي وقت، ويُسمعون

أصواتهم ليصنعوا نطاقا إعلاميا موازيا للإعلام التقليدي إن لم يكن يتميز عليه بتميز الإنترنت وصحافته[15].

ويمكن تحديد أبرز هذه النظم الصحفية بالآتي[16]:

1- **صحافة الأخبار السائدة:** وهي أكثر الأنواع انتشارا وتوفر خيارات واسعة من المواد الصحافية سواء أكانت منتجة بواسطة محرري المواقع أو مأخوذة من مواقع أخرى.

2- **صحافة مواقع الفهارس والأدلة:** وفيها يقوم الصحافي بتوفير وصلات تشعبية إلى مواقع الأخبار في الشبكة، وهذه الوصلات يتم تصنيفها وتذييل حواشيها بشكل يوسع مادتها تراكميا.

3- **صحافة المصادر المفتوحة:** وتتمثل مادتها في نتاجات صحافية تعتمد على إضافات القرّاء.

4- **صحافة مواقع النقاش والمشاركة:** وهي التي مكنت الجمهور من التواصل على مستوى عالمي غير محدود، ويتيح هذا النوع للجمهور المجال لتبادل الأفكار والقصص وما إلى ذلك، وهي شكل شبيه بـ (هايد بارك) على منصة الإنترنت.

5- **صحافة مواقع التعليق:** وهي تقوم بنشر كتابات صحافية لكتاب من جهات مختلفة وتنشر تعليقات على ما يكتب فيها من مواقع أخرى، وهذا النوع مزدهر على شبكة الإنترنت.

6- **صحافة الحواشي:** وهي إحدى تطبيقات الأشكال الصحفية التي أوجدتها صحافة الإنترنت، وتقوم رؤية هذا الشكل الصحفي على النظر للقراء على أنهم مشاركين وليس مستهلكين، وهي عبارة عن مفكرات يومية يحمل بعضها يوميات شخصية تتجاوز الخاص إلى العام، لتظهر على صفحة موقع الويب لوغنغ، الذي تقوم مادته على المزج المقصود بين المعلومات والآراء، ويتم ربط

المعلومات بمصادر أصيلة أو بمعلومات مماثلة أو بفكرة أخرى، أو بمقالة ينصح بها كاتب اليوميات، أو يعلق عليها.

ويرى أحد الباحثين أن هذه الصحافة الجديدة قد حققت أبعادا سياسية عديدة منها أنها أتاحت للفرد أن يعمل كناشط سياسي أو كصحافي، إذ يستطيع الفرد صناعة المحتوى السياسي واستقباله وإرساله، وذلك بالاستفادة من إمكانيات الهاتف الجوال وقدرته على التصوير والاتصال بالإنترنت، كما أنها توفر القدرة على المشاركة السياسية من أي مكان وفي أي زمان وذلك من خلال متابعة الحدث ونقله من مكان حدوثه مباشرة وبمرونة فائقة، وهذه الخاصية مهمة جدا لتمكين الجماعات شبه المتنقلة وقاطني المناطق النائية من المشاركة السياسية، وهذه المشاركة هي مشاركة شخصية، ويعبر عنها بالديمقراطية المتحركة، وهي عملا فرديا تطوعيا حرا غير خاضع لتوجيهات منظمات معينة، بل لقناعات الفرد السياسية ، وبذا أصبحت الديمقراطية الالكترونية الملاذ الأخير للشعوب المقهورة، والجماعات المهمشة لنيل حقوقها السياسية والمدنية التي طالما كافحت من أجلها [17].

وهو ما يمثل أبرز خصائص صحافة الإنترنت التي أصبح لها أثرا فاعلا في نشر قيم الديمقراطية، وتوسيع نطاق ممارستها.

ثانيا : الاتصال التفاعلي :

تعد التفاعلية من أبرز سمات صحافة الإنترنت التي تسمح بمستوى غير مسبوق من التفاعل بين الصحفي وقرّائه، إذ لم يعد الاتصال عملية أحادية الاتجاه بل عملية تفاعلية، ولم يعد المستقبل متلقيا سلبيا، بل أصبح يلعب دورا ايجابيا ومؤثرا في العمل الصحفي عبر صحافة الإنترنت، كذلك أصبح بمقدوره التحكم في المضمون الصحفي من خلال عمليات متعددة منها الانتقاء والاختيار والتوليف، مما وفر له سيطرة أكبر على الأداء الصحفي [18].

ويمكن للتفاعل أن يبدأ بالبحث في مجموعة من النصوص والاختيار فيما بينها،

وإمكانية توجيه الأسئلة المباشرة والفورية للصحفي أو مصدر المعلومة نفسه، كما يمكن أن تتمثل أيضا في المشاركة في صناعة الخبر أو معلومة جديدة أثناء القراءة من خلال إبداء الملاحظات أو المشاركة في استطلاعات الرأي والحوارات الحية مع الآخرين [19].

والمستوى الآخر للتفاعلية، وربما الأكثر أهمية بالمعايير الديمقراطية هو قدرة صحافة الانترنت على تشجيع مجتمعات وجماعات متعددة من المستخدمين على المشاركة والتفاعل حول قضايا أو قصص إخبارية معينة، إذ تُظهر مثل هذه القضايا رغبة الناس الملحة في الاتصال والمشاركة مباشرة مع بعضهم البعض حول القضايا التي تمس حياتهم أو مصالحهم [20].

وتنقسم التفاعلية التي تتم في هذا النمط الاتصالي إلى قسمين هما:

1- **اتصال تفاعلي مباشر**: ويتمثل في مشاركة القرّاء في غرف الحوار ونشر بعض صحف الإنترنت لمضمونها وخدمة المراسل التي تساهم في تحقيق الاتصال المباشر بين مسؤولي الصحيفة ومحرريها ومراسليها.

2- **اتصال تفاعلي غير مباشر**: وتتمثل أهم أدواته في البريد الالكتروني،أو الاستفتاءات،أو المنتديات الحوارية والقوائم البريدية [21].

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد مجموعة من النقاط الأساسية التي يتضمنها الاتصال التفاعلي تتمثل في الآتي:

1- إن التفاعلية سمة أساسية لصحافة الإنترنت، فجمهور هذه النوعية من الصحف ليس مجرد مستقبل للرسائل،وإنما مرسل لها في الوقت نفسه، الأمر الذي يحقق مستوى مرتفعا من التفاعل.

2- التفاعلية اتصال تبادلي ذو اتجاهين من المرسل إلى المستقبل، ومن المستقبل إلى المرسل، فهو اتصال يصعب فيه التمييز بين المرسل والمستقبل.

3- التفاعلية قد تكون تزامنية أو غير تزامنية، فالدردشة مثلا تعد أداة تفاعلية تزامنية يُشترط فيها وجود طرفي الاتصال في آن واحد، أما البريد الإلكتروني

فهو أداة تفاعلية غير تزامنية لا يشترط فيها وجود طرفي الاتصال في آن واحد.

4- الاستجابة هي جوهر الاتصال التفاعلي وبدونها لا يتم التفاعل.

5- سيطرة المستقبل على العملية الاتصالية شرط من شروط التفاعلية، فالمستقبل يستطيع التفاعل في ظل صحافة الإنترنت على تعديل أو تغيير شكل ومضمون الرسالة الاتصالية الموجهة إليه من المرسل، كما أن المستقبل يمكنه اختيار الموضوع المناسب له من بين البدائل المتعددة التي يتم عرضها عبر هذه النوعية من الصحف، فضلا عن قدرته على تبادل الرسائل مع المرسل، والتعرض للمحتوى الاتصالي في الوقت الذي يلائمه.

6- ضرورة إدراك المشاركين في العملية التفاعلية أنّ الهدف من الاتصال هو التفاعل وليس الإقناع [22].

ويمكن تحديد إسهامات صحافة الإنترنت في تعزيز الممارسة الديمقراطية من خلال التفاعلية بالآتي:

1- إتاحتها إمكانية التواصل المباشر بين القارئ والكاتب وإمكانية قبول التعليق والنقد والتعديل بين الطرفين،مما يعطي مساحة أكبر للقارئ من المشاركة في صنع القرار.

2- إعطاء المساحة الأكبر للجمهور بإبداء آرائهم سواء بالتعليق أو النقد أو الكتابة، مهما كثر عددهم من دون التقيد بالنوع والكم من الكتابة وعدم اقتصار هذه الصحافة على نوع معين من القرّاء والكتاب.

3- عملت على خلق ديمقراطية متجانسة محلية وإقليمية ودولية بأسرع وقت وأقل التكاليف.

4- احتواء المواقع الخبرية التي تتبع لهذه الصحف على استطلاعات للرأي واستفتاءات بشكل مستمر، تمكن المواطن من المشاركة فيها بغض النظر عن

- مستواه الثقافي والتعليمي[23].

إنّ كل ما تقدم يشير بوضوح إلى أن صحافة الإنترنت قد أتاحت تحويل الإعلام إلى اتصال بين طرفين متوازيين يتبادلان الأفكار، والمعلومات، والمعاني، وهو ما يمثل أحد أبرز مظاهر الديمقراطية سواء منها الإعلامية والاتصالية أو المجتمعية.

ثالثا: ممارسة صحفية تتجاوز القيود والرقابة:

إنّ الصحافة الحرة تمثل شرطا ضروريا لإقامة نظام ديمقراطي سليم، فالصحافة الحرة الفعالة تعد إحدى الأدوات الهامة للدفاع عن الديمقراطية وحمايتها والحفاظ على مكتسباتها، ومع ظهور وشيوع صحافة الإنترنت فإن حرية الصحافة قد أصبحت حقيقة ملموسة، واتسعت الحريات الصحفية بشكل غير مسبوق، ليغدو المشهد الإعلامي والاتصالي العالمي أكثر انفتاحا وسعة، إذ بات بمقدور من يشاء إيصال صوته ورأيه لجمهور واسع من القرّاء من دون تعقيدات الصحافة الورقية وموافقة الناشر في أحيان كثيرة ، لقد استطاعت صحافة الإنترنت أن تفتح الأبواب المغلقة، وأن تتسلل إلى الأماكن الممنوعة، وتقفز على القوانين واللوائح كما تمكنت من الجرأة في التناول وحرية النشر من دون رقيب [24].

لقد أتاحت صحافة الإنترنت للكثير من الصحفيين في العديد من الدول أن يصبحوا مستقلين، وأصبحت هذه النوعية من الصحف هي الملاذ الأخير للصحفيين الذين يرغبون في نقد الأوضاع القائمة في بلدانهم، كما أنها فتحت الباب واسعا للتدقيق في كل ما تفعله الحكومات عبر العالم بشكل لم يسبق له مثيل، وهي تفعل ذلك من خلال تقليل التكاليف بشكل كبير، وهو ما يحفظ لها قدرا كبيرا من الحرية، وربما يعزى ذلك إلى أن مواقع هذه الصحف على الإنترنت، أصعب من أن يتم التحكم فيها مقارنة بالصحف الورقية فمواقع هذه الصحف على الويب لا يوجد لديها مطبعة ثابتة يمكن فرض الرقابة عليها، ولا يوجد لديها ورق صحف أو موزعين، كما أن الموقع يمكن نقله إلى خارج البلاد أن استدعت الضرورة ذلك[25].

ويمكن القول إنّ من أبرز نتائج شيوع وتطور صحافة الإنترنت أنها جعلت من معظم القيود القانونية والسلطوية المفروضة على الصحفيين والممارسة الصحفية، وعلى حرية إصدار الصحف بلا معنى أو بلا فائدة، مما أدى إلى ارتفاع الأصوات التي تنادي بإلغاء القيود المفروضة على حرية الصحافة.

وحرية الصحافة هنا تتمثل في « حق الصحفي في استقاء المعلومات والتعبير عن رأيه عن طريق الصحف وبدون أي تدخل أو رقابة من السلطات الحكومية أو تأثير من المجتمع أو نصوص من القانون والدستور بما يتفق مع مصلحة الجماهير »[26].

وفي ضوء ما تقدم فان حرية الصحافة لم تعد تدل على مجرد حرية التعبير عن رأي أو فكرة معينة، بل أصبحت هذه الحرية تعني كذلك حق الصحفيين في الحصول على المعلومات وتحليلها ونشرها بتفويض من المجتمع، كما أصبحت حرية الصحافة أيضا تعني كفاءة الصحفي وتفوقه في مجال تخصصه، حتى يتمكن من تفسير الأخبار وتوضيح دلالاتها وتحليلها وبيان انعكاساتها[27].

وعلى هذا فان تحقيق الديمقراطية السليمة يستلزم إتاحة المجال للصحفي في الوصول إلى المعلومات من دون عائق، والحق في إيصالها إلى الجمهور، كما يتطلب أيضا توفير الحق للمواطن في استقبال وإرسال المعلومات والآراء المختلفة، ومع شيوع صحافة الإنترنت فإن هذا الحق قد أصبح متاحا على نطاق واسع، إذ وفرت شروط الممارسة الصحفية الحرة، كما وفرت للجمهور المجال لاستقبال وإرسال المعلومات والأخبار والآراء بحرية غير مسبوقة، مما يعزز بالنتيجة الممارسة الديمقراطية ويحقق جوهر ديمقراطية الإعلام والاتصال.

ومن الجدير بالإشارة هنا، أن صحافة الإنترنت قد أفرزت نمطا جديدا من الممارسة الصحفية ونوعا جديدا من الصحفيين يتميز بجانب القدرات الصحفية بالخبرة في التعامل مع الكومبيوتر والإنترنت والتعامل مع القارئ في الشبكة الذي يعتبر نفسه شريكا في الصحيفة [28].

الأمر الذي انعكس ايجابيا على طبيعة واتجاهات الممارسة الصحفية عبر هذه

الصحف والتي نجحت من استقطاب المزيد من الجمهور ومن فئات وشرائح متعددة.

رابعا : عصر جديد لحرية الرأي والتعبير :

فتحت صحافة الإنترنت عصرا جديدا من حرية الرأي والتعبير والنقاش والحوار وتبادل الآراء والأفكار، إذ أتاحت للمستخدمين أفرادا وجماعات التعبير عن آرائهم ومواقفهم وأفكارهم حيال القضايا والموضوعات التي تتصل باهتمامهم أو تعبر عن تطلعاتهم وبحرية غير مسبوقة ولم تكن متاحة من قبل في بيئة الإعلام والاتصال.

لقد تميزت صحافة الإنترنت بإتاحتها وبشكل يومي عددا كبيرا ومتغيرا من مجموعات الحوار والنقاش التي يمكن للمستخدم الدخول إليها-وقراءة آراء الآخرين والإدلاء برأيه في الموضوع محل النقاش أو غيره وبحرية كبيرة (29).

لقد وضعت صحافة الإنترنت الجميع أمام واقعا جديدا يمكن أن يقدم الوجه الآخر والرأي الآخر بسهولة ويسر، ويقفز فوق حواجز تكميم الأفواه وإخفاء الحقائق وكتم الرأي في الصدور[30].

إن ظهور وشيوع صحافة الإنترنت قد انعكس ايجابيا على حرية التعبير، إذ أتاحت للكثير من الناس، سواء من الأفراد أو الصحفيين أو الناشطين السياسيين مجالا للتعبير عن آرائهم وأفكارهم لم يكن متاحا لهم من قبل، ولاسيما في وسائل الإعلام والاتصالالتقليدية، وأصبحت صحافة الإنترنت اليوم وسيلة فعالة للحوار والتعبير عن الرأي في الدول كافة وبخاصة الدول التي تفرض قيودا ومحددات على حرية التعبير بالرغم من أن بعض هذه الحكومات تعمل للحيلولة من انتشار المعلومات عبر هذه الصحف وعبر الإنترنت، إلا أن هذه المحاولات محكومة بالفشل غالبا [31] ؛ نتيجة طبيعة هذه الصحف وطبيعة الإنترنت الذي تنشر عبره والذي لا يتوفر وسيط غيره يتيح للجمهور فرصة التعبير عن آرائهم بحرية مطلقة والحوار المباشر مع المستخدمين الآخرين، سواءً من خلال البريد الإلكتروني أو من خلال مواقع الحوار والنقاش التي تتبع لهذه النوعية من الصحف.

لقد أتاحت صحافة الإنترنت فرصا واسعة أمام عدد كبير من المواطنين في مختلف الدول ولاسيما العربية، للتعبير عن آرائهم، والإعلان عن أنفسهم، خاصة الجماعات التي لم يكن متاحا لها التعبير عن نفسها، وطرح أفكارها عبر وسائل الإعلام والاتصال التقليدية لأسباب سياسية، أو أسباب دينية، أو أسباب طائفية واجتماعية، وأسباب مادية تتعلق بعدم القدرة على إصدار الصحف المطبوعة أو إنشاء محطات للإذاعة والتلفزيون وقد بدا واضحا إنّ تلك الجماعات قد استفادت من الإمكانيات الهائلة التي تبيحها صحافة الإنترنت[32].

إنّ صحافة الإنترنت قد تحدّت كل القيود التقنية التي كانت تضعها السلطات في وسائل الإعلام والاتصال التقليدية وتقنياتها، ولذلك انتشرت الحوارات وتبادل الآراء، والمناقشة كتابة وبالصوت والصورة من خلال أدوات التفاعل التي تتيحها هذه الصحف والتي أتاحت الفرصة للمشاركين فيها بالرد والتفاعل حول الموضوعات والقضايا المطروحة أيّا كان الرأي أو الاتجاه كما عملت في الوقت نفسه على دعم الأفكار والآراء المعادية للنظم الشمولية الحاكمة، لتصل إلى مستوى تحدي السلطات مباشرة ونشر معلومات هامة، والحصول على دعم آخرين مشاركين لهم في الآراء رغم أنهم قد يكونون في أماكن أخرى متباعدة جغرافيا [33].

لقد أتاحت صحافة الإنترنت لجماعات وجمعيات ومنظمات وتيارات عديدة استخدام ما توفره هذه الصحف من إمكانيات، لتكون منتدى للتواصل والنقاش والحوار حول قضايا وأفكار وموضوعات متنوعة ولاسيما تلك التي يعد التصدي لها أو طرحها ممنوعا أو غير متاحا في وسائل الإعلام والاتصال التقليدية.

وعلى مدى السنوات العشر المنصرمة، أصبحت صحافة الإنترنت فضاءا واسعا للعمل الصحفي الإبداعي ولانتقادي الخلاق، وتحولت هذه الصحف في واقع الحال إلى منبر مهم للتعبير عن مواقف جماعات الأقلية وعامة الصحفيين، وكل من يحمل وجهات نظر بديلة مغايرة، ومن ثم فقد جاءت صحافة الإنترنت لتتيح القاعدة التكنولوجية، التي تستند إليها سلسلة جديدة ومثيرة للدهشة في الغالب من الأفكار والآراء والمواقف

والتيارات المتنوعة سواء من جانب المنتجين أو من جانب المستقبلين [34].

وبناءً على ما سبق يمكن القول، إنّ نجاح صحافة الإنترنت في توفير الفضاءات الواسعة للتعبير الحر عن الآراء والمواقف والاتجاهات والتطلعات للأفراد والجماعات، إنما يحقق ركنا أساسيا من أركان ديمقراطية الإعلام والاتصال كما يساهم في الوقت ذاته في تعزيز الممارسة الديمقراطية السليمة وفي تعزيز قيمها في المجتمع.

خامسا : توفير إمكانات غير معهودة للحركات المعارضة :

وفرت صحافة الإنترنت للحركات والتيارات المعارضة في الكثير من البلدان إمكانات واسعة وغير مسبوقة في نضالها السياسي، وفي مقارعتها للنظم الحاكمة ولاسيما في البلدان التي تفرض قيودا على تحركات هذه الحركات وتضيق عليها أو تغلق أمامها وسائل الإعلام والاتصال التقليدية.

إنّ حزمة الخصائص التي تتميز بها صحافة الانترنت قد هيأت لها، أن توفر للحركات المعارضة والتيارات المختلفة والناشطين السياسيين الملاذ الآمن للتعبير عن الآراء والمواقف والتطلعات والأهداف. وكذلك التواصل الفعال مع قواعدهم الشعبية ومؤيديهم، كما وفرت صحافة الإنترنت أيضا لتلك الحركات والتيارات في كثير من البلدان إمكانيات جديدة وفعالة للتأثير في الرأي العام وتحشيد ه، كما تمكنت صحافة الإنترنت من إبراز نوع جديد من قادة الرأي، والناشطين السياسيين من الشباب، الذين يتميزون بامتلاك المعلومات والقدرة على التحرك والحوار والنقاش والتأثير في الرأي العام [35].

ويمكن القول إنّ النظم الصحفية السائدة في العالم المعاصر، والتي تؤثر بشكل واسع في تحديد اتجاهات السياسات الإعلامية والاتصالية لوسائل الإعلام والاتصال التقليدية، لم تستطع أن تحقق حرية الصحافة، بالشكل الذي يوفر لدينا القدرة على أن تكون أداة الجماهير، لاسيما الأغلبية الصامتة لتحقيق الديمقراطية والمشاركة في العملية السياسية، وأن تكون أداة لكفاح الجماهير في تقرير مصيرها وصنع مستقبلها، لأن معظم

هذه النظم تقوم إمّا على نظريات تجاوزها الواقع وظروف العصر، أو أنها قد قامت على إطلاق يد السلطة في تقييد حرية الصحافة، وإما على الخلط والتلفيق مع إعطاء السلطة حق التدخل في شؤون الصحافة ووسائل الإعلام والاتصال الأخرى[36].

إنّ ما تقدم فضلا عن طبيعة وتوجهات وبنيان وأهداف بعض الحركات المعارضة قد دفعها إلى التوجه نحو الإنترنت وصحافته للتعبير عن نفسها وأهدافها ونشاطاتها وتواصلها مع جمهورها وقواعدها، فضلا عن استفادتها من الإمكانات التي توفرها صحافة الإنترنت للتحرك وتنظيم نشاطاتها.

وبذلك تكون صحافة الإنترنت قد ساهمت وبشكل كبير في دعم الحركات والتيارات المعارضة ومنظمات المجتمع المدني التي استطاعت أن تستخدم هذه النوعية من الصحافة في الإعلان عن نفسها ونشر معلومات عن القضايا التي تهتم بها وتناضل من أجلها و وتنشر مواقفها، وساعدت هذه الصحف على بلورة وإبراز بعض الهويات السياسية والاجتماعية والثقافية والعرقية، كما فتحت المجال أيضا لهذه الحركات والتيارات والمنظمات لتكسر طوق المراقبة والخطر والمنع والخوف وتتواصل مع جماهيرها ومؤيديها وتشبك فيما بينها داخل المدينة الواحدة أو البلد الواحد أو بين المدن أو البلدان المختلفة، كما أتاحت صحافة الإنترنت أيضا لتلك الحركات والمنظمات الفرصة بأن توفر المعلومات للمواطنين العاديين، مقدمة بذلك معلومات بديلة وحقائق جديدة عن المعلومات التي تحاول أن تفرضها السلطات الرسمية[37].

إنّ الإمكانات التي توفرها صحافة الإنترنت للحركات المعارضة قد جعلت البعض ينظر إليها على أنها تشكل تهديدا واضحا للعديد من النظم والنخب السياسية الحاكمة أو المتنفذة التي أصبحت تشعر أنها تتعرض لهجوم من جانب هذا التدفق المتنوع من المعلومات والآراء أو الحقائق[38]، التي تكشف فضائح وممارسات وانتهاكات السلطة، وتثير وتحشد الرأي العام ضدّها مما حدا ببعض هذه النظم إلى اتخاذ الإجراءات التي تستهدف التحكم في الكلمات والصور والسيطرة على الخطر الجديد الذي باتت تمثله صحف الإنترنت للأنظمة القمعية الفاسدة.

وعلى هذا فان صحافة الإنترنت قد ساهمت كثيرا في دعم الحركات المعارضة وهيأت لها التحرك والتواصل مع الرأي العام، وهو ما يمثل بالمحصلة دعما لمسيرة الديمقراطية، إذ إنّ وجود معارضة سلمية نشطة وفعالة يساهم بشكل كبير في ترسيخ البناء الديمقراطي وفي تعزيز مسيرة الديمقراطية في الحياة العامة.

سادسا : الفيضان المعلوماتي والمعرفي :

تتطلب الممارسة الديمقراطية السليمة عامة، والمشاركة السياسية الديمقراطية خاصة، مواطنا لديه معلومات وافية ومعرفة كافية عن مجمل القضايا أو الموضوعات والأوضاع التي تتعلق بحياته، وذلك لكي يتسنى له الفهم الصائب لمحتواها، والوقوف على أبعادها ودلالاتها واختيار طرق التفاعل معها، ومن ثم اتخاذ القرارات الصائبة للتعامل معها.

لقد استطاعت صحافة الإنترنت أن تساهم مساهمة واضحة في كفالة حق الجمهور في المعرفة وذلك من خلال ثراء المحتوى الذي تتميز به، ونشرها المعلومات المتنوعة على نطاق واسع،وفي إتاحة إرسالها واستقبالها من وإلى جمهور عريض وبحرية ويسر، وكذلك من خلال تغطيتها الفورية والشاملة والمتعمقة للأحداث وتحليلها وتفسيرها وإبداء وجهات النظر المختلفة حولها، فضلا عن توفيرها منبرا للنقاش الحر يتيح للتنوعات السياسية والاجتماعية كافة التعبير الحر عن آرائها ومواقفها وتصوراتها حيال القضايا والموضوعات التي تتصل بمصالح الناس وحياتهم ومستقبلهم.

وفتحت صحافة الإنترنت آفاق عديدة واتسعت من خلالها الرؤيا وأصبحت المعلومة عن طريقها ملكا للجميع وخيارا يحدد المستخدم من خلاله ما يريد معرفته وبالوسيلة التي يرغب مكتوبة أو مرئية أو مسموعة، وبغض النظر عما قد تفرضه القيود الاجتماعية أو الثقافية وما ولدته حالة الرقابة الحكومي[39].

لقد نجحت صحافة الإنترنت في تقديم محتوى أكثر ثراءً وعمقا وتفصيلا، ووجهات نظر متباينة حول موضوعات كانت قد وضعت أمام أنظار الجمهور من قبل

صحف أخرى، كما توفر البحث في الأرشيفات الإخبارية لإيجاد التقارير الإخبارية ذات الصلة بما يعرض سياقا وتحليلا تاريخيا لقصة إخبارية بعينها، فضلا عن تقديمها استطلاعات الرأي والصور والأفلام والتسجيلات الصوتية وغيرها كثير، والتي توفّر للمستخدم استقبالها، وكذلك إعادة إرسالها [40].

إنّ ثراء محتوى صحافة الإنترنت وكم ونوع المعلومات التي تقدمها، والمعرفة التي يمكن اكتسابها من خلالها، قد هيأت لها التميّز الواضح في هذا المجال عن وسائل الإعلام والاتصال التقليدية، التي يتعذر عليها تقديم هذا الطوفان المعلوماتي والمعرفي الذي توفره صحافة الإنترنت والذي أصبح يشكل إحدى أهم ميزاتها.

ويمكن القول، بناء على ما سبق إنّ نجاح صحافة الإنترنت في تمكين جمهورها من الوصول إلى المزيد من المعلومات المتنوعة، وحرية استقبالها وإرسالها يوفر لها المساهمة الفاعلة في زيادة وعي هذا الجمهور، بل والمساهمة في تشكيله.

إنّ زيادة وعي الفرد يمكن أن تنعكس ايجابيا على قدرته في فهم الأحداث واستقرائها وتحليلها وتبيان مآلاتها، ومن ثم تدفع هذا الفرد للتأثير في المحيط الذي يتواجد فيه والمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، التي تمثل احد أهم متطلبات الديمقراطية السليمة.

ولذا فان صحافة الإنترنت ومن خلال إتاحتها هذا الفيضان المعلوماتي والمعرفي في المجالات كافة، فإنها تؤكد أولا ديمقراطيتها، وثانيا مساهمتها الفاعلة في تعزيز المسيرة الديمقراطية المجتمعية.

إن مجمل ما تقدم يؤكد بشكل جلي ديمقراطية صحافة الإنترنت، وأنها قد أصبحت اليوم بوابة هامة من بوابات تحقيق ديمقراطية الإعلام والاتصال، التي كانت وما تزال حلما يراود الملايين من البشر في أرجاء عديدة من العالم والذين عاشوا في ظل دكتاتوريات إعلامية لا تخدم في الغالب سوى أصحاب السلطة، أو المتنفذين فيها،أو أصحاب الاحتكارات والمصالح.

إنّ ديمقراطية الإعلام والاتصال التي تمثل الوجه الأبرز للديمقراطية المجتمعية قد

أصبحت اليوم حقيقة ماثلة عبر صحافة الإنترنت، إلا أن الحفاظ عليها وتوسيع نطاقها يتطلب زيادة قاعدة مستخدمي الإنترنت ورفع أية قيود تعترض وصول الناس إلى صحافة الإنترنت والتواصل عبرها مع الغير، كما تتطلب كذلك التزام صحفي الإنترنت والفرد المستخدم بمسؤولياتهم الأخلاقية و القانونية تعزيزا لمسيرة الديمقراطية السليمة، التي تساهم صحافة الإنترنت في تعزيزها، وفي ترسيخ قيمها في الحياة العامة.

الاستنتاجات:

توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات من أبرزها:

1. أتاحت صحافة الإنترنت للجمهور المشاركة الواسعة في العملية الاتصالية، بسهولة ويسر وحرية غير مسبوقة، مما يعني نجاحها في تحويل الإعلام إلى اتصال، وجعل الاتصال أكثر ديمقراطية.
2. استطاعت صحافة الإنترنت ومن خلال مجموعة الخصائص التي تتميز بها، أن تحقق المبادئ والأهداف الأساسية لديمقراطية الإعلام والاتصال التي كانت وما تزال حلما يراود الملايين من البشر في أرجاء المعمورة، كما تمثل في الوقت نفسه الوجه البارز للديمقراطية المجتمعية.
3. استطاعت صحافة الإنترنت أن توفر حرية الاتصال، والتنوع في نظم الاتصال والأخبار والمعلومات، وهو ما يشكل قوة ديمقراطية، تثير الخوف في نفوس السلطويين.
4. أوجدت مفهوما جديدا يطلق عليه الديمقراطية الإلكترونية، التي أتاحت للمواطنين بلوغ ومساءلة ممثليهم في البرلمان.
5. أتاحت للأغلبية الصامتة في التعبير عن نفسها وآرائها ومواقفها وتطلعاتها مما يشكل دعما ايجابيا للممارسة الديمقراطية.
6. أضحت صحافة الإنترنت وسيلة لإشراك العازفين عن العمل السياسي، ودفعهم للاهتمام بالشأن العام، وهو ما تتطلبه مسيرة الديمقراطية السليمة.

7. أتاحت المشاركة للجمهور في جمع وتحرير وتحليل الأخبار والمشاركة في توفير معلومات دقيقة تستجيب لمتطلبات الديمقراطية.
8. مكنت أفراد الجمهور العادي من تأسيس نظم صحفية جديدة والدخول في نشاط كان سابقا حكرا على الصحفيين المحترفين والمؤسسات الإعلامية والاتصالية.
9. ساهمت من خلال سمة التفاعلية التي تتميز بها في تشجيع الأفراد والجماعات على المشاركة والتفاعل حول قضايا أو موضوعات أو أخبار تمس حياتهم أو مصالحهم.
10. وفرت ممارسة صحفية حرة أتاحت للكثير من الصحفيين نقد الأوضاع القائمة في بلدانهم والتدقيق في كل ما تفعله السلطات وهو ما يساهم في الدفاع عن الديمقراطية وحماية مكتسباتها.
11. وفرت إمكانات غير معهودة للحركات المعارضة للتعبير عن آرائها والتواصل مع الجمهور وحشد وتحريك الرأي العام في العديد من البلدان.
12. أتاحت مجالا واسعا للحصول على المعلومات واستقبالها وإرسالها، مما يسهم في زيادة المعرفة ومن ثم زيادة وعي الجمهور وهو ما تتطلبه الممارسة الديمقراطية السليمة.

التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

1. ضرورة العمل على توفير البنى التحتية التي تكفل شيوع واستخدام الإنترنت، ولاسيما في الدول العربية.
2. العمل على توسيع نطاق مستخدمي الإنترنت ليشمل فئات وشرائح طبقات المجتمع كافة، مما يتيح التواصل مع صحافة الإنترنت والاستفادة مما توفره.

3. ضرورة العمل على تطوير صحافة الإنترنت وخاصة العربية، مما يتيح لها التنافس مع مثيلاتها الأجنبية.
4. أهمية العمل على تطوير الأداء المهني للعاملين في صحافة الإنترنت العربية مما يوفر صحافة انترنت تلبي طموحات الجمهور.
5. حث أفراد المجتمع على المشاركة الايجابية الفاعلة في صحافة الإنترنت، بما يساهم في توسيع الممارسة الديمقراطية.
6. أهمية انتباه الجهات المختصة في الدولة لأهمية وأثر صحافة الإنترنت والاستفادة القصوى من إمكانياتها في التواصل مع الشعب، بما يعزز ثقافة الديمقراطية في المجتمع.
7. العمل على رفع القيود التي تمنع الأفراد من التواصل مع صحافة الإنترنت والاستفادة من إمكانياتها.
8. أهمية قيام منظمات المجتمع المدني بإنشاء صحافة انترنت خاصة بها لنشر الثقافة الديمقراطية وترسيخ قيمها في المجتمع.
9. الاستفادة القصوى من المعلومات والمعارف التي توفرها صحافة الإنترنت لرفع مستوى وعي المواطنين، بما يساهم في توسيع نطاق مشاركتهم في الحياة العامة.
10. ضرورة اهتمام كليات ومعاهد الصحافة بتدريس صحافة الإنترنت من أجل توفير ملاكات قادرة على التعامل مع هذا النوع من الصحافة التي أصبحت واقعا قائما.
11. أهمية حث الملاكات الصحفية العاملة في صحافة الإنترنت ـ فضلا عن جمهورها ـ على الالتزام بمسؤولياتهم الأخلاقية والقانونية بما يساهم في تعزيز قيم الديمقراطية السليمة.
12. ضرورة الاهتمام بإجراء الدراسات والأبحاث عن أفضل الطرق والأساليب التي يمكن أن تتبعها صحافة الإنترنت لتعزيز الممارسة الديمقراطية في المجتمع.

هوامش الفصل الخامس ومراجعه

1- ذوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه، عمان، دار الفكر، ط6، 1998م، ص223.

2- د. ماجد سالم تربان، الإنترنت والصحافة الإلكترونية، رؤية مستقبلية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2008م، ص93.

3- مها الطرابيشي، الصحافة الإلكترونية الدينية على الإنترنت، دراسة تحليلية وصفية لموقع صحيفة عقيدتي، جامعة حلوان، مجلة كلية الآداب، العدد 7، كانون الثاني، 2000م، ص539 ـ 540.

4- أ.د. عبد الرزاق محمد الدليمي، الإعلام الجديد والصحافة الإلكترونية، عمان، دار وائل للنشر، 2011م، ص259.

5- د. فيصل أبو عيشة، الإعلام الإلكتروني، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010م، ص111 ـ 114.

6- أ.د. عبد الرزاق محمد الدليمي، الإعلام الجديد والصحافة الإلكترونية، مصدر سابق، ص260.

7- د0 حسين علي إبراهيم الفلاحي، الديمقراطية والإعلام والاتصال: دراسة في العلاقة بين الديمقراطية والإعلام وطبيعة الإعلام الديمقراطي ووظائفه، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع 2014م، ص 104.

8- أ.د. فاروق أبو زيد، الإعلام والديمقراطية، القاهرة، عالم الكتاب، 2010 م،ص31.

9- موسى شتيوي، مساهمة وسائل الإعلام في إحداث التغيير الاجتماعي وتطوير المجتمع المدني في العالم العربي، في كتاب الإعلام العربي في عصر المعلومات، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006م، ص141.

10- نقلا عن أ.د. سليمان صالح، ثورة الاتصال وحرية الإعلام، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2007م، ص 185.

11- د. مي العبد الله، الاتصال والديمقراطية، بيروت، دار النهضة العربية، 2005م، ص22.

12- يحيى اليحياوي، أوراق في التكنولوجيا والإعلام والديمقراطية، بيروت، دار الطليعة، 2004م،ص35ـ36.

13- المصدر نفسه، ص37.

14- د. عباس مصطفى صادق،الإعلام الجديد: المفاهيم والوسائل والتطبيقات، عمان،دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008م، ص20ـ21.

15- المصدر نفسه، ص183 ـ 185.

16- د. عباس مصطفى صادق، الصحافة والكومبيوتر، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2005م، ص101 ـ 103.

17- عبد الناصر عبد العال، الديمقراطية المحمولة: الخلوي يصنع صحافة المواطنين، الحياة 1 كانون الثاني 2007م، للمزيد ينظر: <http;// wwwdaralhayat.com>

18- السيد بخيت، الصحافة والإنترنت، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2000م، ص34.

19- زيد منير قاسم، الصحافة الإلكترونية، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2001م،ص 18.

20- أ. سؤدد فؤاد الألوسي، إيديولوجية صحافة الإنترنت، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012م، ص63.

21- د. رضا عبد الواحد أمين، الصحافة الإلكترونية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع،2007، ص105.

22- نقلا عن أ.د. شريف درويش اللبان، الصحافة الإلكترونية: دراسات في التفاعلية وتصميم المواقع، القاهرة، المكتبة الإعلامية،ط2، 2007م، ص80 ـ 81.

23- أ.د. عبد الرزاق محمد الدليمي، الصحافة الإلكترونية والتكنولوجيا الرقمية، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011م، ص50.

24- المصدر نفسه، ص 145.

25- أ.د. شريف درويش اللبان، مصدر سابق، ص194 ـ 195.

26- د. محمد حسن العامري و د. عبد السلام محمد السعدي، الإعلام والديمقراطية في الوطن العربي، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع،2010، ص36.

27- د. مي العبد الله، مصدر سابق، ص 75.

28- د. عباس مصطفى صادق، الإعلام الجديد، مصدر سابق، ص 157.

29- د. محمود علم الدين، تكنولوجيا الاتصال والإعلام ومستقبل صناعة الصحافة، القاهرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، 2005م، ص248.

30- د. فيصل أبو عيشه، مصدر سابق، ص124.

31- بسام عبد الرحمن المشاقبة، الإعلام البرلماني والسياسي، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011م،ص 181.

32- د. حسني محمد نصر، قوانين وأخلاقيات العمل الإعلامي، العين، دار الكتاب الجامعي، 2010م، ص154.

33- د. محمد عبد الحميد، الاتصال والإعلام على شبكة الإنترنت، القاهرة، عالم الكتب، 2007م، ص 260 ـ 262.

34- محمد الجاسم، تأثير الإعلام الإلكتروني في التطور الاجتماعي ـ السياسي العربي، في كتاب الإعلام العربي في عصر المعلومات، مصدر سابق، ص197.

35- د.حسين علي إبراهيم الفلاحي، أهمية صحافة الإنترنت في تكوين الرأي العام، دراسة في طبيعة إسهامات صحافة الإنترنت في عملية تكوين الرأي العام، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد الأول، آذار، 2012 م، ص301.

36- أ.د. سلمان صالح، مصدر سابق، ص 32.

37- موسى شتيوي، مصدر سابق، ص 147.

38- د. حسني محمد نصر، مصدر سابق، ص 134.

39- زيد منير سليمان، مصدر سابق، ص 102.

40- أحمد جلفار، تعزيز الإعلام العربي عبر الإنترنت، في كتاب الإعلام العربي في عصر المعلومات، مصدر سابق، ص198 ـ 199.

الفصل السادس

أهمية صحافة الإنترنت في تكوين الرأي العام

دراسة في طبيعة إسهامات صحافة الإنترنت في عملية تكوين الرأي العام

الفصل السادس

أهمية صحافة الإنترنت في تكوين الرأي العام

دراسة في طبيعة إسهامات صحافة الإنترنت في عملية تكوين الرأي العام

المقدمة:

ظهرت صحافة الإنترنت وتطورت مع شيوع وتطور وانتشار الإنترنت الذي تنامت و تتنامى أعداد مستخدميه بشكل مطرد وفي أنحاء العالم كافة، لقد نجحت صحافة الإنترنت بأشكالها المختلفة من أن تفرض نفسها كظاهرة صحفية جديدة وأن تستجذب خلال مدة زمنية قليلة الإعداد المتزايدة من الجمهور الذي وجد فيها شكلا صحفيا جديدا يوفر لهم ما لم تستطع أن توفره وسائل الإعلام والاتصال التقليدية ولا سيما الصحافة المطبوعة التي تراجع دورها وتناقص عدد قرائها بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. وإذا كانت الصحافة المطبوعة قد ارتبطت طوال العقود المنصرمة ارتباطا وثيقا بالرأي العام وتميزت من وسائل الإعلام والاتصال التقليدية بمقدرتها على التأثير في الرأي العام وتشكيله وقيادته، فأن صحافة الإنترنت اليوم وبما تتمتع به من خصائص قد استطاعت أن تؤدي الوظائف التي تؤديها الصحافة المطبوعة كافة ومنها وظيفة تكوين الرأي العام بل ويمكن لها في حالات عديدة أن تؤديها بكفاءة وفعالية أكبر.

وجاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على أهمية صحافة الإنترنت في عملية تكوين الرأي العام وطبيعة إسهاماتها في هذا المجال.

أولا :- أهمية

استطاعت صحافة الإنترنت ومن خلال مجموعة الخصائص التي تتميز بها أن تسجل حضورها البارز ليس في ساحة الإعلام والاتصال فحسب بل في حياة الكثير من الناس الذين شكل لهم هذا النوع من الصحافة البديل المناسب للإعلام الخاضع لهيمنة الحكومات أو أصحاب المصالح.

لقد وفرت لهم صحافة الإنترنت التغطية الوافية والفاعلة للأحداث، والحصول على المعلومات في المجالات كافة،والحرية في إبداء الرأي، والتواصل والحوار مع الآخرين،

ومناقشة مختلف القضايا بحرية تامة وغير ذلك.

إن ما تقدم قد هيأ لصحافة الإنترنت التواصل مع الرأي العام وكسب ثقته وتوجيهه لذا فإن دراسة العلاقة بين صحافة الإنترنت والرأي العام تكتسب أهمية بالغة في زمننا الحاضر الذي يشهد من جانب تزايد تأثير صحافة الإنترنت في الحياة العامة وفي حياة الناس الذين يشكلون المقوم الأساسي للرأي العام ومن جانب آخر تعاظم قوة الرأي العام وتأثيره البالغ على مجريات الأمور، وفي هذا تحدد أهمية هذه الدراسة.

ثانيا: مشكلة

يرتبط تشكيل الرأي العام في أي مجتمع بالأحداث والمشكلات والقضايا التي تتصل باهتمام غالبية أفراد هذا المجتمع وهذه الأحداث والمشكلات والقضايا هي دائمة الظهور فما أن تختفي إحداها حتى تنشأ أخرى، وهكذا فأن حركة الرأي العام توصف بأنها حركة دائرية تبدأ بتشكيل الرأي العام ثم اختفائه ثم تشكيلية في حركة مستمرة ومتواصلة.

وعملية تكوين الرأي العام ليست عملية عفوية بل تخضع لتأثير عوامل عديدة منها وسائل الإعلام والاتصال التقليدية ولاسيما الصحافة المطبوعة التي تشكل صحافة الإنترنت اليوم المرحلة المتقدمة من مراحل تطورها الطبيعي كما يرى ذلك الكثير من فقهاء الإعلام والاتصال، لذا فأن مشكلة الدراسة تتعلق بالدور المفترض لصحافة الإنترنت في عملية تشكيل الرأي العام، ويمكن حصر المشكلة الأساسية للدراسة في التساؤل الآتي: (ما أهمية الدور الذي تضطلع به صحافة الإنترنت في عملية تكوين الرأي العام وطبيعة إسهاماتها في هذا المجال؟).

ثالثا: أهداف

لكل علمي أهداف يسعى للوصول إليها، وتتمثل أهداف هذه الدراسة في الآتي:

1- التعرف على ماهية صحافة الإنترنت وتقسيماتها وخصائصها التي وفرت لها الحضور الايجابي في حياة الناس.

2- التعرف على طبيعة ارتباط صحافة الإنترنت بالرأي العام.

3- الوقوف على أهمية صحافة الإنترنت في عملية تكوين الرأي العام.

4- تحديد الطرق التي يمكن أن تستخدمها صحافة الإنترنت في مراحل تكوين الرأي العام.

5- التعرف على دور صحافة الإنترنت في مراحل تكوين الرأي العام.

رابعا : منهج

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية الاستطلاعية التي تهدف بالأساس إلى اكتشاف الظاهرة والتعرف عليها ورصدها بشكل علمي، لذا فأن هذه الدراسة تعتمد منهج المسح الوصفي الذي يقوم على دراسة الظاهرة ووصفها وصفا دقيقا لمعرفة حجمها وخصائصها ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى[1].

المبحث الأول

صحافة الإنترنت والرأي العام

أولا : صحافة الإنترنت : مفهومها وتقسيماتها وخصائصها :

أمست صحافة الإنترنت اليوم واقعا ملموسا ومظهرا بارزا من مظاهر المشهد الإعلامي والاتصالي العالمي، ويشير الواقع إلى أن صحافة الإنترنت قد استطاعت أن تفرض نفسها بقوة وأن تصنع لنفسها المكانة المميزة في بيئة الإعلام والاتصال، لتحظى من ثم بالاهتمام الواسع من لدن المتخصصين والكثير من الجمهور الذين تسربوا من وسائل الإعلام والاتصال التقليدية لينجذبوا إليها بقوة لاسيما النخب على اختلاف أنواعهم والمتعلمين وخاصة منهم فئة الشباب التي تمثل القوة الفاعلة في أي مجتمع.

إن صحافة الإنترنت وبرغم عمرها القصير إلا إنها نجحت في أن تحقق في نحو عقد من الزمان ما حققته الصحافة المطبوعة في عشرات السنين، وتمكنت صحافة الإنترنت من تقديم مكاسب عديدة للمهنة الصحفية ولجمهور القراء وكذلك لمستويات أخرى من المستفيدين مثل الطبقة السياسية والناشطين السياسيين والتيارات والحركات السياسية والاجتماعية والدعاة ومروجي الأفكار والمعلنين وسواهم[2].

ماهية صحافة الإنترنت :

ظهرت صحافة الإنترنت وتطورت كثمرة لشبكة الإنترنت التي تمثل الوجه البارز لثورة المعلومات التي يعيشها عالمنا المعاصر والتي جاءت هي الأخرى نتيجة التزاوج والربط بين تقنيات الاتصالات وتقنيات الحاسبات بما يعرف بالتقنية الرقمية إذ انه ومع انتشار الإنترنت وخروجها من إطار الاستخدامات الحكومية والجامعية المحدودة ظهر ما يسمى بالنشر الالكتروني للصحف والمجلات الذي أتاح للصحف إصدار نسخ الكترونية من طبعتها الورقية في محاولة منها لضمان آفاق جديدة للانتشار تتجاوز المتاح لطبعتها الورقية، ولمحاولة تعويض الانخفاض المتزايد في عدد القراء وفي عائدات الإعلان[3]، وهو الأمر بات يقلق معظم الصحف المطبوعة ويهدد وجودها واستمرارها.

وبات من النادر اليوم أن نجد صحيفة مطبوعة دون أن يكون لها موقع الكتروني أو

نسخة الكترونية[*] في شبكة الإنترنت،وقد شجع على ذلك انتشار استخدام الإنترنت وقلة تكاليفه.

ومع تطور تقنية الإنترنت كوسيط اتصالي جديد وما تتيحه هذه الشبكة من إمكانات وأدوات غير مسبوقة في ممارسة العمل الصحفي، فقد ظهرت أنماط جديدة من صحف الإنترنت وهي صحف إلكترونية خالصة لها أشكال عديدة وأجناس تعبيرية مميزة وأوجه متنوعة تحمل قدرا واضحا من الاختلافات في التوجه والانتماء تبعاً لإمكانيات وتوجهات وأغراض من يقوم بهذا النشاط سواءً أكان مؤسسات ودور صحفية وإعلامية ومحررون محترفون أو منظمات غير صحفية أو صحفيون هواة وخلاقه[4].

ولم يتبلور بعد تعريف جامع وشامل لصحافة الإنترنت internet journalism وذلك لتطورها المستمر وتعدد أنواعها وتنوع الوسائط التي تنشر من خلالها، وتستخدم مصطلحات عديدة لوصفها منها: الصحافة الالكترونية وهو الوصف الأكثر شيوعا في الكتابات العربية، صحافة فورية، صحافة تفاعلية،صحافة وسائط متعددة، صحافة مندمجة، صحافة المصادر المفتوحة، صحافة مشاركة، صحافة لا ورقية، وغير ذلك.

ويعرف (أحد الباحثين)[5] هذا النوع من الصحافة: بأنها الصحف التي يتم إصدارها ونشرها على شبكة الإنترنت سواء أكانت هذه الصحف نسخا أم إصدارات الكترونية لصحف ورقية، أم موجزا لأهم محتويات النسخ الورقية،أم كجرائد ومجلات الكترونية ليست لها إصدارات عادية مطبوعة على الورق،وهي تتضمن مزيجا من الرسائل الإخبارية، والقصص والمقالات، والتعليقات، والصور، والخدمات المرجعية.

ويرى الباحث انه يمكن توصيف صحافة الإنترنت على إنها: الممارسة الصحفية المهنية التي تستخدم الإنترنت لنشر إصدارات صحفية إلكترونية متنوعة، تتكيف مع تقنية الإنترنت وتستفيد من خصائصه، وتتضمن مواد صحفية متنوعة تحرر باستخدام قوالب التحرير الصحفي التقليدية والمستحدثة التي تتناسب مع طبيعة وسمات الإنترنت، وتوفر التحديث المستمر، للمضمون ومشاركة الجمهور وتفاعلهم.

تقسيمات أولية لصحافة الإنترنت:

يمكن تقسيم الصحف والخدمات الصحفية على الإنترنت إلى خمسة أنواع رئيسية[6].

النوع الأول: الصحف المعروفة بأسمائها وتاريخها في الشبكة على هيئة خدمة منفصلة عن طبعتها الورقية أو شبيهة بالورقية.

النوع الثاني: وهو النوع الذي ولد من رحم الإنترنت وهو عبارة عن مجموعة الخدمات الإخبارية التي تجمع خصائص مختلفة للوسائط الإعلامية فضلا عن خصائص شبكة الإنترنت، وتقدم تغطية شاملة لأحداث اليوم والأخبار العاجلة والتقارير المتعمقة للموضوعات المختلفة بالوسائط المتعددة.

النوع الثالث: وتمثله مجلة الإنترنت إذ تقوم الكثير من المجلات ولاسيما المعروفة منها بإصدار طبعات الكترونية تحمل مادة المجلة الأسبوعية مضافا إليها تجديدات يومية واستطلاعات رأي تفاعلية لا تتقيد بأسبوعية الصدور وإنما تتجدد باستمرار.

النوع الرابع: وتتمثل في بعض الإذاعات خاصة المعروفة منها التي تقدم خدمات إخبارية نصية، وصورا وأشكالاً إيضاحية، وخدمات صوتية كما تقدم تقارير مكتوبة ومواداً صوتية وساحة حوار تفاعلية.

النوع الخامس: وهو النموذج الذي تمثله وكالات الأنباء في الشبكة ولها نماذج وطرق مختلفة في تقديم خدماتها وبلغات وطرق مختلفة.

خصائص صحافة الإنترنت:

تتوافر صحافة الإنترنت على حزمة من الخصائص التي تنطلق من قدرات الإنترنت كوسيط اتصالي فعال، وتتيح حزمة الخصائص هذه لصحافة الإنترنت التواصل

مع الرأي العام وقضاياه والمساهمة الفاعلة في عملية تكوينية.

ومن ابرز هذه الخصائص:

1- التغطية الصحفية الفاعلة والشاملة، والتي تتيح للجمهور المستخدم التواصل مع الأحداث والحصول على المعلومات الوافية التي تساعد على تكوين رأي عام سليم إزاء المشاكل والقضايا التي تمس مصالحه وهذه التغطية تشتمل على أنواع عديدة منها: التغطية الصحفية المستمرة، التغطية الصحفية الفورية، التغطية الصحفية الحية،التغطية الصحفية المتعمقة، التغطية الصحفية التفاعلية،التغطية الصحفية متعددة الوسائط،التغطية الصحفية الموضوعية،التغطية الصحفية المؤلفة،التغطية الصحفية اللا محدودة[7].

2- التفاعلية: وتعد هذه الميزة من أهم مزايا صحافة الإنترنت، إذ تتيح للمستخدم من خلال الوسائط التي يستخدمها التفاعل مع المحرر أو المصدر والحصول على استجابة فورية منه، وكذلك التفاعل مع المادة المنشورة ومع المستخدمين الأخر[8].

3- استخدام النص الفائق والوسائل المتعددة والوسائل الفائقة في إنتاج المواد التحريرية بما يتيح للمستخدم الوصول من خلال الروابط إلى شروح أكثر تفصيلا وموضوعات ذات علاقة بما هو منشور لمزيد من التعمق والاستزادة في الموضوع[9].

4- إتاحة العديد من الطرق التي تمكن المستخدم من الحصول على المعلومات كافة عبر خدمة الأرشيف الالكتروني الذي يضم المواد النصية المكتوبة إلى جانب المواد الصوتية ولقطات الفيديو الحية، والصور،مما يحقق نوعاً من التكامل والثراء في عرض المعلومات[10].

5- تتيح صحافة الإنترنت عدداً كبيراً ومتغيراً وبشكل يومي من مجموعات الحوار والنقاش التي يمكن للمستخدم الدخول إليها وقراءة آراء الآخرين والإدلاء

برأيه في الموضوع محل النقاش أو غيره[11].

6- تشكيل المواد الصحفية وفقا لاهتمامات القارئ الخاصة تحقيقاً لمبدأ المعلومات حسب طلب المستخدم، بما يعني تقديم منتجا صحفيا يمكنه التكيف مع الاهتمامات الفردية لكل قارئ[12].

7- توفير مواقع ومحتوى لمؤسسات ومدارس فكرية متعددة يتم إتاحتها للمستخدم تمكنه من فهم الواقع المتغير من أكثر من زاوية[13].

8- تلتزم صحافة الإنترنت بالحرية الكاملة التي يتمتع بها القارئ و الكاتب على الإنترنت على السواء،كما أتاحت إمكانية مشاركة القارئ مباشرة في عملية التحرير من خلال التعليقات التي توفرها للقراء.

9- إن تناول الخبر في صحافة الإنترنت يتميز بحرية كبيرة، فلا يوجد أي رقيب يمنع أو يراجع، وحتى في حالة عمل (فلتره) أو حجب المواقع كما تقوم بذلك بعض الدول، يتم عمل وسائل بديلة لتوصيل الخبر لقراء هذه الدولة منها إرسالها من خلال الايميل، أو وضعه على المنتديات وغير ذلك.

10- أتاحت صحافة الإنترنت الفرصة للمواطن بشكل عام ليصبح مصدرا صحفيا، إذ يقوم برصد وتسجيل الأحداث أو المواقف أو التظاهرات أو غير ذلك ومن ثم يقوم بنقل ذلك بالصور وإرساله، وهو ما يحدث كثيراً في بعض الدول خاصة أثناء الحروب والأزمات والمشكلات التي تعصف بالبلاد.

11- قياس الراي العام وتحليله في عدد كبير من القضايا من خلال الاستطلاعات التي يقوم بها عدد كبير من هذه الصحف وهي تتم بشكل الكتروني فوري[14].

12- لقد وفرت صحافة الإنترنت إمكانات جديدة من الحركة وتجاوز أنماط الرقابة المتعارف عليها، فالفرص الواسعة التي تتيحها هذه النوعية من الصحف "قد أغرت الكثيرين بإصدار العديد من الصحف على صفحات الإنترنت

وإشباع رغباتهم في كتابة ما يرغبون كتابته... ومما لاشك فيه إن هذه النوعية من الصحف تتمتع بقدر كبير من الحرية وإمكانية، إطلاق الأخبار والمعلومات والمناقشات بشكل مازالت تعجز عنه الصحف الورقية الخاضعة لرقابة ما قبل النشر" [15].

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن مجموعة الخصائص التي تتسم بها صحافة الإنترنت قد هيأت لها كسب ثقة الرأي العام والتأثير فيه، إذ غدت مصدراً لا غنى عنه للحصول على الأخبار والمعلومات الهامة.

الصحافة العربية على شبكة الإنترنت:

لم تتخلف الصحافة العربية عن السير في طريق التواجد على شبكة الإنترنت(*)،إذ أخذت معظم الصحف العربية في إنشاء مواقع خاصة بها على الشبكة أو إصدار نسخ الكترونية من مطبوعاتها الورقية ثم تطور الأمر إلى إصدار صحف الكترونية محضة، لكن وعلى الرغم من تنامي أعداد الصحف العربية على شبكة الإنترنت إلا أن هذا التنامي لا يتماثل مع النمو الماثل لصحافة الإنترنت عالمياً، فضلا عن عدم الاستفادة المثلى من إمكانيات النشر الالكتروني واستخدام التقنيات البدائية.

ويمكن القول إن صحافة الإنترنت العربية تواجهها تحديات عديدة تعوق تميزها ومنافستها لمثيلاتها الأجنبية، ومن ابرز هذه المعوقات: عدم وجود صحفيين مؤهلين لإدارة وتحرير هذا النوع من الصحافة، والمنافسة الشرسة من مصادر الأخبار والمعلومات الأجنبية التي أصدرت لها طبعات إلكترونية منافسة باللغة العربية،فضلا عن ضعف عائدات الإعلان وعدم وجود قاعدة مستخدمين جماهيرية واسعة[16].

وعلى الرغم من أن المؤشرات الجديدة تشير إلى النمو الكبير في إعداد المستخدمين العرب للإنترنت إلا انه يبقى دون المتوسط العالمي، ونستطيع القول مما سبق أن نجاح وتطور صحافة الإنترنت العربية يستلزم في جانب منه التخطيط السليم وتوفر الإمكانات المالية وتأهيل الملاكات البشرية القادرة على إدارة وتحرير هذا النوع من الصحافة فضلا

عن العمل على توسيع قاعدة المستخدمين للانترنت.

ثانياً: الرأي العام: مفهومه وأنواعه ومقوماته ووظائفه:

ارتبطت ظاهرة الرأي العام وما تزال بوجود المجتمعات البشرية، فأينما يوجد مجتمع يوجد رأي عام، فالرأي العام يمثل في جوهرة حصيلة تفاعل آراء اغلبية المجتمع الواعية إزاء القضايا والمشكلات التي تمس حياتهم ومصالحهم وقيمهم.

ونظرا لأهمية الرأي العام فقد حظي على الدوام باهتمام السياسيين وصناع القرار والمفكرين والإعلاميين والمختصين في ميادين الحياة كافة، وذلك لتأثيره الملحوظ على مسار النشاط السياسي والاجتماعي في المجتمعات البشرية.

والرأي العام ظاهرة حية وديناميكية تتأثر وتؤثر في البيئة المحيطة، لذا فأن قوة الرأي العام وطبيعته تعتمد على المستوى الحضاري لكل مجتمع وطبيعته وطبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة فيه ومستوى تطوره، ومع انتشار التعليم وتنامي الوعي وشيوع قيم الديمقراطية وثقافتها وتطور وسائل الإعلام والاتصال والمعلوماتية وانتشار استخدام الإنترنت، فأن الرأي العام أصبح اليوم قوة فاعلة تتفاعل مع الأحداث تتأثر بها وتؤثر فيها بل وتصنعها في بعض الأحيان.

مفهوم الرأي العام:

كان للباحثين في ميدان الإعلام والاتصال الدور الواضح في التصدي لظاهرة الرأي العام وتحديد مفهومها، وقد ظهرت تعريفات كثيرة للرأي العام، ومنها تعريف كرم شلبي الذي يرى إن الرأي العام هو "وجهة نظر أو رأي اغلبية الجماعة الذي لا يفوقه أو يجبه رأي آخر، وذلك في وقت معين وإزاء مسألة معينة تعني الجماعة و تدور حولها المناقشة صراحة أو ضمنا في إطار هذه الجماعة"[17].

ويرى الباحث إنه يمكن النظر إلى الرأي العام على إنه: حاصل تفاعل آراء ووجهات نظر ومواقف الأغلبية الواعية من أفراد المجتمع، التي تتبلور في مدة زمنية معينه وظرف مكاني معين، بعد اتصالات ومناقشات، لتكون في المحصلة رأي هذه الأغلبية إزاء

الأحداث والمشكلات والموضوعات والقضايا الداخلية والخارجية التي تتصل باهتمام هذه الأغلبية وتمس مصالحها وقيمها، ويعبر عن هذا الرأي بطرق ووسائل عديدة تعتمد على المناخ العام في المجتمع ومدى توافر ضمانات حرية الرأي و التعبير.

ويجب التأكيد هنا أن ظاهرة الرأي العام تختلف في وضوحها ودلالاتها في عقول الأفراد ولكنها تصدر عن اتفاق متبادل بين غالبيتهم على الرغم من اختلافهم في مدى إدراكهم لمفهومها ومبلغ تحقيقها لمصلحتهم المشتركة ومنفعتهم العامة[18].

أنواع الرأي العام:

يقسم الرأي العام إلى أنواع متعددة:

فحسب طبيعته يقسم إلى رأي عام ظاهر ورأي عام كامن.

وحسب ثباته يقسم إلى الرأي العام الثابت والرأي العام المؤقت.

وحسب تأثيره ومشاركته السياسية يقسم إلى رأي عام ايجابي ورأي عام سلبي.

وحسب نطاق انتشاره الجغرافي والاجتماعي يقسم إلى الرأي العام المحلي والرأي العام الوطني والرأي العام الإقليمي والرأي العام العالمي والرأي العام النوعي.

وحسب عنصر الزمن يقسم إلى الرأي العام اليومي والرأي العام المؤقت والرأي العام الدائم. وحسب درجة الوضوح فيه يقسم إلى الرأي العام الفعلي أو الواقعي والرأي العام الكامن. وحسب درجة صراحته يقسم إلى الرأي العام الصريح (المعلن) والرأي العام الباطني (المستتر).

وحسب درجة ظهوره يقسم إلى الرأي العام الظاهر والرأي العام الغير ظاهر.

وحسب درجة ثباته يقسم إلى الرأي العام الثابت (نسبيا) والرأي العام المتغير.

وحسب وجوده يقسم إلى الرأي العام الموجود بالفعل والرأي العام المتوقع ظهوره.

وحسب حجم الجمهور يقسم إلى رأي الأغلبية ورأي الأقلية والرأي الائتلافي والرأي العام الساحق.

وحسب تأثيره وتأثره يقسم إلى الرأي العام القائد أو التابع والرأي العام المثقف والرأي العام المنساق[19].

العوامل المؤثرة في تكوين الرأي العام:

هناك عوامل عديدة تؤثر في عملية تكوين الرأي العام منها: الجمهور، الثقافة، الاحداث والمشكلات، التنشئة الاجتماعية، الدين، المعتقدات، العادات والقيم المتوارثة، الاتجاهات، الميول، المعرفة، الأسرة،المؤسسات التعليمية، الشعور الوطني، والنظام السياسي،الحرب السياسية، الحرب الاقتصادية، وسائل الاتصال الجماهيري،الاتصال المواجهي المباشر[20]، الاتصال الجمعي، إضافة إلى عوامل أخرى منها وسائط الاتصال الحديثة مثل الإنترنت وما يتيحه من إمكانيات وما يفرزه من تأثيرات، الدعاية، الشائعات، الحرب النفسية.

إن عملية تكوين الرأي العام لا تتم نتيجة إضافة أو جمع العوامل المذكورة،ولكن من خلال تفاعلها تفاعلا ديناميكيا يودي في النهاية إلى تكوين الرأي العام، ومن جانب آخر فأن لجاح الصحافة عامة وصحافة الإنترنت خاصةً في التأثير في الرأي العام وتوجيهه وتكوينه يستلزم أن تركز على العوامل المشار إليها وان تضعها في الاعتبار عند صياغة الرسالة الإعلامية.

مقومات الرأي العام:

مقومات الرأي العام هي العناصر التي لا يقوم الرأي العام إلا بها وأهم هذه المقومات[21]:

1- الجماعة: إن أحد أهم المقومات الرئيسية للرأي العام هي الجماعة بكل خصائصها وصفاتها ونوعها وعاداتها وتقاليدها وقيمها وتراثها وأهدافها ومصالحها وأنماط معيشتها وطبيعة الأوضاع السادة فيها.

2- المشكلة أو القضية: المشكلة أو القضية هي الموضوع العام أو المسألة العامة التي تدركها الجماعة وتجذب الانتباه العام، وقد تتعلق بالقيم والمعتقدات أو

أمور سياسية أو اقتصادية أو غيرها.

3- المناقشة: يتطلب تكوين الرأي العام إثارة المناقشة العامة الجادة الفاعلة القائمة على الفهم والموضوعية وعدم إتباع الهوى وتحقيق ذلك في إطار التفاعل الاجتماعي الحر بغية الوصول إلى حل للمشكلة.

وظائف الرأي العام:

هناك وظائف عديدة للرأي العام في المجتمع من أبرزها[22]:

1- **الضبط الاجتماعي**: الرأي العام قوة كبيرة تصدر حكمها في الحال على السلوك الذي ينتهك حرمة المعايير الاجتماعية والأخلاق أو التقاليد أو القانون.

2- **رعاية المثل الاجتماعية**: ودعم الخلفية الثقافية التي تتضمن القيم والعادات والتقاليد التي يتوارثها الشعب ويسير عليها جيلا بعد جيل.

3- **إذكاء الروح المعنوية**: ودفعها نحو القضايا المهمة وهو ينشط اهتمام أفراد الجماعة ويجعل منهم قوة ملتحمة وراء القضايا العامة ولاسيما في حالات الحروب أو الكوارث أو تهديد المصالح من الخارج.

4- **التعبئة الاجتماعية الجماهيرية**: وهي إثارة الرأي العام وتهيئة لتقبل تغيير ما أو لإصدار قانون ما أو لتعديل ما.

5- **تحسين الذوق والأخلاق والسلوك الإنساني**: يؤدي الرأي العام المناهض أو الرافض لأحد مظاهر المجتمع الشاذة إلى خلق مناخ لطرد هذه الظاهرة ومحاربتها اجتماعياً.

6- **الوظيفة السياسية للرأي العام**: يعمل الرأي العام عمل الموجه لحركة النظام السياسي فهو يقدم الدعم والتأييد حين تكون تلك الحركة متسمة بالمشروعية،كما يعمل عمل المعدل أو المغير حين تكون تلك الحركة غير منسجمة مع المصالح العامة.

7- **الوظيفة الاقتصادية:** يؤثر الرأي العام بشكل فاعل في تحريك عجلة الاقتصاد وإنجاح خطط التنمية وتعمل القوى الاقتصادية على استمالة الرأي العام وكسبه للترويج لبضاعة أو خدمة أو سلعة.

8- **تساعد معرفة الرأي العام** في عملية التخطيط في الصعد المختلفة وفي حل الكثير من مشكلات المجتمع.

9- **الرأي العام يساهم** في تثقيف أفراد المجتمع من خلال إثارة الموضوعات التي تهم المجتمع في شتى الميادين ولاسيما من خلال قادة الرأي.

10- **يعمل الرأي العام على بلورة** معايير وقيم جديدة لكل المستجدات في المجتمع وفي المجالات كافة[22].

المبحث الثاني

إسهامات صحافة الإنترنت في عملية تكوين الرأي العام

أولا : أهمية صحافة الإنترنت في عملية تكوين الرأي العام :

إن سرعة انتشار الإنترنت وسهولة استخدامه وإمكانياته التي تجمع بين ميزات الوسائل الإعلامية والاتصالية المطبوعة والمسموعة والمرئية، قد هيأ الظروف لظهور مزيد من صحافة الإنترنت التي أخذت تتبارى في تطوير تقنياتها وتنويع مضامينها وتوسيع نطاق خدماتها حتى أصبح لها شعبيتها وجمهورها الذين هم في ازدياد مطرد على العكس من الصحف الورقية التي تناقص جمهورها بشكل واضح.

إن صحافة الإنترنت يمكن لها اليوم وبفضل مجموعة الخصائص التي تتميز بها أن تؤدي الوظائف كافة التي تؤديها الصحافة المطبوعة ولاسيما وظيفة تكوين الرأي العام من خلال ما توفره من حرية في تداول المعلومات ونقل الأخبار وإبداء الرأي وإجراء المناقشات الحرة للمشاكل الناشئة أو القضايا والموضوعات العامة وهي من المتطلبات الأساسية لتكوين رأي عام واعي ومستنير.

وصحافة الإنترنت اليوم تقدم وجبة صحفية متكاملة تشمل:الخبر، الرأي، والتقارير المكتوبة والمصورة، والتحليلات، والتحقيقات، والتعليقات، ولقطات الفيديو، والتسجيلات الحية، وساحات الحوار والنقاش، مما يجعلنا أمام مظهر صحفي قائم بذاته تمتزج فيه أوجه الحياة المختلفة وتتلاشى فيه الحدود بين مصدر المعلومة والجهة القائمة على بثها ونقلها[24].

واستطاعت صحافة الإنترنت أن تسجل حضورها الايجابي في الحياة العامة،إذ بدأت تؤثر في الوعي السياسي لجمهورها الذي يشكل الشباب الجزء الأكبر منهم، لقد قدمت لهم التنوع الذي يعشقه الشباب وأعطتهم الفرصة للتواصل والتعبير عن أنفسهم والتعليق على الأحداث، فجعلت الشباب ليس متابعاً فقط بل مفكرا ثم مشاركاً في

الأحداث من حوله[25].

العوامل التي تحدد أهمية صحافة الإنترنت في عملية تكوين الرأي العام:

أمسى لصحافة الإنترنت أهمية واضحة في عملية تكوين الرأي العام، وتأتي هذه الأهمية من خلال عوامل عديدة منها[26]:

1- حضورها وانتشارها الواسع بين الناس وخصوصا فئة الشباب التي تعتبر هي الفئة الأكثر فاعلية في المجتمع.

2- توفيرها الاتصال والإعلام الحر وتعدد وجهات النظر مما يجعل المتابع لها يبحث عن وجهات نظر مختلفة ويختار أقربها إلى ذهنه وربما يقوم باعتمادها مباشرة بعد أن يطلع على مصادر الأخبار المختلفة في التوجهات والرؤى.

3- إتاحة المجال للتعبير عن الآراء بحرية تامة وكذلك إمكانية طرح وجهات النظر للآخرين دون قيود أو مشاكل أمنية، فقد أصبح للمستخدم الحرية المطلقة في تلقي أي معلومات أو إرسال أي معلومات دون قيود.

4- إمكانية الحصول على المعلومات بسرعة كبيرة من مصادرها ومن موقع الحدث وبشكل يسير وبسيط، فصحافة الإنترنت لا تعرف الحدود كالإذاعات والتلفاز وحتى القنوات الفضائية التي لها أحيانا حدود عبر أقمار معينة.

5- أتاحت صحافة الإنترنت إمكانية التغيير في المجتمع والشباب خاصة نحو الأفضل، ذلك أنهم عندما يتحررون من التبعية الإعلامية يصبح لديهم الأفق الواسع الذي يجعلهم يغيرون مجتمعاتهم وبلدانهم نحو الأفضل.

5- وفرت صحافة الإنترنت لقوى المعارضة وهيئات المجتمع المدني والهيئات الخاصة ملاذاً آمناً للحديث بحرية ودون قيود تذكر.

صحافة الإنترنت توفر للحركات والأحزاب المعارضة إمكانيات جديدة للتأثير في الرأي العام:

تعد الحركات والأحزاب المعارضة في أي مجتمع عاملا مهماً من عوامل التأثير في

الرأي العام، وقد وفرت صحافة الإنترنت للحركات المعارضة في بعض الدول إمكانيات جديدة في مجال التأثير في الرأي العام وتشكيله وقيادته ومنها[27].

1- تسهيل سرعة الاستجابة للأحداث السياسية والرد السريع على التحديات، وسهولة الحشد الجماهيري في سرعة قياسية، إذ أصبح الأمر مجرد تحرير رسالة تعبئة واستنفار ونشرها عبر هذه الصحافة ليطلع عليها الآلاف فيستجيبون للنداء.
2- سهولة التنسيق بين مجموعات شتى للاحتجاج والتظاهر في موقع معين أو إزاء قضية معينة.
3- التمكن من توصيل الرأي المساند أو المعارض إلى الجهة المستهدفة بسرعة وبقوة، إذ أصبح ممكنا إرسال آلاف رسائل الاحتجاج والإدانة في يوم تجاه موقف معين أو سلوك معين لا يرضي جمهور هذه الحركات.
4- الاستفادة من خاصية الاتصال السريع التي توفرها صحافة الإنترنت في تبني تكتيكات جديدة في حشد الرأي العام مثل التظاهر المتوازي في مواقع شتى من نفس المدينة أو في مدن مختلفة في مجموعات صغيرة.
5- أتاحت صحافة الإنترنت تغيير مفهوم الاحتجاج، فلم يعد بالضرورة ذلك الحشد البشري المادي المثير للصخب والمؤدي ربما إلى التخريب والقتل، وإنما يمكن أن يعاض عنه بأفواج الرسائل الاحتجاجية التي تعوض الاحتشاد البشري في مكان واحد.
6- إن التسهيلات التي وفرتها صحافة الإنترنت في مجال التنظيم والاتصال والإعلام قد غيرت المعادلة القديمة التي كانت تضطر قوى المعارضة والتغيير إلى الاعتماد على دعم دول أخرى في نضالها السياسي، إذ جعلت صحافة الإنترنت التنظيمات السياسة في غنى عن اغلب ذلك فحررها من ثمن وضريبة الدعم.
7- استطاعت صحافة الإنترنت تحويل تظاهرات الاحتجاج أو التأييد من نشاط

محلي إلى ظاهرة عالمية، إذ يمكن أن تتوارد الرسائل من أنحاء العالم كافة إما لتأييد موقف سياسي معين أو للاحتجاج على آخر[28].

إن البعض من تلك الأساليب والتكتيكات السالفة الذكر قد استخدمت على نطاق واسع في بعض الدول ولاسيما الدول العربية التي اجتاحتها موجات التغيير فيما أطلق عليه ثورات "الربيع العربي" التي ابتدأت في تونس في نهاية عام 2010 م ثم امتدت لتشمل دول أخرى إذ لعب الإنترنت وصحافته وبعض مواقعه دوراً بالغاً في تلك الثورات التي نجحت في الإطاحة بعروش بعض الحكام، من خلال المساهمة في تحشيد الرأي العام وتشكيله وتحريكه وقيادته.

صحافة الإنترنت والحركة الدائرية للرأي العام:

عند الحديث عن أهمية صحافة الإنترنت ودورها في عملية تكوين الرأي العام،لابد من الإشارة إلى أن الرأي العام له حركة دائرية محددة في تأثره بصحافة الإنترنت والإعلام والاتصال عموما فهو[29]:

1- يتأثر الرأي العام بالإحداث الجارية أكثر مما يتأثر بالكلمات التي تقال حولها، فلا بد من إيصال الحدث- كخبر- إليه أولا، ثم التعاطي مع هذا الحدث من خلال تكثيف التعليقات والتحقيقات حوله والتركيز في التحليل والمقال على هدف واحد أي بمعنى:

أ- الخبر ينقل الحدث بكافة تفاصيله والتصريحات حوله وهو ما يتطلب المصداقية والأهلية للثقة،وكذلك التغطية الفورية والشاملة للحدث بما يمكن الاستحواذ على اهتمام الجمهور وعدم دفعه للبحث عن مصدر آخر ينقل الخبر بصورة أشمل.

ب- التقرير الصحفي يفترض أن يكون غنيا بكل المعلومات عن موقع الحدث والأشخاص الذين يتعلق بهم الحدث وأن يتضمن عرضاً ميدانياً لما يجري.

جـ- وتأتي التعليقات بعدها لتساعد على استقطاب هذا الجمهور.

د- ثم يكون التحليل والمقال قادرين على توظيف هذا الاستقطاب.

2- الرأي العام يستجيب للأحداث أكثر مما يشعر بها وتلك الاستجابة تجعله في موقع المستعد لتلقي التعاطي مع الحدث وتقييمه.

3- يبني موقف الرأي العام على أساس المصالح الذاتية للناس، فلكل حدث "رأي عام" يهتم به، ويجب العمل على استقطاب المهتمين به.

4- تزداد قوة الرأي العام عند ازدياد وزن القضية.

5- يكون الرأي العام قويا وفق مستوى وعي الجماعة له ولأهميته، وهنا يأتي الدور الأساسي لصحيفة الإنترنت في رفع مستوى الوعي بالحدث وآثاره وانعكاساته.

6- يحتاج إلى مطابقة رأي الأغلبية وسط الرأي العام هذا، وعلى هذا يجب أن يبنى التعليق والتحليل والمقال.

ثانيا : دور صحافة الإنترنت في عملية تكوين الرأي العام :

تلعب صحافة الإنترنت دورا واضحا في التأثير على الرأي العام وفي عملية تكوينه من خلال استخدام أساليب وطرق عديدة.

الطرق التي يمكن أن تستخدمها صحافة الإنترنت للتأثير في الرأي العام :

هناك بعض الطرق التي يمكن استخدامها للتأثير في الرأي العام عن طريق صحافة الإنترنت والصحافة عامة منها:

1- طريقة تحديد الأخبار والمعلومات والمعارف بما يتوافق مع حاجات الجمهور واهتماماتهم ومقاصدهم.

2- طريقة الإثبات والتأسيس المنطقي: إذ تقدم صحافة الإنترنت لجمهورها النصوص المبرهنة والمثبتة من خلال تصوير الظواهر الموضوعية الجادة في الحياة الاجتماعية وعكسها في وعي الجمهور بصورة صحيحة.

3- طريقة الإقناع التي بواسطتها تؤثر صحافة الإنترنت في عقل الجمهور وعاطفته ومن ثم التأثير في سلوكه ونشاطه من خلال تنشيط ذهنه مما يجعل هذا

الجمهور يصعد في استيعابه آراء صحافة الإنترنت وأفكارها.

4- طريقة الإيحاء التي تدخل من خلالها صحافة الإنترنت إلى ساحة اللاشعور لدى الجمهور وتؤثر فيه، وتستطيع صحافة الإنترنت من خلال استخدام طريقة الإيحاء أن تجعل الجمهور يثق ويؤمن بالقضايا والأفكار والمواقف التي تروجها صحافة الإنترنت(30).

وهناك أساليب وطرق أخرى يمكن أن تستخدمها صحافة الإنترنت للتأثير في الرأي العام وتغيير ميولهم وخياراتهم ولاسيما في مرحلة الانتخابات وتتمثل في:

1- أسلوب التعلم أو الإحاطة: ويتمثل في نقل الأخبار والمعلومات بهدف تمكين الجمهور من الإحاطة بما يجري في البلد في المجالات كافة.

2- أسلوب ترتيب الاحداث: أي تحديد القضايا أو المشاكل أو الموضوعات والأحداث الهامة، ذلك إن عملية زيادة الإحاطة بحدث أو قضية تؤدي إلى تزايد اهتمام الناس تجاهه.

3- تحديد المسؤولية: أي لعب دور تأثيري في تحديد من السياسيين ينبغي لومه أو مكافئته انتخابيا بشأن الموضوعات والأحداث التي توردها الأخبار والأنواع الصحفية الأخرى التي تاتي عبر صحافة الإنترنت(31).

4- الإقناع: وهو أسلوب التأثير على الخيارات والميول السياسية للناس، ذلك إن تركيز صحافة الإنترنت على مشكلات وقضايا معينة ولمدة طويلة سيجعلها في مقدمة اهتمامات المواطنين وستقع مسؤولية ما آل إليه الوضع على عاتق أولئك الذين يتقلدون المناصب والذين قد يفقدون شعبيتهم ومن ثم سيتحول الناخبون لمصلحة منافسيهم(32).

ومن المهم الإشارة إلى أن الرأي العام يكون في أقصى درجات الحساسية في أوقات الأزمات وهو ما يتطلب من صحافة الإنترنت أن تقدم التغطية الوافية التي تساعد الرأي العام على فهم إبعاد الأزمة وتوعيته بكيفية التعامل معها وتتمثل هذه التغطية في(33).

1- فورية نقل الحدث من موقعه بالعمق والشمول الذي يساعد على فهم أبعاد

الأزمة وتطوراتها وآثارها في المجالات كافة.

2- الاهتمام بالتقارير والتحليلات والتعليقات الإخبارية عن الأزمة وتطوراتها.

3- الاهتمام بالمادة الوثائقية المصاحبة للتغطية الصحفية بما يفسر أسباب الأزمة وأبعادها وتحديد كيفية التعامل معها.

4- الاهتمام بالوصول إلى موقع الأحداث وإجراء الحوارات مع شهود الأزمة ومع المسؤولين والشخصيات الرسمية وكذلك الخبراء والمفكرين والسياسيين لربط المعلومات بعضها ببعض ومساعدة الرأي العام على تكوين رأي تجاه الأزمة.

ويمكن القول في ضوء ما سبق أن صحافة الإنترنت يمكن لها أن تسهم في إثراء معارف الجمهور والمساهمة في تكوينهم الفكري من خلال المواد الصحفية المختلفة وبالإشكال الصحفية كافة بما يؤدي إلى تركيز أنظارهم نحو المشكلة أو القضية التي تتصل باهتماماتهم ومن ثم دفعهم لاتخاذ الموقف أو الرأي الذي يتفاعل مع غيره مع الآراء ليتبلور في نهاية المطاف الرأي العام إزاء القضية أو المشكلة محور الاهتمام.

ومن جانب آخر فإن صحافة الإنترنت قد استطاعت أن تخلق قادة رأي جدد يتميزون بامتلاك المعلومات المتنوعة التي توفرها صحافة الإنترنت والمقدرة الفاعلة على إجراء الاتصالات وإدارة المناقشات،وهؤلاء قادرون على التأثير في الأوساط التي يتواجدون فيها وعلى قيادة الرأي العام في المحيط الذي يعملون ويتواجدون فيه.

دور صحافة الإنترنت في عملية تكوين الرأي العام:

تمر عملية تكوين الرأي العام من خلال صحافة الإنترنت بعدة خطوات أو مراحل، لكن الوقت الذي تستغرقه أي من هذه الخطوات قد يختلف عن الوقت الذي تمر به الخطوة الأخرى، ويعتمد هذا على عوامل عديدة منها: وزن القضية أو الحدث، طبيعة الناس المهتمين، الوعي بأهمية القضية أو الحدث، الأوضاع القائمة، القيم السائدة درجة الحرية المتاحة، المعلومات المتوفرة،ويمكن تأشير دور صحافة الإنترنت في هذه الخطوات أو

المراحل من خلال الآتي:

1- نشأة المشكلة أو القضية أو الموضوع العام: قد يحدث ذلك بصورة فجائية أو تدريجية وفي مجالات الحياة المختلفة السياسية والاقتصادية ولاجتماعية والثقافية ويمكن لصحافة الإنترنت أن تساهم مساهمة واضحة في هذه المرحلة من خلال تركيز الانتباه نحو القضية أو المشكلة.

2- إدراك المشكلة أو القضية: في هذه المرحلة تتولى صحافة الإنترنت عملية تحديد المشكلة أو القضية وطرح إبعادها وتبيان مدى أهميتها للمجتمع ولأفراده بغية المساعدة في إدراك المشكلة أو القضية وفهمها بوضوح، كما يبرز في هذه المرحلة أيضا دور قادة الرأي اللذين يأخذون على عاتقهم عملية شرح القضية ومناقشتها من خلال صحافة الإنترنت أو المنابر المختلفة المعروفة.

3- المناقشة والفحص والتمحيص: إذ تظهر التساؤلات حول مدى أهمية أو خطورة المشكلة أو القضية،وتعمل صحافة الإنترنت هنا على تزويد الجمهور بالحقائق والمعلومات المتعلقة بالمشكلة أو القضية حتى يتسنى لهذا الجمهور استكشاف الحلول الممكنة التي يتطلع هذا الجمهور للوصول إليها.

4- بزوغ المقترحات: تأتي من خلال المناقشات وتبادل الآراء والمعلومات، وتوفر صحافة الإنترنت في هذه المرحلة الفرصة لتدفق المعلومات وتبادل الآراء بما يفضي إلى ظهور اقتراحات يتم مناقشتها بهدف الوصول إلى حل للمشكلة.

5- صراع الآراء: تتيح صحافة الإنترنت المجال للجميع للتعبير عن وجهات نظرهم حيال القضية أو المشكلة، مما يعني بروز وجهات نظر وآراء متباينة ومختلفة قد تصل إلى درجة الصراع[34].

6- تبلور الآراء: في ضوء المعلومات والمعرفة والتفكير والجدل والنقاش والتسوية بين وجهات النظر المتباينة، تتبلور الآراء لتتحدد في ثلاثة اتجاهات أما مؤيدة أو معارضة أو محايدة، وتعمل صحافة الإنترنت في هذه المرحلة على المتابعة المستمرة والتواصل مع التطورات في الاتجاهات كافة.

7- تقارب الآراء: وهي المرحلة التي تسبق مرحلة تكوين الرأي العام، إذ إن تواصل المناقشات يفضي إلى الوصول إلى الرأي الوسيط بين وجهات النظر المختلفة بعد أن يتم استبعاد الآراء الضعيفة أو غير الواقعية أو التي لا تتوافق مع مصلحة الجماعة.

8- الاتفاق الجماعي: وهي مرحل تكوين الرأي العام والتي تأتي على أثر الوصول إلى اتفاق غالبية أفراد الجماعة إلى الحل الأنجع للمشكلة أو القضية ويكون هذا الحل هو الرأي الأكثر قوة واعتدالا وواقعية وهذا هو الرأي العام الذي يمثل الرأي السائد بين أغلبية إفراد الجماعة في المدة الزمنية المعينة التي شهدت ظهور القضية أو المشكلة(35).

إن المراحل المشار إليها تتداخل وتتكامل وتتفاعل لتنتج من ثم الرأي العام في صورته النهائية،وتبلور الراي العام في صورته النهائية يعني قبول هذا الرأي من قبل أغلبية الجماعة وموافقتهم عليه والترويج له، وهذه الموافقة يعبر عنها أحيانا بالتعبير اللفظي وفي أحيان أخرى تتحول إلى سلوك اجتماعي يتمثل في مظاهرات تأييد أو معارضة أو إضرابات أو حتى أعمال عنف في بعض الأحيان0

وقد يستمر الرأي العام في حركته التي تتصاعد وطئتها أو تخف بحسب الظروف السائدة حتى الوصول إلى النتائج المطلوبة ليصل الرأي العام، بعد ذلك إلى مرحلة الاختفاء والتفكك ومن ثم ليتحول إلى قضية أو مشكلة أخرى تظهر في الحياة العامة.

ونستطيع القول في ضوء ما سبق أن صحافة الإنترنت تساهم مساهمة فاعلة في عملية تكوين الراي العام من خلال حضورها الفاعل في مراحل تكوين هذا الرأي، إذ تتولى عملية تركيز الانتباه نحو القضية أو المشكلة وتقوم بطرح إبعادها ودلالاتها ومآلاتها وتزويد الجمهور بالمعلومات المتعلقة بها ومن ثم تتيح المجال لبروز الآراء والمقترحات التي تتعلق بحلها وصولاً إلى مرحلة تبلور الرأي العام بصورته النهائية والذي يتم الإعلان عنه من خلالها.

الاستنتاجات:

1- استطاعت صحافة الإنترنت من خلال الخصائص التي تتميز بها أن تفرض وجودها الايجابي والإعلامي في بيئة الإعلام والاتصال وفي حياة الجمهور الذي يشكل القاعدة الأساسية للرأي العام.

2- نجحت صحافة الإنترنت في توفير منابر للحوار والنقاش الحر ووفرت حرية إبداء الرأي وتبادل الآراء ووجهات النظر وهي من المتطلبات الأساسية لبناء رأي عام سليم وإيجابي.

3- تستطيع صحافة الإنترنت من خلال التغطية الصحفية الشاملة والفاعلة للإحداث والمتحررة من أنماط الرقابة من تركيز الانتباه نحو القضايا والمشكلات التي تظهر في المجتمع والتي تشكل أحد المقومات الضرورية لتكوين الرأي العام.

4- توفر صحافة الإنترنت للحركات المعارضة والتيارات السياسية المختلفة والناشطين السياسيين الملاذ الآمن للتعبير عن الآراء وكذلك التواصل الفعال مع قواعدهم الشعبية ومؤيديهم الذين يشكلون النواة الأساسية للرأي العام.

5- وفرت صحافة الإنترنت للحركات المعارضة في كثير من البلدان إمكانيات جديدة وغير مسبوقة للتأثير في الرأي العام، وتحشيده وتجسد ذلك بشكل واضح فيما أطلق عليه ثورات "الربيع العربي".

6- تمكنت صحافة الإنترنت من إبراز نوع جديد من قادة الرأي من الشباب الذين يتميزون بامتلاك المعلومات والقدرة على التحرك والحوار والنقاش والتأثير في المحيط الذي يتواجدون فيه.

7- تستخدم صحافة الإنترنت أساليب وطرق عديدة للتأثير في الرأي العام وتوجيهه ومساعدته على بناء رأيه السليم إزاء الأحداث والأشخاص ولاسيما في مرحلة الأزمات والانتخابات وغيرها.

8- تساهم صحافة الإنترنت العام مساهمة فاعلة في تكوين الرأي العام في مراحل بناءه كافة بدءاً من تركيز الانتباه نحو القضية أو المشكلة ومروراً بتوفير المعلومات اللازمة وصولاً إلى إتاحة المجال لظهور وتبادل الآراء ووجهات النظر حتى مرحلة تبلور الرأي العام في صورته النهائية والإعلان عنه.

9- ما تزال صحافة الإنترنت العربية تعاني من تحديات عديدة تعوق منافستها لمثيلاتها الأجنبيات مما يقلل من دورها في عملية تكوين الرأي العام.

التوصيات:

1- ضرورة تواصل الدراسات والأبحاث بشأن صحافة الإنترنت وتبيان مدى تأثيرها على الرأي العام وتوجيههُ وتشكيله.

2- ضرورة إجراء الدراسات والأبحاث التي تتعلق بالأساليب والطرق التي تستخدمها الأنواع العديدة من صحافة الإنترنت للتأثير في الرأي العام وتشكيله.

3- أهمية تواصل الأبحاث والدراسات بشأن الأساليب والطرق التي تستخدمها صحافة الإنترنت للتأثير في الرأي العام في أوقات الانتخابات والمشكلات والأزمات التي يمكن تطرأ في المجتمع.

4- ضرورة إجراء الأبحاث الميدانية للوقوف على عمق التأثير التي يمكن أن تحدثه صحافة الإنترنت على فئات الشعب المختلفة ولاسيما الشباب وطلبة الجامعات والمعاهد.

5-ضرورة الاهتمام بأجراء الدراسات والأبحاث عن الأساليب التي تتبعها صحافة الإنترنت التابعة لجهات أجنبية للتأثير على الرأي العام العربي والإسلامي.

6- أهمية اتجاه صحافة الإنترنت العربية نحو تطوير إمكانياتها وتطوير تقنياتها وآليات عملها بما يتيح لها التواصل الايجابي مع الرأي العام ومنافسة مثيلاتها الأجنبية ولاسيما التي أصدرت لها طبعات باللغة العربية.

7- ضرورة تأهيل الملاكات الصحفية القادرة على العمل في هذا النوع من الصحافة فضلاً عن العمل على توسيع قاعدة مستخدمي الإنترنت في البلدان العربية.

هوامش الفصل السادس ومراجعه

1- ذوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه، عمان دار الفكر، 1998م، ط6، ص 223.

2- د. فيصل أبو عيشة، الإعلام الالكتروني، عمان، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2010م، ص103.

، new media may be old medias savior، (2000)، R.S،- Boynton3 Columbia journalism review. P32.

*- كانت صحيفة شيكاغو تريبون tribune الأمريكية التي تصدر من ولاية نيومكسيكو أول صحيفة ورقية تخرج إلى الإنترنت عبر نسختها الالكترونية شيكاغو أون لاين Chicago online التي صدرت في أيار 1992م، ثم بدأ الاستخدام المتزايد من جانب الصحف في أنحاء العالم المختلفة للانترنت من خلال إنشاء المواقع الالكترونية أو إصدار النسخ الالكترونية للطبعات الورقية.

4- جمال غيطاس، مدخل إلى الصحافة الالكترونية، مجلة الدراسات الإعلامية، القاهرة، المركز العربي للدراسات الإعلامية، العدد 114(كانون الثاني- آذار) 2004م، ص22.

5- سعيد الغريب، الصحيفة الالكترونية والورقية،دراسة مقارنة في المفهوم والسمات الأساسية بالتطبيق على الصحف الالكترونية المصرية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام،القاهرة جامعة القاهرة، كلية الإعلام،2001م، ص189.

6- أ د. عبد الرزاق محمد الدليمي، الصحافة الالكترونية والتكنولوجيا الرقمية، عمان، دار الثقافية للنشر والتوزيع، 2011م، ص65ــ66.

7- Online journalism: what works? What doesn't? Avail accesed18-3-2006.،ateon:www.edu.com/car/tam/paindex html

8- د. رحاب الداخلي، الصحافة الالكترونية، في كتاب وسائل الإعلام من المنادي إلى الإنترنت، إشراف د. محمد سيد محمود، القاهرة، دار الفكر العربي، 2009، ص220.

9- د. محمد عبد الحميد، الاتصال والإعلام على شبكة الإنترنت، القاهرة، عالم الكتب،2007م، ص 144.

10- Christ opher، h.، (1996)" on line news paper: going some where or

going now here، " news papers research journal، vol، 17، no، 34، summer، p.p.6:7:

11- د. محمود علم الدين، تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ومستقبل صناعة الصحافة، القاهرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، 2005م، ص 0248

12- د. محمد محرز حسين، صناعة الصحافة في العالم: تحديات الوضع الراهن وسيناريوهات المستقبل، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2009م،ص97.

13- Christopher، h(1996)، op.cit، p.11.

14- د. محمد منير حجاب، مدخل إلى الصحافة، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2010م، ص485ــ 496.

15- أ.د. عبد الرزاق محمد الدليمي ــ الصحافة الالكترونية والتكنولوجيا الرقمية، مصدر سابق، ص28.

*- بدأت الصحافة العربية منذ منتصف تسعينات القرن المنصرم في الظهور على شبكة الإنترنت وكانت صحيفة الشرق الأوسط أول صحيفة عربية تتوافر عبر الإنترنت على شكل صور ثم تتابع دخول الصحف العربية على الشبكة، أما الصحف الالكترونية العربية المحضة فقد بدأت بالظهور عبر الإنترنت في مطلع العام 2000م بصدور صحيفة الجريدة في أبو ظبي ثم توالى بعدها ظهور صحف أخرى.

16- نقلا عن: د. رضا عبد الواحد أمين، الصحافة الالكترونية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007م،ص 116 - 0117

17- د. كرم شلبي، معجم المصطلحات الإعلامية، القاهرة،دار الشروق،1989م، ص 048

18- د. السيد عليوة، إستراتيجية الإعلام العربي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978م، ص 21ــ22.

19- د. كامل خورشيد مراد، مدخل إلى الرأي العام، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011م، ص 76 ــ 83.

20- سمير محمد حسن، الرأي العام: الأسس النظرية والجوانب المنهجية، القاهرة، عالم الكتب، 1997، ص 69 ــ76.

21- د. سناء محمد الجبور، الإعلام والرأي العام العربي والعالمي، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع،2010م، ص43.

22- د. كامل خورشيد مراد، مصدر سابق، ص 107ـــ 108.

23- عزام أبو الحمام، الإعلام والمجتمع، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع،2011م، ص154 ـــ 155.

24- جمال غيطاس، مصدر سابق، ص 22.

25- أ.د. عبد الرزاق محمد الدليمي، فن التحرير الإعلامي المعاصر،عمان، دار جرير للنشر والتوزيع، 2011م، ص 215.

26- د. فيصل أبو عيشة، مصدر سابق، ص 136ـــ137.

27- د. حسن عبد الجبار، اتجاهات الإعلام الحديث والمعاصر، عمان، دار جرير للنشر والتوزيع، 2009م، ص91ـــ93.

28- د. فهمي العدوي، إدارة الإعلام، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع،2010، ص 0124

29- خالد اللحام، صناعة الرأي العام، بيروت، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2007م، ص 70ـــ 72.

30- د. محمود علم الدين، أساسيات الصحافة في القرن الحادي والعشرين، القاهرة، بلا دار نشر، 2009م، ط2، نقلا عن د. عدنان أبو فخر، الصحافة السورية بين النظرية والتطبيق، وظائف الصحافة السورية، دمشق، دار الكتاب العربي، 1985م، ص 54 ـــ55 .

31- د. مجد الهاشمي، الإعلام الدبلوماسي والسياسي، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008م، ص 62ـــ63.

32- ستيفن ايتز لادير وآخرون، لعبة وسائط الإعلام. ترجمة د. شموه فارع، عمان، دار البشير، 1999م، ص 133ـــ134.

33- د. محمود عبد الله الخوالدة، والأستاذ حسين علي العموش، علم النفس السياسي والإعلامي، عمان، دار الحامد، 2008م ص 382.

34- د. عزام أبو الحمام، مصدر سابق، ص 152.

35- د. صابر حارس، إشكاليات الإعلام في التأثير على الراي العام، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2007م، ص 16.

الفصل السابع

المسؤولية الأخلاقية والقانونية لصحفي الإنترنت

الفصل السابع

المسؤولية الأخلاقية والقانونية لصحفي الإنترنت

المقدمة:

استطاعت صحافة الإنترنت ومنذ ظهورها الذي ترافق مع شيوع وانتشار الإنترنت في تسعينات القرن الماضي، أن تفرض واقعاً صحفياً جديدا تغيرت معه الكثير من المفاهيم الإعلامية والاتصالية التي سادت طوال عقود مضت.

ولم يعد بوسع احد اليوم التغاضي عن صحافة الإنترنت أو تجاهلها، إذ أصبحت واقعا ملموسا بل ومظهرا بارزا من مظاهر البيئة الإعلامية والاتصالية العالمية، ويتجاوز عدد صحف الإنترنت اليوم العشرة آلاف صحيفة بين جريدة ومجلة في أنحاء العالم كافة، ويحرر ويكتب وينشر فيها الأضعاف المضاعفة من هذا العدد سواء من الصحفيين المحترفين أم من الهواة الذين أصبح المجال متاحاً أمامهم للكتابة والنشر بدون رقابة تذكر.

ونتيجة لما تتمتع به صحافة الإنترنت من مزايا وخصائص عديدة فقد نجحت في استقطاب المزيد من الجمهور الذي وجد فيها ما لم يجده في وسائل الإعلام والاتصال التقليدية.

لكن وعلى الرغم من الايجابيات الكثيرة التي جاءت بها هذه النوعية من الصحف، إلا إنها فرضت في الوقت نفسه العديد من التحديات التي تأتي في مقدمتها قضية التزام الأشخاص الذين يحررون أو يكتبون فيها بالقواعد الأخلاقية والقانونية التي تتطلبها أصول العمل الصحفي كما هو الحال مع الصحافة التقليدية.

لقد انطلقت صحافة الإنترنت وانتشرت من دون ضوابط أخلاقية أو أطر قانونية تنظم عملها وتحكم وتحدد وتوجه السلوك الصحفي للعاملين فيها، الأمر الذي أفرز الكثير من الأخطاء والسلبيات المتعددة الأوجه.

وجاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على النتائج السلبية المترتبة على عدم التزام صحفي الإنترنت بالقواعد الأخلاقية والقانونية التي تستلزمها الممارسة الصحفية السليمة، والبحث عن العوامل التي يمكن أن تساعد صحفي الإنترنت على الالتزام بالمسؤولية الأخلاقية والقانونية، وتحديد ماهية ومبادئ هذه المسؤولية.

أولاً: أهمية

تكتسب المسؤولية الأخلاقية والقانونية لصحفي الإنترنت أهمية كبيرة في هذه المدة، نظرا لتزايد أعداد صحف الإنترنت وتنوعها وتمدد انتشارها وتزايد أعداد جمهورها من جانب، ونتيجة لما أفرزته الممارسة الصحفية للعديد من صحفيي الإنترنت من أخطاء وسلبيات، يمكن أن تلحق الضرر بالمجتمع وتعصف بمصداقية هذه الصّحف من جانب اخر.

إن التزام صحفي الإنترنت بالقواعد الأخلاقية والقانونية يشكل الركيزة الأساسية لنجاح ورقي الممارسة الصحفية ومن ثم حماية المجتمع والصحفي في نفس الوقت، وعلى خلاف ذلك فان الممارسة الصحفية المنفلتة أو غير المقيدة بضوابط لابد أن ينتج عنها سلبيات ومخاطر يمكن أن تطال أركان العملية الاتصالية عبر الانترنت كافة، وهو الأمر الذي يشي به واقع الممارسة الصحفية للعديد من صحفيي الإنترنت اليوم 0

وقد حاولت العديد من الدول تنظيم الإنترنت وصحافته، من خلال سن تشريعات وقوانين في هذا الشأن أو محاولة مد التشريعات والقوانين الخاصة بوسائل الإعلام والاتصال التقليدية على الانترنت وصحافته، ومن هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، استراليا، كندا، سنغافورة،وكذلك تونس، مصر، الأردن، لبنان، إلا أن اغلب هذه الجهود تبدو اليوم غير ذات فعالية أو عديمة الجدوى نظراً لخصوصية صحافة الإنترنت وصعوبة إخضاع العاملين فيها لضوابط تشريعية وقانونية.

وفي ظل هذا الواقع فان شعور وإحساس صحفي الانترنت بمسؤوليته الأخلاقية والقانونية تجاه مهنة الصحافة وتجاه المجتمع يشكل الضمانة والسبيل الأهم لنجاح

الممارسة الصحفية، ومن ثم خدمة مهنة الصحافة وحماية حقوق وحريات المجتمع، على أن تحدد هذه المسؤولية في أطر الموازنة بين حرية التعبير والتزامات صحفي الإنترنت وبما يتناسب مع طبيعة وخصوصية صحافة الإنترنت، وفي هذا تتحدد أهمية هذه الدراسة.

ثانياً : مشكلة

تقتضي أصول العمل الصحفي الناجح، وجود قواعد أخلاقية وقانونية تنظم الممارسة الصحفية وترشد وتوجه السلوك الصحفي للقائمين عليها، وتعتبر هذه القواعد من أساسيات العمل الصحفي والتي توجب على الصحفيين مراعاتها والتقيد بها خلال ممارستهم الصحفية، وفي نفس الوقت فان غياب هذه القواعد أو عدم التقيد بها يمكن أن يترتب عليه نتائج سلبية قد تلحق الضرر بمهنة الصحافة والصحيفة والصحفي نفسه، وكذلك المجتمع.

وإذ أن صحافة الإنترنت قد ظهرت وانتشرت من دون وجود قوانين أو قواعد أخلاقية أو تشريعات وقوانين تنظم عملها وتوجه السلوك الصحفي للعاملين فيها، فان هذا الأمر قد ترتب عليه انعكاسات سلبية كبيرة إذ أفرزت الممارسة الصحفية للعديد من صحفيي الإنترنت حتى الآن نتائج سلبية عديدة تستدعي التصدي لها ومعالجتها من خلال توفير سبل التزام صحفي الإنترنت بمسؤوليته الأخلاقية والقانونية التي تتوافق مع خصوصية صحافة الإنترنت، وفي هذا كله تتحدد مشكلة الدراسة والتي يمكن حصرها في التساؤلات التالية:ـ

1- ما هي النتائج المترتبة على عدم وجود ضوابط أخلاقية ترشد السلوك الصحفي لصحفي الإنترنت؟
2- ما هي إمكانية التزام صحفي الانترنت بقواعد المسؤولية المهنية والأخلاقية؟
3- ما هي طبيعة ومبادئ المسؤولية الأخلاقية التي يتوجب على صحفي الإنترنت الالتزام بها؟
4- ما هي النتائج المترتبة على عدم وجود قوانين وتشريعات تنظم صحافة

الانترنت وتوجه سلوك الصحفيين العاملين فيها؟

5- ما مدى إمكانية التزام صحفي الإنترنت بقواعد المسؤولية القانونية؟

6- ما هي طبيعة ومبادئ المسؤولية القانونية التي يمكن لصحفي الإنترنت الالتزام بها؟

ثالثا: أهداف

تتحدد الأهداف التي تسعى هذه للوصول إليها في الآتي:

1- تحديد أبرز السلبيات الناجمة عن عدم التزام بعض صحفيي الإنترنت بالقواعد المهنية والأخلاقية لمهنة الصحافة.

2- تبيان أهمية التزام صحفي الإنترنت بالمبادئ الأخلاقية لمهنة الصحافة.

3- تحديد الوسائل والطرق التي يمكن أن تساعد صحفي الإنترنت على اتخاذ قرارات أخلاقية صائبة.

4- تحديد مبادئ المسؤولية الأخلاقية التي يتوجب على صحفي الإنترنت الالتزام بها.

5- تأشير أبرز الانتهاكات القانونية الناجمة عن عدم وجود قوانين واضحة تحكم السلوك الصحفي لصحفي الإنترنت.

6- تحديد أبرز المداخل القانونية الخاصة بتنظيم صحافة الإنترنت.

7- التعرف على أبرز مبادئ المسؤولية القانونية التي يتوجب على صحفي الإنترنت الالتزام بها.

رابعاً: منهج

تندرج هذه الدراسة ضمن إطار الدراسات الوصفية التي تهدف إلى اكتشاف الظاهرة ورصدها بشكل علمي، لذا فان المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو منهج المسح الوصفي الذي يعنى بوصف الظاهرة وصفا دقيقاً، ويعتمد على جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج للوصول إلى تعميمات ذات معنى [1]

المبحث الأول

المسؤولية الأخلاقية لصحفي الإنترنت

يعد الصحفي أحد أهم مقومات وجود الصحافة وعاملاً مهماً من عوامل نجاحها وقدرتها على تأدية دورها ورسالتها في المجتمع، فهو اليوم العنصر الأساسي في عملية صناعة الصحافة المعاصرة، إذ تلقى على عاتقه مسؤولية العمل الصحفي الذي يتمثل في متابعة الأحداث والمشكلات والقضايا التي تهم أفراد المجتمع، والحصول على الأخبار والمعلومات والصور، ثم تحريرها وصياغتها وإعدادها في مواد صحفية متنوعة لتنشر في صحيفة ما تكون متاحة أمام جمهور القراء.

والصحفي وفق هذا المنظور هو الشخص الذي يمتهن مهنة الصحافة، ويتولى القيام بأعباء العمل الصحفي من خلال مؤسسة صحفية توجب عليه الالتزام بالأسس والقواعد المهنية و الأخلاقية التي تسير عليها المؤسسة في عملها الصحفي، ومع ظهور الانترنت وتطورها وانتشارها فقد برز نوع جديد من الصحافة، هو صحافة الانترنت التي يحررها ويساهم في صياغتها ما يطلق عليه صحفي الانترنت.

صحفي الإنترنت:

أحدثت صحافة الإنترنت نقلة نوعية في عالم الصحافة ليس في طريقة إنتاج وصناعة الصحيفة وشكلها ومصادرها وموادها وسمات قرائها فحسب، بل على مستوى الصحفي الذي يعمل في هذا النوع من الصحف، ويطلق عليه اليوم صحفي الإنترنت، وهو الصحفي متعدد المهارات والمهام الذي يختص بالعمل في الصحف التي تصدر على شبكة الإنترنت، ويتولى عملية التغطية الصحفية، والمساهمة الفاعلة من إنتاج وتحرير وإعداد وصياغة المواد الصحفية التي تنشر في هذا النوع من الصحف التي تتكيف مع تقنية الإنترنت وتستفيد من خصائصه كوسيط اتصالي.

واصبح لصحفي الإنترنت مواصفات أو متطلبات لا يمكنه بدونها التعامل والكتابة في مثل هذه النوعية من الصحف ومنها: الإلمام بالإمكانيات التقنية وبشروط الكتابة للإنترنت والمهارة في جمع المعلومات وصياغة المادة الصحفية، إدارة مهارات فنون الإخراج الصحفي، البراعة في تحديد شكل عرض المادة، امتلاك الأدوات الفنية الخاصة بالتعامل مع كاميرات الديجيتال، المهارة في التعامل مع الحاسوب المحمول، إجادة عمليات التحميل والبث على المواقع، والتمكن من استخدام برامج الكتابة والصور[2].

إن المواصفات المذكورة تعد أمرا ضروريا ولا غنى عنه لصحفي الانترنت حتى يتمكن من إجادة عمله والتواصل الإيجابي مع القارئ ومن ثم تحقيق النجاح والانتشار للصحيفة التي يكتب أو يحرر فيها.

نظرة على واقع الممارسة المهنية والأخلاقية لصحفي الانترنت :

على الرغم من المزايا والخصائص العديدة لصحافة الانترنت، وتنامي أعدادها وتنوع مادتها وتزايد انتشارها، إلا أنها أفرزت في الوقت نفسه الكثير من السلبيات الناجمة عن عدم التزام العديد من الذين يكتبون أو يحررون فيها سواء من المحترفين ام من الهواة بالأسس والقواعد المهنية والأخلاقية لمهنة الصحافة.

وتتمثل بعض تلك السلبيات في الآتي:

1- عدم خضوع الكثير من هذه الصحف ولاسيما العربية للمعايير المهنية التي تلتزم بها الصحافة الورقية إذ يدير كثير من مواقع هذه الصحف صحفيون هواة أو متطوعون لا ترقى مهاراتهم إلى مهارات العاملين في المؤسسات الصحفية المعروفة مما أفرز الكثير من الأخطاء والنقائص بالنظر إلى قلة الخبرة المهنية للعديد من محرري هذه الصحف كونهم بعيدين عن الصلة بمهنة وحرفية الصحافة [3].

2- نشر الكثير من الأخبار والمعلومات دون التأكد من مصداقيتها أو وموثوقية مصادرها، إذ تقوم العديد من هذه الصحف بنشر ما يأتي إليها وجود دليل أو

التأكد من مصداقيته أو حقيقته، وهو ما يفتح المجال لنشر الإشاعات وترويجها، إذ وفرت هذه النوعية من الصحف البيئة الخصبة لنشر الإشاعات والأخبار الملفقة والكاذبة بسرعة غير معهودة [4].

3- تثير الممارسة الصحفية لبعض صحفيي الإنترنت تساؤلات عديدة حول تأثير هذا النوع من الممارسة على الوظائف التقليدية للعمل الصحفي إذ قللت من أهمية وظيفة الرقابه على الأخبار والمواد الصحفية الأخرى من قبل حراس بوابه يقررون ما يستحق أن ينشر وما لا يستحق[5]، إذ ليس هناك حراس بوابه Gate keepers يتحكمون في المعلومات التي تنشر وتقدم من قبل هذه الصحف، ومن ثم فالالتزام بالمعايير المنصوص عليها في مواثيق الشرف الصحفية لن يكون لأحد مراقبته[6].

4- إن عدم التزام العديد من صحفيي الإنترنت بالمعايير المشار إليها في النقطه السابقة قد أنتج الكثير من الروايات المزيفة والقصص المزورة والأعداد التي لا تحصى من التفاصيل الخاطئة التي تقع ضمن واحده أو أكثر من الفئات الست التالية:

أ- أخطاء التفاصيل: أسماء، أعمار، عناوين... الخ.

ب- أخطاء السرد: جزء مزيف من رواية صادقة.

ج- الخداع والتلفيق: إذ تكون القصة خياليه وكاذبة برمتها.

د- أخطاء الإهمال: رواية مضلله نتيجة فقدان جزء منها.

هـ - أخطاء السياق: خلفيه مزوره أو مفقودة بسبب رواية كاذبة.

و- أخطاء التفسير: الذي يخضع للأهواء أو يبتعد عن الموضوعية [7].

5- عدم التزام الصحفيين القائمين على صحافة الإنترنت بإخضاع غرف الحادثة والدردشة والبث الحي والتراسل الفوري والمنتديات التي تنشر على العديد من مواقع هذه الصحف للضوابط الكافية، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث

ممارسات خاطئة من قبل المشاركين فيها.

6- وقوع العديد من صحفيي الإنترنت في فخ التضليل الإعلامي الناتج عن تسريب معلومات خاطئة و كاذبة تصب في مصلحة جهات أو أشخاص معينين[8].

7- إن غياب المهنية لدى بعض المحررين في هذه الصحف، والتغطية الفورية للأحداث قد أثر على جودة الصياغة الخبرية وعلى صحة اللغة والنحو.

8- اتجاه العديد من القائمين على صحافه الإنترنت خاصة العربية نحو التركيز على الجوانب السلبية للخصوم بل واستقطاب من لهم حسابات خاصة أو شخصيه مع دولهم أو أنظمتهم السياسية، مما يعني الابتعاد عن اعتبارات الموضوعية والتوازن.

9- غلبة طابع المراهقة الصحفية على بعض تلك الصحف من حيث المادة التي تتناولها أو تروج لها [9]

10- إن عدم التزام العديد من صحفيي الإنترنت بالمعايير المهنية والأخلاقية قد جعل صحافة الإنترنت أكثر تحيزاً وأكثر عرضة لأن تكون صحافة مأجورة نظراً لغياب الرقابة وعدم التدقيق فيما ينشر[10].

11- إن عدم وجود الضوابط الأخلاقية التي تحكم الممارسة الصحفية عبر الانترنت قد أفضى إلى تعريض المستخدمين للمضامين والصور الفاحشة والمقززة، إذ لم يتوان بعض الصحفيين الهواة عن بث شريط اغتصاب ارتكبته عصابة من الشباب، وكذلك بث مشاهد اعتداء على مشردين أو صفع عمال وموظفين في طريقهم إلى العمل وغير ذلك من الصور والعروض الوحشية [11].

12- إن الفهم الخاطئ من قبل صحفيي الإنترنت لحرية الرأي والتعبير قد أتاح المجال للكثير من الجهات والأشخاص لنشر وبث الأفكار والمعتقدات المتطرفة والعنصرية والمواد المشجعة على العنف والإجرام والجنس وغيرها.

13- تمادي البعض من الصحفيين الهواة في تعريض المستخدمين للمضامين والمواد الإباحية التي تتضمن الصور أو الروايات الخليعة، الأمر الذي يلقي بضلاله على أفراد المجتمع [12].

إن ما تقدم يمثل صورة عن واقع الممارسة الصحفية غير السليمة التي تمارس عبر بعض صحافة الإنترنت وهذا ناجم بلا شك عن عدم وجود ضوابط أخلاقية تحدد مسارات هذه الممارسة وتنظمها، الأمر الذي يجعل التزام صحفي الإنترنت بمبادئ المسؤولية الأخلاقية ضرورة حتمية.

ماهية المسؤولية الأخلاقية لصحفي الإنترنت:

يشير واقع صحافة الإنترنت إلى افتقاد الكثير من هذه الصحف إلى الضوابط الأخلاقية التي تنظم عملها وتلزم القائمين عليها أو العاملين فيها بالأسس والقواعد المهنية والأخلاقية التي تتطلبها الممارسة الصحفية السليمة، إذ إن الحرية غير المقيدة التي تعمل في ظلها هذه الصحف وعدم خضوعها للرقابة وعدم التأهيل الكافي للكثير من الصحفيين العاملين فيها، فضلاً عن اعتمادها في الكثير من الأحيان على الصحفيين الهواة، قد أفضى إلى العديد من التحديات والسلبيات التي يمكن ان تلحق الضرر بالمجتمع، كما تقوض في نفس الوقت الثقة في هذا من الصحف ومصداقيتها عند الجمهور.

إن النتائج السلبية المترتبة على الممارسة الصحفية غير الرشيدة للكثير من العاملين في صحف الإنترنت والناجمة عن الحرية المطلقة وغير المقيدة بضوابط توجب إيجاد معادلة تتوازن فيها الحرية مع الالتزامات، بمعنى الالتزام بالحرية المسؤولة التي تفرض على الصحفيين العاملين في صحافة الإنترنت الالتزام بالمبادئ والأسس المهنية والأخلاقية في إطار المسؤولية الأخلاقية.

والمسؤولية الأخلاقية هي المسؤولية المتعلقة بمدى التزام صحفي الإنترنت بأخلاقيات المهنة الصحفية.

وأخلاقيات المهنة الصحفية في هذا المجال هي مجموعة من المبادئ والمعايير والقيم

التي تستهدف ترشيد سلوك صحفيي الإنترنت خلال قيامهم بتغطية الاحداث والحصول على الأخبار ونشرها والتعليق عليها، وتوجيههم لاتخاذ القرارات التي تتناسب مع الوظيفة العامة للصحيفة التي يعملون فيها، بما يؤدي إلى ضمان الوفاء بحقوق الجمهور في المعرفة وإدارة المناقشة الحرة البناءة من خلال غرف الحوار والنقاش والمنتديات وضمان حماية كرامة المهنة الصحفية ونزاهة الصحفيين مع الحرص على عدم إلحاق الضرر بالجمهور أو المصادر[13].

أهمية أخلاقيات صحفي الإنترنت:

في ضل انتشار صحافة الإنترنت وتزايد عدد جمهورها، فإن مسألة التزام صحفي الإنترنت بالمبادئ الأخلاقية تعد ضرورة لا غنى عنها، وأخلاقيات صحفي الانترنت يجب إن تكون هي نفسها أخلاقيات الصحفي الذي يعمل في وسائل الإعلام والاتصال الجماهير به التقليدية، وهذه الأخلاقيات هي ذاتها هي أخلاقيات العمل الصحفي عامة والتي يجب أن تسري على كافة العاملين في الصحيفة أو المؤسسة الصحفية.

وعلى الرغم من الاختلاف الواضح في طبيعة عمل الصحفي الذي يعمل في صحافة الإنترنت عن الصحفي الذي يعمل في الصحافة التقليدية، إلا إن هذا لا يعفي صحفي الإنترنت من الالتزام بالمبادئ الأخلاقية التي هي عبارة عن نظام من المبادئ التي ترشد وتوجه العمل الصحفي، وهي التي تحدد ما يمكن القيام به في وضع معين، وهذه المبادئ الأخلاقية تبنى على قيم شخصية ومهنية واجتماعية وأخلاقية، وتقوم على المسؤولية الصحافية الأساسية التي تقع على عاتق الصحفيين في نقل المعلومات والأخبار بدقة ومصداقية وأمانة ونزاهة وإنصاف[14].

وعلى هذا فإن لصحفي الإنترنت أخلاقيات ومسؤوليات يجب يتقيد بها من اجل خدمة مهنة الصحافة وخدمة الجمهور بموضوعية ومصداقية بعيداً عن المصالح والمنافع التي تخل بشرف المهنة وتسيء إلى الصحفي والصحيفة في الوقت نفسه[15].

ومن هنا فان الممارسة الصحفية المهنية تعتبر من أقدس المهمات التي يجب على

القائمين على صحافة الإنترنت التركيز عليها في إطار الإبعاد الأخلاقية، فصحفي الإنترنت مسؤول أمام الجمهور ومن ثم أمام المجتمع، كما أن مسؤوليته الأخلاقية كبيرة جداً من خلال تضخيم الأخبار والمعلومات أو حجب أخبار أو معلومات أخرى عن الجمهور، وهو ما يشكل أبشع أنواع التلاعب بعقول الجمهور وأبشع أشكال التضليل والتزييف الذي يتقاطع مع المبادئ الأخلاقية لمهنة الصحافة [16].

إن عدم التزام صحفي الإنترنت بأخلاقيات المهنة الصحفية يمكن أن يسبب خطراً على المجتمع وعلى الممارسة الصحفية عبر الإنترنت برمتها كما أن إلزامه بهذه الأخلاقيات يمكن أن يخلق جواً من الثقة بينه وبين الجمهور، ومن ثم سوف يحقق نجاحه في توصيل رسالته للجمهور.

ومن هنا فان الأخلاقيات الصحفية تعتبر من الأساسيات للعمل الصحفي في صحافة الإنترنت لأنها يمكن أن تعالج الخلل الناجم عن عملية طغيان قيم الحرية المطلقة التي تعمل في ظلها هذه الصحف والتي أفرزت ممارسة صحفية تتسم إلى حد كبير بالانفلات، وبذلك فهي التي تهذب هذه الممارسة وتحقق أهداف صحف الإنترنت في نشر الحقائق والمعارف والمعلومات وخدمة المصلحة العامة في أجواء من حرية التعبير والفكر وبناء القواعد المتينة للوعي والعقلانية وتأصيل الضمير الصحفي للقائمين على هذه الصحف، وهذا يأتي من خلال عدم الخضوع للضغوط التي تدفع باتجاه الانحرافات[17].

ويمكن القول في ضوء ما سبق إن التزام صحفي الإنترنت بالقواعد المهنية والأخلاقية يعد السبيل الأهم للمحافظة على قدسية مهنة الصحافة وعلى سمعة ونجاح هذا الصحفي والصحيفة التي يعمل فيها وعلى استمرار تواصلها مع الجمهور، وبذلك فان الالتزام بالقواعد المشار إليها يشكل ضرورة حتمية لنجاح واستمرار الممارسة الصحفية عبر الإنترنت بمراحلها وأشكالها كافة.

الوسائل التي يمكن أن تساعد صحفي الإنترنت على اتخاذ قرارات أخلاقية صائبة:

هناك عدد من الوسائل والطرق التي يمكن لصحفي الإنترنت إتباعها من اجل مساعدته في اتخاذ قرارات أخلاقية صحيحة ومناسبة ومنها [18].

1- تحديد المشكلة: إذا واجه صحفي الإنترنت موقفا أخلاقيا معينا عليه أن يحدد ما هي القيم التي قد تصبح مهددة؟ وما هي القضايا الصحفية المعرضة للخطر؟ فالصحفي الذي تفرد في الحصول على قصة إخبارية، ومعلومة مهمة لم يحصل عليها أحد غيره ويرغب في نشرها بسرعة، سيكون في حاجة إلى التمعن في العواقب المحتملة لو تبين أن القصة أو المعلومة غير صحيحة أو تنقصها الدقة، ولذلك على صحفي الإنترنت أن لا يضحي بقيمه الأخلاقية في سبيل تحقيق سبق صحفي على منافسيه.

2- جمع المزيد من المعلومات المساعدة في اتخاذ القرار المناسب: أي على صحفي الإنترنت بعد تحديد المشكلة أن يجمع المعلومات التي تساعده على اتخاذ قرار يتفادى به المشكلة، ويتم ذلك عن طريق مراجعة سياسات وإرشادات مكتب التحرير او أن يبحث المشكلة مع آخرين قد لا يلعبون دوراً مباشراً في قصته ولكنهم مطلعون على الظروف وطبيعتها.

3- أن يحدد صحفي الإنترنت الأخلاقيات التي تشغل باله مع الحرص على مراعاة الشؤون التنظيمية والمعايير المهنية وأخذها في عين الاعتبار.

4- أن يحدد صحفي الإنترنت الأشخاص الذين قد يتأثرون نتيجة قراراته وتوقع النتائج التي يمكن أن تترتب على أفعاله على المدى القريب أو البعيد.

5- أن يحدد هل باستطاعته تبرير طريقة تفكيره وقراراته لزملائه؟، ولأصحاب المصلحة وللجمهور، وأن يحدد ماذا سيكون شعوره لو كان في محل أحد

أصحاب المصلحة أو القضية التي يتصدى لها؟.

6- أن يحدد ما هي البدائل المقترحة لزيادة مسؤوليته في قول الحقيقة وتقليل الضرر.

وهناك عدد من المبادئ الأخلاقية التي يجب على صحفي الإنترنت الالتزام بها عند التعامل مع المواقف المختلفة ومنها [19]:

1- **مبدأ الوسطية:** وتعني الاعتدال في اتخاذ الموقف، فالشيء الأخلاقي يقع في الغالب بين طرفي النقيض، أي إن السلوك الأخلاقي يقع دائماً بين أن تفعل أكثر وبين أن تفعل اقل، ويواجه صحفي الإنترنت مثل هذا الموقف كثيراً، ففي تغطية الاضطرابات الشعبية والمظاهرات مثلا يكون على صحفي الإنترنت أن يجد حلاً وسطاً يوازن بين واجبه في إخبار الجمهور بما يجري وبين الحاجة إلى عدم تخويفهم وبث الرعب والهلع بين صفوفهم.

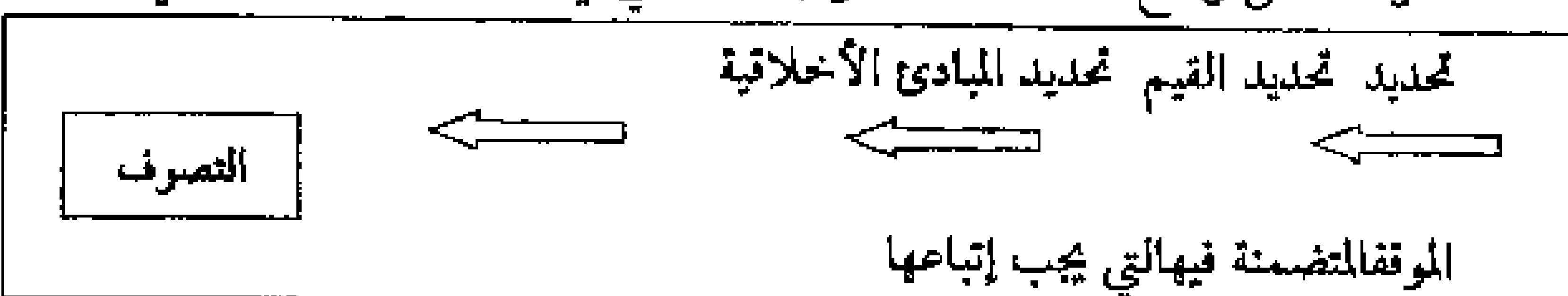
2- **مبدأ الصحة العامة:** لكي يقيس صحفي الإنترنت صحة سلوكه يجب عليه أن يتصرف طبقاً للقواعد التي يريد من غيره أن يلتزم بها، و يلعب الضمير الشخصي دوراً كبيراً في تحديد الشيء الصحيح من الشيء الخاطئ، لذا فأن على صحفي الإنترنت أن يتجنب ما هو خطأ أخلاقي مهما كانت المبررات.

3- **مبدأ الفائدة:** أي تحقيق اكبر فائدة لأكبر عدد من الأشخاص، فعندما يحكم صحفي الإنترنت على أمر من الأمور في عمله الصحفي أنه صحيح أو خطأ يجب أن يضع في اعتباره صالح المجموع الأكبر من الناس، ويتوجب عليه أن يقيس ويحسب بعض النتائج السلبية والايجابية المترتبة على النشر ويختار ما يُعظم الفائدة ويُقلل الضرر.

4- **مبدأ المساواة:** ويتحقق هذا عندما يعامل كل فرد دون تمييز على أساس عرقه وجنسه أو مكان إقامته أو شهرته أو تأثيره أو مكانته..الخ، ويتوجب على صحفي الإنترنت وفقاً لهذا المبدأ معاملة أطراف الحدث على المساواة فلا يخفي

أسماء المشاهير المتورطين في حادثة ما وينشر أسماء الآخرين، كما يتضمن هذا المبدأ عدم تسريب معلومات مهمة لأشخاص معينين وعدم المجاملة أو المحاباة في النشر.

وهناك من وضع قاعدة لاتخاذ القرار الأخلاقي في النشر على النحو التالي [20]:



إن ما تقدم يمثل ضرورة لابد منها لترشيد وتوجيه السلوك المهني والأخلاقي لصحفي الإنترنت بما يحقق الممارسة الصحفية السليمة التي تحظى بثقة الجمهور، ومن ثم تحقيق أهداف الرسالة الاتصالية.

مبادئ المسؤولية المهنية والأخلاقية لصحفي الإنترنت:

انطلقت صحف الإنترنت وانتشرت دون ضوابط أو تشريعات أو مواثيق تحدد مسارات عملها وتلزم العاملين فيها بالأسس المهنية والأخلاقية للعمل الصحفي، ذلك ان التشريعات والمواثيق المهنية والأخلاقية السائدة لم تكن مهيأة للتعامل مع هذا النوع من الممارسة الصحفية التي أفرزتها ثورة الاتصال والمعلومات، وقد اجتهد البعض في وضع الأسس والمبادئ التي تنظم مسارات هذه الممارسة وتحد من انفلاتها، ومن أبرز المحاولات في هذا المجال مشروع الميثاق الأخلاقي الذي وضعه الباحث سليمان صالح، ويتضمن هذا الميثاق عناصر عديدة يمكن أن تحتل مكانها البارز في منظومة مبادئ المسؤولية المهنية والأخلاقية لصحافة وصحفيي الإنترنت ولاسيما في البلدان العربية.

ومن أبرز عناصر هذا الميثاق في هذا المجال الآتي [21]:

1- **الوفاء بحق الجمهور في المعرفة:** تقديم التغطية الشاملة والمتعمقة للأحداث، وتقديم التحليلات والتفسيرات بالاعتماد على مصادر متعددة ومتنوعة،

وتقديم وجهات النظر المختلفة حول الأحداث بما يسهم في زيادة قدرة الجمهور على اتخاذ القرارات الصائبة والمشاركة الايجابية في الشؤون العامة.

2- **البحث عن الحقائق:** التزام صحفي الإنترنت بالبحث عن الحقائق والسعي من أجل الحصول على المعلومات الصحيحة ونشرها.

3- **الموضوعية والعدالة:** الحرص على الفصل بين الرأي والخبر، وتحقيق العدالة في تغطية الاحداث وتحليلها وتفسيرها، كذلك الالتزام بعدم حذف أية حقائق ذات أهمية أو إخفاء أية معلومات تؤثر على فهم الجمهور للحدث، وعدم إضافة أية معلومات لا تتصل بشكل مباشر بالقصة الخبرية، فضلا عن القيام بعرض وجهات النظر المختلفة وعدم استخدام الأساليب التي تؤدي إلى خداع الجمهور وتضليله.

4- **النزاهة في التعامل مع المصادر:** ويدخل في هذا التزام صحفي الإنترنت بعدم إخفاء صفته الصحفية عن المصادر وعدم خداعهم.وكذلك الالتزام بعدم الكشف عن المصادر أو إعلان أية معلومات يمكن أن تؤدي إلى الكشف عنهم إذا طلبوا عدم الكشف عن هويتهم، وعدم نشر المعلومات التي تطلب المصادر عدم كشفها، فضلا عن الاعتماد على مصادر متعددة للتأكد من صحة المعلومات.

5- **إدارة المناقشة الحرة حول القضايا والأحداث:** إتاحة المجال للجمهور لعرض آرائهم والتعليق على الأحداث والقضايا واحترام التنوع في الآراء، فضلاً عن العرض المتوازن لآراء الأطراف المختلفة، وحصولها على فرص عادلة في الوصول والتفاعل مع الجمهور.

6- **الفصل بين المادة التحريرية والإعلانية:** الحرص على الاستقلال عن المعلنين وتعريف الإعلان بالشكل الذي يمكن للجمهور من التعرف عليه كإعلان مدفوع الثمن، والسيطرة على الروابط داخل المضمون التحريري وعدم بيع

الروابط لاستغلالها في عمليات تجارية.

7- **الدفاع عن مصالح المجتمع:** المساهمة في تحقيق تماسك المجتمع ووحدته والدفاع عن هوية المجتمع وذاتيته الثقافية ومنظومته القيمية والأخلاقية والدفاع عن استقلال الدولة، ومقاومة أي عدوان أو تدخل خارجي.

8- **العمل على حماية المجتمع من الانحراف والفساد:** من خلال العمل على تطوير الصحافة الاستقصائية، والكشف عن المعلومات التي تحمي المجتمع من الانحرافات والفساد،

9- **الدقة:** الالتزام بأن تكون قواعد البيانات data bases دقيقة وأن يتم تحديثها بشكل مستمر، كذلك القيام بتقييم المعلومات التي يتم وضعها في قواعد البيانات قبل نشرها وذلك باستخدام معايير الدقة [22].

10- **المصداقية:** اعتماد المصداقية في نقل الأخبار والأحداث والمعلومات والتصريحات دون رتوش أو إضافات أو حذف أو تجاهل أو تشويه.

11- **الشفافية:** نقل الأحداث كما هي على أرض الواقع وبشكل مباشر دون أي تحفظات أو مخاوف ليطلع عليها الشعب والسلطات الرسمية، فضلاً عن نقل هموم المواطنين ومعاناتهم ومشاكلهم بصورة مباشرة إلى المسؤولين وفي الوقت نفسه نقل آراء المسؤولين الرسميين إلى الشعب [23].

وقد وضع كل من راندي ريدريك وإليوت كينغ ثلاث قواعد أخلاقية ينبغي على صحفي الإنترنت الالتزام بها وهي [24]:

1- ينبغي على صحفي الإنترنت دائماً تعريف نفسه بما يتعلق فيما إذا كان يخطط لاستخدام معلومات من قوائم أو من مجموعات إخبارية على شبكة الإنترنت، ويجب علية أن يتمتع بالالتزام الأخلاقي فيما يخص السماح للجمهور باختيار عرض آرائهم علنا أو عدم عرضها.

2- ينبغي على صحفي الإنترنت تحديد مصدر معلوماته في تقاريره، وإذا لم

يعرف بشكل قاطع من هو مصدر المعلومات، فينبغي أن يكون حريصاً جداً إذا رغب في استخدامها، كما يجب عليه التحقق في جميع المعلومات، وفي الوقت ذاته ينبغي أن لا يدعي نسب المعلومات التي قام شخص ما بنشرها على الشبكة لنفسه بدون نسبها لذلك المصدر.

3- ينبغي على صحفي الإنترنت أن يأخذ بنظر الاعتبار قصور المعلومات التي يجمعها على الإنترنت، وينبغي معالجة المعلومات التي يتم جمعها من خلال اية تقنية أخرى.

ويؤكد الصحفي العالمي ديفيد راندال أن المبادئ الأخلاقية لا تعتبر مجرد إضافة اختيارية بل هي جزء لا يتجزأ من جوانب العمل الصحفي كافة، إذ إن هذه المبادئ الأخلاقية توفر دليلاً مادياً عملياً لإنتاج صحافة آمنة وسليمة وجديرة بالتصديق، ويضع عدة مبادئ أخلاقية تعد بمثابة دلائل إرشادية عامة لصحفي الإنترنت وللصحفي عامةً ومنها [25]:

1- على صحفي الإنترنت خدمة صحيفته وقرائه فقط.

2- ينبغي على كل قصة أن تكون بحثاً صادقاً ونزيهاً عن الحقيقة.

3- ينبغي مقاومة كل الدوافع التي تغري بالنشر.

4- يجب على الصحفيين عدم السماح للدعاية بممارسة تأثير مباشر أو غير مباشر في مضمون وتوجه الصحيفة.

5- لا تستخدم موقعك للتهديد أو للحصول على المزايا.

6- لا تقدم الوعود بتهميش وكتمان القصص من أجل الصداقة أو الحظوة.

7- لا تلفق او تحسن المعلومات.

8- ينبغي أن لا تحقق مكسباً شخصياً من المعلومات التي حصلت عليها.

9- الحرص على عدم استخدام أسماء مزيفة أو وهمية لأن ذلك يدخل في باب الخداع والغش ويعد ممارسة غير آمنة.

10- الالتزام بعدم التورط في تصرفات مسيئة في سبيل التحقيق في قضية ما، فمخالفة القانون عند السعي وراء قصة خبرية خطأ وخطر في آنٍ معاً.

ويمكن القول في ضوء ما تقدم إن الالتزام بأسس ومبادئ المسؤولية المهنية والأخلاقية هو المقوم الأساس للولوج إلى بوابة العمل الصحفي عبر الإنترنت والسبيل الأهم والآمن للنجاح والاستمرار في عالم الصحافة.

المبحث الثاني

المسؤولية القانونية لصحفي الإنترنت

إن الإفرازات السلبية الناجمة عن الممارسة الصحفية غير الرشيدة للعديد من صحف الإنترنت، لا تقف عند حدود التقاطع الواضح مع قواعد وأخلاقيات المهنة الصحفية فحسب، بل أنها تصل في كثيرٍ من الأحيان إلى حد التعدي أو التطاول على الغير بما يدخل في باب المخالفات والانتهاكات التي يحاسب عليها القانون، إذ أصبحت العديد من صحافة الإنترنت ولاسيما العربية منها مجالاً رحباً لمن يريد أن يلحق الضرر بالآخرين أو يمس سمعتهم واعتبارهم.

المخالفات التي تضع مرتكبها تحت طائلة القانون:

وتتمثل ابرز تلك المخالفات في الآتي:

1- العدوان على الشرف والاعتبار، ويدخل تحت هذا جرائم القذف، السب، الإهانة، والعيب.
2- انتهاك حق الخصوصية.
3- التعدي على حقوق الملكية الفكرية وحقوق الطبع والنشر.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى فإنها تدخل ضمن ما يسمى بجرائم العلنية، وهي الجرائم التي تتعلق بالأفكار والعقائد والمذاهب والمبادئ على اختلاف أنواعها التي ترتكب عن طريق الوسائل العلنية، وتنجم عن إساءة استعمال حرية الصحافة بحيث يترتب على ذلك مسؤولية مدنية أو جنائية أو كلاهما معا[26] 0

جرائم العدوان على الاعتبار:

ويمكن التفريق بين جرائم العدوان على الاعتبار على النحو التالي:

1- **القذف**: هو الإسناد علنية لواقعة محددة تستوجب عقاب من أسندت إليه أو احتقاره.

2- **السب**: هو إسناد أي أمر يتضمن خدشاً للشرف أو الاعتبار دون تحديد واقعة معينة.

3- **الإهانة**: هي لفظ عام يشمل كل ما من شأنه المساس بالشرف والكرامة، وهو كذلك كل قول أو فعل يحكم العرف فيه بأن فيه ازدراء أو حطاً من الكرامة في أعين الناس، وإن لم يشمل قذفاً أو سباً.

4- **العيب**: لا يختلف في معناه عن الإهانة إذ يتضمن الازدراء والتطاول على المشاعر والمساس بالكرامة والشعور (27).

إن المتابع لصحافة الإنترنت يؤشر وبشكل جلي تمادي العديد من هذه الصحف بارتكاب هذا النوع من الجرائم المشار إليها، والتي تطال الكثير من الناس ولاسيما الشخصيات العامة وهذا ناجم بلا شك عن انخفاض مستوى المسؤولية الأخلاقية والقانونية عند الذين يقومون بارتكاب هذا النوع من الجرائم سواء من الصحفيين المحترفين أم من الهواة، أو حتى من الجمهور من خلال المنتديات أو غرف المناقشة والحوار التابعة لهذه الصحف، الأمر الذي يوجب على القائمين على صحافة الإنترنت وعلى الجهات ذات العلاقة وضع الضوابط الخاصة التي تلزم الصحفيين التقيد بالمعايير القانونية في هذا المجال كما هو الحال مع الصحف التقليدية المطبوعة.

انتهاك حق الخصوصية:

وفيما يخص انتهاك حق الخصوصية، فيمكن القول ان حق الخصوصية من الحقوق المقدسة للإنسان إذ يجب أن تكون حياته الخاصة مصانة، وان يكون هو وأفراد أسرته وشؤونه عامة في مأمن من أي تعدي، وألا يكون أسمه وصوره وأسراره الخاصة عرضة لأنظار الغير أو نشرها دون رضاه أو إذن منه.

وعلى الرغم من اختلاف المتخصصين في تحديد مفهوم دقيق لحق الخصوصية، نظراً لاختلافها باختلاف الزمان والمكان، إلا إنه يمكن توصيفها بأنها خصوصيات الفرد التي يحق له أن يحتفظ بها سراً في داخله بعيداً عن أعين الناس وألسنتهم، والتي لا تمس

واجباته نحو المجتمع وليس لها تأثير في الصالح العام، ولا يحقق نشر هذه الأسرار سوى تشويه صورته وزلزلة ثقة الناس فيه[28].

لقد وفرت صحافة الإنترنت إمكانيات واسعة لانطلاق ما يسمى بالوحش الإعلامي عند بعض صحفيي الإنترنت الذين أخذوا يتتبعون مسارات بعض الناس أو نشر المعلومات والصور الخاصة بهم، أو كشف الحقائق التي تتصل بحياتهم الخاصة، أو وضعهم تحت الأضواء الزائفة بما يشكل انتهاكاً واضحاً للحق في الخصوصية،

إن البحث والحصول على المعلومات هو حق مكفول لصحفي الإنترنت، لكن دون أن يصحب ذلك التعدي على حقوق الآخرين وبخاصة حق الفرد في الحفاظ على أسرار حياته الخاصة، أي أن هناك حدود لا يجب أن يتجاوزها الصحفي إثناء بحثه عن المعلومات، إذ يمكن أن يفضي هذا التجاوز إلى إجراءات أو تبعات تطاله نتيجة غزو الخصوصية [29].

إن بعض صحفيي الإنترنت لم يدرك، إن حرية البحث والحصول على المعلومات ونشرها تنتهي حيث تبدأ حريات الآخرين، وتقف عند حدود خصوصياتهم، وأن الممارسة الصحفية السليمة تسير ضمن حدود الحرية المسؤولة وفي إطار القانون، وهو ما أفضى إلى ازدياد حالات التعدي على سمعة وكرامة الآخرين والاعتداء على خصوصياتهم والتشهير بهم،

ونتيجة لما تقدم فقد اتجهت بعض الدول إلى اتخاذ خطوات لتنظيم النشر على شبكة الإنترنت من خلال القوانين القائمة أو من خلال الأنظمة القضائية التي تتيح لكل شخص يتعرض للسب أو القذف أو الإهانة أو التشهير، مقاضاة من قام بذلك بصرف النظر عن مكان بث الموقع أو مكان تصفح مضمونه [30]، ومن هذه الدول: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، كندا، ألمانيا، استراليا، سنغافورة، وكذلك تونس، مصر، الأردن، لبنان من خلال قانون الإعلام الالكتروني، وقد قبلت المحاكم في بعض من تلك الدول النظر بدعاوي مرفوعة تتعلق بالجرائم المشار إليها.

لكن وعلى الرغم من ذلك، فيمكن القول أنه لا يوجد حتى اليوم قانون متكامل

في أغلبية بلدان العالم للتعامل الواضح مع الجرائم المذكورة إذ يواجه رجال القانون صعوبات قانونية كثيرة بصدد تطبيق الأحكام القانونية المطبقة في الحياة العادية، على من يتعرض بالسوء للآخرين أو يضر بسمعتهم وكرامتهم من غير وجه حق من خلال الإنترنت وصحافته، وأبرز هذه الصعوبات هي عالمية الإنترنت مقابل إقليمية القوانين وتنازعها، فضلاً عن صعوبات تتعلق بتحديد المسؤول عن النشر أو الشخص الذي يرتكب هذا النوع من الجرائم [31].

إن ما تقدم يفرض على المعنيين من الدول أو من المنظمات أو صحف الإنترنت ذاتها، إيجاد تشريعات قانونية موحدة تنظم النشر على شبكة الإنترنت وتلزم صحفي الإنترنت بصون شرف وكرامة وسمعة الآخرين، واحترام حرية الرأي والتعبير.

التعدي على حقوق الملكية الفكرية :

وأما فيما يخص التعدي على حقوق الملكية الفكرية وحقوق الطبع والنشر فيمكن القول إن حقوق الملكية الفكرية تبدو غير مصانة تماماً عبر الإنترنت وصحافته، إذ يشكو الكثير من المبدعين والمؤلفين والباحثين وحتى بعض الصحفيين من سرقة أعمالهم نتاجاتهم أو الاستفادة منها وتوظيفها دون إذن مسبق.

إن حقوق الملكية الفكرية والطبع والنشر تحمي في العادة التعبير المحدد للفكرة كما تمنع الآخرين من نسخ أو عرض أو توزيع العمل المحمية حقوقه، ما لم يكونوا قد حصلوا على إذن خاص، وتدافع أيضاً عن العمل أو المنتج من الممارسات غير المخولة من تحرير أو تعديل أو تضمين أجزاء منه في أعمال جديدة [32].

وعلى هذا، فينبغي على صحفي الإنترنت أن يعي أن كل الأعمال الموجودة على شبكة الإنترنت محمية بقانون الطبع والنشر، وأن يضع في اعتباره أنه لا يمكن أن يستخدم أي معلومات أو مواد صحفية أو أدبية وغيرها دون ترخيص أو إذن صريح من المؤلف أو صاحب العمل الأدبي أو الفني أو الصحفي، وعلى خلاف ذلك فيمكن أن يعرض نفسه لإشكالات قانونية عديدة.

ويمكن القول في ضوء ما تقدم أن مجموعة السلبيات التي أفرزتها صحف الإنترنت، ناجمة في الأساس عن عدم وجود تشريعات قانونية في الكثير من البلدان ولا سيما العربية منها، تنظم عمل هذه الصحف وتحدد مسارات العاملين فيها بإطار قانوني، أو عن عدم وضوح تلك التشريعات وضبابيتها، وكذلك عن نزوع البعض من صحفيي الإنترنت سواءً من المحترفين أم من الهواة نحو الإخلال الصريح بالتزاماتهم ومسؤولياتهم الأخلاقية والقانونية.

وفي صدد المسؤوليات الأخلاقية والقانونية، فهناك ثلاثة نماذج تفسر كيفية تعامل الصحفيين عامة وصحفيي الإنترنت خاصة مع تلك المسؤوليات هي[33]:

1- **نموذج الانعزال عن العالم:** يفرق هذا النموذج بين ما هو قانوني وما هو أخلاقي، ووفقاً لذلك فإن القانون يمثل عاملاً مؤثراً لأنه ملزم وصارم ومنطقي وموضوعي ويفرض عقوبات على منتهكيه، أما الأخلاقيات فأنها غير ملزمة، وينجم عن انتهاكها وخز الضمير، ومن ثم فإن القانون والأخلاق يتعارضان.

2- **نموذج التوافق:** ووفق هذا النموذج فإن هناك معدلاً عالياً من التوافق بين القانون والأخلاق، وإن هناك ارتباطاً بين المعايير والقيم الاجتماعية التي تشكل الإحساس بالشرعية والأخلاقية، ومن ثم يصعب القول بوجود تنافر بين ما هو قانوني وما هو أخلاقي، وعلى هذا فإن البديل هو التصرف بشكل قانوني وأخلاقي معاً.

3- **نموذج المسؤولية:** يجمع هذا النموذج بين النموذجين السابقين، ويرى إن القانون مستمد من الأخلاقيات كما يستمد قوته من شرعيته والإحساس بضرورة الخضوع له، وطبقاً لهذا النموذج فلابد من وضع القانون في الحسبان عند اتخاذ أي قرار أو التوجه نحو سلوك ما، سواء في النشر أو التغطية الصحفية للأحداث والقضايا والمشكلات ذلك لأن القانون بحسب

هذا النموذج ذو سيادة وإلزام كما يحمل في الوقت نفسه ملامح أخلاقية.

المداخل القانونية لتنظيم صحافة الإنترنت:

انطلقت صحافة الإنترنت وانتشرت كما هو معروف من دون ضوابط واضحة تنظم عملها وتحدد مسارات العاملين فيها بأطر أخلاقية وقانونية كما هو الحال مع الصحافة التقليدية، وفي ظل ما أفرزته الممارسة الصحفية ـ غير المقيدة بضوابط ـ عبر هذه الصحف من سلبيات متعددة الأوجه برزت الحاجة الملحة لوجود أطر تشريعية وقانونية للتعامل مع الإنترنت وصحافته بما يكفل حرية الرأي والتعبير، ويوفر الممارسة الصحفية الرشيدة للعاملين في هذه الصحف من جانب ويحمي حقوق وحريات المواطنين من جانبٍ آخر.

وفي حين توجد أكثر من (40) دولة في أنحاء مختلفة من العالم تمارس رقابة كاملة على الإنترنت، فإن هناك دولاً أخرى قد عملت على سن تشريعات وقوانين تنظم الإنترنت وصحافته، وتتفاوت اتجاهات هذه التشريعات والقوانين بين فرض الرقابة المخففة أو الرقابة الشكلية على الإنترنت وفي الجانب الآخر، تأسست أكثر من (46) منظمة وطنية وإقليمية ودولية لمراقبة حرية الرأي والتعبير على الإنترنت والعمل على الدفاع عنها.

وفي ظل تقاطع واختلاف الرؤى،برزت ثلاثة مواقف في صدد التنظيم القانوني للإنترنت وصحافته تتمثل في الآتي [34]:

1- الموقف التحرري، الذي يشدد على حراسة القوانين الفردية في الخصوصية وضمان حق حرية التعبير.

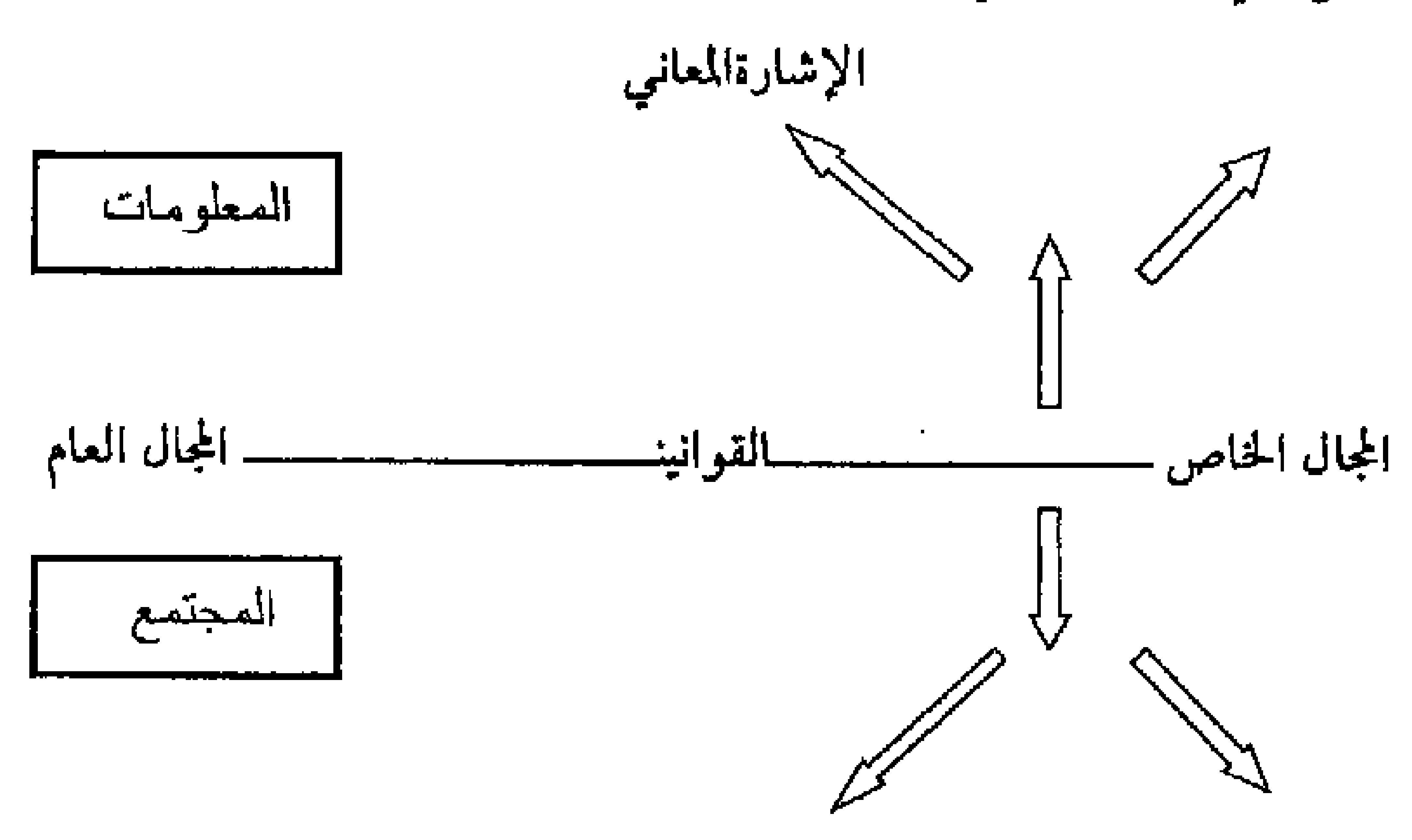
2- الموقف الليبرالي، الذي يرى إن الأمر متروك للجمهور لحماية نفسه، أي أنهم هم وليس المشرعون يجب من أن يعطي القدرة كي يقرر ما الذي لا يريد أن يراه على الإنترنت.

3- الموقف الذي يرى إنه يجب على الدولة (أو المؤوسسات الأخرى ذات

الطبيعة المماثلة) أن تطبق وأن تفرض على الإنترنت المعايير الاجتماعية السائدة، وأن على المواطنين أن يتقبلوا حدوداً معينة لما يجب أن يبقى سرياً على الإنترنت.

وفي ظل عدم وضوح التشريعات والقواعد القانونية المنظمة للإنترنت وصحافته، وتضارب الرؤى حول: من يضع تلك التشريعات والقواعد؟ ومن يفرضها؟ وما هي الآليات التي تكفل تطبيقها بفاعلية؟، فقد ظهرت مداخيل أو نماذج عديدة تعنى بتحليل تلك التشريعات والقواعد ومن أبرزها [35]:

1- نموذج John Chair للتحليل الاجتماعي لقوانين المعلومات: يتعامل هذا النموذج مع المعلومات كظاهرة اجتماعية، ومن ثم فإن القانون كمنظم للعلاقات الاجتماعية يؤثر بشكل مباشر على إنتاج المعلومات وطبيعة محتواها وعملية الاتصال ذاتها.



نموذج John Chair للتحليل الاجتماعي لقوانين المعلومات

ويشمل التنظيم القانوني هنا مجالين رئيسين:

أ- **المجال الخاص**: ويركز على المحتوى الشخصي للمعلومات أي تبادل

المعلومات بين الأشخاص، ومن ثم يشمل حقوق الملكية الفكرية، الخصوصية، التشهير، القذف، السب، العنصرية، والرقابة المفروضة.

ب- **المجال العام:** ويتعلق بإرسال واستقبال المعلومات بين الممثلين الرسميين والخاصين، ويشمل: حرية المعلومات، حرية الصحافة، والحق الخصوصية والأسرار الرسمية وتنظيم خدمات الانترنت وصحافته، ويتضمن هذا المجال ثلاثة مجالات فرعية هي: التنظيم القانوني للحريات العامة، التنظيم القانوني للخدمات المعلوماتية، التنظيم القانوني للسلطة القضائية.

ووفق هذا النموذج، فان المعلومات كظاهرة اجتماعية تؤثر على الحكومة من خلال العملية السياسية وحرية التعبير، إذ لا يحدث التغيير السياسي أو لا تكتمل المشاركة السياسية بدون معلومات وحرية خطاب عبر الإنترنت وصحافته، وإذا كانت المعلومات تؤثر في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فإنها تؤثر بالضرورة على المجال الثقافي وأشكال التعبير فيه.

2- نموذج Robert Elikson للسيطرة السلوكية: ويطلق عليه نموذج أو مدخل الرقابة المخففة Light- handed approach وهو يساعد على تحديد المتغيرات التي تحكم سلوك الفرد من شبكة الإنترنت وصحافتها، ويتضمن خمسة مستويات لآليات التنظيم والسيطرة، وهذه المستويات تمثل الجهات المهتمة بوضع تنظيم للإنترنت وصحافته وما تطبقه من قواعد وعقوبات في هذا الشأن، نوجزها على النحو التالي:

جهاز السيطرة	القواعد	العقوبات
1- الفرد	الأخلاق الشخصية	الموافقة الذاتية
2- أشخاص آخرون، أجهزة من طرف ثان	البنود التعاقدية	آليات المساعدة الذاتية
3- مؤسسات اجتماعية غير منظمة	المعايير الاجتماعية	العقوبات الاجتماعية
4- منظمات غير حكومية	القواعد المنظمة	العقوبات المنظمة
5- الحكومة	القوانين	العقوبات الرسمية

ووفق هذا النموذج فإن تعدد مؤسسات السيطرة يؤدي إلى حالة من التضارب والنزاع، فإذا كانت الدولة تمتلك القدرة على فرض القانون، فإن طبيعة شبكة الإنترنت تعوق القدرة على تنفيذه وتوفر في نفس الوقت إستراتيجية موثوق بها للخروج من نطاق سيطرة قانونية أكثر تشدداً إلى نطاق سيطرة أكثر تحرراً، وعلى هذا فان فكرة الخروج Notion of Exit تصبح قابلة للتعميم على أجهزة السيطرة كافة، إذ يسعى كل جهاز لممارسة نوع من الخروج لمواجهة فرض القواعد والقوانين والعقوبات.

ويفسر هذا المدخل درجة الرقابة التي تفرضها غالبية دول العالم على الإنترنت وصحافته، إذ إن العديد من هذه الدول لا تقوم بمساءلة الشركات المزودة لخدمات الإنترنت على المواد غيرا لأخلاقية أو غير القانونية المنشورة على الشبكة وصحافتها، فضلاً عن ذلك فإن بعض محاولات تنظيم الإنترنت وصحافته قد انبعثت من الرغبة في تحقيق التوافق بين التشريعات والقوانين التي تحكم عمل وسائل الإعلام والإتصال التقليدية وتلك التي تحكم أنشطة الانترنت وصحافته.

3- نموذج Ray Ibrahim للتشهير الالكتروني: يركز هذا النموذج على العلاقة بين حرية الرأي والتعبير وتنظيم المحتوى الالكتروني من خلال المعادلة التالية:

$$(V+E < (PL \setminus I+ n^1$$

V: تعني قيمة الأضرار المترتبة على تنظيم المحتوى.

E: تكلفة الأخطاء القانونية المترتبة على تطبيق قانون التشهير.

P: الأضرار المحتملة للخطاب الصحفي غير المنظم.

L: المسؤولية الاجتماعية المترتبة على المحتوى الضار وغير القانوني.

N: الزمن المتقضى بين نشر خطاب التشهير والأضرار التي ترتبت على النشر.

$(1 + N^1)$: قيمة الأضرار الحالية والمستقبلية.

ووفق هذه المعادلة، فإن جمهور الإنترنت وصحافته أقل عرضةً للضرر المترتب على التنظيم القانوني للمحتوى، ويشدد هذا النموذج على أن الأضرار المحتملة للخطاب

الالكتروني غير المنظم أقل مقارنة بأضرار الخطاب في وسائل الاعلام والاتصال المطبوعة والمسموعة والمرئية، بدافع إرتفاع معدل تدفق المعلومات وإرتفاع المستوى التعليمي والثقافي للجمهور المستخدم للإنترنت، وتمتع الجمهور بخاصتي السرية والتصحيح الذاتي والفوري والسريع للبيانات الكاذبة، وعلى وفق هذا فإن الحاجة تكون أكبر لتوسيع نطاق الحماية الدستورية والقانونية للخطاب الإعلامي الإلكتروني، في حين تكون الحاجة أقل لتحديد المسؤولية الجنائية عن التشهير لتكون قاصرة على المحرر أو المؤلف، ويعفى منها مزودو الخدمة وكل من له دور ثانوي، وفي إطار الموازنة بين المصلحة العامة للمجتمع وحماية سمعة الأفراد، فإن الحماية القانونية الممنوحة للشخص الخاص وفق هذا النموذج هي أعلى بكثير من الحماية الممنوحة للشخص العام في جريمة التشهير أو جرائم العلنية.

وقد تناولت دراسات عديدة المداخل القانونية المستخدمة عالمياً لتنظيم الإنترنت وصحافته، ومن هذه الدراسات، دراسة Ang [36] الذي خلص إلى أن لكل دولة مخاوف محددة من الإنترنت وأن سعيها لتنظيم استخدام الإنترنت ليس مدفوعاً فقط بالقانون والتكنولوجيا، ولكن بثقافة المجتمع في المقام الأول، وهو ما يفسر اختلاف تشريعات الإنترنت وصحافته بين دولة وأخرى، ويشير إلى انه رغم وجود قوانين تنظم الإنترنت في بعض الدول فإن هذه القوانين لا تطبق بصرامة ومرد ذلك إدراك الحكومات إن التحكم بالإنترنت أمرٌ تكتنفه صعوبات عديدة، ويؤكد إن بعض القواعد القانونية المستخدمة لتنظيم الإنترنت وصحافته في عدد من الدول، تبدو مستقاة من الأطر القانونية المستخدمة في تنظيم الصحافة المسموعة.

وتبين مما سبق، أن غالبية دول العالم تعاني من فراغ تشريعي وقانوني ينظم الممارسة الصحفية عبر الإنترنت، أو عدم وضوح التشريعات القائمة في هذا الشأن، أو عدم فعاليتها أو عدم القدرة على تطبيقها، وفي ظل هذا الوضع فإن التزام صحفي الإنترنت بأسس ومبادئ المسؤولية القانونية يمثل ضرورة ملحة لحماية الممارسة الصحفية ذاتها من خطر الانزلاق في مهاوي الفوضى والتخبط وبما يسهم في حماية حقوق وحريات أفراد المجتمع.

مبادئ المسؤولية القانونية لصحفي الإنترنيت:

إن غياب الأطر التشريعية والقانونية التي تنظم السلوك الصحفي لصحافة وصحفيي الإنترنيت في غالبية دول العالم ولاسيما الدول العربية، أو ضبابية التشريعات والقوانين الموجودة، لا يعفي صحفي الإنترنيت من الالتزام بمبادئ المسؤولية القانونية التي تمثل المرشد للممارسة الصحفية البناءة والسور الحامي لحقوق وحريات المواطنين.

والمسؤولية القانونية تعني الالتزام بإصلاح الخطأ الواقع على الغير طبقا للقانون، أو تتحد هذه المسؤولية وفقا للقوانين الوضعية لا وفقاً للقانون الأخلاقي، لأن هناك كثيراً من الأفعال أو السلوكيات المحرم ارتكابها بحسب القانون الأخلاقي لا تندرج تحت طائلة المسؤولية القانونية التي توجب على الصحفي الالتزام بقواعدها[37].

والمسؤولية القانونية بهذا المعنى هي مجموعة الالتزامات التي يفرضها القانون على العاملين في مهنة الصحافة، و يوجب على من يخالفها عقوبات تتحدد بحسب طبيعة الفعل المرتكب وتنطوي المسؤولية القانونية لصحفي الإنترنيت على مبادئ عديدة منها [38].

1- عدم إلحاق الضرر بالآخرين: التزام صحفي الإنترنيت بأن لا يسبب أذى للآخرين بشكل مقصود، و يأتي هذا من خلال احترام حق الإنسان في حماية سمعته، عدم نشر أية معلومات أو صور تشكل إيذاءً للمشاعر الإنسانية،احترام كرامة الإنسان وحرمة جسده وعدم نشر مواد إباحية تشكل انتهاكاً لكرامة المرأة وامتهاناً لحرمة جسدها، وكذلك عدم السخرية من أي فرد أو جماعة وعدم نشر ما يشكل إساءة للذوق العام.

2- احترام سمعة وشرف الآخرين والامتناع عن التشهير أو ارتكاب جرائم سب وقذف أو إهانة في حق الغير.

3- عدم استخدام الصور لخداع الجمهور، أو إلحاق الضرر بالأشخاص أو إعطاء انطباع زائف للجمهور، إذ إن القيام بإدخال تغييرات على الصور بواسطة أجهزة التصوير الرقمية وأجهزة الحاسوب يشكل خداعاً للجمهور

وإساءة لمهنة الصحافة وكرامتها.

4- إتاحة حق الرد والتصحيح: أي إتاحة فرصة الرد لكل من يمسه النشر، والالتزام بتصحيح أية أخطاء أو معلومات غير صحيحة بشكل واضح.

5- عدم إثارة الكراهية ضد الغير: محاربة الصور النمطية وعدم التصوير النمطي للشعوب أو الأقليات أو إثارة الكراهية ضدها وعدم استخدام الأوصاف غير العادلة ونسبتها إلى الأشخاص أو الشعوب والأقليات.

6- عدم الإضرار بالمصالح العليا للدولة: عدم نشر ما يمكن أن يلحق ضرراً حقيقياً بالأمن القومي، وعدم توفير روابط لأي موقع ينشر معلومات يمكن أن تلحق ضرراً بالمصالح العليا للمجتمع. أو أن تشكل خطراً واضحاً على تماسك ووحدة المجتمع.

7- احترام حقوق الملكية الفكرية: احترام حق التأليف والملكية الفكرية وعدم نقل أية معلومات أو مضمون دون الإشارة إلى مصادره.

8- حماية حق الخصوصية: التزام صحفي الإنترنيت بعدم التطفل على الحياة الخاصة للأفراد والتدخل في سير حياتهم وجعلها بمنأى عن العلنية وهذا يوجب عليه الالتزام بما يلي:

أ- عدم نشر معلومات تتعلق بحياة الإنسان الخاصة بدون موافقته وفي حالة الموافقة فأنه لا يجوز النشر إلا إذا كان يحقق مصلحة عامة، وكذلك عدم استخدام أية معلومات تم الحصول عليها عن حياة الإنسان الخاصة للإساءة إلى شرفه وسمعته واعتباره، أو تدمير علاقاته الأسرية أو العامة.

ب- احترام كرامة الفرد، وعدم نشر أية صور أو معلومات تشكل له أو لأحد أفراد أسرته عاراً، إلا إذا كان هذا النشر يحقق مصلحة عامة مشروعة وتنطوي على أهمية بالغة.

ج- عدم انتهاك حرمة الأماكن الخاصة أو الملكية الخاصة للحصول على المعلومات

أو التقاط الصور بدون إذن من الشخص، وعدم استخدام الكاميرات ذات التكنولوجيا العالية التي تتيح اقتحام حرمة المساكن عن بعد.

د- عدم التجسس على وثائق الفرد المسجلة على أجهزة الحاسوب أو نشر المعلومات المسجلة عنه في أجهزة الحاسوب لدى السلطات العامة، أو التجسس على بريده الالكتروني وكذلك عدم استخدام أجهزة التصنت والتصوير الدقيقة للحصول على المعلومات أو الصور إلا إذا كانت هناك مصلحة عامة مشروعة تفوق في أهميتها حق الخصوصية.

هـ- عدم وضع الأشخاص تحت ضوء زائف، مثل تسليط الضوء على أفراد أسرة المجرم أو أصدقائه أو أقاربه أو إظهار أشخاص في الصور الفوتوغرافية أو الفيلمية من دون أن يكون لهم علاقة بموضوع المادة الصحفية.

و- التمييز بين الشخصيات الخاصة والشخصيات العامة فيما يتصل بحق الخصوصية، فالشخص العادي يتمتع بحق حماية حياته الخاصة بشكل مطلق، أما الشخص العام فانه يتمتع بحماية أقل نوعاً ما [39].

9- عدم استخدام الرسائل الموجه إلى المتنديات أو قوائم المناقشة أو نسخها أو إعادة إنتاجها أو نشرها أو إعادة إرسالها إلى قوائم مناقشة أخرى من دون إذن صريح [40].

10- عدم التحريض على أي عمل غير قانوني ضد شخص ما أو مجموعة أشخاص أو جماعات عرقية أو دينية أو أثنية أو اجتماعية.

11- عدم التأثير على سير العدالة وعدم نشر أية معلومات من شأنها التأثير على سير العدالة حتى تتوافر للمتهمين والمتقاضين الضمانات في محاكمة عادلة، وعدم إصدار الأحكام المسبقة على المتهمين أو محاكمتهم على صفحات الصحف، وكذلك الامتناع عن نشر جلسات المحاكم السرية ومحاكمات الأحداث [41].

إن ما تقدم يمثل جوهر مبادئ المسؤولية القانونية التي يتوجب على صحفي الإنترنت الالتزام بها، والالتزام بهذه المبادئ يمثل ضرورة حتمية تفرضها اعتبارات عديدة منها: شرف ومبادئ المهنة الصحفية، حقوق وحريات المواطنين، مصلحة المجتمع، المصلحة العليا للدولة، فضلاً عن ذلك فإن حرص صحفي الإنترنت على الالتزام بالمبادئ المذكورة يوفر له ولصحيفته الحماية ويكسبهما احترام وثقة الجمهور، وهو ما يمثل قيمة عليا يحرص عليها كل صحفي وكل صحيفة.

ويمكن القول من مجمل ما سبق، إن صحافة الإنترنت وبقدر ما حملت من ايجابيات عديدة فإنها وفي الوقت نفسه قد فرضت الكثير من التحديات والسلبيات التي تتقاطع مع أساسيات المهنة الصحفية وقواعد العمل الصحفي، وهذا ناجم في الأساس عن غياب أو ضبابية المواثيق الأخلاقية و الأطر التشريعية والقانونية التي تنظم عمل هذه الصحف وترشد وتوجه سلوكيات العاملين فيها، الأمر الذي يتطلب تضافر جهود المعنيين لإيجاد آليات واقعية وقابلة للتطبيق تكفل التزام هذه الصحف والعاملين فيها بضوابط العمل الصحفي الذي يسترشد بالمبادئ الأخلاقية ويتحدد في إطار التشريعات القانونية، بما يحمي حقوق أفراد المجتمع ويعزز مصداقية ودور هذه الصحف والعاملين فيها في الحياة العامة.

الاستنتاجات:

1- يؤشر واقع الممارسة الصحفية لصحفيي الإنترنت ولاسيما العاملين في صحافة الانترنت العربية، أن هذه الممارسة قد أفرزت الكثير من الأخطاء والنواقص نتيجة قلة الخبرة المهنية للعديد من هؤلاء الصحفيين وعدم تأهيلهم التأهيل المطلوب.

2- عدم التزام العديد من صحفيي الإنترنت بالمواثيق والقواعد المهنية والأخلاقية التي تتطلبها أصول العمل الصحفي كما هو الحال في وسائل الإعلام والإتصال التقليدية.

3- تتسم الممارسة الصحفية للعديد من صحفيي الإنترنت بالفوضى وعدم العقلانية

أو الانضباط نتيجة لغياب الرقابة المطلوبة وطغيان قيم الحرية المطلقة.

4- إن عدم التزام العديد من صحفيي الإنترنت بالقواعد المهنية والأخلاقية لمهنة الصحافة قد أفرز الكثير من السلبيات منها:

أ- نشر الكثير من الأخبار والمعلومات الكاذبة والملفقة أو التي تفتقد إلى الصدقية الكاملة.

ب- إتاحة المجال لترويج الأفكار الشاذة والمتطرفة والعنصرية أو التي تحث على العنف والإجرام.

ج- الابتعاد عن الموضوعية والتوازن في تغطية الكثير من الأخبار والأحداث.

د- تعريض المستخدمين إلى الكثير من المضامين الإباحية أو الفاحشة أو المقززة.

هـ- عدم الالتزام بإخضاع غرف المناقشة والحوار الملحقة بصحف الإنترنت إلى الضوابط الكافية، الأمر الذي أفضى إلى الكثير من الأخطاء والممارسات السلبية.

5- هناك وسائل وطرق عديدة يمكن أن يتبعها صحفي الإنترنت لمساعدته في اتخاذ قرارات أخلاقية صائبة في حال مواجهته لموقف أخلاقي معين وبما يعزز مسؤوليته الأخلاقية.

6- إن الإطار للمسؤولية الأخلاقية لصحفي الإنترنت يجب أن يقوم على حالة التوازن بين الحرية المسؤولة والالتزامات وبما يتناسب مع طبيعة وخصوصية صحافة الإنترنت.

7- تستند المسؤولية الأخلاقية التي ينبغي على صحفي الإنترنت الالتزام بها إلى مجموعة من المبادئ من أبرزها: المصداقية، الدقة، الشفافية، البحث عن الحقائق، الوفاء بحق الجمهور بالمعرفة، النزاهة في التعامل مع المصادر، الدفاع عن مصالح المجتمع، العمل على حماية المجتمع من الانحراف والفساد.

8- إن التشريعات والقوانين في غالبية دول العالم ولاسيما الدول العربية لم تكن

مهيأة للتعامل مع صحافة الإنترنت أو النتائج التي يمكن أن تفرزها الممارسة الصحفية عبر هذه الصحف.

9- إن عدم وجود ضوابط وقواعد قانونية وتشريعية واضحة تحكم السلوك الصحفي لصحفي الإنترنت قد أفرز العديد من السلبيات التي تدخل في باب الانتهاكات القانونية منها:

أ-الاعتداء على سمعة وشرف واعتبار الكثير من الناس، والمس بكرامتهم من خلال السب أو القذف أو الإهانة أو التشهير.

ب- انتهاك حرمة وخصوصية العديد من الناس سواءً من الشخصيات العامة أو الخاصة.

ج- التعدي على حقوق الملكية الفكرية والسطو على أعمل الغير.

10- اتجاه العديد من دول العالم نحو اتخاذ خطوات لتنظيم الإنترنت وصحافته من خلال سن تشريعات خاصة بهذا المجال أو محاولة مد القوانين الخاصة بتنظيم وسائل الإعلام والإتصال التقليدية على الانترنت وصحافته وإعطاء الحق لمن يتعرض للسب أو القذف أو التشهير، ومقاضاة من أرتكب هذه الجريمة إلا إن أغلب هذه المحاولات قد باءَت بالفشل نتيجة لطبيعة وخصوصية صحافة الإنترنت.

11- لا يوجد حتى اليوم قانون متكامل في أغلبية دول العالم للتعامل الواضح مع الجرائم التي يرتكبها بعض صحفيي الإنترنت من قبيل التشهير والسب والقذف ضد الكثير من الناس.

12- تفاوت صحفيي الإنترنت في أنحاء العالم كافة في التعامل مع المسؤوليات الأخلاقية والقانونية.

13- تقاطع و اختلاف الرؤى بين المتخصصين في دول العالم المختلفة في صدد التنظيم القانوني للممارسة الصحفية عبر الإنترنت.

14- إن تنازع القوانين وضبابيتها في غالبية دول العالم قد أتاح لبعض صحفي الإنترنت للتمادي في الاعتداء على الغير وإلحاق الضرر بهم.

15- إن غياب أو ضبابية القوانين الخاصة بتنظيم السلوك الصحفي لصحفي الإنترنت، لا يعفي هذا الصحفي من الالتزام بمبادئ المسؤولية القانونية التي تعد الضامن لحماية الصحفي والصحيفة والمجتمع.

16- تستند المسؤولية القانونية التي يتوجب على صحفي الإنترنت الالتزام بها على مجموعة من المبادئ الأساسية منها: عدم إلحاق الضرر بالآخرين، الامتناع عن ارتكاب جرائم التشهير والسب والقذف ضد الآخرين، عدم الإضرار بالمصالح العليا للدولة، الالتزام بحماية حق الخصوصية، إتاحة حق الرد والتصحيح لكل من يمسه النشر.

التوصيات:

1- أهمية التزام القائمين على صحافة الإنترنت ولاسيما العربية برفع مستوى الأداء المهني للمحررين والاعتماد على الصحفيين المؤهلين أكاديمياً وذوي الخبرة.

2- ضرورة اهتمام القائمين على صحافة الإنترنت بصياغة مواثيق أخلاقية خاصة بكل صحيفة تكون واجبة على الصحفيين الذين يعملون في هذه الصحف.

3- صياغة مواثيق أخلاقية على مستوى كل دولة من دول العالم ولاسيما الدول العربية، فضلاً عن العمل على صياغة ميثاق أخلاقي عربي بالتعاون مع الدول العربية كافة.

4- أهمية اتجاه النقابات والاتحادات الصحفية القائمة نحو الاعتراف بصحفي الإنترنت، وفتح المجال أمامه للانتماء إلى هذه النقابات والاتحادات بما يوفر حماية حقوقه وفي نفس الوقت التزامه بالقوانين الخاصة بهذه النقابات والاتحادات.

5- العمل على إنشاء نقابات أو روابط خاصة بصحفيي الإنترنت، يكفل التزامهم

بالقواعد المهنية والأخلاقية لمهنة الصحافة وتكفل حقوقهم وتدافع عنهم.

6- ضرورة اهتمام الجهات المختصة في كل دولة ولاسيما الدول العربية بسن التشريعات والقوانين الخاصة بتنظيم الممارسة الصحفية على الإنترنت بما يحمي ويخدم مهنة الصحافة وحقوق وحريات المجتمع في نفس الوقت.

7- ضرورة البحث عن آليات ذات فعالية توفر خضوع العاملين في صحافة الإنترنت لأحكام القانون، وإيقاع العقوبات على من يرتكب جرائم بحق الغير.

8- السعي لحو صياغة تشريعات وقوانين موحدة على مستوى العالم للتعامل مع الإنترنت وصحافته.

9- القيام بحملات توعية منظمة لحث صحفيي الإنترنت على الالتزام بمسؤولياتهم الأخلاقية والقانونية،

10- ضرورة تواصل الدراسات والأبحاث بشأن المسؤوليات الأخلاقية والقانونية بصحفيي الإنترنت وبيان مدى تأثيرها على الصحافة والمجتمع

هوامش الفصل السابع ومراجعه

1- د. سمير محمد حسين، دراسات في مناهج البحث العلمي، القاهرة، عالم الكتب، ط3، 1999م، ص131.

2- هشام جعفر، الصحافة الالكترونية في مصر: الواقع والتحديات، القاهرة، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد 111، نيسان ـ حزيران، 2003م، ص244.

3- أ.د. عبد الرزاق محمد الدليمي، الصحافة الالكترونية والتكنولوجيا الرقمية، عمان، دار الثقافية للنشر والتوزيع، 2011م، ص81.

4- أ.د. عبد الرزاق محمد الدليمي، فن التحرير الإعلامي المعاصر، عمان، دار جرير للنشر والتوزيع، 2010م، ص220.

5- د. عبد الأمير مويت الفيصل، الصحافة الالكترونية في الوطن العربي، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006م، ص46.

6- د. رضا عبد الواجد أمين، الصحافة الالكترونية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007م، ص85.

7- ديفيد راندال ، الصحفي العالمي، ترجمة معين الإمام، الرياض، مكتبة العبيكان، 2007م، ص85.

8- د. فيصل أبو عيشة، الإعلام الإلكتروني، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010م، ص124ـ 145.

9- أ.د. عبد الرزاق محمد الدليمي، الصحافة الالكترونية والتكنولوجيا الرقمية، مصدر سابق، ص209.

10- د.محمد منير حجاب، مدخل الى الصحافة، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع،2010م، ص517.

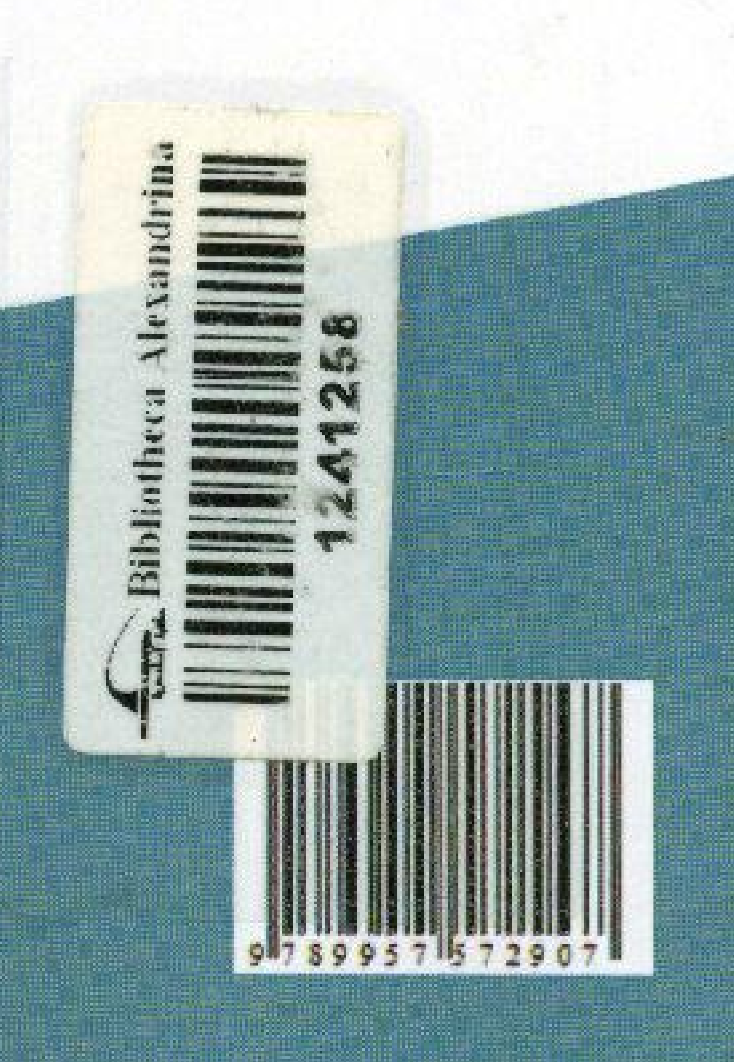
11- عبد الحليم حمود، الإنترنت إعلام ضد الإعلام ، بيروت، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، 2008م، ص82 ـ 83.

12- د. ماجد سالم تربان، الإنترنت والصحافة الالكترونية:رؤيا مستقبلية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2008م، ص77.

13- د. سليمان صالح، أخلاقيات الإعلام، الكويت، مكتبة الفلاح، 2002م، ص79.

14- أحمد موسى قريعي، ضمير الصحافة، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2008م،ص144.

15- محمد ابو سمرة، الإعلام المهني، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، 2009م، ص206 ـ 207.
16- بسام عبد الرحمن المشاقبة، اخلاقيات العمل الاعلامي، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012م، ص88.
17- المصدر نفسه، ص100.
18- أحمد موسى قريعي، مصدر سابق، ص145 ـ 146.
19- د. حسني محمد نصر، قوانين وأخلاقيات العمل الإعلامي، العين، دار الكتاب الجامعي، 2010م، ص271 ـ 272.
20- المصدر نفسه، ص273.
21- أ.د. سليمان صالح، ثورة الاتصال وحرية الإعلام، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2007م، ص313 ـ318.
22- المصدر نفسه، ص301.
23- د. فارس جميل أبو خليل، وسائط الاعلام بين الكبت وحرية التعبير، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011م، ص217 ـ 218.
24- راندي ريديك و اليوت كينغ، صحفي الإنترنت: إستخدام شبكة الإنترنت ومواد ألكترونية اخرى، ترجمة لميس اليحيى، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 2009م، ص304 ـ 305.
25- ديفيد راندال، مصدر سابق،ص222 ـ 233.
26- د. حسن عماد مكاوي، أخلاقيات العمل الإعلامي: دراسة مقارنة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط4، 2006م، ص242.
27- أ.د. ليلى عبد المجيد، التشريعات الإعلامية، القاهرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2000م، ص308 ـ 316.
28- طارق أحمد فتحي سرور، الحماية الجنائية لأسرار الفرد في مواجهة النشر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1991م، ص42.
29- د. حسين عبد الجبار، إتجاهات الإعلام الحديث والمعاصر، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009م،ص104 ـ105.
30- د. حسني محمد نصر، مصدر سابق، ص252 ـ 253.
31- سامان فوزي عمر، المسؤولية المدنية للصحفي، دراسة مقارنة، عمان، دار وائل للنشر، 2007م،ص245 ـ247.
32- سؤدد فؤاد الالوسي، ايديولوجيات صحافة الإنترنت، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع،





دار غيداء للنشر والتوزيع
تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
تلفاكس: 6353402 6 962+
ص.ب: 520946 عمان 11152 الأردن
مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
خلـــوي: 95667143 7 962+
E-mail: darghidaa@gmail.com